المالية المالية





قضاء النقض المدنى والجنائى فى التـــزويـــــر

مجموعة القواعد القاتِقَائِيَّةُ التي قرر تها محكمة النقض بدوائر ها المدنية والجنائية في التزوير خلال واحد وستينٌ عَامًا ّ 1941 - 1941

> المستشار سعيداحمدشعلة الستشار بحكمة النقض

الناشر داد الفكر الجامعى • ٣ ش سوتير _ الأزاريطة



كان إنشاء محكمة النقض في سنة ١٩٣١ بوصفها المحكمة العليا التي لها الإجتهاد الأخير في تأويل القانون وتطبيقه حدثاً جليلاً إذ هو يؤرخ عهد النهضة القانونية والقضائية في مصر ، فقد كان إنشاؤها حافزاً على العناية بدراسة الفقة وإعلاء شأن القانون وتعمق مسائله وإرساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته وتوحيد الرأى فيها ، فليس أضر بالعدالة مظهراً وجوهراً من إختلاف معنى النص بإختلاف من يقضى ، وقد قامت محكمة النقض بداء رسالتها منذ إنشائها وحتى الآن ولم تدخر وسماً في تحقيق الأمال التي علقت عليها وتقييد القواعد وجلاء الغامض وتمييز الراجح من المرجوح ودفع خلاف طائل أدهق رجال القانون وإضطريت فيه أحكام القضاء فيسرت بذلك للأقهام ماني القانون وهي لا تألو جهداً في العمل على إستقرار ما وضعت من قواعد إيداناً منها بأنه من الخير أن لا ينقض الإجتهاد بعثله .

وقد حرصت محكمة النقص حرصاً يصل الى درجة التزمت على الوقوف عند إنزال حكم القانون على وقائع النزاع دون أن يذهب بها الإستطراد الى ما وراء ذلك علماً منها أن ما يزيد فليس له ما للأحكام من وزن في علم القانون أو فقه بيسط في غير موضعه (١).

ولما كان لموضوع التزوير من أهمية في كل مكان من القانون المدنى والجنائي فقد رأيت إثراء للمكتبة القانونية أن أجمع في كتاب واحد القواعد القانونية التي قررتها محكمة التقض بدوائرها المدنية والجنائية في التزوير منذ إنشاء المحكمة عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٩١ لتكون خير معين في هذا الشان.

ويشتمل الكتاب على قسمين:

القسم الأول: قضاء النقض للدني في التزوير-

القسم الثاني: قضاء النقض الجنائي في التزوير ·

والله نسال أن يحقق هذا الجهد كل ما نرجو فهو نعم المولى ونعم التصير.

سعيد أحمد شعلة

⁽١) من تقديم المستشار عبد العزيز معدد رئيس محكمة النقش لمجموعة النمسة وعشرين علماً

القسم الأول

قضاء النقض المدنى

الورقة الرسمية (بعض الصور من الآوراق الرسمية)

١ - الطعن على التزوير في العقد الرسمى لا يكون إلا في البيانات التى دونها به الموظف المختص عن الوقائع أو الحالات التي شاهد حصولها لو تلقاها عن العاقدين . فإذا كان العقد خالياً من أي بيان عن حالة البائع العقلية فالقول بلته قد تم أمام مأمور العقود الرسعية الذي لا يقبل تحريرها لو كان العاقد ذا غلله أو مجنوباً إنه لذلك لا يقبل الطعن فيه من هذه الجهة إلا بالتزوير ، قول غير سديد .

(الطعن رقم ۳۹ سنة ۷ ق جلسة ۱۹۳۷/۱۱/۱۹۳۷)

٢ - إن الخطاب المرسل من وكيل وزارة المالية الى مدير مصلحة الأملاك الأميرية متضمناً موافقة الوزير على تحرير عقد البيع بين المشترى وبين مدير مصلحة الأملاك بصفته ، هو ورقة رسمية تحمل الثقة بكل ما ورد فيها وتكون حجة على الاشتخاص بما تضمنته ، ولا يجوز الطعن فيما إشتملت عليه إلا بالتزوير .

(الطعن رقم ١٢٠ سنة ١٤ ق جلسة ١٥/٢/١٥)

٣ - مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون ١٤ لسنة ١٩٢١ المعدل بالقانون رقم ١٩٢١ لسنة ١٩٥٠ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة .. أن المشرع وضع إجراات خاصة لإعلان المول بربط الضربية وهي إجراات تغتلف عن الإجراات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، كما تغتلف عن نظام الإعلان بطريق البريد على يد محضر الذي كان ينص عليه قانون المرافعات السابق في المواد من ١٥ الى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمرية إلى المول لإخطاره بربط الضربية بكتاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ولم يشا أن يقيد المتورية بإجراءات الإعلان التي قرضها قانون المرافعات ، كما أن

تعليمات البريد التى لم توجب على موزع البريد أن يثبت على الخطابات تحققه من الشخص الذى وقع أمامه إلا في حالة واحدة هي عدم وجود المرسل إليه والمشار إليها في البند ٢٥٨ من التعليمات العمومية من الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ ، لما كان ذلك وكان إيصال علم الوصول هو ورقة رسمية لا يكفى الدخض حجيتها إنكار التوقيع عليها بل يتعين سلوك طريق الطعن بالتزوير.

(الطعن رقم ٤٣٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٧/١٢/٢٠ س ٢٨ ص ٨٣٧)

٤ - محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات وما أثبت فيه حجة على الكافة فلا يجوز الطاعنة أن تنكر ما جاء به إلا بالمطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من ذات القانون .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٧/٤/٢ س ٢٨ ص ١٠٠٠)

٥ – النص في المادة ١١ من قانون الرشات القابلة المادة ٣٩١ من القانون المنتى على أن «المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها مجررها في حدود مهمته أو وقعت من نوى الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقردة قانوناً على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها المنظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدوله مهمته أو وقعت من نوى الشأن في حضوره ، وهي البيانات التي لا يجوز إنكارها إلا عن طريق الطعن بالتزوير أما البيانات الأخرى التي يدلي بها نوو الشأن إلى الموظف فيقوم بتدوينها تحت مسئوليتهم فيجوز إثبات ما يخالفها بكافة طرق الإثبات ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه ليس طرفاً في المستندات محل النعي ، وكانت هذه البيانات تتعلق بإقرارات نوى الشأن ولا تتضمن تصرفات قانونية له ملة بها ، فإنه يعتبر من الفير بالنسبة لها ويكون له إثبات عكس ما ورد بها ، ولا وجه بهذه المثابة التحدي بقاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يخالف أو يجاوز وجه بهذه المثابة التحدي بقاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يخالف أو يجاوز ما إشتمل عليه دليل كتابي .

(الطعن رقم ۱۷ ه سنة ۲۳ ق جلسة ۲۱/۱۳/۱۹۷۱ س۲۸ ص ۱۹۷۷)

٦ - مفاد المادة ١١ من قانون الرثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ـ المقابلة للمادة
 ٣٩١ من القانون المدنى ـ ان الحجية المقررة للأبراق الرسمية تقتصر على ماورد

بها من بيانات تتعلق بما قام به محررها أو شاهد حصوله من نوى الشائن أو تلقاه عنهم في حدود سلطته وإختصاصه ، تبعاً لما في إنكارها من مساس بالامانة والثقة المتوافران فيه ، ومن ثم لا يتناول هذه الحجية البيانات الفارجة عن المدود أو ما تعلق بعدى صحة ماورد على لسان نوى الشائن من بيانات لأن إثباتها في ورقة رسمية لا يعطيها قوة خاصة في ذاتها بالنسبة لعقيقة وقوعها ، فيرجع في أمر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة في الإثبات .

(الطعن رقم ١٩ سنة ٤١ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٧٧/٤/٢٧ س٢٨ ص ١٠٨٤)

٧ - شهادة الوفاة ورقة رسمية معدة لإثبات حصول الوفاة ، ومهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر وفقاص لنص المادة ٢٩ وما بعدها من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ على التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد إذا كان التبليغ إليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية ، أما البيانات الأخرى المتعلقة بسن المتوفى ومحل ولادت وصناعته وجنسيته وديانته ومعل إقامته واسم ولقب والده ووالدت فعلى الموظف المختص تدوينها طبقاً لما يدلى به ندى الشأن ، ومن ثم فان حجية شهادات الوفاة بالنسبة لتلك البيانات تتحصر في مجرد صدورها على لسان هؤلاء دون صحتها في ذاتها وتجوز الإحالة إلى مجرد صدورها على لسان هؤلاء دون صحتها في ذاتها وتجوز الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما يخالفها .

(الطعنالسابق)

٨ – الأصل في الإجراءات ان تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خوافت إتامة الدليل على ما يدعيه ، كما لا يجوز له أن يجمد ما أثبته المكم بالطعن بالتزوير إذ كان الثابت بمحضر الجلسة أمام هيئة التمكيم ان كلاً من عضوى الهيئة – مندوبي وزارة العمل ووزارة الصناعة – قد أديا اليمين القانونية ، وإن طرفى النزاع صمما على طلباتهما ، وقررت الهيئة – في غيبة مندوبي أصحاب العمل والنقابات غير ذات الصلة المباشرة بالنزاع – النطق بالمكم في الجلسة التي صدر فيها القرار المطعون فيه ، وكانت لم تقدم دليل على عدم إنتداب مندوبي وزارة العمل ووزارة الصناعة ، ولا يجوز لها أن تجحد ما اثبت بمعضر الحاسة من حلفها اليمين القانونية إلا بالطعن بالتزوير فإن النعى على القرار

الطعون فيه يكون على غير أساس

(الطعن رقم ۱۰۷ سنة ٤٠ ق جلسة ۲/۲/۹۷۷ س ٣٠ ع ٢ ص ٥٠٥)

٩ - إذ كان الحكم المطعون فيه الذي تضيى في موضوع الإستثناف قد أورد في أسبابه دوأمرت بضم المظروفين المطعون فيهما وفضتهما يعد المتحقق من سلامة أختامها واطلعت على عقد الايجار وورقة الاعلان المطعون فيهما بالتزوير مما مفاده أن محكمة الاستثناف قد اطلعت على المعقد والإعلان المدعى بتزويرهما قبل إصدار حكمها المطعون فيه . وكان الأصل أن محضر المجلسة يكمل الحكم في خصوص إثبات إجرات نظر الدعوى ، فإن تعارضا كان العبرة بما أثبته الحكم ، ولا يجوز للطاعن أن يجدد إلا بالطعن بالتزوير ، أذات العبرة بما أثبته الحكم ، ولا يجوز للطاعن أن يجدد إلا بالطعن بالتزوير ، أذات المرة بما أثبته الحكم ، ولا يجوز للطاعن أن يجدد الإ بالطعن بالتزوير ،

(الطعن رقم ١٩٢ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٣/ س ٣٠ ع ٣ ص ٢٤٧)

١٠ - يدل نص المادة ١١ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المقابلة للمادة ٢٩١ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على ان صحة الورقة الرسمية يقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها الموقف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من نرى الشأن في حضوره وهي البيانات التي لا يجوز انكارها الا عن طريق الطعن بالتزوير اما البيانات الاخرى التي يدلى بها نوو الشأن الى الموظف فيقوم بتدوينها تحت مسئوليتهم فيرجع في امر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة في الاثبات.

(الطعن رقم ۲۰ ۳۵ سنة ٤٩ ق جلسة ۱۹۸٤/٥/۲۸ س ۳۵ ص ۱٤٤٨)

١١ - لما كان البيان الخاص بمحل إقامة المطعون خدها الأولى الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن أمام محكمة الموضوع يندرج ضمن الاقرارات التي يدلى بها ذوى الشان تحت مسئوليتهم ، وليس نتيجة قيام محرديها بتحرى صحة هذا البيان ومن ثم لا تلحقها الحجية وتخضع لما لقاضى الموضوع من سلطة في تقدير الدليل .

(الطعن رقم ۲۰ ۳ سنة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸٤/٥/۲۸ س ۳۵ سنة ۱٤٤٨)

١٢ - لا يجوز للخصم أن يجعد ما اثبت بالحكم أو مسودت من بيانات الا بطريق الطعن عليها بالتزوير ، لا يجدى الطاعن التسبك بالشهادة الصادرة من قلم الكتار في ١٩٨١/٢/٨ في اثبات عدم صحة ما اشتملت عليه النسخة الاصلية للحكم الإبتدائي من بيانات بخصوص صدوره في جلسة علنية ويعدم تمام المداولة بين أعضاء الهيئة التي اصدرته ، كما أنه لا يجديه أثبات أن توقيع رئيس تلك الهيئة على مسودة المكم جاء لاحقاً على تاريخ النطق به .

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٢٥ ق أحوال شخصية جلسة ٢١/٥/٥/٢١ س٣٦ ص ٨٠٤)

الطعن في صحة البيانات التي أثبتها المحضر

١ - يتضع من وقائع الدعوى ان الطاعن ادعى ان المحضر ـ خلافاً لما اثبته ـ لم ينتقل الى منزله وإنه فيما اثبته من بيانات خاصة بتسليم صورة الاعلان كان متواطئاً بنية عدم ايصال صورة الاعلان إليه ، فإنه كان من المتمين عليه أن يسلك في اثبات زعمه سبيل الإدعاء بالتزوير لا طلب الاثبات بكافة طرق الاثبات ويكون الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بصحة الإعلان على أن الطاعن لم يقرر بالطعن بالتزوير لم يخالف القانون .

(الطعن رقم ٧٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/٤/٩)

٢ – اثبات المحضر في محضر الاعلان ان المطلوب اعلانه مقيم في محل هو دكان لا مسكنه لا ينطري على تغيير في الحقيقة إلا إذا حملت كلمة مقيم على معنى ساكن ، وهذه الكلمة إن دات على هذا المعنى فإنها في العرف دالة أيضاً على معنى موجود ، مما يكون معه إستعمالها في محضر الإعلان لاداء هذا المعنى ليس مغايراً لحقيقة عرفية جارية مجرى الحقيقة اللغوية . ومن ثم فلا تنوير.

(الطعنرقم ١٣٤ سنة ١٥ قجلسة ١/٥/١٩٤٧)

٣ - متى أنتقل المحضر الى موطن الشخص المراد إعلانه وذكر انه سلم مسورة الإعلان إلى أحد أقارب أو أصبهار المعان اليه المقيمين معه فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون مكلفاً بالتحقق من صفة من تسلم منه الإعلان ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد اثبت ان الطاعنات قد اقتصرن في طعنهن بالتزوير على ان المخاطب في الإعلان قد ادعى صفة القرابة والإقامة معهن على غير الحقيقة دون الطمن في صحة إنتقال المحضر الى محل إقامتهن وتسليم صورة الإعلان ، وإنتهى من ذلك الى اعتبار أن الإعلان قد تم صحيحاً وأن الطمن بالتزوير في صفة مسئلم الإعلان غير منتج فإنه لا يكن قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

(الطعن رقم ٦٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣ س ٢١ ع ٢ ص ١٨٩)

3 - متى كان يبين من اوراق الطعن ان المحضر اثبت انتقاله الى محل إقامة المطعرن عليه الأول ، وأعلنه - بسبب غيابه وقت الاعلان - في مواجهة شقيقته المقيدة معه ، والتي وقعت بإستادم المسورة ، وكان المطعون عليه الأول لم يطعن على هذا الذي أثبته المحضر بالتزوير و، فإن الدفع بسقوط المق في الطعن - يمقولة عدم إعلان تقرير الطعن في الميماد ، وأن ما جاء بورقة الإعلان مزور - يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٦٢ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٤/١٣ س ٢٣ ع ٢ ص ٧٠٨)

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى صحة إعلان مورثه الطاعنين بالحكم الصادر ضدها في الدعوى رقم بمدحة ونقاذ عقد البيع ورقض الادعاء بتزوير الاعلان ، ولم يكن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص موضع نعى من الطاعنين ، فقد اصبح الحكم الصادر ضد المورثة نهائياً وهجة على الطاعنين فيما قضى بأن صحة ونقاذ عقد البيع الصادر من المورثة بإعتبارهم خلفاً عاماً لها ، بما يمتنع معه عليهم العودة للمنازعة في صحة المقد أو في صحة المقد دعوى مستقلة أو بدفع في دعوى عائمة .

(الطعن رقم ٢٤٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ س ٢٢ ع ٢ ص ٨٥٨)

١ - متى كان الحكم المطعون فيه إذ إستدل في قضائه برفض الدفع بعدم إختصاص محكمة القاهرة الإبتداذية محلياً بنظر الدعوى بالإعلانيين الموجهيين الى الطاعن في المنزل الواقع بدائرتها ، لم يورد سبباً يبرد به قضاحه بصحتها ، على الرغم من أن الطاعن أدعى بتزويرهما بالطريق القانوني طبقاً للمادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق ، فإن الحكم يكون معيياً بالقصور ، إذ لو كانت المحكمة قد يسرت للطاعن السبيل لإثبات إدعائه لكان من المحتمل أن يتغير وجه الرأى في الدعوى .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٣٨ ق جلسة ٢٠/٢/٢٠/١ س ٢٤ ع ١ ص ٥٤٥)

٧ - اذ كان الوارد بأصل اعلان الطاعن للجاسة التي حددت للمرافعة بعد التحقيق ان المحضر اثبت انتقاله الى مسكنه ووجده مغلقاً فسلم صورة الاعلان لمنوب الادارة بقسم شبرا وأخطر عنه بكتاب مسجل ، وكانت البيانات التي اثبتها المحضر دالة على انه اتبع القواعد المقررة في القانون لضمان وصول الصورة الى المعلن اليه ، فإن الاعلان يكون صحيحاً وتترتب عليه جميع الاثار القانونية ومنها افتراض وصول الصورة فعلاً أني المعلن اليه ، ولا سبيل لإثبات زعم الطاعن بأن إعلانه الم يتم لتلك الجلسة إلا يعن طريق الادعاء بالتزوير

(الطعن رقم ١٦ سنة ٤٥ أحوال شخصية ق جلسلة ١٩٧٧/٢/٢٣ س٢٨ ص ٧٦٨)

٨ – ان ما يثبته المحضر في اصل ورقة الاعلان من خطوات اتبعها لا يسوغ الطعن فيه الا بطريق الادعاء بالتزوير ومن ثم لا يقبل من اطاعن المجادلة في صحة ما اثبته المحضر في اصل إعلان صحيفة الإستئناف من أنه وجه خطاباً مسجلاً للطاعن يخطره فيه بتسليم صورة الصحيفة لجهة الإدارة لفلق محله طلالة لم يسلك سبيل الإدعاء بالتزوير.

(الطعن رقم ٤٦ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٩ م/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٣٥٩)

٩ - من المقرر أن ما يثبته المحضر بورقة رسمية فلا يجوز أثبات عكسها إلا بالطعن عليها بالتزوير وإذ كان المطعون ضده قد اكتفى فى أثبات عدم تسليم صورة محيفة الإستئناف إلى جهة الادارة بما يون على الاخطار الوارد اليه من بيانات نسبت الى شخص قبل بأنه موظف بالقسم تدل على عدم وصول الصورة الى الادارة على خلاف ما أثبته المحضر من حصوله ، ولم يتخذ المطعون ضده طريق الطعن بالتزوير على اعلان صحيفة الاستئناف ، فإن هذا الادعاء لا يكفى بذاته للنيل من صحة وحجية الإجراات التي أثبت المحضر في أصل الإعلان قيامه بها .

(الطعن رقم ٤٩٦ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٧٨/٢/٣٠ س ٢٩ ص ٨١٦)

٩٠ - مهمة المحضر وفقاً لنص المادة السادسة من قانون المرافعات هي إجراء الإعلن أو التنفيذ ، وليست على ما جرى به قضاء هذه المحكمة التحقق من القامة المعلن أليه بالقعل بمكان أعلانه أو تركه إلى غيره ، أو التحقق من شخصية

المفاطب معه ، فإن ما يقرره الحضر على لسان المفاطب معه في شأن هذا الاقامة لا تكون له حجة الا في شأن واقعة انتقال المحضر الى محل الاعلان وسؤال الماء اليه وتلقيه الاجابة التي اثبتها بمعضره من المفاطب معه ، وذلك دون التطرق الى مدى صحة هذه الأماكن ، ومن ثم فإن فصل محكمة الموضوع في الإدعاء بالتزوير الذي يتناول أوراق إعلان المطعون ضدهما أمام محكمة الدرجة الأولى لم يكن ليستطيل الى بحث حقيقة إقامة المطعون ضدهما بمكان إعلانهما وإنما يقتصر على بيان حقيقة إنتقال المضر إلى مكان الإعلان وسؤاله عن المعان اليهما وتلقيه الإجابة من المخاطب معه دون التحقق من مدى صحة هذه عن المعان اليهما وتلقيه الإجابة من المخاطب معه دون التحقق من مدى صحة هذه الاجابة .

(الطعن رقم ۱۷۸ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۵/۱۱/۸۸۸ س ۲۹ ص ۱۵۰۷)

محاضر جمع الإستدلالات ليست لها الحجية المطلقة لبيانات الورقة الرسمية . خضوعها للمناقشة والتمحيص وقابليتها لإثبات العكس بكافة الطرق دون الطعن بالتزوير

 ١ - لا يعدو المحضر الذي يحره معاون المالية أن يكون من قبيل محاضر جمع الاستدلالات ، يخضع تمحيصه والتيقن منه لتقدير القاضى الذي يطرح عليه النزاع .

(الطعن رقم ۲۰۲ سنة ۳۷ ق جلسة ۲۸۷۲/۳/۱٤ س ۲۲ ع ١ ص ٤٠٧)

٧ - ما تتضمنه محاضر جمع الاستدلالات ، ومنها المحاضر التي يحررها معاون المالية من بيانات واقرارات ، لا يكون لها الحجية المطلقة التي اسبقها القانون على البيانات التي اعدت لها الورقة الرسمية ، وإنما تكون خاضعة للمناقشة والتمحيص ، وقابلة لإثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطمن بالتزوير .

(الطعنالسابق)

البطلان الناشئ عن التزوير في اوراق التكليف بالحضور . زواله بحضور المعلن البه الحلسة المحددة بالاعلان .

١ – بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة يزول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بحضور المعلن أله الجلسة في الزمان والمكان المهينين لحضوره ، إعتباراً بأن حضور الخصم في الجلسة التي دعى اليها بمقتضى الورقة الباطلة قد حقق المقصور منها ، ويُعد تنازلاص منه عن التمسك ببطلانها وإذ أقام الحكم المطعون فيه ... قضاء بعدم قبول الإدعاء بتزوير إعلاني الطاعن الأول بصحيفتي الدعويين رقم ٢٠٥٤ لسنة ١٩٧٥ مدنى دمنهور الابتدائية لكون هذا الادعاء غير منتج ، على أن حضور المعلن أليه الجلسة المحددة بالإعلان يزيل البطلان الناشئ عن التزوير المدعى به فإنه يكون قد التزم صحيح القانون

(الطعنرقم ٢٠٩٠سنة ٥٤ قبطسة ٢/١٢/١٣)

الورقة العرفية

١ - مغاد نص المادة ٣٩٤ من القانون الدني ـ قبل الغانها والاستعاضة عنها بالمادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات ـ ان حجية الورقة العرفية إنما تستعد من شهادة الإمضاء الموقع به عليها ، وهي بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد على صاحب التوقيع بحيث لا يمكنه التحلل مما تسجله عليه إلا إذا بين كيف وصل إمضاؤه هذا الصحيح الى الورقة التي عليها توقيعه وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك .

(الطعن رقم ۹۹ سنة ٣٦ ق جلسة ٥/٥/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٧٩٦)

Y – التزوير في الاوراق العرفية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – هو تغيير الحقيقة في المحرر بقصد الغش بإحدى الطرق التي عينها القانون تغييراً من شأته أن يسبب ضرراً ، وكان إصطناع المحررات هو من طرق التزوير المنصوص عليها في المابتين ٧٢٧ و ٢٣٧ من قانون العقوبات ، فإن التكييف الصحيح الواقعة المنسوبة الي الطاعنين هو أنها تزوير مادى بطريق اصطناع عقد بيع تتمثل في حصول الطاعنين على توقيع المطعون عليه بغته وانصبت المباغتة على طبيعة المحرر ، إذ كان ذلك وكانت محكمة الإستئناف قد إنتهت الى أن العقد موضوع الدعوى مزور على المطعون عليه وقضت برده ويطلانه فإنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون .

(الطعن رقم ۸۱۳ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٠/٢/١٣ س ٣٠ ع ١ ص ١٥ه)

 ٣ - الصورة الضوئية للورقة المدعى بتزويرها تكفى للفصل فى الادعاء بالتزوير مادام التزوير المدعى به معنوياً ولم ينازع الخصوم فى مطابقتها الأصلها

(الطعن رقم ۱۷۲۱ سنة ۵۰ قبطسة ۲/۲/۱۸۸۶ س ۲۵ ص۱۹۷۸)

3 - وحيث أن حاصل النعى بالسبين الاول والثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنهما إستدلا أمام محكمة الإستثناف على عدم جدية الإدعاء بتزوير الإقرار المؤرخ

۱۹۷۹/۱/۲۸ بسكوت المطعون ضدهما عن التعرض ادلالته عند الإحتجداج به ، فضلاً عن إتفاق مضمونه مع ما تم التصالح عليه بعقد الصلح المؤرخ ۱۹۷۵/۱/۲۸ والذي طلبا الزام المطعون ضدهما بتقديمه غير ان الحكم التقت عن اجابة هذا الطلب واطرح ماساقاه من اداة النفي ورجح عليها شهادة شاهدي المطعون ضدهما مما يعييه بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى مربود ، ذلك أنه ولئن كانت المادة ٢٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تجيز الخصم أن يطلب إلزام غصمه بتقديم أي معرر منتج في الدعوى بكون تحت بده إذا توافرت أحدى الأحوال الواردة فيها ، وأوجبت المادة ٢١ منه أن بيين في الطلب الدلائل والظروف التي تؤيد أن المحرر تحت يد الخصم ، الا أن الفصل بإعتباره متعلقاً بأنجه الأثبات متروك لقاضي الموضوع فله أن يرفضه أذا تبين له عدم جديته ، وأن يكون عقيدته في الدعرى من الأدلة المقدمة الله ، وكان لقاضي الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوي ويحسبه أن بدن الحقيقة التي أقتنع بها وأن يقيم قضاء على أسباب سأنفة تكفى لحمله ولا عليه بعد ذلك ان يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل قول او حجة أو طلب أثاروه مادام ان قيام الحقيقة التى اقتنع بها واورد دليليها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الاقوال والحجج والطلبات ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاح بتأبيد الحكم المستانف على ما إستخلصه سائفاً في حدود سلطته المضوعية من أقوال شاهدى المطعون ضدهما من أن الطمعون ضدهما لم يتنازلا عن شرع من مساحة الارض موضوم الاقرار وانها استمرت في وضع يدهما وهو يكفي لعمل قضائه برد ويطلان الاقرار المنسوب اليهما ، فإنه لا تثريب على محكمة الاستثناف الا هى لم ترد ما ساقه الطاعنان من حجج مخالفة ولم يجبهما الى طلب الزام المعون ضدهما بتقديم عقد الصلح ويكون النعي على غير اساس.

(الطعن رقم ١٩٥ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٢/٢٨٨١)

 ٥ - وحيث أن ما تتعاه الشركة الطاعنة على المكم الطعون فيه الغطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الإستئناف بأن وثيقة التأمين على مركبة الترام التى كان يقودها المطعون ضده الثانى لا تغطى المسئولية الناشئة عن الحادث لأن المصاب من عمال الهيئة المؤمن وقدمت تأييداً لهذا الدفاع صمورة ضموئية من تلك الوثيقة غير أن الحكم اهدر حجيتها في الاثبات رغن أن أحداً من المطعون ضدهم لم يطعن عليها بأى مطعن وولم يعترض على جواز الإحتجاج بها وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن أن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم ينكر من يحتاج لصورة الورقة العرفية مطابقتها لأصلها كانت هذه الصورة حجة عليه في الاثبات ، وكان الثابت من الاوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت في صحيفة الاستئناف بأن رثيقة التأمين لا تغطى الاضرار التي تلحق عمال الهيئة المؤمن لها وانها قدمت تأييداً لهذا الدفاع صورة ضوئية من تلك الوثيقة التي نص فيها على أن التأمين لا يشمل أفراد أسرة المؤمن له أو تابعيه أو مستخدميه أو عماله أو أي شخص يكون المؤمن له مسئولاً عنه بموجب قوانين أصابات العمل ، ومع ذلك إلتقت الحكم عن هذه الصورة الضوئية مقرراً بأنه كان على الشركة تقديم أصلها وحجب نفسه بذلك عن مواجهة هذا الدفاع دون أن ينكر أحد من المطعون مطابقة الصورة لأصلها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق ينكر أحد من المطعون مطابقة الصورة لأصلها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقي أوجه الطعن

(الطعن رقم ٢٠٠٥ سنة ٥٦ قجلسة ١٩٨٨/٤/١٢)

 $\Gamma = \text{وحيث أن مما ينعاه الطاعن بالأسباب الأول والثانى والرابع منها على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في المسبيب ، وفي بيان ذلك يقول ان الحكم الابتدائي الصادر في <math>100 \times 100 \times 100$ المؤود إستنافياً بالحكم الصادر بتاريخ $100 \times 100 \times 100$ المتورد من الطاعن الأولى في مقدار البيع بالعقد سند الدعوى بأن جمله $100 \times 100 \times 100$ من $100 \times 100 \times 100 \times 100$ من المثنت بها رقم $100 \times 100 \times 100 \times 100 \times 100$

وهو ٣٤ قداناً دون أن يذكر أن هذا العدد دون بدلاً من الرقم ١ ، ولم يدكر أنه حدث محو أو تعديل في الثمن أو في احديد المساحة الواردين بالعقد المكتوب فيه مساحة الاردس بالحروف ، ويذلك يكون الحكم قد التفت عن دلالة البيان المسحيح لمساحة الارض دون وجه حق ، واسند خطأ الى تقرير الخبير وقوع تزوير في مقدار الثمن دون اساس من الواقع ، وهو ما يعيبه بمخالفة الثابت بالاوراق والفساد في الاستدلال والقصور المبطل .

وحيث أن هذا النِّعي في محله ، ذلك أنه لما كان الثابت من تقرير قسم أيجاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي أن التغبير الذي حدث بالعقد المطعون عليه بنصب على عدد قدادين الأرض المباعة الكتوب بالأرقام وإنه كان هناك رقم في خانة الأهاد مُحيُّ وأثبت بدلاً منه رقم ٤ دون ان يشير التقرير الى حقيقة الوقم الذي كان موجوداً أصلاً لتعذر ذلك أما رقم ٣ الموجوي في خانة العشرات فقد حرر بصورة غير طبيعية وكان البين من العقد أنه أثبت به أن مساحة الأرض الماعه هي ٨ س ٨ ط ٣٤ ف أربعة وثالاثون فداناً وثمانية قرارايط وثمانية أسهم نظير مبلغ ٨٨٠٠ تسعة ألاف وثمانمائة جنيه وكان تقدير الخبير قد خلا من القول يرقوع أي محو أو تعديل أو إضافة أو تحشير سواء في مبلغ الثمن الوارد بالعقد أن في المساحة المكترب بالحروف ، فإن الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣ بتأبيد الحكم الإبتدائي الصادر في ١٩٨٤/٤/١٢ الذي قضى برد ويطلان عقد البيم المؤرخ ٢٠/٢/١٢/٢٠ فيما زاد على ٨ س ٨ ط ١ ف لقاء ثمن مقداره ٨٠٠ جنيه مستدلاً على ذلك بما جاء بتقرير الغبير الذي لم يعرض لتزوير بيانات العقد المكتوبة بالمروف والخاصة بمساحة البيع أو بثمنه ، يكون مشوياً بالقساد في الاستدلال الذي يعييه ويوجب نقضه ، ونقض الحكم المبنى طيه المبادريتاريخ ٢/١٢/١٨٥٨٠.

(الطعن رقم ۲۲۶ سنة ٦٦ قرجاسة ٥/١١/١٩٩١)

قاعدة العقد شريعة المتعاقدين (م ١٤٧ مدنى) مؤدا ها . عدم إستقلال أى من طرفى العقد بنقضه أو تعديله . مخالفة ذلك أثره عدم الإعتداد بهذا التعديل . ثبوت تزوير توقيع أحد المتعاقدين على العقد . أثره . بطلان الإتفاق برمته سواء بالنسبة له أو بالنسبة للمتعاقد الآخر الذى كان توقيعه صحيحاً .

١ – من الأصول المقررة وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٤٧ من القانون اللبني أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا بإتفاق الطرقيع التي يقررها القانون ، ومن ثم فلا يُعتد بتعديل نصوص عقد يستقل أحد المتعاقدين بإستحداث بإرادته المنفردة ، وينيني على ذلك أنه إذا ما حُرد إتفاق تتاول نصوص العقد بالتعديل وحمل المحرر توقيع المتعاقدين مما فإن ثبوت تزوير توقيع الحدهما من شائه أن يبطل الإتفاق برمته ولا ينتج عما أثبت به من حصول تعديل العقد ثمة آثار قانونية سواء بالنسبة المتعاقد الذي ثبت تزوير توقيعه أو المتعاقد الذي كان توقيعه صحيحاً.

(الطعن رقم ۷۷۳ سنة ٥٥ ق جلسة ٢/٢/٩٨٩)

الإدعاء بنز وير مخالصة سدادباقى ثمن العقار المبيع توصلاً لإعمال أثر الشرط الفاسخ الصريح بعقد البيع وإعتباره مفسوخاً . منتج فى النزاع (م٥٢ من قانون الإثبات) . وإن أودع المشترى قيمة الثمن الواردبها .

١ - مناط تبول الإدعاء بالتوزير على ما تقرره المادة ٥٦ من قانون الإثبات أن بكون منتجاً في النزاع فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوي تعيّن على المحكمة أن تقيم قضاءها بعدم قبوله على أسباب سائفة تكلى لحمله ، وكان الثين بإعتباره ركناً من أركان عقد البيع يوجب على المحكمة قبل القضاء بصحته ونفاذه أن تتثبت من الوفاء به وكان الإتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوهاس من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف الشتري عن سداد أي قسط من أتساط باقي الثمن يترتب عليه الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط ، وإلا أقام الحكم الملعون فيه ... قضاء بعدم قبول إدعاء الطاعن بتزوير المخالصة المؤرخة المدعى صدورها من مورثه على قوله حكان الطعن بالتزوير قد إنصب على توقيع مورث الطاعن الرحوم على المفالصة المهورة بتوقيعه ، وكانت هذه المخالصة تتعلق بالتخالص عن جزء من الثمن بما يفيد إستلام المذكور لهذا المبلغ ، وكان الطاعن أحد الورثة الذين أقروا هذه المخالصة ويصحتها وأن المستأنف عليه الأول - المطعون ضده الأول - درماً الأي نزاع - قام بعرض نصيب الطاعن "أي المستأنف" في قيمة تلك المفالصة وتلا ذلك إيداعه لقيمة ذلك النصيب بخرّانة المحكمة بعد أن رفض الطاعن إستلامه فإن مصلحة الطاعن في هذا الطعن تكون منتقبة وبكون الطعن بذلك غير منتج لأن النزاع حول هذه المخالصة لم يؤثر البتة في النزاع حول عقد البيم المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢١ ومن ثم تقضى المحكمة بعدم قبول الطعن بالتزوير ، وكان هذا الذي إستند إليه المكم تبريراً العدم قبول إدعاء الطاعن بتزوير توقيع مورثه على تلك المغالصة وتقى أثرها في النزاع حول عقد البيم المورخ ٢٦/ ١٩٦٤/١ ليس من شاته أن يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها في هذا الشأن ، ذلك أن هذه المخالفة لم تشمل إقرار الطاعن

بصحتها ، بل وام يبين الحكم المصدر الذي إستقى منه ذلك ، هذا إلى أن الحكم وقد اعتبر أن مجرد عرض المطعون ضده الأول وإيداعه نصيب الطاعن في باقى الشن الوارد بالمخالصة موجباً لعدم قبول إدعائه بتزويرها وهو ما يتحصن به عقد البيع الصادر من مورثه بتاريخ ٢٦/٠٠/١٠/٢٨ رغم أن فسخ العقد متى وقع بمقتضى شرط فيه ونتيجة تخلف المشترى عن الوفاء بباقى الثمن في الميعاد المتفق عليه فإن عرضه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة - ليس من شأته أن يعيد العقد بعد إنفساخه وهو ما قصد الطاعن تحقيقه من الإدعاء بتزوير تلك عقد البيع وهو ما يدل المسارة الشائى من المعاد المتعاد بالمتد الثانى من المبيع وهو ما يدل على أن الحكم الملعون ضده الزول عن سداد باقى شمن المبيع وهو ما يدل على أن الحكم الملعون فيه لم يتفهم حقيقة دفاع الطاعن ومرماه ولم يفطن إلى الشرط الفاسخ الوارد بالعقد التثبت من توافر موجباته لإعمال أثره على وجهه الصحيح مما يكون معه الحكم معيباً بما يوجب نقضه لما وورد بهتين الوجهين دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن.

(الطعنرقم ۱۷۰ سنة ۳ ه قجلسة ۱۸۸ - ۱۹۹۰)

إذا كان المحرر مكونا من أكثر من ورقة منفصلة ذيلت الورقة الآخيرة منه بتوقيع فلا يشترط التوقيع على سائر أوراقه متى قام الدليل على إنصال كل منها بالآخرى .

١ - وحيث أن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأسباب الثالثة الأول منها على الحكم المطعرن فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال ، وفي بيان ذلك بقول أنه رغم تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن عقد الرهن سند الدعوى محرر عرفي مكون من ورقتين محررتين على الآلة الكاتبة خلت أولاهما من توقيع المورثتين فا تكون لها حجية قبلهما ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتد بها رغم ذلك كجزء من المحرر واعتبرها حجة عليهما بمقولة عدم وجود تناقض بينها وبين الورقة الثانية منهما ولما يدل عليه تسلسل عباراتهما من إرتباطهما إرتباطأ وثيقاً ، وتطلب من الطاعن المتخلص من تلك الحجية سلوك سبيل الإدعاء بالتزوير في حين أن التناقض ظاهر بين ما أثبت بالورقة الأولى من أن مورتيهما هما الطرف الأول في العقد ووصفهما في الورقة الثانية بأنهما الملرف الأولى من أن مورتيهما هما الطرف الأول في العقد ووصفهما في الورقة الأولى من أن مورتيهما هما الطرف الأول في العقد ووصفهما في الورقة الأولى ، هذا الى أنه الورقة الما المحل لما تطابه الحكم لإهدار حجيتها من وجوب سلووك طريق الإدعاء بتزويرها طالما أنها ليست حجة أصلاً على المورثةين لظوهما من توقيعهما كل ذلك مما يعيب الحكم بوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى مربود ذلك أنه والن كان مقاد نص المادة ١/١٤ من قانون الإثبات أن الورقة العرفية لا تستمد حجيتها في الإثبات إلا من التوقيع عليها ، إلا أنه إذا كان المحرر مكوناً من أكثر من ورقة منفصلة ثيلت الورقة الأخيرة منه بتوقيع من يراد الإحتجاج به عليه فإنه اليشترط في هذه المالة توقيعه على سائر أوراقه متى قام الدليل على إتصال كل منها بالأخرى إتصالاً وثيقاً بحيث تكون معاً محرراً واحداً وهي مسائلة من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع بما له من سلطة في تقدير الدليل ، مما مؤداه أن هذا المحرد بكل ما

اشتملت عليه أوراقه يكون حجة على من وقع على الورقة الأخيرة منه فإذا إدعى اضافة ورقة أخرى الى المحرر أو سلخ ورقة منه وإستبدال غيرها بها فلا سبيل أمامه لإثنات ذلك إلا سلوك طريق الإدعاء بالتزوير ، لما كان ذلك وكان الحكم الطعون فيه قد أقام قضاءه في هذا الصدد على قوله «إن القانون لا يشتوط أن يوقع طرقى العقد أو أحدهما على كل منفحة من صنفحات العقد العرقي مهما تعددت منفجاته وإنفصلت بعضها عن البعض ، وإذ كان المستأنف لم يطعن على العقد موضوع الدعرى بأن تزويراً معنوياً قد حدث بتغيير إحدى صفحاته بالطريق الذي رسمه القانون في المادة ٤٩ من قانون الإثبات وهو الإدعاء بالتزوير في قلم الكتاب يحدد فيه مواضع التزوير المدعى بها ، فإن منازعة المستأتف في شأن عدم حجية الورقة الأولى من العقد تكون على غير أساس خاصة وقد استبان للمحكمة من مطالعة العقد أن صحيفتيه قد جانتا مكملتان ليعضهما ومرتبطتان إرتباطا وثبقا لتكامل وتسلسل عباراتهما وتطابق معانيهما كما لا برجد في الصفحة الثانية أي تناقض أو تعارض عما جاء بالصفحة الأولى» . وكان هذا الذي أورده الحكم لا مخالفة فيه للقانون ، وإستخلاصاً سائفاً مما له أصله الثابت بالأوراق يؤدي الى ما إنتهي إليه من أن ورقتي عقد الرهن متصلتان في سياقهما وتكونان محرراً واحداً هو حجة على المدينتين الراهنتين وخلفهما من معدهما بتوقيعهما على الورقة الثانية منه ، فإن النعى يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٠٢٥ سنة ٥٢ ق جاسة ٢٨٦/١/٢٨٩)

وفاء البنك بقيمة شيك مذيل بتوقيع مزور على الساحب وفاء غير برى لذمة البنك قبله . شرطه . أن يقع خطا من جانب العميل .

١ – لا تبرأ نمة البنك المسحوب عليه قبل العميل الذي عهد إليه بامواله إذ وفى بقيمة شيك مذيل من الأصل بتوقيع مزور عليه ذلك أن هذه الورقة القيمة الى البنك وقد خلت من التوقيع الحقيقى للعميل يعوزها شرطجوهرى لوجود الشيك ولم يكن لها فى أى وقت وصفها القانونى ، ومن ثم تقع تبعة الوفاء بموجب هذه الورقة على البنك المسحوب عليه أياً كانت درجة إتقان ذلك التزوير وتعد هذه التبعة من مخاطر المهنة التي يمارسها البنك وهي مخاطر مهما بلغت أعباؤها لا تتناسب البنة مع المزايا التي تعود على البنوك من تدعيم الثقة بها ويث روح الإطمئتان لدى جمهور المتعاملين على أن تحمل البنك هذه التبعة شروط بعدم وقوع خطأ أو إهمال من جانب العميل الوارد إسمه بالصك وإلا تحمل هذا العميل

(الطعن رقم ٢٥٩ سنة ٢١ق جلسة ١١/١/١٩٦١ س١٧ ع ١ ص٩٤)

٢ - متى كان الأصل أن ذمة البنك المسحوب عليه لا تبرأ قبل عميله إذا أوفى بقيمة شيك مزيل متوقيع مزور على الساحب بإعتبار أن هذه الورقة تفقد صفة الشيك بفقدها شرطاً جوهرياً لوجودها وهو التوقيع المسحيح للساحب ، فلا تقوم أنتذ القرينة المقررة في المادة ١٤٤٤ من قانون التجارة ، وتعتبر وفاء البنك بقيمة الشيك وفاء غير صحيح حتى ولو تم الوفاء بغير خطا منه ، إلا أن ذلك مشروط بألا يقع خطأ من جانب العميل الثابت إسمه بالشبك وإلا تحمل الأخير تبعة خطأه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى الى شوت خطأ الطاعن متمثلاً في إخلاله بواجب المحافظة على مجموعة الشيكات المسلمة له من البنك فتمكن مجهول من الحصول على واحد منها وتزويره وصرف قيمته فإنه يكون قد أشت الخطأ في جانب الطاعن ويين علاقة السببية بينه ويهن المصرد الذي وقع وخلص من ذلك الى إلزام كل من الطاعنة والمطعون ضده بنصف قيمة الشيك وخلص من ذلك الى إلزام كل من الطاعنة والمطعون ضده بنصف قيمة الشيك موصوع الدراع في حدود ما حصله من وجود حطأ مشترك بين الطاعن والمطعون

ضده فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون بمقولة إنعدام رابطة السببية بين ما إرتكبه الطاعن من خطأ وبين الضرر الواقع فعلا متمثلاً في صرف قيمة الشيك لن زور إمضاء الطاعن عليه يكون نعياً غير سديد.

(الطعنان رقم ۲۹۳ ، ۲۹ شنة ۶۳ ق جلسة ۱۹۷۷/۲/۷ س ۲۸ ص ۲۰۱۹. الطعن رقم ۲۰۵ سنة ۶۹ ق جلسة ۱۹۸٤/۲/۱۱ س ۲۰ ص ۲۰۱۹)

تزوير السند الإذنى

١ - المنصود بدعارى السندات الإذنية المنصوص عليها في المادة ١٠٨ من قانون المرافعات والتي أوجب المشرع في المادة ٥٠٠٧ من قانون المرافعات أن يكنن إستثناف الحكم الصادر فيها بتكليف بالعضور ، تلك الدعاوى المؤسسة على السند الإذني ذاته والمتعلقة بحقوق مترتبة على توقيعات الملتزمين فيه وأذ كانت دعوى تزوير السند الإذني يقصد بها إنكار هذا السند توصلا الى نفى المدينية الثابتة به والمترتبة على توقيع المدين على السند وكانت دعوى تزويد السند الإذني ودعوى المطالبة بقيمته مرتبطتين إرتباطاً لا يقبل التجزئية إذ أنهما وجهان متقابلان لنزاع واحد يتدافع فيه طرفاه على حق واحد بعينه يهدف أحدهما الى إسقاط حجبة هذا السند ونفي الحق الثابت به ويهدف الآخر الى إينهما في طريق دفع الإستئناف عنهما ومن ثم فإن دعوى تزوير السند الإنني بينهما في طريق دفع الإستئناف عنهما ومن ثم فإن دعوى تزوير السند الإنني على الصادر فيها بطريق التكلف بالمضور طبقاً لنص المادتين ١١٨ ، ١٨٥٠ من المادن المرافعات .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٣١ ق جلسة ٢/٢/١٩٦٦ س١٧ ع١ ص٢٤٢)

الطعن على محضر الصلح بالتزوير

ا – إذ حرر الخصوم في دعوى تزوير ودعوى أخرى موضوعية محضر صلح حسموا به النزاع القائم بينهم في هاتين الدعويين ، وبعد أن وقعوه طلب بعضهم من محكمة الإستئناف التصديق عليه وعارض البعض الآخر لعله أبداها ، فإن محكمة الإستئناف – وقد جعلها من طلبوا التصديق على الصلح في مركز المرثق – يتعين عليها أن تمتنع عن التصديق ، كما يتعين عليها – إحتراماً لقرة عقد الصلح المستمدة من القانون – أن تحكم بإيقاف الفصل في دعوى التزوير لمين الفصل في ذلك العقد . فإذا لم تفمل المحكمة ذلك وفصلت في دعوى التزوير دعوى التزوير دعوى التزوير دعوى التزوير دعوى التروير دعوى التروير دعوى التروير دعوى التروير دعوى التروير دعوى التروير دعوى المحكمة ذلك وفصلت في دعوى التروير دعوى المدلح المتازع فيه فإنها دعوى التروير سلطتها وأخلت بحق الدفاع وذلك يوجب نقض حكمها .

٢ - إنه إن كانت المادة ٥٣٥ من القانون المدنى القديم تنص على أنه «لا يجوز الطعن إلا بسبب تدليس أو غلط محسوس واقع في الشخص أو في الشيئ أو بسبب تزوير المستدات التي على موجبها جاء الصلح وتبين بعده تزويرها» إلا أن تطبيق هذه المادة مقصورة على المتعاقدين أما الأجنبي عن الصلح فإنه لا يحاج به .

(الطعن رقم ٦٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٩)

طريقة النزوير

١ - تغيير الحررات وإصطناعها بعد ضمن طرق التزوير النصوص عليها في المادتين ١٩٤١ و ٢١٧ من قانون العقوبات ويتسمع لكل مائه تأثير مادى يظهر على المحرد بأى سبيل بعد تحريره ، سواء بإزالة جزء منه بالقطع أو التمزيق لرفع بعض عباراته أو إضافة عبارات جنيدة في الفراغ المادث ه ، بعد الإستغناء عن الجزء المقطوع .

(الطعن رقم ۹۹ سنة ٢٦ ق جلسة ٥/٥/٠١٠ س ٢١ ع٢ ص ٧٩٦)

الإغفال الذى ليس من شاانه مخالفة مضمون المحرر أو صحته أو قوته القانونية في الصورة الما خوذة منه لا يعد تزوير 1.

١ - تفيير الحقيقة الذي يؤدي الى إعتبار المحرر مزور هو ما يتغير به مضمون هذا المحرر بحيث يخالف حقيقة المعنى الذي قصد إثباته به ، ومن ثم إذا كان إغفال إدراج بعض العبارات في الصورة المأخوذة عن أصل المحرر لا يترتب ثمة مخالفة للمضمون الذي أثبته أصحاب الشأن في هذا الأصل أو المساس بحجيته أو مدى قوته القانونية ، فإن هذا الإغفال لا يعد من قبيل التزوير.

(الطعن رقم ١٤١٣ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٤/٦/٢٤ س٣٣ ص ٨٢١)

إز الله جزء من المحرر بالقطع أو التمزيق لإعدام بعض عبارته بميلة الغش يعتبر تزوير1

١ - التزوير في الأوراق العرفية هو تغيير الحقيقة في المحرر بقصد الفش بإحدى الطرق التي عينها القانون تغيرا من شئته أن يسبب ضبرراً "وتغيير المحررات" بعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات، ويتسع هذا الطريق من طرق التزوير لكل تغيير له أثر مادى بظهر على المحرر بعد تحريره بعا في ذلك إزالة جزى من المحرر بالقطع أن التحزيق لإعدام بعض عباراته بنية الغش، فإذا كان مدعى التزوير قد أسس إدعام على أن سند المدينية كان محرر أعلى ورقة أثبت في الجزء الأسفل منها أنه سند جزءً من الدين فإن المدعى عليه بالتزوير قام بقطع هذا الجزء المثب للتخالص فإن إدعاء مدعى التزوير على هذا النحو بعد طعناً بالتزوير على محرر واحد مثبت المديونية عليها في الباب السادس من القانون المدنى الخاصة بإثبات الإلتزام والتخالص من جزء منها فلا تقيد المحكمة في تحقيقه بقواعد الإثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المدنى الخاصة بإثبات الإلتزام والتخالص منه ، بل لها أن تحكم برد بطلان المحرد أو جزء منه متى إستبان لها من ظروف الدعوى أنه مزور ومن شم فلا على المحكمة إن هي قضت بإحالة الدعوى الى التحقيق لإثبات التزوير الذي يقع بهذه الطريقة

(الطعن رقم ١٦٥ سنة ٢٢ق جلسة ١٩٦٧/١/١٦٧ س١٨ ع١ ص١٠١)

إعتبار الحكم المحرر مزور التوافقه فى المضمون والتاريخ مع ورقة مزورة إستدلال فاسد

١ - وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول على المكم المطعون فيه الفساد في الإستدلال وفي بيان ذلك يقول أنه لدى نظر الموضوع - بعد صدور الحكم في الإدعاء بالتزوير - قدم لإثبات أجازة المطعون ضدهم ، عقد إيجار مؤرخ ٢٣/٥/٢٣ إستأجر بموجبه منه هذا المورث حجرة في المنزل محل النزاع ، وخطاب صادر منه أيضاً في ١٩٧١/١/١٦ يقر فيه بصحة ذلك البيع ، وإذ إعتبر الحكم المطعون فيه هاتين الورقتين غير صحيحتين لمجرد توافقهما في المضمون وفي التاريخ مع الورقتين المقضى بردهما وبطلانهما ، فإنه يكون قد ما على إستدلال فاسد أدى به إلى الإخلال بحق الدفاع بموسسترجب نقضه .

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أنه لما كان لكل محرر ذاتيته المستقلة كدليل إثبات من حيث صحته أو تزويره ، فإن ثبوت تزوير محرر معين لا يدل بذاته على وجه الحتم واللزوم على عدم صحة كل محرر آخر لمجرد توافقه معه في التاريخ والمضمون ، ونسبته إلى ذات الشخص وكان الطاعن قد استدل على إجازة مورث المطعين ضدهم للبيع الصادر له بعقد ريجار وخطاب منسوبين لهذا المورث ، بعد القضاء برد ويطلان ورقتين آخريين ، فإن الحكم المطعون فيه الصادر في الموضوع إذا أطرح هاتين الورقتين على سند من أنهما مصطنعتان غير صحيحتين لمجرد تشابههما في التاريخ والمضمون مع المحررين السابق القضاء بردهما ويطلانهما ، ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعن على سند من إثبات إجازة مورث المطعون ضدهم للبيع يكون معيباً بالفساد في إخانة مورث المطعون ضدهم للبيع يكون معيباً بالفساد في

(الطعن رقم ۲۱۱ سنة ۲ ه ق جلسة ۲۱۸ (۱۹۸۸)

التزوير المعنوي

١ - وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على المكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول أن دفاعها أمام محكمة الموضوع قام على أن المطعون ضدها تمكنت في غفلة منها من الحصول على توقيعها على المقد موضوع الدعوى بعد أن أوهمتها بأن أوراق تسجيل عقد آخر كانت هي قد أبرمته معها وهو منها دفع بالتدليس الذي يعيب الإرادة ويبطل المقد ، وإذ اعتبر الحكم المطعون فيه هذا الدفاع من الطاعنة إدعاء بالتزوير إلتقت عنه لعدم طرحه بالطريق المرسوم قانوناً وحجب بذلك نفسه عن بحث دفاعها على النحو الصحيح بكون فضلة عن خطئة في تطبيق القانون معيباً بالقصور.

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أن التدليس هو إستعمال طرق إحتيالية من شأنها أن تدفع المتعاقد الى إبرام التصرف الذى إنصرفت إرادت الى إحداث أثره القانوني فيعيب هذه الإرادة ، أما المصول على توقيع شخص على محرر مثبت لتصرف لم تنصرف إرادته أصلاً ألى إبرامه فإنه يعد تزويراً تنعمم فيه هذه الإرادة ولو كان الحصول على هذا التوقيع وليد طرق إحتيالية ، لما كان ذلك وكان دفاع الطاعنة أمام محكمة الموضوع قد قام على أن المطعون ضدهما تمكنت في غفلة منها من الحصول على توقيعها على المحرر المتضمن للعقد معضوع الدعوى بعد أن أوهمتها بأنه إحدى أوراق تسجيل عقد آخر كانت قد أبرمته معها ، فإن هذا الدفاع في تكييفه الصحيح يكون إدعاء بتزوير معنوى ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه مذا النظر وأطرح هذا الدفاع لعدم إبدائه بالطريق المرسوم له قانوناً يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى عليه لهذا السبب على غير آساس .

(الطعن رقم ١٥٥٠ سنة ٥٣ ق جلسة ٨/٥/٢٨٨)

التوقيع بالختم

١ - إن المادة ٧٧٠ من قانون المرافعات التي أجازت للمحكمة مسماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الإمضاء أو الفتم على الورقة المقتضى تحقيقها لا ترمى إلا الى إثبات الإمضاء أو الفتم المنكورة بصمته لا الى إثبات التوقيع بعد الإعتراف بالفتم . وهذا ظاهر من مقارنة مواد الباب الواردة هي فيه بعضها بيعض .

(الطعن رقم ٦٧ سنة ٢ ق جلسة ٢٦/٤/٤/١)

٧ - إن من الخطأ تكليف المتسك بالورقة أن يثبت توقيع كصحه عليها في صورة إعتراف ذلك الغصم بيصمة ختمه ، بل في هذه الحالة يجب إعتبار المورقة صحيحة حتى يُطعن فيها بالتزوير وبالطريق القانوني، وإذن تفصل المحكمة في دعرى التزوير وفي الدعوى الأصلية بما يثبت لديها .

(الطعن رقم ٧ سنة ٤ ق جلسة ٢٤/٥/٢٤)

٣ - إذا إعترف شخص بخته ولكنه أنكر التوقيع به وقبلت المحكمة الدفع بإنكار التوقيع ورأت بعد بحثة موضوعياً أنه دفع غير جدًى ، وقضت برفض طلب الإحالة على التحقيق ويصحة الورقة ويتوقيع غرامة على من دفع بهذا الفحرى من الإنكار وتقضت محكمة النقض هذا الحكم فيما يتعلق بقبوله الدفاع بإنكار التوقيع بالختم مع الإعتراف به ثم بفصله في موضوعه ، مقررة إن هذا الإنكار غير مقبول وقضت تبعاً لذلك بعدم صحة الحكم فيما قضى به من صحة الورقة ومن الفرامة ، فحكم محكمة النقض بعدم قبول إنكار التوقيع ويما تستتبعه من نلك النتيجة لا يمس ما المروقة من القيمة بل انها تبقى حافظة لقوتها كروقة من تلك بصحة الختم الموقع به عليها ولا تقبل مطلقاً سرى الطمن فيها بالتزوير .

(الطعن رقم ٥٥ سنة ٤ قجاسة ١٩٣٥/٤/١٥)

قبوت تاريخ العقد بتوقيع شاهد مترفى عليه بختمه لا ينفى تزويره ذلك
 أن التوقيع بختم شخص بعد وفاته أمر ممكن لعدم إلتصاق الختم بصاحبه كما لا

ينفى تزويره وضبع يد المتعسك بالعقد على الأرض موضوع هذا العقد .

(الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٢/٢١ س٢١ ع١ مس٣٢٢)

ه - مفاد نص المادة ١٤ من قانون الإثبات أن الأصل أن الورقة العرفية تكون حجة بما دون فيها على من نسب إليه تراتيعه عليها إلا إذا أنكر الإمضاء أو الختم الموقع به عليها ، فالتوقيع بالإمضاء أو بصمة الفتم هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء المجية على الأوراق العرفية ، فيكفى له حصر هذه المجية أن ينكر من بحتج عليه بالمحرر ما هو منسوب إليه من إمضاء أو ختم أو يصبمة أصبع إذ لا يلزم أن يكون المحرر مكتوب بخط موقعه إلا أنه بلزم لإنكار بصمة الخثم أن بنصب الإنكار على يصمة الختم ذاتها لا على التوقيع به وقد إستقر قضاء هذه المحكمة على أن القانون أقام صحة الأوراق على شهادة ذات الإمضاء أو الختم الموقع عليها قمتي إعترف الخصم الذي تشهد عليه الورقة أن الإمضاء أو المتم الموقع به على ذلك الورقة هو إمضاؤه أو ختمه أو متى ثبت ذلك بالأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة فلا يطلب من المتمسك أي دليل آخر لإعتماد صحة الورقة وإمكان إعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الإمضاء أو الختم ولا يستطيم هذا الخصم التنصل بما تثبته عليه الورقة إلا إذا بين كيف وصل إمضائه هذا المنجيح أرختمه هذا الصحيح على الورقة التي طيها التوقيم وأقام الدليل على صبحة ما يدعيه من ذلك بدعوى تزوير ، يسار فيها بالطريق القانوني ذلك أن القانون لا يعرف إنكار التوقيع بالختم ، بلا لا يعرف إلا إنكار بمدمة الغتم وكان إنكاره صريحاً . فإن إقتصر على إنكار المدون في الورقة كله أو بعضه فإنه لا يكون قد أنكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود في المادة ١٤ من قانون الإثبات لما كان ذلك وكانت الطاعنة - وعلى ما بين من الأوراق - قد طعنت بالإنكار على عقد البيم المؤرخ ... في مذكرتها المقدمة لمحكمة الإستثناف إلا أن الثابت من الصورة الرسمية الصحفية إستئنافها أنها أقرت بترقيعها على العقد المذكور بخاتمها وبيصمة أصبعها ظنا منها أن ذلك المحرر من أوراق حصر تركة شقيقها المتوامى ولكنها لم تسلك سبيل الطعن بالتزوير على العقد المذكور ، مما يلزم معه واق صحيح القانون أن تحاج بهذا المحرر وألا يقبل منها بعد ذلك الطعن بالإنكار عليه ، ذلك لأن سبق إعترافها بالتوقيع عليه يكسب ذلك المحرر هجية لا سبيل له

خصمها إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير ، وإذا إلتزم الحكم الطعون فيه هذا النظر وحاج الطاعنة بعقد البيع لعدم الطعن عليه بالتزوير بالإجراءات المقررة لذلك والتقت عن تحقيق الدفع بالإنكار فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يكون معيياً بالقصور .

(الطعن رقم ١٩٧٨ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٦/١/٨٧٨ س ٢٩ ص ٣٤٤)

توقيع صاحب الشا"ن بالختم لا بمنعه من التوقيع بالإمضاء

١ - وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على المكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون أن المكم المطعون فيه عول في قضائه بصحة ورقة الضد على أنها موقعة من مورث الطاعنين بإمضائه في حين أن الثابت من عقد البيع المسجل وباقي الأوراق الرسمية المقدمة منهم في الدعوى أن للورث المنكور كان بوقع بختمه لا بإمضائه ، وهو ما يعييه بمخالفة الثابت بالأوراق ويسترجب نقضه.

وحيث أن النعى مردود ذلك أنه لما كان من المقرد في قضاء هذه المحكمة ، أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليها ، والموازنة بينها ، وترجيح ما تطمئن إليه منها متى كان إستخلاصها سائفاً ، وكان توقيع صاحب الشئن بالفتم لا يمنمه من التوقيع بالإمضاء على ورقة الضد ب على شهادة الشهود ، ورتب على ذلك قضاء برفض الطمن بالجهالة ، وهو منه إستخلاص سائغ في حدود سلطته التقديرية ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ، فإن النمى بهذا السبب يكون على غير أساس .

(الطعنرقم ۱۵۰۷ سنة ۵۳ قجلسة ه/۱۹۸۷/۲)

مجرد إنكار الخط ، لا يبرر إهدار حق من يتمسك به فى أن يثبت صدوره ممن هو منسوب إليه ، عدم كفاية وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة فى شا"ن صحة الخطأو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ، اثره ، التزام المحكمة بالاحالة الى التحقيق لاثبات صحته بالمضاهاة أو بسماع الشهود او بكليهما ، ما اثبات .

ا – لما كان مجرد انكار الخط لا يبرد اهدار حق من يتمسك به فى أن يثبت صدوره ممن هو منسوب اليه ، بل يتعين – وفقاً لنص المادة ٣٠ من قانون الاثبات – اذا كان المحرد منتجاً فى النزاع ولم تكف وقانع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة فى شأن صحة النظ أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع أن تأمر المحكمة بالتحقيق لاثبات صحته بالمضاهاة أو سماع الشهود أو بكليهما وكان البين من الاوراق أن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع عقداً يفيد استثجاره من مورثته أطيان النزاع وتمسك باعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة تأسيساً على انه محرد بخط موروث المطعون ضدهم نفسه فرد الحكم المطعون فيه على ذلك بمجرد القول بأن وكيل المطعون ضده نفى أن هذا العقد بخط مورثهم وحجب الحكم القول بأن وكيل المطعون ضده نفى أن هذا العقد بخط مورثهم وحجب الحكم نفسه بذلك عن تطبيق القاعدة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من قانون الاثبات نفسه بذلك عن تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۱۸۸۸ سنة ٥٢ قجلسة ١٩٨٩/١/١٩٨١)

عدم النزام منكر التوقيع بالختم سلوك طريق الطعن بالنزوير وجوب الطعن بالنزوير في حالة الاقرار بصحة الختم

١ - جرى قضاء محكمة النقض بأنه لا يتعين على منكر التوقيع بالغتم ان يسلك سبيل الطعن بالتزوير الا اذا اقر بصحة الغتم او ثبت المحكمة حمحته من الادلة التى قدمها المتسك بالورقة فإذا لم تتوافر احدى هاتين المالتين كان الطعن بالانكار جائزاً وكان للمحكمة ان تفصل فيه وفقاً لما تقضى به المادة ٢٦٧ مرافعات التى تجيز الاحالة الى التحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود كما ألها ألا تسلك احد الطريقين وان تقضى بعدم صحة الورقة إذا ثبت لها مما قدم اليها من لدلة أنها غير صحيحة وإنها لم تصدر ممن نسبت اليه .

(الطعن رقم ۲۱۹ سنة ۲۶ ق جلسة ۲۸/۱/۷۶ س ۹ ص ۲۳۳)

الطعن بالتزوير في ورقة تا سيسا على أن الموقع عليها لا ختم له القضاء بعدم صحة الطعن في هذه الناحية وان الختم هو ختم الموقع . هذا القضاء لا بمنع من إعادة الطعن بالتزوير بدعوى ان الموقع لم يوقع بنفسه بهذا الختم او حصول تزوير في الورقة بالمحو أو التحشير .

١ - الطمن بالتزوير في ورقة ما بدعوى أن مورث الطاعن المنسوب له التوقيع على هذه الورقة لا ختم له مطلقاً إذا اقتصر القضاء فيه على التقرير بأن المورث كان له ختم وان بصمته هي الموقع بها على الورقة المطعون فيها وان هذه الورقة صحيحة من هذه الناحية ، فهذا القضاء لا يمنع من اعادة الطعن في الورقة بالتزوير بدعوى ان المورث لم يوقع بنفسه بهذا الختم عليها ، أو بدعوى ان الورقة قد حصل فيها تزوير بالمحو او بالكشط او بالتحشير . فإذا كانت هذه المطعن قائمة في الدعوى فعلاً ولكنها لم تكن فيها إلا بصفة ثانوية معززة لاصل المطعن المجوهري وكان الحكم لهذا السبب لم يتعرض لها ، بل حفظ لمدعيها الحق في الثارتها عند الاقتضاء فطعن هذا المدعى في الحكم بطريق النقض والحالة هذه هو طعن غير مقبول لعدم المسلحة فيه .

(الطعن رقم ۲۲ سنة ٥ ق جلسة ٢/ ٢/ ١٩٣٦)

ثبوت تزوير بصمة الاصبع لا تعنى حتما عدم صحة بصمة الختم

\ - وحيث أن هذا النعي في مجله ، ذلك أن مقاد نص المادة الرابعة عشرة من قانون الاثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن حجية الورقة العرفية أنما تستمد من شهادة الترقيم بالامضاء أو يصمة الختم أو يصمة الاسبع عليها ، وهي يهذه المثابة تعتبر سهة بما ورد فيها على من وقعها حتى يثبت عدم صدور الترقيع منه . وإذ كان ليس ثمة مايمنم من أن توقيم الورقة بأكثر من توقيم مما سلف بيانه وفي هذه المالة تعتبر الورقة حجة على من نسبت البه إذا ثبت أن أحد هذه التوقيعات صدر صحيحاً منه وانه وائن كان لمحكمة الموضوع عملاً بنص المادة ٨٥ من القانون المشار اليه ، السلطة التامة في أن تحكم برد ويطلان أي محرر أذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور إلا أنه يتعين لصحة حكمها أن تقيم قضاحها على أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت البها. لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه انه قضى بتاريخ ٢٩٨٢/٢/٢٩ برد ويطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٧٥/١٢/١٥ على ما قرره من أن د.... شوت تزوير التوقيع ببصمة الامبع يكفى لرد ويطلان العقد دون حاجة لتحقيق مدى تزوير الختم من عدمه خاصة وانه غير لصيق بشخص صاحبه ... حالة أن ثبوت تزوير بصيمة الأصبيع المنسوبة إلى المطعون عليه الأول على عقد البيع المشار اليه لا بعنى بطريق اللزوم الحتمي عدم صبحة بمبمة ختمه على ذات العقد وعدم صدورها منه . فإن الحكم المطعون فنه إذ قضي برد ويطلان العقد المشار اليه اعتماداً على ذلك دون تحقيق ما تمسك به الطاعن من صبحة بصمة الختم المنسوبة للمطعون عليه المذكور ولم يجيه الي طلبه بتحقيق هذا الدفاع الجوهري ورتب على ذلك قضامه برفض الدعوى بصمة ونفاذ ذلك العقد ، يكون مشوياً بالقساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والاشلال بحق الدفاع مما يوجب نقفيه .

(الطعنرقم ١٤٢٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٨/٢/١٧)

الطعن بالإنكار

۱ – من المقرر طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون الاثبات ان الادعاء بالتزوير يجوز في أيجة حاله تكون عليها الدعوى ولو امام محكمة الاستثناف ولا يسرى في شأته ما هو مقرر بشأن الطعن بالانكار في المحيرات العرفية في المادة ٢/١٤ قانون الاثبات ـ من ان من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه لا يقبل منه انكار الخط او الامضاء او الختم او بصمة الاصبع .

(الطعن رقم ۹۸۳ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٥/٢/٢٨ س ٣٣ ص ٩٦٣)

٢ - الدفع بالانكار شائه شان دعوى التزوير الفرعية لا يعدو ان يكون دفاعاً موضوعياً منصباً على مستندات الدعوى وبالتالى يدخل في تقدير قيمة الدعوى الاصلية أيا كانت قيمة هذه الدعوى وأيا كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المطون عليها بالانكار أو المدعى بتزويرها.

(الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٣/٢/١٧ س ٣٤ ص ٤٨٦)

مناقشة موضوع المحرر

١ - أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اقام قضاءه برفض الطعن المبدى منه انكار السند الانتي موضوع الدعوى على انه ابدى هذا الدفع بعد أن ناقش موضوع السند ، وإذ كان ما قرره الطاعن عدم مدينيته للمطعون ضده بعوجب ذلك السند وتمسك بعدم وجود معاملات بينهما وهو ما يؤكد طعنه بالانكار ولا بعد مناقشة لموضوع السند فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الاثبات على أن دمن احتج عليه بمحرد عرفي وناقش موضوعه ، لا يقبل منه انكار النظ أو الامضاء أو الختم لو يصمة الاصبع وعلى ما أوضحته المذكرة الايضاحية لهذا القانون ـ يدل على أن المناقشة المعنية بهذا النص هي المناقشة التي تغيد التسليم بصحة نسبه الخط أو الامضاء لو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر ، لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة قد اقتصر على التمسك بأن السند الاذني المنسوب له غير محميح ومزور وليست هناك معاملات مالية أو تجاربه بين الطرقين ، ثم ردد صحيح ومزور وليست هناك معاملات مالية أو تجاربه بين الطرقين ، ثم ردد أرقق به أوراقاً للمضاهاة لتأييده ـ كما نمسك بهذا الطعن ودلل عليه تفصيلاً في صحيفة الاستثناف ، وكان ما أبداه الطاعن من ذلك الدفاع لا يفيد التسليم بصحة نسبة الورقة له ، وكان ما أبداه الطاعن فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون عد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لناقشة بأقي أوجه الطعن

(الطعن رقم ۲۱ ۲۷ سنة ۳ د ق جلسة ۱۹۸۷/۱/۸۸)

٢ - وحيث أن الطعن اقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بأولها على المكم الطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيانه يقول أنه تمسك أمام محكمة الاستثناف بعدوله عن أقراره أمام محكمة أول درجة بصحة توقيم مورثه على العقد موضوع الدعوى ويقع بجهالة هذا التوقيع غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا النقع على سند من ذلك الاقرار المعول عنه وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان هذا النمى غير سديد ذلك انه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان النص في المادة ٢/١٤ من قانون الاثبات على ان دومن احتج عليه بمحرد عرفى وناقش موضوعه لا يقبل منه انكار الغط او الامضاء او الفتم او بصحة نسبة الاصبع دمؤداه ان مناقشة موضوع المحرر تفيد التسليم بصحة نسبة الفط او الامضاء او الفتم او البصمة لن يشهد عليه المحرر وان الدفع بالجهالة لا يخرج عن كونه صورة من صور الطعن بالانكار ، وكان تسليم الطاعن بطلب المطعون ضدها الاولى الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها من مورثه في مذكرته المقدمة امام محكمة اول درجة بعد مناقشة منه لمرضوع المحرر فلا يقبل منه من بعد اللفع بالجهالة على توقيع مورثه على ذلك المحرر ، فإن الحكم المطعون فيه اذ النزم هذا النظر يكون قد اعمل صحيح القانون ويكون النعى عليه السبب على غير اساس .

(الطعن رقم ٢٦ه ١ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٧/٢/١٦)

٣ - وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثانى على المحكم المطعون فيه الفطا في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن ورثته دفعت بالجهالة على عقد البيع سند الدعوى غير أن الحكم المطعون فيه لم يحقق هذا الدع وقضى برفضه تأسيساً على أنه لم يتعسك به بعد تعجيك للخصومة من الانقطاع في حين أن تعجيل الخصومة يطرح على المحكمة ما أبدى فيها من دفاع ودفوع وهو ما يعيب الحكم بالفطأ في تطبيق القانون .

وهيث أن هذا النمى غير مقبول ذلك أن النص فى المادة ٢/١٤ من قانون الاثبات على أن د... من احتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه لا يقبل منه الكار الفط أو الامضاء أو الفتم أو بصمة الاصبعه دموداً و رعلى ما جرى به تقساء هذه المحكمة أن مناقشة موضوع المحرر تقيد التسليم بصحة نسبة الفط أو الامضاء أو الفتم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر ، ولما كان الدفع بالجهالة

مدورة من صدور الطعن بالانكار – وكان البين من الحكم المطعون فيه انه قضى برفض الدفع بالجهالة المبدى من مورثه الطاعن على توقيع مورثها على عقد البيع المؤرخ ١٩٨١/٨/١ استناداً الى انها ناقشت موضوع هذا العقد بالطلب المقدم من وكيلها امام محكمة اول درجة بالسبب الاول من سببي الاستثناف الذي ضمنته ان التصرف بموجب هذا العقد قد صدر من غير مالك ، والى ان الطاعن لم يتمسك بالدفع بالجهالة بعد تعجيله السير في الاستثناف ، وكانت كل من الدعامتين التي اقام الحكم قضائه فإن النعي عليه عليه في الدعامة الثانية – أيا كان الاولى كافية وحدها لحمل قضائه فإن النعي عليه في الدعامة الثانية – أيا كان وجه الرأى فيه – يكون غير منتج .

(الطعن رقم ۱۱۰۷ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٨/٤/١)

الإدعاء بالتزوير من صاحب التوقيع على الورقة العرفية مانع له من الادعاء بالانكار بعدذلك . حكم الوارث او الخلف حكم المورث فى هذا الشا"ن

١ - صاحب التوقيع على الورقة العرفية إذا لجأ الى طريق الادعاء بالتزوير ولم يقف عند حد الانكار ، كان عليه اثبات هذا التزوير ، ولا يكون على المتمسك بالورقة اثبات صحتها ، ولا يستطيع من نسب اليه التوقيع ان يلجأ بعد ذلك الى الانكار ليسقط حجية الورقة ، ويحمل المتمسك بها عبء إثبات صدورها ، كما لا يستطيع الوارث او الخلف الالتجاء الى الانكار أو التجهيل بعد ان سقط سلفه خصة فيه بالادعاء بالتزوير . وإذ كان الواقع في الدعوى أنها أقيمت على مورث الطاعن وأن الماضر عنه طعن على عقد البيع الذي يحمل توقيع بالتزوير ، وإن الطاعن اختصم بعد وفاة المورث وتمسك بأنه يجهل توقيع المورث ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى النتيجة الصحيحة في قضائه بعدم قبول الطعن بالانكار من جانب الطاعن بعد الادعاء بالتزوير - من جانب مورثه _ فإن النعي عليه فيما اورده من تقريرات خاطئه يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/١/١ س ٢٤ ع١ ص٦٢)

هل يتضمن الادعاء بالتزوير دفعا بالانكار

١ - وحيث أن الوقائع ـ على ما بين عن الحكم المطعون فيه وسال الاوراق _ تتحميل في أن المطعرن شده اقام الدعوى رقم ١٩٧٨/١٦٥ مدني كلي اسبوط على الطاعنين وأخرين طالباً طالباً الحكم ببطان العقد الموخ ١٩٩٢/١٠/٥ الصادر منه الى مورثهم ببيعه ١٦ ط المبينة بالصحيفة والتسليم ، وقال بياناً لذك انه استدان من مورث الطاعنين حال حياته مبلغ ٢٦٠ ج وحرر له ضماناً لذلك عقد رهن ، حرر في منبغة عقد بيم الأرض الزراعية سالفة الذكر ، وفي ذات التاريخ حرر له المورث ورقة ضد اقر فيها بأنه سدد المبلغ في الحر شهر اكتوبر سنة ١٩٦٣ بسلمه العقد مؤشراً عليه بالسداد ، وإلا مبنار السم تهائباً ، بما نفيد ان البيم في حقيقته هو بيم وفائي باطل ، فكانت دعواه بطلباته . بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٨ قضت المحكمة بالطلبات . استأنف الطاعنون ـ وأخرون ـ هذا الحكم لدى محكمة استثناف اسبوط بالاستثناف رقم ٢٥٢/١٥ ق طالبين إلغاط والحكم برفض الدعوي ، وولعثوا بالجهالة على ورقة الضد المؤرخة ٥/١٠/١٠ وبعد أن قضب المحكمة برفض الطعن بالجهالة ، ادعى الطاعنون بتزويرها ، بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٧ قضت المحكمة بعدم قبول الادعاء بالتزوير وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٧ قضب بالتأبيد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض اودعت النباية مذكرة ابدت فيها الرأى برقضه . عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالأولين منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق النفاع ، وفي بيان ذلك يقراون أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير بعد أن قضى برفض الطعن بالجهالة على سند من أنه لا يجوز الادعاء بالتزوير على ورقة سبق الحكم ورقة سبق الحكم بصحتها ، مع أن الادعاء بالتزوير على ورقة سبق الحكم بصحتها ، مع أن الادعاء بالتزوير الادعاء بالتزوير الدعاء بالتزوير الدعاء بالتزوير التي مجرد إدعاء الطاعنين بأن السند مزور ، دون اتخاذ اجراءات الادعاء بالتزوير التي رسمها

القانون ، يعد منهم انكاراً للتوقيع ، وهو دفاع جوهرى لو بحثته المحكمة لتغير به وجه الرأى فى المحكم ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وأخل بحق الدفاع بما يسترجب تقضه .

وحيث أن هذا النعي مردود ذلك أن الثابت من الاوراق أن الطاعن الاول سبق أن دفع أمام محكمة الاستثناف بجهالة توقيع مورث على ورقة الضد المؤرخة مراء مام محكمة الاستثناف بجهالة توقيع مورث على ورقة الضد المؤرخة على أفراء أو المحتوية منا التوقيع ، وأمسكوا عن اتخاذ أجراءات الادعاء بالتزوير بما يعتبر منهم على هذا المتوقيع ، وأمسكوا عن اتخاذ أجراءات الادعاء بالتزوير بما يعتبر منهم وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – انكار التوقيع المورث على تلك الورقة ، وكان الطعن بالجهالة هو صورة من صور الانكار وقد سبق لمحكمة الموضوع أن قضت برفضه بما تكون معه قد إستنفذت ولايتها بشأته ، وإذ التزم المحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه لهذين السبين على غير أساس .

(الطفن رقم ۷۰۰۷ سنة ۵۳ قجلسة ٥/٢/٨٧)

رد وبطلان الورقة المقدمة سندا فى الدعوى . لا يعنى بطلان التصرف ذاته وإشابطلان الورقة المثبتة له . جواز إثبات التصرف بدليل آخر سماع الشهود فى انكار التوقيع مقصور على إثبات واقعة التوقيع دون الالتزام ذاته .

١ – ما نصب عليه ٢٧٤ من قانون المرافعات السابق من انه لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الامضاء أو الفتم أو بصمة الاصبع على الورقة المتتفى تحقيقها ممن نسبت اليه ، إنما هو خاص بإنكار الخط أو الامضاء أو الفتم أو بصمة الاصبع ، ولامجال لتطبيقه عند الادعاء بالتزوير ، والمقصود منه هو إحترام القاعدة العامة في الاثبات بعد تمكين من يتعسك بورقة أنكرها خصمه من أن يثبت بشهادة الشهود في غير الاحوال التي يجوز فيها ذلك قانوناً – الالتزام المدون بها ، ولذلك جاء النص مقصوراً على أن الشهود لا يسمعون عند أثبات واقعة الكتابة أو الترقيع دون الالتزام ذاته ، الشهود لا يسمعون عند أثبات واقعة الكتابة أو الترقيع دون الالتزام ذاته ، يكون متعلقاً بجريمة أو غش مما يجوز قانوناً إثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الاحوال ، وذلك يستتبع أن يكون لخصم مدعى التزوير الحق في أن يثبت بجميع الطرق أيضاً عدم صحة إدعائه عملاً بالمادة ١٩٧٦ من قانون المرافعات . ولما كان التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة قد نتاول غير التوقيع وقائع أخرى وإعتمدت عليها الممكمة فلا تثريب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ۱۰۱ سنة ۲۱ ق جلسة ۲۸/٤/۱۸ س ۲۱ ع ۲ مس ۲۱۷)

٢ - لا تناقض في الحكم إذ قضى برد ويطلان تاريخ الاقرار المدعى بتزويره وإعتد مع ذلك يقصوى هذا الاقرار ، ذلك أن القضاء برد ويطلان تاريخ هذا الاقرار لا ينفى ما ثبت فيه وسلم به الطاعن من تعهده برد البيع الى البائع إذا دفع له الثمن خلال مدة معينة ولا يسقط عنه حجيته في رثبات هذا الامر .

(الطعن رقم ٧٠٠ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٨/٥/١٨ س ٢١ ع ٢ ص ١٩٤٠)

٣ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ أن العكم برد وبطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته ، وإنما بطلان الورقة المثبتة له فحسب ، ولا ينال من التصرف أو يمنع من إثباته بأى دليل آخر غير مقبول قانوناً . فإذا ما ثبت للمحكمة صحة الادعاء بالتزوير وفساد الدليل على إسناد التصرف الى الصادر منه ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح .

(الطعن رقم ۱۲۸ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٦/١/١٩٨١ س٢٢ ص ٣٢١)

إختلاف الانكار عن الادعاء بالتزوير طبيعة وحكما

ا - وحيث أن الطعن أقيم على اربعة اسباب ينعى الطاعنان بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه الخطز في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان انهما تمسكاً أمام محكمة الاستناف بعدم قبول انكار المطعون ضدهما لما جاء بالاقرار المؤرخ ١٩٧٧/٦/٢٨ المدعى بتزويره بعد أن ناقشا موضوعه في الاشكال المقام منهما عند تنفيذ الحكم وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٣/١٤ من قانون الاثبات إلا أن الحكم لم يعمل هذا النص مففلاً بحث ذلك الدفاع الجوهري مما يعيه بما يوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ، ذلك انه وائن كان من شأن مناقشة القصم لموضوع محرد عرفى احتج عليه به سقوط حقه في انكار ما نسب اليه فيه من غط او إمضاء عملاً بنص المادة ٢٠/٤ من قانون الاثبات إلا أن ذلك لا يحول دون ادعائه بتزوير صلب المحرد أو ما نسب اليه من إمضاء فيه لاختلاف الانكار عن الادعاء بالتزوير طبيعة وحكماً . لما كان ذلك وكان الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالود عليه هو الدفاع الجوهرى الذي يتغير به وجه الرأى في الدعوى ، فإنه على المحكم إذ هو لم يرد على ما ذهب اليه الطاعنان من أن يسقط حق المطعون ضدهما في انكار المحرد موضوع الدعوى مانع من قبول ادعائهما بتزويره ويكون النعى على غير لساس .

(الطعن رقم ۱۹۰ سنة ۲ م قرجاسة ۲/۱/۲۸۷۱)

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير ما يثيره المدعى عليه من منازعة فى شاآن إنكار التوقيع على عقد البيع المفقود ــ من بعد القضاء بصحته دون معقب . شرطه

١ – إذا ما قدم المدعى عقد البيع الصادر من المدعى عليه لمحكمة اول درجة ثم نقد من بعد صدور المحكم الابتدائي القاضي بصحته ونفاذه فإن واقعة فقدان هذا المعقد مها يتصل بها من منازعة يثيرها المدعى عليه لدى محكمة الاستئناف في شأن إنكار الترقيع عليه تعد من المسائل الموضوعية التي تخضع في تقديرها لتلك المحكمة دون رقابة من محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً مستعداً مما له اصل ثابت بالاوراق.

(الطعن رقم ۲۰۸۸ سنة ۹ م قجلسة ۱۹۸۹/۱/۸۹۸)

الدفع بالإنكار أو الجهالة لا يحول دون الإدعاء بعد ذلك بتزوير المحرر

١ – لئن كان الإدعاء بتزير محرر يحول بون التمسك بعد ذلك بالدفع بالإنكار أن الجهالة على الترقيع الوارد على هذا المحرر إلا أن الدفع بالإنكار أو الجهالة والإخفاق فيه لا يحول – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – بون الإدعاء بعد ذلك بتزيير المحرر . ذلك أن الدفع بالإنكار أو الجهالة على التوقيع الوارد بالمحرر سواء كان بالإمضاء أو البصمة أو الفتم يقتصر مجاله على صحة التوقيع محل هذا الدفع فحسب أما الطمن بالتزوير على التوقيع – بعد الإقرار به أو الإخفاق في الطعن بإنكاره – فإنه يتناول كيف وصل التوقيع من يد صاحبه إلى المحرد الذي يحتج به خصمه عليه .

(الطعن رقم ٢٠٩٠ سنة ٤٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٩٠)

الدفع بعدم العلم هو صورة من صور الإنكار

١ – مفاد المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحتها أو بتزويرها سابقاً على الحكم في موضوع الدعرى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة أو طلب ردها ويطلانها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته وإذا كان الدفع بعدم العلم هو صورة من صور الانكار فإن المكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم العلم وفي الموضوع مماً يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٤٤ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٣٠ س٤٢ ع ٣ ص ١٤٠٧)

الطعن بالجهالة (عدم العلم)

١ - مقدضى نص المادة ٣٩٤ من القانون المدنى أنه يكفى بالنسبة الوارث الذى يدفع الإحتجاج عليه بالورقة العرفية المنسوب إلى مورثه التوقيع عليها أن يحلف يميناً بأنه لا يعلم أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة على لهذا المورث ولا يقبل من ذلك الوارث الطعن بالجهالة على هذه الورقة متى أقر بأن الفتم الموقع به الموقع عليها صحيح ، بل يجب عليه في هذه المالة أن يسلك السبيل الذي وضعه عليها صحيح ، بل يجب عليه في هذه العالة أن يسلك السبيل الذي وضعه القانون للطعن عليها بالتزوير ، وإذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إستظهر من دفاع الطاعن بأن هذه الورقة مصطنعة إنها يعنى الإدعاء بتزويرها ولم يسلك الطاعن من أجله سبيل الطعن عليها بالتزوير طبقاً لما تقضى به المارد من ١٨٨ - ٢ من قانون المرافاعات السابق ، وكانت محكمة الإستثناف لم تر من حالة الورقة ومن ظروف الدعرى ما يشكهها في صحتها لتحكم من تلقاء نفسها بتزويرها عملاً بالرخصة المخولة لها بالمادة ١٩٠ من قانون المرافعات السابق ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن رقم ٧٢ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/١٢/١١ س ٢٠ ع ١ ص ٤٠٤)

Y - الدفع بالجهالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينصب على التوقيع الذى يرد على المحرر فحسب ، فإذا رأت محكمة الموضوع تحقيق هذا الدفع فإنها تتقيد بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون تحقيقها قاصر على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع ممن نسب إليه أو نفيه .. وثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية يجعلها بما ورد بها حجة على صاحب الترقيع بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محرراً بغطه أو خط غيره ، ولا يجوز لصناحبة أن يتحلل من نسبة هذه الورقة إلى إلا بالطعن عليها بالتزديد .

(الطعن رقم ۲۹ه سنة ۲ م ق جلسة ۱۲/۱۱/۱۸ س ۲۳ ص ۱۹۸۳)

٣ - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم الطعون فيه الغطأ في تطبيق

القانون إذ عول في قضائه برد وبطلان صلب سند المديونية على ما إنتهى إليه الخبير المنتدب من أن التوقيع المنسوب الى مورثه المطعون عليه وإن صدر منها إلا أنه كان على بياض وتم تحرير صلب السند في تاريخ لاحق بالرغم من تحديد مأموريته ببحث صحة التوقيع فحسب ولم يكن أمر تزوير صلب هذا السند مطورهاً على المكنة مما يعيه بالقطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعي في محله ، ذلك أن الدفع بالجهالة ... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة .. ينصب على الترقيم الذي يرد على المحرر فحسب ، فإذا رأت محكمة الموضوع تحقيق .. هذا الدفع فإنها تتقيد بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون تحقيقها قاصراً على الواقعة المالية المتعلقة بإثبات حصول التوقيم ممن سب إليه أو نفيه ، لما كان البين من الأوراق أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٨ ناط بالغبير المنتب إجراء الضاهاء بين توقيع مورث المطعون عليه الثابت على التوكيل رقم ١٥٧١ أ سنة ١٩٧٢ مصر الجديدة وبين التوقيم المنسوب إليها على السند المؤرخ ١٩٦٩/١٢/١ لبيان ما إذا كان التوقيم الأخير محججاً وصادراً منها من عدمه وأن الخبير لم يقف عند حد إثبات مسحة توقيم المورثه المذكورة وإنما إستطرد الى أن هذا التوقيع كان على بياض ثم مرز مبلب السند بعد ذلك ، وكان الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٥/٢٨ قد أقام قضاء بتزوير مبلب السند على ما خلص إليه الخبير في تقريره مع أن أمره لم يكن مطروحاً على المحكمة ورغم أن ثبوت صحة الثوقيم على الورقة العرفية يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحب التوقيع بصرف النظر عما إذا كان منك الورقة مجرراً بخطه أو بخط غيره ، ولا يجوز لمناحيه أن يتحلل من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالإدعاء بتزويرها ، فإنه يكون قد أقمم الإدعاء بتزوير صلب السند المذكور على واقع الدعوى بغير الطريق الذي رسمه القانون مما بعيب ذلك الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ويستهجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٢ه سنة ٢٥ ق جلسة ٢٦/٣/٢)

٤ - وحيث أن الطعن أقيم على بالله أسباب ينعى الطاعن بالثانى منها على
 الحكم المطعون فيه - المؤرخ ١٩٨٢/٦/١٦ القاضى بعدم قبول الدفع بالجهالة -

مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . وفي بيان ذلك يقول أن قانون الإثبات لم بشر إلى عدم قبول الدفع بالإنكار أو الجهالة إلا في حالة من إحتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه ، أو سبق أن إدعى بتزويره أمام المحكمة المنعة ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم قبول الدفع مالجهالة المدى من الطاعن طي ورقة الضد المؤرخة ١٩٧٠/٢/٢٥ على سند من سبق ادعائه بتزويرها في القضية رقم ٢٦١٣/ ٢٩٧٥ .. جنع عامين ، مكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وحدث أن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الحكم الصابر من المحكمة الجنائية ببراءة المتهم تأسيساً على أن الواقعة المنسوبة إليه لم تقم أميلاً بحوزت وعلى ما جرى به نص المادتين ١٠٢ من قانون الإثبات ، ٤٠٦ من قانون الإجراءات حجية الأمر المقضى التي يتقيد بها القاضي المدنى ، وبالتالي فإن القضاء بيراءة متهم بتزوير محرر ــ لإنتقاء التزوير يمنم من كان مدعياً بالعق المني من العود الى الطعن بالإنكار أو التزوير في وجه من كان قد تسمك بذلك المحرر وقضى بيرامته في الدعوى الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن سبق أن أقام الدعوى الجنائية رقم ٢٦١٣/١٩٧٥ جنم عابدين متهماً. المطعون شندهم بتزوير ورقة الشند المؤرشة ١٩٧٠/٨/٢٥ فقضى فيها بالبراط ورفض الدعوى المدنية على سند من إنتفاء وقوع تزوير بتلك الورقة وتأيد ذلك المكم استثنافياً ، وإحز حجية الأمر المقضى بما يمنع نظر إدعاء هذا الطاعن في الدعري المائلة منواء بالجهالة أو الإنكار أو التزوير على تلك الورقة ، فإن النعى على المكم المطعون فيه بهذا السبب لم يقبل من الطاعن الإدعاء بالجهالة ، يكون _ أياً كان وجه الرأى فيه غير منتج .

(الطعن رقم ۲۱۱ سنة ۲ ه ق جلسة ۲۲ (۱۹۸۲)

٥ - وحيث أن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الرابع والشامس منهما على المكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسببيب، وفي بيان ذلك يقول أنه رغم أن قضاء محكمة الإستثناف بإحالة الدعوى الى التحقيق إقتصر على إثبات واقعة فقد ورقة العقد وتاريخ فقدها دون أن يشمل إثبات حصول التعاقد ذاك وعناصره وأركانه ، إلا أنها قضت بحكمها المطعون فيه برفض دعواه على سند من أقوال شاهدى المطعون ضدهم بشأن صحة

العقد وجديته فيما جاون الواقعة محل الإثبات ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وهنت أن هذا النعي في محله ، ذلك أن مقاد تصويص الواد ١٤ و ٣٠ و ٤٢ و. ٧١ من قانون الاثنات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أن الوارث إذا نفي علمه بأن الترقيم الثابت بالورقة العرفية مو لمورثه وحلف اليمين على ذلك ، زالت عن الورقة مؤقتاً قوتها في الاثبات وكان على التمسك بها أن يقيم الدليل على مسعتها ، فإذا رأت المحكمة أن وقائم الدعوى ومستنداتها لا نكفى لاقتناعها بأن التوقيع صحيح أمرت بالتمقيق بالمضاهاة أو بسمم الشهود أو بكليهما على أن تبين في منطوق المكم المبادر بالإجالة إلى التحقيق الراقعة المراد اثباتها ، ويقتمين التحقيق على اثبات حصول التوقيم على المحرر من عدمه ، وأو كان المحرر المذكور قد فقد متى ثبت سيق وجوده ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المعوى ضدهم بعد أن يفعوا أمام محكمة الإستئناف بعدم علمهم بترقيع مورثهم على عقد البيع موضوع الدعوى وحلقوا اليمين على ذلك ، قرر الطاعن بفقد العقد ، فلم تمض المحكمة في إجراءات الإثبات اللازمة لتحقيق واقعة حصول توقيم المورث عليه ، وقضت في ٢٧/١/١٨٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وإقعة وتاريخ حصولها ، إلا أنها حين سمعت شهود الطرفين في ١٩٨٢/٤/٢٢ تنفيذاً لهذا المكم إتجه التحقيق الى سؤالهم عن مسعة صدور البيع من مورث المطعون ضده ومدى جديته ، إذ إعتقدت المحكمة خطأ أن الواقعة المراد اثباتها تتعلق بحقيقة توقيم الورث على العقد طبقاً لما أفصحت عنه مدونات الحكم المطعون فيه من أنها إستمعت إلى الشهود نفاذاً للحكم الصادر في ١٩٨١/٣/٢٨ بتوجيه بمان عدم العلم للمطعون ضدهم ، ثم أقامت قضامها برفض الدعوى على قولها دولما كانت المحكمة تطمئن القوال شاهدي المستأنفين (الطعون خدهم) من أن بيعاً لم يصدر من مورثهم ذلك أن شاهدى المستأنف ضده (الطاعن) قد تناقضا في واقمة حوهرية وهي أن الشاهد الثاني قرر باته لا يعلم من محرر العقد المقول به في حين قرر الأول بأن المدعو زكريا عبد اللطيف هو محرره قبل وفاته كما لم يعلم كم مسورة حرر بها العقد ، لما كان ذلك وكان العقد المجحود من المستأثفين غير مطروح أمام المحكمة ومن ثم تكون دعري المبتأتف ضده عارية من ادليل على مسمتها ومن ثم تخسمي على غير سند من الواقع أو القانون، وكان بين من هذا الذي أورده الحكم أنه أقام قضاء على سند مما إستخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضدهم بإعتبارها بيئة مقبولة في الدعوى على عدم حصول التصرف ، برغم أن المحكمة قد أغفلت كلية إتخاذ إجرمات التحقيق اللازمة قانوناً بعد حلف الورثة ليمين عدم العلم وبون أن تقصع عن مدى إقتناعها بواقمة فقد العقد بسبب أجنبي لا يد للطاعن فيه . حتى يجوز له إثبات التصرف بشهادة الشهود إعمالاً لحكم المادة ٦٣ من قانون الاثبات ، وهي الواقمة التي أحيلت الدعوى الى التحقيق من أجل إثباتها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطا في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهنين السببين دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(الطعن رقم ٢٤٦٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٩٨١)

الإعاء بالإنكار يسرى عليه حكم المادة ٤٤ إثبات

الحيث أن مما تتماه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك تقولان أن محكمة الإستثناف إذا إنتهت الى رفض الطعن بالانكار البدى منهما فقد كان يتمين عليها طبقاً للمادة 33 من قانون الإثبات أن تعيد الدعوى للمرافعة حتى يستنى لهما إبداء ما لديهما من أرجه الدفاع الأخرى وإذ جانبت المحكمة بحكمها المطعون فيه هذا النظر وقضت في الدفاع وفي الموضوع معاً بحكم واحد فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخل بحقهما في الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعى صحيح ذلك أنه _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _
لا يجوز لمحكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الإدعاء بالإنكار أن تقضى في
موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصوراً على الدفع حتى لا
تفوت على صحاحب المصلحة من الخصوم سلوك طريق الإدعاء بالتزيير إذا
أراده . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في
الدفع وفي الموضوع معاً بحكم واحد فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بحق
الدفاع ما يوجب نقضه لهذا السبب ون حاجة لدحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢٠٩١ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٨/١/٢٨)

الدفع بعدم العلم يسرى عليه القاعدة المنصوص عليها بالملاة ٤٤ إشات

١ - وفى بيان ذلك يقول أنه لا يجوز عملاً بالمادة £٤ من قانون الإثبات أن تقضى المحكمة بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بصحتها أو تزويرها سابقاً على المحكم وفى الموضوع وأن الدفع بعدم العلم هو صورة من صور الإنكار لا يجوز القضاء فيه وفى الموضوع فى وقت وأحد . إذ قضى الحكم المطعون فيه فى الإدعاء بالتزوير والدفع بالجهالة وقى موضوع الدعوى معاً فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بعق الدفاع بعا يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة ٤٤ من قانون الاثبات إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أو قضت بسقوط العق في اثبات صحة أخذت في نظر موضوع الدعوى في العال أو حددت لنظره أقرب جلسة يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز المحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة أو بتزويرها سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى في الموضوع ، لا فرق في ذلك بين أن يكون الحكم قد صدر من محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة وسواء كان الحكم قد مدر من محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة وسواء كان الحكمة أيضاً أنه لا يجوز لمحكمة المرضوع أن تقضى في الإدعاء بالإنكار وفي موضوع الدعوى معاً حتى لا يقوت على المصم سلوك طريق الطعن بالتزوير وكان الدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار ومن ثم لا يجوز القضاء في هذا الدفع وفي الموضوع بحكم واحد . لا كان ذلك وكان المكم المطعون فيه قد خالف المذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخل بحق الدفاع معا يوجب تقضه دون حاجة الى محت ماقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ۱۲۲۲ سنة ۲ ه ق جلسة ۸/٥/۲۹۸۱)

الدمع بعدم العلم أمام خبير الدعوى يعتبر مطروحاً على المحكمة

ا - وهيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول ان محكمة الموضوع أقامت قضاحها بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للأرض محل النزاع إستناداً إلى تقرير الخبير المنتب في الدعوى رغم أن ذلك التقرير بني على أسباب من بينها إقرار مؤرخ المراح/٣/١٧ منسوب صدوره الى مورث وقد أنكر علمه به أمام الخبير وتمسك بذلك أمام المحكمة إلا أن الحكم التقت عن هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث أن هذا النعي في مجله ، ذلك أن النص في المادة ٢٠ / ١ ٢ من قانون الإثابت رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه يعتبر المحرر العرفي صادراً ممن وقعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ، أما الوارث أو الخلف فلا يطلب منه الإنكار ويكفي أن يحلف بميناً بأنه لا يعلم أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو النصمة هي لن تلقى الحق عنه وفي المادة ٣٠ من هذا القانون على أنه دإذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو إمضاءه أو ختمه أو بصمة أصبعه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم أو نصمة أصبعه أمرت المحكمة بالتحقيق بالضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما، يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا نقى الوارث علمه بأن التوقيع الذي على الورقة العرفية المحتم بها عليه هو لمورثه ، تُعِينَ أَن تُوجِهِ إِلَيهِ يَمِينَ عَدِمِ العَلَمِ ، فإن خلف هذهِ اليَمِينَ زالتِ عِن الورقة مؤقَّتاً " قوتها في الاثبات وكان على المتمسك بها أن بقيم الدليل على صبحتها ، فأذل أت المحكمة أن وقائم الدعوى ومستنداتها لا تكفى لإقناعها بأن التوقيم صحيح أمرت بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما ، لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن أنكر علمه بتوقيع مورثه على الإقرار المؤرخ ١٩٣٩/٣/١٢ أمام الخبير المنتدب في الدعوى وتمسك بذلك في صحيفة

الإستئناف ، وإذ إستند الخبير في التنبجة التي خلص إليها في تقريره ـ الذي أقام عليه المكم الملعون فيه قضاح ـ على ما تضمنه هذا الاقرار ، فإن المكم إذ لم يواجه دماح الطاعن بإنكار علمه بتوقيع مورث عليه ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به أن صبح ـ وجه الرأى في الدعوى ، مما حجبه عن مباشرة الإجراات المشار إليها بشأته يكون قد خالف القانون فضلاً عن القصور في التسبيب مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(الطمن رقم ۲۲۲ سنة ۹ ق جلسة ۲/۱۲/۱۲۸۱)

إستخلاص جدية أو كيدية الدفع بالجهالة من سلطة محكمة الموضوع بالسباب سائغة

١ - مناط السلطة التقديرية لمحكمة المؤسوم في إستخلاص كيدية اليمين الماسمة ومنم توجيهها أو إستفلاص عدم جدية الدفع بالجهالة ورفضها دون تحقيق صبحة التوقيم المنسوب للمورث ، أن يكون هذا الاستخلاص سائفاً وله أصل ثابت في وقائم الدعوى ومستنداتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من مجرد إقرار الطاعنة الأولى بصحة بصمتها على الورقة محل النزاع أن اليمين الماسمة التي طلبت توجيهها إلى الملعون ضدوب بشأن حقيقة مضمون هذه الورقة وقبضها الثمن المين فيها .. يمين كيدية ، وأن دفع الطاعتين بالجهالة بالنسبة ليصم الختم المسرية لمرثتهما على العقد مو دفع غير جدى ، وأخذ بالعقد بناء على ذلك ، دون توجيه اليمين الحاسمة ولا يمين عدم العلم ، ويون تحقيق بصمة الختم المنسوية المورثة عليه .. في حين أن إقرار الطاعنة الأولى بصحة بصمة أصبعها على ورقة العقد وإن كان يكفى حجة على إنها إرتضت مضمون هذه الورقة والتزمت به إلا أنه _ وقد إدعت أنه مختلس منها غشاً _ لا يبرر مصادرة حقها في اثبات هذا الإدعاء ، ولا يفيد إنها متعسفة في إستعمال حقها هذا بالإحتكام الى نمة أخيها باليمين الحاسمة ، كما أنه لا يدل بحال على مبحة بصمة الغتم المنسوب للورثة لإختلاف الأمرين وعم ترتب أجدهما على الآخر . فإن الحكم بكون قد أخطأ في تطبيق القانون وأقام قضاء على إعتبارات غير سائغة وليس من شئتها أن تؤدى إلى ما إنتهى إليه وشابه بذلك فساد في الإستدلال.

(الطعن رقم ۲۰۰۷ سنة ۹ ق جلسة ۲۸/۲/۲۸)

لا حاجة للمحكمة الى تحقيق الظروف الخارجية الملابسة التى أدت الى حصول الخصم على الورقة المطعون فيها بالتزوير حسبهابيان كيفية وصول الإمضاء الصحيح للطاعن بالتزوير على هذه الورقة

ا – حسب الحكم أن ينتهى الى ما خلص اليه الخبير من أن العقد مزيراً إستاداً إلى ما يثبته الخبير في تقريره من أن الورقة المثبت عليها عقد القسمة المدعى بتزويره كانت في الأصل غلاف حافظة موقعاً عليه وإستغل الطاعن ذلك لإصطناع عقد القسمة المشار إليه مستئداً إلى ما قارفه عليها من حذف وإضافة ، حسب الحكم ذلك دون ما حاجة لتحقيق واقعة السرقة المدعاة أو إمكان سحب غلاف الحافظة من قضية بعينها ، لأن هذا وذلك يتعلق في واقع الأمر بالظروف الخارجية الملابسة التي أدت الى حصول الطاعن على الورقة المتسك بها ، لا بكيفية وصو الإمضاء الصحيح للمطعون عليه إلى هذه الورقة بالذات .

(الطعن رقم ٩٩ سنة ٣٦ ق جلسة ٥/٥/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٧٩٦)

٢ - لا يعيب الحكم إغفال ذكر الظروف التي حرر فيها الترقيع الصحيح على الإقرار المزود .

(الطعن رقم ٢٥٣ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/١٨ س ٢٢ ع ١ ص ٢٤٧)

إصطناع عقد بيع اسفل عقد إيجار مطبوع فوق التوقيع الصحيح . واقعة تزوير يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات

١ - متى كان الثابت أن الواقعة كما حصلها الحكم الطعون فيه هى أن المطعون عليهما وقعا على عقد ايجار مطبوع وتركا بياناته على بياض ثم سلماه الى الطاعن وهو شقيقهما ليتولى تأجير حصتهما فى شونة للغير ، غير أن الطاعن ملأ الفراغ أسفل عقد الايجار بعقدين يتضمنان أن المطعون عليهما باعا إليه نصيبهما فى الشونة المذكورة ، فإن التكييف الصحيح للواقعة على هذه الصورة هو إنها تزوير لا خيانة أمانة إذ أن إنشاء العقدين المزورين اللذين كتبا أسفل عقد الإيجار المتفق عليه وقوق توقيع المطعون عليهما كمؤجرين ، إنما هو تنيير للحقيقة بالإصطناع ، وإذ كيف الحكم المطعون فيه الواقعة أنها تزوير وأجاز بالتالى إثباتها بكل الطرق ، وإذا كيف الحكم المطعون فيه الواقعة أنها تزوير محكمة أول درجة فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والتناقض . بتأييده الحكم الإبتدائى – يكون في غير مجله .

(الطعن رقم ۲۰۱ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٥/١١/٥٧١ س ٢٦ ص ١٤٧٠)

٢ - إذا كان ما أثاره الطاعن من أن شقيق المطعون عليها جعله يوقع على عقد عقد بيع منجز خلافاً لما إتفق عليه من تحرير وصية ، مفاده أنه يدعى بتزوير عقد البيع وكان الطاعن لم يتخذ أمام محكمة المرضوع الإجراات التي أوجبها القانون بهذا الخصوص ، فإن النعى على الحكم على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١/١١/١٢/١ س ٢٧ ص ١٨٠١)

الإدعاء بالنزوير للخصم إنخاذ طريق الطعن بالنزوير فى قلم الكتاب دون حاجة الى تصريح من المحكمة بذلك . مجرد إدعاء الخصم بان الورقة مزورة لا يوجب على المحكمة بحث هذا الإدعاء طالمالم يسلك الطريق القانونى للإدعاء بالنزوير

١ - الإيماء بالتزوير هو مجموع الاجرات التي نص عليها القانون لاثبات عدم منحة الاوراق ، وهو بهذه الثابة لا يعنو أن يكون وسيلة بقاع ينصب على مستندات الدعوى يقمند به مقدمه إجنتاء منقعة ومصلحة في رد دعوي الغصم ويفعها ، وإذ كانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وإن إباحته في أنة حالة تكوون عليها الدعوى إلا أنها أوجبت أن يكون يتقرير في قلم الكتاب مشتملاً على تحديد كل مواضع التزوير المدعى به وإلا كان باطلاً كما أوجيت طي مدعيه إعلان خصمه في ثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة بيين فيها شواهد التزوير وإجرمات التحقيق التي يطلب إثباتها بها وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه مما مفاده أن حق مدعى التزوير اللجوء اليه دون حاجة الى تصريح من المحكمة وأنه لا يعتبر إينهاء بالتزوير في معنى هذه المادة ما لم يتيم الطريق الذي رسمه القانون لا يؤثر في ذلك أن المحكمة تملك الرخصة المخولة لها بالمادة ٨٥ من قانون. الاثبات أن تحكم برد أي ورقة ويطلانها إذا ظهر بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وأو لم يدع أمامها بالتزوير ، لما كان ذلك وكان الواقم في الدعوى أن الطاعن برغم إشارته أمام محكمة أول برجة الى تزوير وثبقة الزواج فإنه لم يسلك السبيل الذي حدده القانون للردعاء بالتزوير سواء على عقد زواجه المؤثِّق أو محضر الجلسة المنوه عنه بسبب النعي ، فإذا كانت المحكمة لم تر ما بيرر إستعمال الرخصة الخولة لها في القضاء برد ويطلان هذين المحررين ، ولم تجد فيما لوح به الطاعن من رغبة في إنخاذ إجريات الإدعاء بالتزوير فيهما مما يسوغ الإستجابة لطلبه بتمكينه من الإدعاء بالتزوير مقررة أنه لم يقصد بذلك صوى إطالة أمد النزاع والمد في الخصومة فإنها لا تكون قد أغلت بحقه في الدقام.

(الطعن رقم ٢٥ سنة ٤٥ ق أحوال شخصية جلسة ١١/١/١٩٧٨ س ٢٩ ص ١٦٢)

التقرير في قلم الكتاب بالطعن بالتزوير في أي محرر مقدم الى المحكمة هو
 رخصة قررها المشرع للخصم إن شاء إستعملها دون ما حاجة الى الترخيص له
 يذلك من المحكمة .

(الطعن رقم ۲۶ سنة ٤٤ ق جلسة ٥/٩٧٩/٣ س ٣٠ ع ١ ص ٧١٧)

٣ - إذا كان الطاعنان لم يسلكا السبيل الذي رسمه القانون في المواد من 8 إلى ١٥ من قانون الإثبات للإدعاء بالتزوير ، ولم يحددا في مذكرتهما المقدمة لمحكمة الموضوع مواضع وكنة العابرات التي أضيفت ، حتى يتبين مدى إنتاجيتها وتعلقها بالنزاع المعروض ، فإن من حق محكمة المرضوع الإلتقات عما أثاره من تزوير المقد وتعتبره صحيحاً مادامت لم تر من ظروف الدعرى وفقاً للمادة ٢٨ من قانون الإثبات ما يشير الى تزويره .

(الطعن رقم ۱۹۳ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/ س ٣٠ ع ٢ ص ٢٥٣) تعليق

نرى إذا طعن الخصم على محرد بالتزوير وتعسك بذلك فى محضر الجلسة أو فى مذكرة مقدمة منه إلا أنه لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون للإدعاء بالتزوير الماد من ٤٩ إلى ١٥ إثبات فإن هذا لا يعد طعناً بالتزوير ولكنه يتضمن طعناً بالإنكار بشرط أن يكون قد قرر فى محضر الجلسة أو فى الذكرة المقدمة منه أن المحرد مزور لأن التوقيع المنسوب له مزور عليه ، إذ يكون هذا القول منه إنكاراً صريحاً للتوقيع طبقاً قلمادة ١٤ إثبات ويتعين على المحكمة أن تقول كلمتها فيه وإلا يوصم حكمها بالقصور لإغفالها الفصل فى هذا الدفاع الجوهرى (براجع في هذا المنى التطبق على قانون الإثبات للأستانين المناصورى وعكاز - الطبعة في هذا المعنى المحكمة من ١٩٨٧/٣٠ ص ١٤٠ ، الطعن رقم ١٩٠٧ سنة ٥٣ ق جلسة ٥/١٩٨٧ ص ١٤٠)

وجوب الإدعاء بالتزوير بتقرير في قلم كتاب المحكمة

١ - إن المشرع نظم في المواد من ٢٨١ الى ٢٩٠ من قانون المرافعات طريق الإدعاء بالتزوير وأوجب في المادة ٢٨١ أن يقدم الإدعاء بالتزوير بتقرير في قلم الكتاب ، وإذ كان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل الذي رسمه القانون ، فإن من حق محكمة الموضوع أن تعتبر العقد صحيحاً مادامت لم تر هي من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أنه مزور .

(الطعن رقم ١٩ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٤/٤/١٧ س ٢١ ع ٢ ص ١٩٧٠)

٢ - الن كان من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات أنه لا محون للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط العق في إثبات منحته وفي الموضوع مماً ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه العالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخميم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط المق في إشات صحته أو النصم المحكوم بصحة الورقة قبله ، من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى ، أن يسوق دفاعاً جديداً ، أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً في النزاع ، إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة إذ كانت المحكمة لم تر فيما ساقه الطاعن من قرائن على مجرد إدعائه بتزوير السند -دون سلوك طريق الإدعاء بالتزوير _ مما يقنعها بإستعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده ويطلانه ، لما كان ذلك ، وكان المشرح قد نظم في المواد من ٤٩ الى ٥٨ من قانون الاثبات طريق الاداعاء بالتزوير ، وأوجِب في المادة ٤٩ منه ان يكون ذلك الإدعاء بتقرير في قلم الكتاب . وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء به الأوضاع المنصوص طيها في تلك المادة وما بعدها من قانون الاثبات لكي ينتج الإدعاء أثره القانوني ، وكان الثابت أن الطاعن ، وإن أثار أمام محكمة الموضوع أن الترقيم المسوب إليه على التنازل عن الإيجار السطر بالعقد مزور عليه ، إلا أنه لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون فإنه يكون من حق تلك المحكمة أن نعتبر

العقد صحيحاً ، مادامت لم ثر هي من طروف الدعوى وفقاً المادة ٥٨ سالفة البيان أنه مزور ، فلا على المحكمة أذ هي قضعت بصحة ذلك التتازل ، وفي الموضوع بحكم واحد .

(الطعن رقم ٥٠٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/٩ س ٣٣ من ١١٣٤)

تقرير الإدعاء بالتزوير

۱ – إذا كان مدعى التزوير حين طعن بالتزيور على المحرر قرر بقلم الكتاب أن الإمضاء الموقع به على هذا المحرر والمنسوب إليه ليس بخطه فإن ذلك ما يكفى للإبانة عن موضع التزوير المدعى به من المحرر ويكون تقرير الطعن على هذه الصورة محدداً به موضع التزوير المدعى.

(الطعن رقم ۲۷۲ سنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۹۲/۱/۲۲ س ۱۵ ص ۹۸۷)

٢ - أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الإدعاء بالتزوير الذي يحرر في قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً فإنها تكون قد جلعت الطعن بالتزوير وحده هو المعول عليه في تحديد مواضع التزوير فلا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف في مذكرة شواهد التزوير في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير في قلم الكتاب.

(الطعن رقم ۲۸ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۷٤/۱/۲۷ س ۲۵ ص ۲۳۶ ،

الطعن رقم ٤٢٧ سنة ٣٤ ق جلسة ٢٠/٥/٢٠ س ١٩ ع ٢ ص ١٠٤٥)

٣ - أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به فى تقرير الإدعاء بالتزوير الذى يحرر فى قلم الكتاب وإلا كان التقرير بالملاً ، وكان يبين من الأوراق الإدعاء بالتزوير أن مدعى النزوير قد حدد فى هذا التقرير موضع التزوير فى الإقرار المدعى بتزويره بأن مورث إعتاد التوقيع بالإمضاء لا بالختم ، فإن المحكمة الإبتدائية لا تكون قد أخطات إذ قصرت بحث الإدعاء بالتزوير على عدم توقيع المورث بختمه على ذلك الإقرار .

(الطعن رقم ۱۲۱ سنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۷٤/٤/۹ س ۲۵ ص ۲۵۸)

إن المعول عليه في تحديد مواضع التزوير وعلى ما جرى به قضاء هذه
 المحكمة هو تقرير الإدعاء بالتزوير ولا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف في مدكرة

شواهد التزوير أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى غير التي حددها في ذلك التقوير الأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب .

(الطعنالسابق)

٥ – مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أن المشرع قد رسم طريقاً للإدعاء بتزوير المحررات هو طريق التقرير به في قلم الكتاب وجعل تقرير الطعن بالتزوير هو وحده المعول عليه في بيان المحررات المدعى بتزويرها وفي تحديد مواضع التزوير بها ، ومن ثم فلا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف إلى دفاعه أمام المحكمة أو في مذكرة شواهد التزوير الإدعاء بتزوير محرر آخر لم يشمله تقرير الطعن أو إضافة مواضع آخرى في المحرر المدعى تزويره غير تلك التي حددها في التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير في قلم الكتاب .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٤/٢/١ س ٢١ ص ٢٩٣)

مذكرة شوا هد التزوير

۱ – عدم بيان إجراءات التحقيق التى يطلب إثبات التزوير بها فى مذكرة شواهد التزوير لا يترتب عليه البطلان بل سقوط الإدعاء بالتزوير وهو جوازى للمحكمة حسبما تقضى به المادة ۲۸۱ من قانون المرافعات فلا تثريب على المحكمة إن لم تمكم به .

(الطعن رقم ۲۷۲ سنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۸٤/۱۰/۲۲ س ه ۱ ص ۹۸۷)

٧ - أنه وإن كانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات توجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه بمذكرة شواهد التزوير في ثمانية الأيام التالية التقرير به وإلا جاز للمحكمة الحكم بسقوط ادعائه ، وكان المطعون ضده قد تأخر في إعلان مذكرة الشواهد إلى الطاعن عن ذلك الميعاد ، إلا أنه لما كان الجزاء المذكور جوازياً للمحكمة ، وكانت هذه المحكمة لا تجده في ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعمائه فإنها ترفض طلب الحكم بسقوط الإدعاء .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ۳۸ ق جلسة ۷/٥/۱۹۷۶ س ۲۰ ص ۸۱۳)

٣ – لما كان الطاعن قد ركن في اثبات ادعائه بالتزوير الى قرائن أوردها بمذكرة شواهد التزوير بما لا يمنعه من إضافة قرائن أخرى غيرها وكان الطاعن قد تمسك بقرائن جعيدة الى جانب تلك التي كان قد أوردها بمذكرة شواهد التزوير فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض بحث هذه القرائن الجديدة إستتاداً إلى عدم وروبوها بمذكرة شواهد التزوير فإنه يكون معيب بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعنرةم ٢٦٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١/١ س ٢٣ ص ٢١٧)

٤ - النص في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ على أنه ديجب أن يعلن مدعى التزوير خصمه في الثمانية الأيام التالية التقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجرات التحقيق التي يطلب إثباته بها وإلا جاز المكم بسقوط إدعائه، مفاده أن لمكمة الموضوع تقدير توقيع هذا الجزاء فلها أن تقضى به أو لا تقضى حسب ظروف العال طي أنه إذا ما رأت

فى حديد سلطتها التقديرية عدم إعمال الجزاء فى حينه ومنحت مدعى التزوير أجلاً لإتمام الإعلان إمتنع عليها توقيع الجزاء إذا ماتم الإعلان فى خلال الأجل الذى حديثه.

(الطعن رقم ۲۰ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸٤/١/١٨٤ س ۲۵ ص ۲۲٤)

حق المحكمة فى القضاء بالنزوير على غير شوا هده أو عند عجز مدعيه عن إثباته

ا – إن المادة ۲۹۲ من قانون المرافعات تقول المحكمة أن تحكم برد ويطلان أية ورقة متى تحق لها أنها مزورة . وذلك على الإطلاق في أية حالة كانت عليها الدعوى واو لم يكن قد حصل الطعن بالتزوير أو كان قد حصل واو تستوف الدعوى به شروط صحتها . وكذلك الحكم بقبولها أن تحكم بتزوير الورقة كلما تبينت تزويرها . وإذ كان القانون قد أجاز ذلك في هذه الحالات فإن الحكمة من بابا أولى لا تكون مقيدة في حكمها بتزوير الورقة التي حصل الإدعاء بتزويرها بما يسفر عنه تحقيق الأدلة بقبولها ، بل يكون لها أن تستند في ذلك إلى أي دليل تستنجه من سائر ظروف الدعوى ومما جاء في أقوال من سمعتهم من الشهود ولو كان غير وارد في أدلة التزوير .

(الطعن رقم ۱۲ سنة ۹ قجلسة ۲/ه/۱۹٤۰)

 ٢ - لحكمة الموضوع أن تقضى بتزوير المحرر على غير شواهد التزوير التي أمرت بتحقيقها .

(الطعن رقم ۲۷۱ سنة ۲۱ ق جلسة ۲/۱۲/۱۹۵۶)

٣ ل كان الإثبات بكل الطرق جائزاً في دعوى التزوير كان لقاضي المرضوع السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذ بها في ثبوت التزوير وإنن فلا على المحكمة إن عجز المدعى بالتزوير عن إثباته بالبينة إن هي إطمأنت الى ثبوته من القرائن مادامت مؤدية إلى ما إستخلصته منها.

(الطعن رقم ۱۹۲ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۲/۲/۲۰۵۲)

3 - متى كانت المحكمة إذ قضت برد ويطلان العقد المدعى بتزويره قد استندت في ذلك الى ما استخلصته استخلاصاً سائغاً من أقوال الشهود مضافاً إليه القرائن الأخرى التى تضافرت في تكوين عقيدتها بتزوير العقد موضوع النزاع فإن حكمها يكون بمناى عما يعاب عليه ولا يغير من النتيجة التى انتهى

اليها ثبوت ان الفتم الموقع به على العقد المزور هو ختم المطعون عليها لا ختم مصطنع لها حسيما نكرته في شواهد التزوير متى كانت المحكمة قد تبينت من التحقيق الذي أجرته أن الترقيع به حصل بغير علم من المطعون عليها .

ه - إنه وإن كان جائزاً للمحكمة بمقتضى المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات دان تحكم برد ويطلان أي ورقة يتحقق لها أنها مزورة وإو لم تقدم إليها دعوى بتزوير تلك الورقة، وجائزاً لها بمقتضى المادة ٢٩٦ إذا ما إدعى أمامها بتزوير ورقة وقدمت إليها الأدلة على تزويرها أن تحكم في الحال بتزوير تلك الورقة بغير حاجة إي تحقيق متى ثبت لها أنها مزورة ، وجائزاً لها من بابا أولى إذا ما قضت بتزوير ورقة قبلت أدلة تزويرها أن تقيم قضاها على ما إستخلصته هي من تحقيق هذه الأدلة ، سواء أكان ذلك وارداً ضمن أدلة التزوير أم كان غير وارد ، فإن على المحكمة في هذا الشأن ما عليها في شأن تسبيب الأحكام على وجه المموم من حيث وجوب إقامتها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى إليها عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها عقلاً إلى النتيجة التي انتهت اليها .

وعلى ذلك إذا لم يكن تاريخ السند المدعى تزويره محل طعن بل كان محل الطعن هو إن قيمته مغايرة للحقيقة فإن الإستدلال على تزوير هذا السند بدليل مرجعه الشك في تاريخه يكون إستدلالاً فاسداً.

(الطعن رقم ٤٣ سنة ١٦ ق جلسة ٥١/٥/١٥)

١ - حكم محكمة الموضوع بقبول شاهدين من شواهد التزوير ، ويندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيقهما دون باقى الشواهد ، مؤداه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إرجاء الفصل فى موضوع الإدعاء بالتزوير إلى ما بعد إنتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع الشواهد القائمة فى الدعوى والتى ساقها الطاعن بالتزوير بإعتبارها من القرائن المؤيدة لمدعاه وعلى أساس ما يستجد نتيجة للتحقيق .

(الطعن رقم ۱۷۸ سنة ۲۲ ق جاسة ۱۹۲۷/۷/۲۱ س۱۸ ع ۱ ص ۲۷۳)

قبول دعوى التزوير الفصل فيماإذا كان الإدعاء بالتزوير منتجآمن عدمه

١ - لا تقبل دعوى التزوير القرعية وثبحث أدلتها إلا بعد بحث المكمة لما يكون للإدعاء بالتزوير من أثر في الدعوى الأصلية حتى إذا وجدته منتجاً قبلت دعوى التزوير وبحثت أدلتها . فإذا رقع بعض ورثة الواقف دعرى يطالبون فيها بنصيبهم الوراثي في أجرة الأطيان الموقوفة على اعتبار ان هذه الأحرة إستحقت لمورثهم الواقف قبل وفاته وأنها آلت عن تركة لورثته فإحتج المدعى عليه الذي حصل الأجرة قبل وفاته وأنها لم تستحق على الستأجر إلا بعد وفاة الواقف وأنها إذن لا تكون تركة بل غلة وقف هي من حق مستحقها الموقوف عليه وإستند في ذلك إلى عقود إيجار قدمها وارد بها ما يفيد أن تاريخ استحقاق هذه الأجرة يقع بعد وفاة الواقف ، فطعن الورثة رافعوا الدعوى بالتزوير في هذا التاريخ قائلين أنه كان بحسب أصله قبل وفاة الواقف فأصلح وجعل بعد وفاك إذ رفعت دعوى بهذا ثم وقم هذا الطعن بالتزيور فبحثت المحكمة هذا الطعن لمعرفة إنتاجه في الدعوى الأصلبة أو عدم إنتاجه فوجدت أن عقود الإيجار ليست عقود تأحير عادية بل هي عقود مزارعة حكمها أن الفلة القررة كأجرة تستحق وقت نضجها وأن هذه الغلة نضجت قبل وفاة الواقف فأصبحت ملكاً له يرثها عمه ورثته . وجدت ذلك فأثبتته وبناء على هذا الإثبات حكمت بعدم قبول دعوى التزوير لعدم إنتاجها ، فإن حكمها يكون سليماً لا عنب فنه .

(الطعن رقم ٨ه سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/٤/١٨)

٧ - لا تقبل دعوى التزوير الفرعية وتبحث أدلتها إلا بعد أن تقف المحكمة على ما يكون للإدعاء بالتزوير من أثر في الدعوى الأصلية ، فإذا وجدته منتجأ قبلت الدعوى وإلا قضت بعدم قبولها . فإذا طعن أحد خصوم الدعوى بالتزوير في ورقة ليس له توقيع عليها ولا حجية لها قبله بالنسبة لمن قدمها وعلى الأخص إذا كان هذا قد صرح بأنه لم يقدم هذه الورقة إلا لتكون له الحجة بها على ورثة ضامنه الذي صدرت منه والذين أقروا بصدورها من مورثهم ويتوقيعها ببصمة ضامنه الذي صدرت منه والذين أقروا بصدورها من مورثهم ويتوقيعها ببصمة

ختمه ، كانت دعواه بالتزوير غير مقبولة ، ففي دعوى رفعها أخ على أخبه بطالبه بمتجمد ربع أصبانه التي بقت تحت بده من تاريخ اقتسامهما تركة مورثهما إذا دفع المدعى عليه بأنه وضبع بده بطريق الإستثمار من آخر كان بتقاضي منه الأجرة سنوباً حتى توفي ، وقدم تأبيداً لذلك عقد تأجير له منسوباً صودره الى المؤجر الذي سماه وموقعاً عليه من الطرفين يفيد أن هذه الأطيان مؤجرة الى هذا -المؤجر من مالكها وهو المدعى ، كما قدم إيصالات موقعاً عليها بختم المؤجر المذكور تفيد قيامه بدقم الإيجار السنوي المتفق عليه ، ثم طعن المدعى بالتزوير في المقد والإيمنالات السالفة الذكر ولدى المرافعة في دعوى التزوير هذه بين المدعى عليه أن الأوراق التي قدمها لا توقيم على أي واحدة منها لمدعى التزوير وإنها لم تقدم للإحتجاج بها عليه ، بل للإحتجاج على المؤجر له هو أو على ورثته الدين أدخلهم ضماناً المؤجر ، وطلب لذلك الحكم بعدم قبول دعوى التزوير ، فالحكم الصادر بقبول هذه الدعرى بالريم لا تتدفع عن المدعى عليه فيها بهذا الدفع الذي دفعها به ، لأن المستندات التي تمسك بها لا تنهض حجة له على مناحب الدعوى سواء أكان منحيجاً أم غير منجيح ما جاء بصلب عقد الإيجار من أن الأطبان المؤجرة للمدعى عليه من مؤجره مماركة للمدعى بل يكفي المدعى بالريع أن ينكر هذا التأجير المتمسك به فيكون على مقدمها إثبات ما إدعاء من هذا التأجير وهو لا يثبت الايدليلة الخاص

(الطعن رقم ۲ه سنة ۸ ق جلسة ۱۹۳۸/۱۱/۱۹۳۸)

٣ - إن القانون إذ نص بالمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات على ألا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر للمحكمة من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر يرسم طريقاً لبيان ما يكون من الأدلة متعلقاً بدعوى التزوير وجائز القبول وما لا يكون كذلك ، وإنما ترك تقدير هذا الأمر لقاضي الموضوع يفصل فيه بحسب ما يراه غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض مادام تقديره مبيناً على أسانيد مقبولاً عقلاً . كذلك لم يقيد قاضي المرضوع في كيفية فحص تلك الأدلة ، بل لقد أطلق له الحرية في ذلك فله في سبيل إستظهار الرأى الذي يطمئن إليه أن يفحص كل دليل على حده أو أن يفحص الأدلة جملة واحدة

(الطعن رقم ۹۵ سنة ۵ قجلسة ۱۹۳٦/٤/۹)

3 – إن تقدير كون الدليل منتجاً في إثبات التزوير أو غير منتج هو ما تستقل به قاضى الموضوع إلا أن هذا مشروط بأن يقيم قضاط بذلك على أسباب سائفة ، فإذ: كان الدليل المقدم طي تزوير الأوراق المطمون فيها هو أنها موقع عليها بختمين مختلفين كلاهما ليس للمنسوبة إليه الأوراق إذ أنه إنما إستعمل إمضاط في جميع معاملاته قبل وبعد تواريخ الأوراق المطمون فيها وليست له أي ورقة فيها الختم المنسوب إليه ، فقضى الحكم بأن هذا الدليل غير منتج مؤسساً ذلك على قوم إن إدعاء الطاعن بأنه اعتاد أن يوقع الاوراق بامضائه وأنه لم يستعمل الختم أصلاً هو محاولة لإثبات النفي المطلق وهو ما لا يمكن تحقيقه ، في حين أن قول الطاعن بأن كلا الختمين المنسوبين إليه ليسا له وأنه إنما يستعمل إمضاط دون الختم في جميع معاملاته يتضمن وقائع إيجابية نقبل يستعمل إمضاط دون الختم في جميع معاملاته يتضمن وقائع إيجابية نقبل الإثبات ذلك قصور في الحكم يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٨٤ سنة ١٨ ق جلسة ٢٦/١/١٥٠)

ه - تقدير ما اذا كان الدليل منتجاً في الثبات التزوير وإن كان مما يستقل به قاضى الموضوع إلا أن هذا مشروط بأن يكرن قضاؤه مبنياً على أسباب تكفى لحمله . وإذن فمتى كان المكم قد قضى برفض دعوى التزوير المقامة من الطاعن على المطعرن عليه فيما نسب إليه من تسلمه إعلان المكم دون إجابة الطاعن الى ما طلبه من ندب خبير وإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت أن الفتم الموقع به على ورقة الاعلان ليس ختمه وإنه لا يتعامل بختم واحد ، وإن المفاطب معه أصلاً لا يعت اليه بصلة وإيس من رجال الادارية وإسماع شهادة المحضر الذى باشر يعت اليه بصلة وإيس من رجال الادارية وإسماع شهادة المحضر الذى باشر المكم قد أقام قضامه على أن الطاعن لم يقدم شيئاً من الادلة المنتجة في الدعوى والتي من شاتها لو صحت أن تؤيد دعوى التزوير ، وإذا فإنه لا يكون الموقع به على الإعلان بختلف عن باقى الأختام التي يريد هو أن يقدمها فإن ذلك لن يكون دليلاً على أن الختم الموقع به على الاعلان أن لم يكن له فأن هذا الذي لن يكون دليلاً على أن الختم الموقع به على الاعلان أن لم يكن له فأن هذا الذي جاء بالحكم يقصر عن أن يكون صبباً لتبرير ما قضت به المحكمة من رفض طلب الطاعن تميين خبير الإحالة إلى التحقيق ولو أنها يسرت الطاعن السبيل إلى هذا الطاعن تميين خبير الإحالة إلى التحقيق ولو أنها يسرت الطاعن السبيل إلى هذا الطاعن تميين خبير الإحالة إلى التحقيق ولو أنها يسرت الطاعن السبيل إلى هذا الطاعن تميين خبير الإحالة إلى التحقيق ولو أنها يسرت الطاعا السبيل إلى هذا الطاعن تميين خبير الإحالة إلى التحقيق ولو أنها يسرت الطاعات السبيل إلى هذا الميثر الإحالة إلى التحقيق ولو أنها يسرت الماعات السبيل الى هذا الذي المدين المساع شهده المدين الإحالة الى التحقيق ولو أنها المناح المدين الإحالة الى التحقيق ولو أنها المدين المدين المدين المدين الإحالة الى التحقيق ولو أنها المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين الإحالة الى التحقيق ولو أنها المدين الإحالة الى المدين المدين الإحالة المدين الإحالة المدين الإحالة المدين المدين الإحالة الى المدين المدين الإحالة المدين الإحالة المدين الإحالة المدين الإحالة المدين الإحالة المدين المدين المدين الإحالة المدين المدين المدين المدين المدين المدين الإحالة المدين المدين ا

الاثبات فريما قد تغير وجه الرأى فى الدعوى ، إذ تمحيمن الأدلة التى قدمها الطاعن وكشفها على مقيقتها مما يكون له أثر بالغ فى توجيه اعتقاد المحكمة الى ناحية أن أخرى ومن ثم فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

٦ - مؤدى نص المادتين ٢٥٦ من قانون الاجرعات الجناية ٢٠٦٠ من القانون المدنى ان العكم الصادر في المواد الجنائية تكون له هجية في الدعوى المدنية امام المحاكم المدنية كلما كان فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون الأساس المام المحاكم المدنية كلما كان فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفصل ونسبته الى فاعليه ، ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها ان تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له ، فإذا كانت المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المتهم من جريمة تزوير السند ويرفض الدعوى المدنية قبله وأسست قضاها في ذلك على أن التهمة محوطة بالشك مما مقاده أن الحكم بالبراءة بني على عدم كفاية الأدلة وأصبح هذا الحكم إنتهائياً فإنه ما كان يجرز الحكم المطمون فيه أن يجيز الإدعاء بتزوير ذلك السند وأن يقضى برده ويطلانه .

(الطعنرقم ۲۲۱ سنة ۲۸ ق جلسة ۲۲/ه/۱۹۹۳ س ۱۶ ص ۲۷)

٧ - يشترط - على ما تقرر المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات - القبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تمين على المحكمة أن تقضى بعدم تبوله دون أن بتبحث شواهده أو تحققها إذ من المبث تكليف الخصوم بإثبات ما أو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى .

(الطعن رقم ۲۲۷ سنة ۲۳ ق جاسة ۲۸/۲/۱۲ س ۱۸ ع ۲ ص ه ۲۵)

 ٨ - يشترط على ما تقوره المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات ـ اقبول الادعاء بالتزوير وبحث شواهده ان يكون منتجاً في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعرى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهده لَّى تَحَقَّقُهَا إِذْ مِنَ العِيثَ تَكَلِيفَ الخَصْومِ إِثْبَاتَ مَا أَنْ ثَبْتُ بِالْقُعَلِ مَا كَانَ مِنْتَج نتيجة ما في مرضرع الدعوي .

(العامن رقم ١٤ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٤/٢/١٧ س ١٥ ص ١١٧٩)

٩ - من القرر في قضاء هذه المحكمة ان مناط قبول الادعاء بالتزوير على ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ أن يكون منتجاً في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهده أو تحققها ، إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما في موضوع الدعوى ، وكانت الطاعنة تستهدف من هذا الإدعاء النيل من أمر التقدير سند المطعون عليه الأولى في التنفيذ وهو ما يمتنع قانوناً على الطاعنة بعد أن فوتت ميعاد التظلم منه وأصبح نهائياً تحرل حجيته دون بحث ما يمس موضوعه ، فإن النعى على الحكم المطعون في بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الإستدلال لا يكون في محله .

(الطعن رقم ٦٦١ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٠/٤/١ س ٣٦ ص ١١٢٤)

١٠ - إذا كان ما أورده الحكم يعتبر فصالاً في مسألة كون الإدعاء بالتزوير منتجاً من عدمه فإنه لا يجوز العودة الى هذه المسألة مرة أخرى إذ من المقرر أنه إذا فصلت المحكمة في مسألة من المسائل المعروضة عليها إنقضت سلطتها بشأتها وبالتالى خرجت عن ولايتها .

(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٨/٥/١٨٨ س٣١ ص ١٩٨١)

۱۱ - تشترط المادة ٥٣ من قانون الاثبات لقبول الادعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهده أو تحققها إذ لا جدوى من تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً في موضوع الدعوى ، وإذ كانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى الى أن الادعاء بالتزوير الذي كان قوامه تكرار التتازل على عقد الايجار محل النزاع إنما إدعاء غير منتج ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله .

(الطفن رقم ۲۰۸ سنة ۶۸ ق جلسة ۱۱/۱۱/۱۸۸۱ س۲۲ ص۲۰۱۲)

النسخة الكربونية للعقد الموقع عليه بإمضاء منسوب للمتعاقد لها حجيتها فى الاثبات قبله القضاء بعدم قبول الإدعاء بتزوير ها بإعتبار أنه لا قيمة لها فى الإثبات . خطا'

\ - التوقيع بالامضاء أو بيصمة الفتم أو بصمة الاصبع هو المسدر القانوني الوحيد لإضفاء العجية على الابراق العرفية وبقاً لما تقضى به المادة ١/١ من قانون الاثبات القابلة السادة ٢/٢٩٠ من القانون المدنى قبل الفائها وإذ كان المقصود بالامضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه ، وكان الامضاء بالكربون من صنع ذات يد من نسبت اليه ، فإن المحرر الموقع عليه بامضاء الكربون يكون في حقيقته محرراً قائماً بذاته له حجيته في الاثبات ، لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المنتدب في الدعوى ان التوقيع المسوب للطاعن على المحرر المطلوب الحكم برده وبطلانه عبارة عن كتابة بخط اليد محررة بالكربون ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا المحرر صعورة منقولة عن أصلها ليس لها حجية في الاثبات فان الحكم إذ بني قضاء بعدم متورة قبل دعوى التزوير يكون معياً بالخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۲۷ ه سنة ق جلسة ۲۱/۱/۸۷۱ س ۲۹ ص ۳۵۷)

قبول أدلة التزوير

١ – ان هانون المرافعات قد تعرض لأدلة التزوير في المواد ٢٧٩ و ٢٧٠ و ٢٧٨ و ٢٨٨ فنصت المادة ٢٧٩ على ان مدعى التزوير بجب عليه ان يعلن الى خصمه الادلة التي يرتكن عليها في اثبات دعواه في خلال ثمانية أيام من تاريخ تقرير الطعن بالتزوير مع تكليف خصمه بالحضور لأجل الإثبات ونصت المادة ٢٨٠ على أنه إذا مضى الميعاد المذكور وام يقعل المدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه ونصت المادة ٢٨٢ على أن المحكمة لا تقبل من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقاً بها وجائزاً القبول بالنظر لإثباتها ونصت المادة ٤٨٤ على أنه إذا تقبل المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها إما بواسطة أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معاً .

والمستفاد من هذه النصوص أن أدلة التزوير التي عنتها هي الوقائع المتعلقة بالدعرى والمنتجة في اثبات دعوى التزوير . أما قرائن الحال والامارات التي لا تقرم على وقائع يتدافعها الخصوم إثباتاً ونفياً فهي إن كانت تصبح حجة على التزوير إلا أنها لا تعتبر أدلة بالمعنى السالف بيانه فما يرد منها بين ادلة التزوير لا يجرى عليه ما يجرى على هذه الادلة ، ولا يجوز أن يكون محلاً لحكم من القاضي بقبول أو رفض ، بل يجب أن يرجأ النظر فيه الى حين الفصل في موضوع التزوير ، لأن الحكم بقبول تلك الأدلة يكون من تحصيل العاصل ، والحكم برفضها هو إستبعاد لها وحدما ، وهذا غير جائز لكونها من عناصر والحكم برفضها هو إستبعاد لها وحدما ، وهذا غير جائز لكونها من عناصر المحكمة من أدلة التزوير الواردة في موضوع التزوير ، وعلى ذلك فإذا قبلت المحكمة من أدلة التزوير الواردة في صحيفة الدعوى دليلاً واحداً وأمرت بتحقيقه التحقيق والمرافعة بتزوير الوردة ، مستندة في حكمها الى ما استخلصته من التحقيق مالمائة اليه تلك القرائن والامارات التي كان قد ساقها مدعى التزوير في صحيفة إعلان أدلته ، فإنها بذلك لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١ سنة ١٥ قجلسة ٧/٢/٢٩٤١)

۲ – إذا كان الحكم التمهيدي حين قضى بقبول أحد أدلة التزوير لم يقض برفض ما عداء من الأدلة المعروضة فإنه يكون المحكمة وهي تفصل في دعوى التزوير أن تقدر الأدلة الأخرى وتعتمد عي ما ترى الإعتماد عليه منها

(الطعن رقم ٢ سنة ١٣ ق جلسة ٢٩/٤//٤)

٣ - إذا قضت المحكة بقبول دليل من أدلة التزوير ولم تتعرض لسائر القرائن ساقها مدعى التزوير للتأييد ما إدعاه فإن ذلك لا يكون له محل إلا بعد الفراغ من التحقيق وعند الفصل في صحة الورقة على أساس جميع الأدلة ما استجد منها نتيجة التحقيق وما كان مقدماً منها من قبل وما تستخلصه محكمة الموضوع بنفسها من وقائع الدعوى وتراه مؤدياً لتكون عقيدتها ولا محل للتحدى بالمادة ٢٨١ مرافعات إذ هي تنص على أن يحدد في التقرير كل مواضع لا شواهد التزوير.

(الطعن رقم ۱۵۳ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۰۵/۱/۱۵۰)

٤ - إذا كان الثابت بالحكم أن مدعى التزوير قال انه حصل اما بوضع امضاء مزير له على الورقة المقدمة في الدعوى وإما بإختلاس إمضائه الصحيح ، ثم أورد في صحيفة دعوى التزوير دليلاً على التزوير المادى ، وأورد كذلك أدلته على التزوير المادى ، فقبات الدليل المتعلق به وأمرت بتحقيقه ، فهذا منها لايفيد أنها رفضت أدلة التزوير المعنوى وإذ هي بعد أن تبين لها أن لا تزوير مادياً نظرت في التزوير المعنوى وأخذت بالأدلة المقدمة عليه فإنها لا تكون قد خالفت القانون

(الطعن رقم ٦-١ سنة ١٦ ق جلسة ١٦٨/١٢/١٨)

ه – إذا كانت المحكمة قد قبلت دليلين من أدلة التزوير عى اعتبار انهما متعلقان بالدعرى ومنتجان في اثبات التزوير وأمرت بتحقيقهما ثم حققت أحدهما فظهر لها من تحقيقه ما يكفي لتكوين إقتناعها بتزوير السند المطعون فيه فلا تترب عليها إذا طرحت الدليل الآخر وام تمض في تحقيقه وإذن فمتى كان الوقاع في الدعوى هو ان المحكمة قد ندبت قسم أبحاث التزييف والتزوير بمكتب الطب الشرعى لبحث السند المطعون فيه فنياً لبيان المدة التي إنقضت على تحريره وهل ترجع الى التاريخ الوارد به أم لا ولضاهاة الترقيع المنسوب

الطمعون عليها على توقيعاتها على الأوراق الرسمية والعرفية المعترف بها وبعد مر باشر القسم مآموريته قدم تقريراً أثبت فيه أن الإمضاء الموقع بها على السند هي إمضاء غير صحيحة ولم تصدر من يد صاحبتها وكانت المعكمة قد كربت إقتناعها بتزوير السند مما جاء بالتقرير الذكور ومما لاحظته من أن الإختلاف بين الإمضاء المطعون فيها والإمضاءات الصحيحة يرى ظاهراً بالعين المجردة فإر النمى عليه مخالفة القانون لعدم تحقيقها الدليل الأخر الخاص ببيان المدة التي انقضت منذ تحرير السند المطعون فيه يكون على غير أساس

(الطعن رقم ٧ سنة ٢٠ ق جلسة ٢١/١/٢٥)

٦ - متى كانت محكمة الإستئناف قد إستخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية أن مضمون الدليلين الأول والثالث من أدلة التزوير يكون فى الواقع دليالاً واحداً من إرتكاب التزوير فى العقد بتغيير القدر المبيع وأن هذا التزوير قد يكون مادياً أو معنوياً ورتبت على ذلك أن تحقيقه يكون عن طريق أهل الخبرة أو سماع الشهود أو الطريقين معاً ، وأن الدليل الثالث هو فى الواقع سبيل تحقيق الدليل الأول ، فإنها لا تكون قد قبلت دليلاً لم تتضمنه أدلة التزوير التى أعلنتها المطعون عليها للطاعنين

(الطعن رقم ۲۸۸ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۸۸)

٧ - إن القاضى حين ينظر في صلاحية الأدلة المقدمة لإثبات دعوى التزوير فيستبعد بعضها لعدم تعلقه بالموصوع أو لكونه غير مقبول قانوناً. ويقبل بعضها الآخر لتلعقه بالموضوع ويأمر بتحقيقه ، فإن حكمه في هذه المرحلة يكون حكماً تسهيدياً يكفى في بيان أسبابه مطلق القول بأن الواقعة المطلوب تحقيقها بعيدة التصديق أو أنها منتجة في الدعرى ومتعلقة بموضوعها أما حين يطلب في أن واحد من القاضى أن يفصل في صحة الورقة أو بطلانها موضوعاً بلن يكون مدعى التزوير قد جمع بين المرحلتين . مرحلة بحث أدلة التزوير ومرحلة القصل في الموضوع ، ثم يطلب رد السند ويطلانه على أساس ذلك جميعاً . فإن الحكم في ذلك يكون حكماً قطعياً لا يكتفى فيه بمطلق الأسباب ، بل يجب مناؤه على أسباب كافية وافية

فإذا كانت أدلة التزوير المقدمية المحكمة ليست جديدة على الخصومة إدعاها مدعى التزوير وعرض إستعداده لإثباتها على إعتبار أنها أو ثبتت أدلت على ثبوت التزوير بل كانت مما تناوله التحقيق الذي أجرى في دعوى إنمار التوقيع السابقة على دعوى التزوير ، كما تناولتها مرافعة الخصوم في الدعوى وتمسك المدعى بدلالاتها في الثبات التزوير فهذه الأدلة لا تعتبر من أدلة التزوير التي تعنيها المادة بموضوع التزوير ، والحكم الذي لا يعتد بعثها أولاً لبيان تعلقها أو عدم تعلقها بموضوع التزوير ، والحكم الذي لا يعتد بها لا يكون تمهيدياً مما يكتفى فيه بمطلق القول بأنها غير منتجة وإنما هي في الوواقع من أسانيد الدعوى المقدمة المحكمة لتعزيز دعوى التزوير المطروحة عليها والمطلوب الفصل في موضوعها على أساس الدليل المستمد منها ، فالحكم الذي يصدر فيها يكون حكماً قطعياً شعن دسان أسيام باناً وافعاً .

(الطعن رقم ٢٣ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٧/٢/١٨)

إثبات التزوير

 متى كان الثابت ان الطاعن لم يقف عند حد انكار توقيع مورث على السند وإنما ذهب إلى الادعاء بتزويره ، فإن الحكم إذا ألقى عليه عبء اثبات هذا التزوير لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

(الطعن رقم ٧ سنة ٢١ ق جلسة ٢٤/١٢/٢٤)

٢ - متى كانت المحكمة إذ قضت برد ويطلان الورقة المطعون فيها بالتزوير أقامت قضاعا على الادلة التى قدمها المطعون عليهم الذين يقع عليهم أمسلاً عبء الاثبات ودعمتها بادلة أخرى من الأوراق والتحقيقات فإن تمسك الطاعن بخطأ الحكم التمهيدى في نقله عبء الإثبات من عائق المطعون عليهم إلى عاتقه يكون لا جدوى فيه .

(الطعن رقم ۲۱۷ سنة ۲۰ قجلسة ۱۹۰۲/۱/۲۰۱۸)

٣ - متى كان الحكم اذ قضى برد ويطلان العقد المطعون فيه بالتزوير قد قرر ان هذا العقد موقع عليه بإمضاء منسوب الى مورث المطعون عليهم مع أنه يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى والوصلات المقدمة من الطاعنين ان المورث لم يكن يوقع بإمضائه عليها فإن هذا الذى ذهب اليه الحكم لا يفيد أنه نقل عبه إثبات التزوير من عائق المدعين إلى عائق المدعى عليهم بل يفيد أن المحكمة استخصلت في حدود سلطتها الموضوعية من الاوراق المقدمة في الدعوى منواء من الطاعنين أو من المطعون عليهم لو مورث الأخيرين إنما كان يوقع بختمه لا بإمضائه مما يؤيد ما إدعاء المطعون عليهم وعجز عن نفيه الطاعنان من أنه كان يجهل القراحة والكتابة.

(الطعن رقم ۱۳۷ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۰/٥/۲۰)

٤ - متى كان الحكم برفض دعوى التزوير مقامة بصفة أساسية على ما ثبت للمحكمة من عجز المدعين بالتزوير عن إثبات دعواهم ، وكانت الأسباب التى إستند إليها فى ذلك كافية لحمله قلا يضيره عدم تمقيق دفاع مدعى التزوير فى خصوص تجريح أقوال شهود النقى إذ ليس من شأن ثبوت هذا التجريح تغيير وجه الرأى في الدعوى .

ه - إذا كان الثابت ان الطاعن لم يقف عند حد الدفع بعدم علمه بترقيع مورث على الإنجاء بتزويره فإن مررث على الإنجاء بتزويره فإن الحكم الإبتدائي إذ قصر بحث على الإنجاء بالتزوير وألقى على الطاعن عبه الإثبات وأيده في ذلك الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات.

(الطعن رقم ۲۱ سنة ۲۹ ق جلسة ۲/٤/٤/۱ س۲۵ مر۱۹۸)

٦ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قبول محكمة المرضوع الشاهد من شواهد التزوير لتحقيقه سواء بالشهود أو بالخبرة لا يعنى أنها رفضت دلائل التزوير الأخرى التي أوردها مدعى التزوير بتقرير الطعن أو بمذكرة الشواهد ما دام من حقها أن تحققها لتصل إلى الإقتناع بصحة الورقة أو تزويرها.

(الطعن رقم ۲۱ سنة ۲۷ قجلسة ۲۲ / ۱۹۷۱ س ۲۰ مس ۲۰۰)

٧ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى قضت محكمة الموضوع بتروير العقد مقيمة قضاها ، على ما أوردته من قرائن كافية لحمله ، فإنها بذلك تكون قد رفضت ضمناً طلب الإحالة إلى التحقيق لما تبينته من عدم الحاجة إليه إكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى ، ويكون حكمها المسادر بهذه المثابة واقعاً على موجب حاصل فهمها في الدعوى مما لا مراقبة عليه لمحكمة النقض .

٨ - المحكمة وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض سلطة تقدير أدلة التزوير
 لا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى إطمأتت الى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ،
 ووجدت في وقائم الدعوى ومستنداتها ما يكفى لإقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها.

(الطعن رقم ٢٢٣ سنة ٢٨ ق جلسة ٧/٥/٤١ س ٢٥ ص ٨١٢)

٩ - إذا كان الثابت أن المطعون عليه الأول رد على إدعاء الطاعن بتزدير تاريخ الإقرار بان هذا التغيير تم بإتفاق الطرفين وقت حدوثه ، غير أن الطاعن أمسر على إدعاته بتزوير تاريخ الإقرار ، ومن ثم فإنه يتحمل هو ـ وعلى ما جرى به تضاء هذه المحكمة ـ عبه إثبات هذا التزوير وإذ كان يجوز إثبات هذا التزوير بإعتبار أنه واقعة مادية بجميع طريق الإثبات ومنها شهادة الشهود دون تقيد بالقواعد الخاصة بإثبات الإلتزام ، لما كان ذلك وكانت محكمة الإستثناف قد أهالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن إدعاء بالتزوير فإنها تكون قد إلتزمت محميح القانون .

(الطعن رقم ۱۹۲ سنة ٤٣ قجلسة ٤/١/٧٧ س٢٨ ص١٥٤)

١٠ – المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة لاسيما ما يختص منها بدعارى التزوير وأدلتها ولم يلزمه القانون بإجراء تحقيق متى كانت أوراق الدعوى تكفى لإقناعه بصحة الورقة المطعون عليها.

(الطعن رقم ٨٣٤ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٤/٧ س٢٢ ص ١٢٦٢)

سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة النزوير

١ - لمحكمة الموضوع السلطان المطلق في تقدير الوقائع والمستندات المطروحة أمامها وفي تكوين عقيبتها في تزوير الورقة المدعى بتزويرها بناء على هذا التقدير ، ما دامت الأدلة التي تأخذ بها تكون مقبولة قانوناً .

(الطعن رقم ١ سنة ٣ ق جلسة ٢٧/٤/٢٧)

٧ - إن المادة ٢٩٦ من قانون المرافعات قد أجازت المحكمة أن تحكم ببطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة وأو لم تقدم إليها دعوى بتزويرها . وهذا النص العام لا يقيد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليله ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي أقامت حكمها بتزوير الورقة على أسباب سائفة ، منها ما ثبت لديها من تضارب أقوال كاتب الورقة وعدم مسحة إدعاء التمسك بها من حيث موضوعها .

(الطعن رقم ٧٥ سنة ١٧ ق جلسة ١٠/١/١٩٤٨)

٣ - النعى على محكمة الموضوع بأنها إذ قضت بتزوير المحرر قد إستندت على أدلة غير منتجة في إثباته هو جدل موضوعي في تقدير الدليل ولا رقابة عليها لمحكمة النقض متى كان تقديرها سائفاً.

(الطعن رقم ۲۷۱ سنة ۲۱ ق جلسة ۲/۱۲/۱ ه۱۹)

٤ - ما دام المكم قد محص دليل التزوير وإنتهى إلى عدم محته بناء على أسباب سائفة مؤدية إلى ذلك فلا يعيبه ألا يكون قد رد على بعض القرائن التي ساقها مدعى التزوير تقريراً لدعواه .

- (الطعنرةم ٨٩ سنة ٨٨ ق جلسة ١٩٥٠/١/١٩٥٠)

 لا تثريب على محكمة الموضوع وهي تباشر سلطتها في تقدير الأدلة أن تأخذ بدليل دون آخر متى أقامت قضاها على أسباب سائفة . وإذن فمتى كانت المحكمة إذ نفت ما يزعمه الطاعن من أن الجملة المطعون فيها بالتزوير أضيفت على العقد بعد التوقيع عليه قد إستند إلى أدلة وقرائن مسوغة ، فلا عليها إل هى لم تعول على إقرار مدون في ورقة من كاتب العقد يتضمن بتزوير العبارة المشار إليها .

٦ - إذا كان الحكم القاضى برفض دعوى التزوير قد أشار في أسبابه إلى مضاهاه أجرتها المحكمة على ورقة لم يعترف الطاعن بالتزوير بصحة الفتم المبصوم عليها ولكته لم يكن مقاماً بصفة أساسية على هذه المضاهاه بل كان مقاماً على أساس آخر يكني لحمله ، فالطعن عليه بهذا المطعن لا يجدى .

(الطمن رقم ۲۸ سنة ۱۷ ق جلسة ۲۱/۱/۱۸۶۸)

٧ - متى كانت المحكمة إذا قضت بصحة السند المطعون فيه قد قررت أن إضافة شرطه أفقيه الى رقمه الاصلى لا تقطع فى تزوير السند لاحتمال حصول هذه الاضافة وقت كتابته تبعاً لطريقة الكاتب الخاصة . فإن ما قررته هو مما يدخل فى نطاق سلطة تقديرها الموضوعية ، هذا فضلاً عن أنها لم تعتمد على هذا القول وحده وإنما على الادلة والقرائن الاخرى التى أوريتها واالمسوغة لقضائها .

٨ - مادامت المحكمة قد عنيت في حكمها بتمحيص الوقائع الجوهرية التي تمرض لها الخصوم في صدد صحة السند محل الدعوى أو تزويره وناقشت الادلة على ذلك من تقارير خبراء الى تقريرات الخصوم عن كنه السند وماهيته والفرض منه ، وانتهت من كل هذا الى نتيجة استخلصتها من اسباب مؤديه اليها ، فلا يعيب حكمها سكوته عن أوراق مقدمة من المتمسك بالسند ليس من شاتها أن تؤثر في الحقيقة التي اقتنعت بها .

(الطمنرقم ۷۵ سنة ۱۸ قجاسة ۱۹۰/۱/ ۱۹۰

٩ - انه لما كانت المحكمة غير ملزمة بالرد على كل ما اثير الخصوم لديها من حجج ، وبحسبها أن تقيم قضاها على اسباب كافية لحمله ، فإن الحكم العمادر

بالتزوير لا يكون مشوياً بالقصور متى كان قد استخلص استخلاصاً سائغاً من أوراق الدعوى وأقوال الشهود التى أوردها أن ختم مدعيه بالتزوير كان لدى زوج المدعى عليها حين كان بياشر أعمالها نيابة عنها وأنه انتهز هذه الفرصة ووقع به السند المطمون فيه في غيبة المدعية وبدون علمها .

(الطَّمَرُومُ ١٤٥ سنة ١٧ قبلسة ١ / ١٩٤٩/٣)

١٠ - متى اثبتت المحكمة بالادلة التى اوردتها فى حكمها أن العقد المتنازع بشاته مزور قلا يصبح أن ينعى عليها أنها قد قصرت فى تسبيب حكمها إذ هى لم ترد رداً صريحاً على ما دفع به المتمسك بالعقد أن اللعقد تاريخاً ثابتاً بتوقيع شاهد متوفى عليه بختم . وذلك لان ما واوردته فى الحكم من اسباب لاثبات التزوير يتضمن عدم تصديق المتسك بالعقد فيما دفع به ، فإن التوقيع بختم شخص بعد وفاته امر ممكن لعدم التصاق الختم بصاحبه .

(الطعن رقم ٤ سنة ١٣ ق جلسة ٧٠/٥/٢٠)

١١ – اذا حكمت المحكمة الابتدائية برفض دعري نزوير ورقة ويصحة هذه الورقة ، ثم جات محكمة الاستئناف فاطرحت كل القرائن التي احتج بها الفصمان في الدعوى وقصرت بحثها علي النقطة الجوهرية فيها ، وهي مادية الامضاء المدعي بتزويرها وكونها مادياً هي لمن نسبت اليه ام لا ، ثم قررت صراحة في حكمها انه ثبت لها من معاينة هذه الامضاد والامضاءات الاخرى المقيمة للمضاهاة ومن الاسباب التي وردت بتقرير الثين من الخبراء ان الامضاء المطعون فيها مزورة وإنها لا تعتمد عي تقرير الخبير الثالث الذي قرر صحتها ، المطعون فيها مزورة وإنها لا تعتمد عي تقرير الخبير الثالث الذي قرر صحتها ، فلا يصح الطعن في هذا الحكم بعقولة انه بني على اسباب غامضة محملة لا تحقق غرض القانون من أيجاب تسبيب الاحكام ، بل المحكمة تعتبر انها قد تحقق غرض القانون من أيجاب تسبيب الاحكام ، بل المحكمة تعتبر انها قد المات حمها على اسباب كافية ثرد الحكم المستأتف رداً تاماً .

(الطعن رقم ۸۰ سنة ۲ ق جلسة ۱/ه/۱۹۳٤)

١٢ - متى كانت المحكمة قد انتهت الى ما استخلصت اخذاً اخذاً بتقرير الخبير ان البصمتين الموقع بهما على المستندين المطعون فيهما بختم معدنى واحد موقع به على ورقة المضاهاة وإذ خلصت من ذلك ومن مشاهدتها لهذين المستندين الى ان الطعن فيهما بالتزوير بيدو للمين المجردة ويكون نعيهم على الحكم بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس.

(الطعن رقم ٢١٣ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٠/١/١٩٣٥)

١٣ - تزوير المحرر كما يكون بتقليد الامضاء قد يكون ايضاً بتغيير عبارته وإذن نمتى كان الواقع في الدعوي هو ان الطاعن ارتكن في دليل من ادلة التزوير قبلته محكمة الدرجة الاولى وامرت بتحقيقه ، ارتكن الى أن الاقرار المطعون فيه لم يصدر منه وأن مما يقطم في تزويره شكل ورقته كما بني دفاعه سواء امام محكمة الدرجة الاولى أو امام محكمة الاستثناف ليس فقط على اساس أن الأمضاد المطعون فيها ليست أمضاء بل بناه كذلك على أساس أن ذات الاقرار المطعون فيه مزور مطريق تغيير عيارته وجميول أعادة على الامضياء فيه ، وكان الحكم اذا قضى برفض دعوى التزوير قد اقيم في اساسه على ترجيح صحة الامضاء المطعون فيها بون ان تلقى المحكمة بالاً الى الشق الاخر الذي بنى عليه الطاعن دفاعه من تزوير الاقرار بطريق تغيير عبارته ودون ان تتافس ما اعتمد عليه فيه من ادلة ، فإن الحكم يكون قد اغفل التحدث عن دفا م جرهري للطاعن من شأته لو صبح أن يغير وجه الرأي في الدعوي مما يبطله ويستوجب نقضه ، ولا يدفع عن الحكم هذا العيب اخذه بأسباب حكم محكمة الدرجة الاولى التي قررت فيه انها اطلعت على الاقرار المطعون فيه فلم يتبين لها وجود محو في ورقته ولا تغيير في عبارته مادامت المحكمة الاستثنافية قد قضت بإعادة المأمورية الى الخبير فقدم تقريره مؤكداً فيه حصول هذا التغيير مما كان بقتضي منها بحثه والرد عليه .

(الطعن رقم ١٦٠ سنة ١٩ ق جلسة ٢٩/٢/١٩٥١)

١٤ – متى كان المدعي في تزويره فى الدعوي هو ثلاث امضاءات وبصعتان بختمين معترف بصحتهما (أى الختمين) ومدعى بإختلاس البصحتين ، فإنه يكون لزاماً على المحكمة اذا تأسست قضاءها على مضاهاة أجرتها بنفسها إلا على ما فى أوراق الدعوى من تقارير خبراء وتحقيقات ، دون ان تعتمد شيئاً من اسباب حكم محكمة الدرجة الأولى الذى ايدته فيما قضى به من رفض دعوى التزوير .

ان تبين ما هو هذا الذي ضاهته وعلى أي شيء ضاهته ، وأن تتحدث في استقلال عن الختمين المعرف والمدعى بإختلاس بصمتيهما اللتين لا سبيل القصل في دعوى التزوير في خصوصهما بالضاهاة بل بما ينتهى اليه الرأى من التحقيق الذي تم في الدعوي وما قدم فيها من قرائن . أما إذا هي لم تفصل ولم تتصدر لنفي قرينه واحدة من عدة القرائن التي ادلى بها الطاعن بالتزوير فإن حكمها بكون قد عاره بطلان جوهرى وتعن نقضه .

۱٥ – متى كان الطاعن قد تمسك امام محكمة الموضوع بأن ما أشار اليه الخبير من تغيير في العقد إنما حدث بعد تقديمه الى كاتب الجلسة مستنداً الى الخبير من تغيير في العقد إنما حدث بعد تقديمه الى كاتب الجلسة تعزق بالعقد كما ان حكم محكمة اول درجة الذى قضى بإلغائه الحكم المطعون فيه قد أشاد الى هذا الدفاع من جانب الطاعن وبالرغم من هذا وذاك لم تلق المحكمة بالأ اليه مع انه جوهرى وقد يتغير به وجه الرأى في الدعوى ومن ثم يكون قد عار الحكم قصور يبطله.

(الطعنرقم ٥٧ سنة ٢١ قجلسة ٥/٢/٢٥)

17 - إذا كان الحكم القاضى برد وبطلان ورقة لتزوير الامضاد الموقع به عليها قد اقيم على ما جاء بتقرير الخبير من أن الامضاء المطعون فيه مزور بطريق الشف عن إمضاء معترف بالانطباق كل منهما على الاغر ، وعلى ما اشخح المحكمة الإبتدائية من عملية الضاهاء التى أجرتها من تطابق الإمضائين ، وكان ثابتاً بتقرير الخبير وجود بضع إختلافات موضحة به تقصيلاً بين الإمضاء المطعون فيه والإمضاء الصحيح الذى أجريت عليه المضاهاه في دقائق بعض الحروف وكان الحكم خالياً من التحدث عن هذه الإختلافات وحدى أثرها على النتيجة التى إنتهى إليها الغبير رغم تعمك صاحب الورقة بها في الإستدلال على صحة الإمضاء المطعون فيه نفي تزويره بطريق الشف عن الإمضاء المحجع على صحة الإمضاء المحجع على صحة الإمضاء المحجع به فيا يكون قصوراً يعيب المكم بما يوجب نقضه .

١٧ - إذا كان الحكم الإبتدائي قد قضى بتزوير الأوراق موضوع الدعوى بناء على أن الختم الموقع به عليها لم يسلم من صاحبته إلى من وقع به إلا لإستعماله لمسلحتها في قبض معاشها وتثبير منزلها وتحصيل أجرته فوقع به على سندات دين عليه بإعتبارها ضامنة له بالتضامن ، ثم جاء الحكم الإستثنافي فأيد هذا الحكم أخذا بنسبابه ومضيفا إليها أن تسليم الغتم إنما كان على سبيل الوديعة بإعتبار متسلمه متوليا أمور صاحبته وأن إنتمانها إياه عليه لا يفيد وكالته في استعماله دون ترخيص منها ، وكان المكمان كلاهما لم يعرض البحث في موقف الدائن من هذا التوقيع وفي ملابسات هذا الموقف مع ما قد يكون له من أهمية في النزاع ، بل إقتصر على سبب تسليم الختم المدين ، فإن المكم الإستثنافي مع تناقضه في هذا السبب ، ومع ما تدل عليه أسبابه من أنه يفرق في تسليم الختم بين الوديمة والوكالة من حيث الأثر في قيمة الترقيع ، ومع عدم تعرضه لموقف الدائن من ذلك التوقيع ، يكون مشوياً بالقصور متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ٣٦ سنة ١١ ق جلسة ٥/٢/٢/٥)

١٨ – إذا كانت المحكمة قد قضت برد ويطائن الوصول وورقة المحاسبة المطعون فيهما بالتزوير إعتماداً على التقارير المقدمة من الفبراء وعلى ما أجرته هي من الفحص والتطبيق ذاكرة أنها تأخذ برأى الفبراء المذكورين للأسباب الواردة في تقريرهم وقاتلة أنها فحصت الورقتين وطبقت الصورة السلببة التي عملها الخبير فلان على إمضاء مدعى التزوير فإتضع لها أن الصورة السلببة التي تنطبق على كل إمضاء موقع بها على هاتين الورقتين إنطباقاً تاماً مما يدل على صحة ما ذهب إليه الخبراء المذكرون من أن هذه الإمضاءات زيرت بطريق الشف إن كلاً منها منقول عن أصل واحد وذلك مع أن ورقة المحاسبة عليها إمضاءا لدعى التزوير تختلفان وصفاً ومبنى ، والفبراء الذين عوات المحكمة على الإمضاءين ، ولم يقولها إنهما كلتيهما تطابقان الإمضاء التمتية فقط من هاتين الإمضاء إذ لا يتوجه قوله في الواقع إلا إلى إحدى الإمضاء التي على الوصول ، فهذا المكم إذ لا يتوجه قوله في الواقع إلا إلى إحدى الإمضاءين اللتين على ورقة المحاسبة يكون قد إغفل أمر الإمضاء الأخرى ومن ثم يكون قاصراً متعيناً ورقة المحاسبة يكون قد إغفل أمر الإمضاء الأخرى ومن ثم يكون قاصراً متعيناً متواة المحاسبة يكون قاصراً متعيناً معاسبة يكون قاصراً متعيناً من ماتين المحاسبة يكون قد إغفل أمر الإمضاء الأخرى ومن ثم يكون قاصراً متعيناً متواها منها من منها المحاسبة يكون قاصراً متعيناً من الإمضاء الأخرى ومن ثم يكون قاصراً متعيناً ورقة المحاسبة يكون قاصراً متعيناً من الإمضاء الأخرى ومن ثم يكون قاصراً متعيناً ورقة المحاسبة يكون قاصراً متعيناً من المحاسبة يكون قاصراً من الإمضاء الأخرى ومن ثم يكون قاصراً متعيناً من الإمضاء الأخرى ومن ثم يكون قاصراً متعيناً من المحاسبة الشعراء المحاسبة يكون قاصراً من الإمضاء المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة المحاسبة المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة المحاسبة عليه المحاسبة المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسبة عليه المحاسب

نقضه .

(الطعن رقم ۳۷ سنة ۱۸ قبلسة ۲۰ / ۱۹٤۷)

١٩ - أطلق القانون لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد إطمأن إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجد فى وقائم الدعرى ما يكفى لإقتناعه بصحة الوقة المدعى بتزويرها.

(الطعن رقم ٧٦ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٤/٢/٢/٤ س٢٠ ع١ ص٢٨٢)

۲۰ – محكمة المرضوع غير مقيدة بدليل معين في إثبات التزوير أو نفيه ، ويجوز لها أن تستخلص وقوعه من الوقائع المطروحة أمامها ، وما تكشف لها من حالة المستند المطعون فيه ، وحصول التلاعب في صلبه ، ولو كانت هذه النتيجة مخالفة لرأى الخبير المنتدب في الدعرى .

(الطعن رقم ۷۸ سنة ۳۷ ق جلسة ۱۹۷۱/۱۲/۱۹ س ۲۲ ع ۳ ص ۱۰٤٥)

۲۱ - للمحكمة وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى إطمأنت إلى عدم جدّية الإدعاء بالتزوير ، ووجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها .

(الطعن رقم ٣٣٢ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٧ س ٢٥ ص ٨١٣)

۲۲ – لقاضى الموضوع سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمه القانون بإجراء تحقيق متى إطمأن إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجد فى وقائع الدعوى وأوراقها ما يكفى لإقناعه بصحة الورقة المدعى بتزويرها.

(الطعن رقم ٦٥ سنة ٥٢ قرجاسة ١٩٨٢/٦/١٤ س٣٤ ص١٤٢٩ ،

الطعن رقم ٤٥٢ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٨٨ س٢٤ من ٤٨٦)

٣٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اقاضى الدعوى سلطة الحكم بمسحة الورقة المدعى بتزويرها أو بيطانتها وردهما بناء على ما يستظهره من غروف الدعوى وملايساتها دون أن يكون ملزماً بإتخاذ أي إجراء من إجراءات الإثبات .

لما كان ذلك وكان الحكم الطعون فيه قد أقام قضاء برد ويطلان المقد المؤرخ ١٩٤٨/٢/١٥ وعلى ما ورد بعدوناته على ما ثبت المحكمة من المستندات المقدم ن أن مورث المطعون ضده الأول المنسوب له هذا العقد قد توفي بتاريخ من أن مورث المطعون ضده الأول المنسوب له هذا العقد قد توفي بتاريخ من أن مورث المطعون ضده الأول المنسوب له هذا التابت عليها والذي تمسك به الطاعن ، وإذ كان الذي أورده الحكم سائفاً ويدخل في حدود سلطة محكمة المرضوع في تقدير الدليل وبما يكفي لعمل قضائه فإن النمي عليه يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧ س ٣٥ ص ٥٨١)

طلب تا جيل الدعوى أو إعادتها للمرافعة لإتخاذ طريق الطعن بالتزوير عدم إلتزام المحكمة بإجابته متى إستبائت أن القصدمنه هو الماطلة

١ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الوضوع أن يقضي بصحة الورقة المقدمة في الدعوى دون أن يكون ملزماً بالسير في إجراءات الإدعاء بالتزوير متى إستبان له ذلك بناء على أسباب مقبولة ، فمتى طلب الخصم تلخير الفصل في الدعوى ليتمكن من الإدعاء بتزوير ورقة رفعت الدعوى بناء عليها ، أو طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لإتاحة الفرصة له بذلك ، فمن حق القاضي بط له من سلطة افصل في الموضوع أن يقدر هذا الطلب وأن يهدره إذا رأى أن مقدمه لم يكن جاداً فيه وأنه لم يبغ منه إلا مجرد المعاطلة وكسب الوقت .

(الطعن رقم ٤١٣ سنة ٤٤ ق جلسة ٥/٤/٨/٤ س٢٩ ص٥٥)

عدم قبول الإدعاء بالنز وير بصفة مبهمة

١ - لا يقبل الإدعاء بالتزوير بصفة مبهمة غير مقطوع فيها بشئ قمن يطعن بإمضاء موقع بها على دفتر التصديقات بأنها إمضاء مزورة وأن طريقة تزويرها هي أن إمرأة غير معينة قد مرنها المزور على تقليد إسم البائعة فوضعت هذه الإمضاء المقادة على دفتر التصديقات فلا يقبل إدعاؤه ما دامت هذه الإمضاء موقعة بصفة رسمية على يدموظف مختص ، وما دام مدعى التزوير هذا أم يبين من هي تلك المرأة التي وقعت الإمضاء المزورة ومن الذي مرنها على التزوير وما دليل حضورها وتسليمها باسم البائعة وتوقيعها بهذا الإسم المنتحل أمام كاتب التصديقات .

(الطعن رقم ۷۸ سنة ٤ ق جلسة ۱۹۳٥/٤/۱)

الحكم في الإدعاء بالتروير

۱ - متى كان أمر إحالة الدعوى إلى التحقيق جوازياً للمحكمة فإنها إذا قضت بصبحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير مقيمة قضادها على ما يكفى لحمله ، فإنها تكون بذلك قد رفضت ضمناً طلب الإحالة إلى التحقيق إكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى .

(الطعن رقم ٥ سنة ٣٦ ق جلسة ٤/٤/٠/٤ س ٢١ ع٢ ص٥٥٥)

٣ - لا تناقض فى الحكم إذا قضى برد ويطلان تاريخ الإقرار المدعى بتزويره وإعتد مع ذلك بفحوى هذا الإقرار ، ذلك أن القضاء برد ويطلان تاريخ هذا الإقرار لا ينفى ما ثبت فيه وسلم به الطاعن من تمهده برد المبيع إلى البائع إذا دفع له الثمن خلال مدة معينة ولا يسقط عنه حجيته فى إثبات هذا الأمر .

(الطعن رقم ١٧٠ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٨/٥/١٨٧ س ٢١ ع٢ ص ٩٤٥)

٣ - إذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم الإبتدائى أن الحكمة الإبتدائية قد أشارت إلى دفاع مورث الطاعنين ، وإعتدت فى تكوين عقيدتها برفض دعوى التزوير على ما إستخلصته من إعتراف الطعون عليه فى السندات المقدمة بصحة إمضائه على السند المطعون فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر فى تحقيق التزوير المدعى به على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وعول فى قضائه بإلغاء الحكم الإبتدائى على الأخذ بهذا التقرير الذى إنتهى إلى أن الإمضاء المطعون فيه مزور ، دون أية إشارة إلى الإعتراف المنسوب للمطعون عليه ، وإلى الوقائع والمستندات التي تعرض لها مورث الطاعنين فى دفاعه بصدد صحة السند موضوع الدعوى ، وهو دفاع جوهرى ، ويعتبر مطروحاً على المحكمة بمجرد رفع الإستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوياً بالقصور بها يوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٥١ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣ س٢٢ م١ ص٤٩٤)

٤ - متى كانت القرائن التى إستند إليها الحكم سائفة ومن شائها تؤدى إلى
 النتيجة التى إنتهت إليها وتكفى لحمل قضائه برفض الإدعاء بتزوير محضر

الجلسة فلا يعيب هذا الحكم سكوته عن الرد على المستندات التي تمسك بها الطاعن لتأييد الإدعاء بالتزوير لأن في قيام الحقيقة التي إقتنع بها وأورد دليلها التعليل النممنى المسقط لدلالة هذه المستندات ، لما كان ذلك فإن النمى على الحكم بالقصور يكون في غير محله .

(الطعن رقم ۹۳ ه سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ س ٢٧ ص ١٩٧١)

ه - الإستثناف ينقل النزاع إلى محكمة الدرجة الثانية بما سبق أن أبداه المستثنف عليه من دفوع وأوجه دفاع وإو لم يتمسك بها أمامها أو برفع إستثنافا فرعياً عما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه لغير مصلمته متى كان المحكم قد إنتهى إلى القضاء به بكل طلباته إلا أن ذلك مشروط بالا يتغلى الطاعن عن دفاعه الذى قضى الحكم المستأنف برفضه وألا يكون قد تنازل عنه صراحة أو ضمناً وقاضى الموضوع هو الذى يقدر ما إذا كان ما صدر من الشصم يعتبر تبرلاً منه للحكم أو لا يعتبر دون رقابة من محكمة النقض عليه في ذك متى إستند أبي أسباب سائغة ، وإذ كان الثابت من الصورتين الرسميتين من منكرتي الطاعنة أمام محكمة الإستثناف خلوهما من التمسك بالإدعاء بالتزوير أو النعي على حكم محكمة أول درجة برفضه وقصرها دفاعها - وحتى صدور الحكم المطعون فيه معلى الحكم في الموضوع ، فإن إستخلاص الحكم المطعون فيه تخلي الطاعن عن هذا الدفاع بما يعد منها نتازلاً ضمنياً - هو إستخلاص سائغ له ما يسانده من أوراق الدعوى .

(الطعن رقم ۱۷۷ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١ س٢٩ هـ ١٣٩١)

 آبوت صحة أحد التوقيعات المنسوية إلى مدعى تزويرها يكفى وحده الرفض هذا الإدعاء أياً كان الأمر في مدى صحة باقي التوقيعات.

(الطعن رقم ۲۱۰ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۵/۱۰/۱۹۸۵ س۲۲ ص ۹٤٩)

عدم لزوم بيان طريقة النزوير

 ا - يكفى للحكم بتزوير ورقة أن تبين المحكمة بالأدلة التي توردها أن الورقة لم تصدر ممن يطمن فيها ولا ضرورة لتصديها إلى الطريقة التي وقع بها التزوير.

٧ - المكم الذي يقضى بتزوير ورقة ليس ملزماً ببيان طريقة التزوير إذ يكفى أن يثبت لديه عدم صحة الإمضاء المطعون فيها ليقضى بتزويرها دون البحث في أي الوسائل إتبعت في ذلك ، ومن ثم فإن الذمي عليه بالقصور إستناداً إلى أنه لم يدين طريقة التزوير يكون على غير أساس .

(الطعنرقم ١٦٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٤/١/١٥)

٣ - لا يعيب الحكم عدم تصدى المحكمة إلى الطريقة التى وقع بها التزوير
 ولا هى ملزمة ببيان هذه الطريقة إذ يكفى لإقامة حكمها أن يثبت لديها أن السند
 المطعون فيه لم يصدر معن نسب إليه لتقضى بتزويره

 الحكم القائم على أسباب كافية لحمل قضائه بتزوير الورقة لا يعييه عدم تصديه لبيان طريقة المحوفيها أو لتعيين شخص مرتكب التزوير .

 و - يكلى للقضاء بتزوير الورقة إثبات عدم معدورها معن أسندت إليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ۲۳ ق جلسة ۱۹۷۷/۲/۱۱ س۱۸ م۲ سر۲۷۲)

تطابق العقد المقدم لاول مرة فى الإستثناف مع العقد المقدم لحكمة الدرجة الاولى والمقضى بتزويره فى مضمونه ومحتواه - تخلى محكمة الإستثناف عن الفصل فى الإدعاء بتزوير العقد المقدم لها بدعوى تطابق العقدين - قصور وخطا فى القانون

١ – إنه وإن كان العقد الذي قدمته الطاعنة لأول مرة في الإستئناف مدعيه أنه العقد الأصلى مطابقاً في مضمونه ومحتواه العقد المقدم منها الى محكمة الدرجة الأولى ، إلا أن ما إنتهى اليه الحكم المطعون فيه من تزوير توقيع المورث على هذا العقد لا يستتبع حتماً وبالضرورة أن يكون التوقيع المنسوب إليه على العقد الأخر المقدم من الطاعنة في الإستئناف مزوراً أيضاً . وأو شبت صدور هذا المقد الأخير من المورث وتوافرت فيه أركان البيع وشروط صحته لكان هذا كافياً لإجابة الطاعنة إلى طلباتها إذ يضحى في هذه الحالة الإدعاء بتزوير العقد لأول من تبرير تخليها عن القصل في الإدعاء بتزوير العقد لأول غي تبرير تخليها عن القصل في الإدعاء بتزوير العقد المقدم في يكون في دعوى جديدة يرفعها المطعون ضدهم مدعوا التزوير هو خطأ في بحثه يكون في دعوى جديدة يرفعها المطعون ضدهم مدعوا التزوير هو خطأ في أوردتها في حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالقصور والخطأ أوردتها في حكمها المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالقصور والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(الطمن رقم ٤٥ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٢/٢/١٣ س ٢٠ ع ١ ص ٤٤٣)

جواز الإدعاء بالنز وير لآول مرة أمام محكمة الإستئنات بإعتباره دفاعاً في الدعوى وليس طلباً جديداً

١ – الإدعاء بتزوير الأوراق المقدمة في الدعوى يجوز إبداؤه أشاء قيامها أمام محكمة الاستثناف إذ المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير بطلب عارض في أية حالة تكون عليها الدعوى الأصلية وقيام الخصومة امام محكمة الإستثناف إن هو إلا حالة من العالات التي تكون عليها الدعوى . وليس في ذلك تفويت لدرجة من درجات التقاضى على أحد من أصحاب الشأن ، إذ مسألة التزوير ليست في حقيقتها إلا دفاعاً موضوعياً منصباً على مستندات الدعوى وليست من قبيل الطلبات الجديدة التي يمتنع ، بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، تقديمها لأول مرة في الإستئناف .

(الطعن رقم ۱۰۰ سنة ۱٦ ق جلسة ١٦/١١/١٧٤٧)

٢ - من المقرر طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون الإثبات الإدعاء بالتزوير يجوز في أية حالة تكون عليها الدعوى وأو أمام محكمة الإستئناف ولا يسرى في شاته ما هو مقرر بشأن الطعن بالإنكار في المحررات العرفية في المادة ٢/١٤ من قانون الإثبات من أن من إحتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الفط أو الإمضاء أو الفتم أو بصمة الأصبع.

(الطمن رقم ۹۸۲ سنة ٤٧ قرجاسة ١٩٨١/٢/٧٥ س ٢٦ ص ٢٦٦٢)

عدم الإعتداد بجهل مدعية التزوير للغة العربية . لا يفيد بذاته صحة المحرر المدعى بتزويره ، القضاء برفض الإدعاء تا سيسا على ذلك دون مناقشة شوا هد التزوير ، فساد وقصور

ا – إذ كانت الطاعنة الأولى قد قررت الإدعاء بتزوير عقد الصلح موضوع النزاع إستناداً إلى ان التوقيع المنسوب لها عليه مزور وأنه لو ثبتت صحته فإنه يكرن مختلساً منها على ورقة لا تعلم محتواها لجهلها باللغة العربية ، وساقت شواهد للتدليل على صحة هذا الإدعاء . وإذ أسس الحكم المطعون فيه ورفضه الإدعاء بتزوير صلب العقد على عدم الأخذ بجهل الطاعنة للغة العربية وأنه كان عليها أن تستعين بمن يقرأ لها العقد قبل توقيعه . وكان جهلها للغة العربية وعدم إستعانتها بمن يقرأ عليها العقد لا يفيد بذاته صحة العقد ، وكان ما أقام عليه الحكم قضاء قد حجبه عن بحث شواهد التزوير التي ساقتها الطاعنة للتدليل على صحة إدعائها ، فإنه يكون معيياً بالفساد في الإستدلال والقصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٨٨ س ٢١ ص ١٩١٠)

حجية الحكم الصلار في الإدعاء بالتزوير

١ - محكمة الإفلاس ليست محكمة المرضوع بالنسبة الطعن بتزوير الأوراق التى تطرح عليها ، وبالتالى فهى لا تحسم الخصومة بشأن صحة هذه الأوراق أو تزريرها ولا يجوز ما قررته بشأن عدم جدية الطعن بالتزوير أية حجية أمام محكمة الموضوع التى تفصل فى الإدعاء بالتزوير ، كما يكون واجباً على محكمة الإفلاس كذك إتباع القواعد والإجرات الخاصمة بمحكمة الموضوع فى هذا الشأن سواء بالنسبة لإثبات حالة المحرر المطعون بتزويره أو لوجوب تأجيل الدوى بعد إبداء رأيها فى الإدعاء بالتزوير .

(الطعن رقم ۲۷۸ سنة ٤٠ ق جلسة ٤/٥/٥/٤ س ٢٦ ص ٩١٩)

٧ - إذ كان يبين مما سجله الحكم المطعون فيه إن القضاء في موضوع الإستئناف رقم بإلغاء الحكم الإبتدائي الصادر ضد الطاعن ورفض دعوى المطعون ضده مؤسساً على أن عبارات صلب الإقرار المؤرخ ... صحيحه ويحاج بها المطعون ضده طالما أنه لم يطعن على مدونات هذا الصلب بمطعن بعد أن أثبت صحة توقيعه عليه ، فإن مؤدى ذلك صحة الإقرار صلباً وتوقيعاً ، وقد رتب الحكم المذكور على ذلك قضاءه في موضوع الإستئناف بإلغاء الحكم الإبتدائي ورفضه الدعوى التي أقامها المطعون ضده على الطاعن وإذ كان المطعون ضده قد سبق الإحتجاج عليه بالإقرار سالف الذكر في الدعوى رقم ... المشار إليها وقصر طعنه بالتزوير فيها على توقيعه في نهاية تقرير الخبير المقدم في تلك الدعوى من أن بيانات الورقة الأصلية قد محيث وحلت محلها بيانات الإقرار المدعى بتزويره إلى أن صدر الحكم في الإستئناف ، وحاز قوة الأمر المقضى وتوافرت في الحق المدعى به في كل من الدعوى السابقة على المطعون ضده الأول العودة إلى المناقشة في مسالة تزوير الإقرار ولي بادلة قانونية أو واقمية لم يسبق إثارتها في الدعوى التي صدر فيها الحكم الأول .

(الطعن رقم ۲۰ سنة ٤١ ق جلسة ۲۱/ه/۱۹۷۰ س ۲۲ س ۲۰ م)

٣ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن أسباب المكم لا تحرز حجية إلا إذا

كانت مرتبطة إرتباطاً وثبيقاً بمنطوقه ولازمة النتيجة التي إنتهي إليها ، وتكون مع منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم المسادر من محكمة الديجة الأولى أنه تضمى برد وبطلان عقد الإيجار بالنسبة لعبارة الواردة فيه مع تحديد جلسة لنظر الموضوع ، فإن مؤدى هذا الحكم المذكور وهو لم يفصل في موضوع الدعوى أو يتناوله بأى قضاء – لا يحوز حجية إلا بالنسبة لمغ فصل فيه . وهو قاصر على ما ورد بمنطوقه – من رد وبطلان تلك العبارة الواردة بعقد الإيجار وما إرتبط به وثبقاً من الأسباب اللازمة لتلك النتيجة التي إنتهى إليها دون ماعدا ذلك مما يكون الحكم قد أورده في أسبابه من تقريرات متعلقة بموضوع الدعوى إذ لا يعلو ذلك أن يكون تزيداً من المحكمة لا تحوز حجية الأمر المقضى.

(الطعن رقم ۱۱۳۰ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ س ٣٠ م ٣ مس ١٨٨)

الإدعاء بالتزوير وسيلة دفاع - القضاء فى هذا الإدعاء لا تنتهى به الخصومة - عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع

١ - متى كان الحكم صادراً فى الإدعاء بالتزوير الذى أثاره مع الشفيع توصلاً لإثبات ما تمسك به من بطلان الحكم المستانف القاضى بسقوط حقه فى الشفعة وبالتالي قبول إستئنافه شكلاً وكان هذا التزاع بطبيعته نزاعاً عارضاً لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ، فإنه لا يجوز الطعن فى الحكم الصادر بالإدعاء بالتزوير إستقلالاً إلا عند صدور الحكم فى موضوع الدعوى وفقاً لنص المادة ٨٣٨ مرافعات التى قصدت إلى أن الخصومة التى ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هى الخصومة التى ينظر إلى انتهائها وفقاً لهذا النص هى الخصومة الاصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التى تثار عرضاً بشأن دفع شكلى فى الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها .

(الطعن رقم ٤٢٣ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١/٥/٢٥١١ س٧ ص٨٥٦)

٢ – إذ نصبت المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات على أن الأحكام التي تصدير قبل الغصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع قصدت إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها لا تلك التي تتار عرضاً بشأن دفع شكلى في الدعوى أو مسابة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ولما كان الإدعاء بتزوير السند المطالب بقيمته لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فإن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الإدعاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها ومن ثم لا يجوز الطعن فيه إلا مع المطعن في الحكم الصادر في الموضوع .

(الطعن رقم ٤٢ ه سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/٩ س ٢٠ م ١ ص ٧٣)

٢ - إن المشرع إذ نص في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي تم
 الطعن في ظله والمقابلة المادة ٢١٢ من القانون الحالي أن الأحكام التي تصدر

قبل الفصل في الرضوع ولا تنتهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في المرضوع قد قصد إلى أن الخصومة فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في المرضوع قد قصد إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسالة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وإذ كان الحكم المطعون فيها المثبتة لوفاء جزء من الدين في الإدعاء بالتزوير وبرد وبطلان الورقة المطعون فيها المثبتة لوفاء جزء من الدين المطالب به . وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، بل لازال لحكمة الإستثناف بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر الموضوع وهو مطروح عليه برمته تقصل فيه إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إستقلالاً ويتعين على محكمة النقض أن تتضي من تلقاء نفسها بعدم جواز المطعن فيه إستقلالاً ويتعين على محكمة النقض أن

(الطعن رقم ٤٦٧ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٨ س ٢١ ص ٣٩)

3 – ما نصت عليه المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات السابق من أن الأحكام التى تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى بها الفصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، قصد به – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – إلى أن الخصومة التي ينظر الى إنتهائها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية للنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تتار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوى أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها . وإذ كان حكم أول درجة قد إقتصر على الفصل في الإدعاء برتوير العقد دون النظر في موضوع الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ، وهي طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد ، بل إستمرت تلك المحكمة بعد ذلك في نظر الموضوع ، فإن الحكم الإبتدائي المشار إليه ما كان يجوز الطعن فيه بالإستثناف إستقلالاً ، ومن ثم قلا يترتب على حكم محكمة الإستثناف برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره في الإستثناف المرفوع عن الحكم الصادر في وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره في الإستثناف المرفوع عن الحكم الصادر في الموضوع بأنه جاء على خلاف الحكم السابق من محكمة أول درجة برقض وبطلان عقد البيع المدعى خلاف الحكم السابق من محكمة أول درجة برقض وبطلان عقد البيع المدعى خلاف الحكم السابق من محكمة أول درجة برقض

الإدعاء بالتزوير الحائز قوة الأمر المقضى في غير محله .

(الطعن رقم ۱۱ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۷۲/۱/۲۰ س ۲۶ ع ۱ ص ۱۲۶ الطعن رقم ٤ سنة ٤١ ق أحوال شخصية جلسة ٢١/٥/٥/١١ س ٢٦ ص ١٠٣٣)

ه - تتمن المادة ٢١٢ من قانون المرافعات التي رقع الطعن في ظلها على أنه دلا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهي بها الخمسمة كلها وذلك فيما عدا الأحكام الوقتية والمستعجلة والمسادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة للتتفيذ الجبريء مما مفاده أن المشرع قصد إلى أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها ولقاً لهذا النص ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... الخصومة الأصلية المنعقدة من الطرفين لا تلك التي تتار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوي أو مسألة فرعية متعلقة بالاثنات فيها ، وإذ كان قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن لا تنتهى به المُصنِمة الأصلية الرددة بين المارفين وهما صحة ونفاذ عقد البيم بل هو صادر في مسألة متعلقة بالاثبات فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض الا مع الطعن في المكم المنادر في المضوع ، ولا يغير ذلك أن الحكم برقض الإدعاء بالتزوير قضى بتغريم الطاعن ، ذلك أن الغرامة التي يحكم بها على مدعى التزوير عند رفض الإدعاء به هي جزاء أوجيه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزانة العامة من تلقاء نفسها ولم يطلبه الخصوم ، فلا يسرى بشأتها الإستثناء الوارد في الفقرة الأشرة من المادة ٢١٢ من قانون المرافعات حسيما أوضحت المذكرة الإيضاحية لهذه المادة من أن هذا الإستثناء مقصور على الأحكام التي تصدر في شق من موضوع الخصومة متى كانت قابلة للتنفيذ الجبرى .

(الطعن رقم ۱۰۲ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٨/١/١٧/١ س ٢٧ ص ١٤٣٢) الطعن رقم ٧٧٧ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٥/٥/٨٥/١ س ٢٩ ص ١٩٣٧)

١ – إذا كان المكم المطعون فيه قد صدر بتأييد قضاء محكمة أول درجة برد ويطائن عقد التخارج والإقرارين المؤرخين ... ويرفض الدعوى المرفوعة بصحة ونفاذ هذا المقد تأسيساً على أنه حكم برده ويطائنه وقضى بندب مكتب الخبراء لبيان الأطيان الزراعية التى تركها المورث الأصلى ، وهو حكم لا تنتهى به

الخصومة الأصلية كلها المريدة من الطرفان ، وهي القضاء يتثبيت ملكية مورث الطعون عليهم من الأول إلى السابعة إلى تصبيها في التركة وتسليمها لها وبالتزام باتى الورثة بأداء الربع المستحق لها ، ولازال لمحكمة الإستثناف بعد مندور المكم الملعون فنه أن تستمر في نظر الموضوع وهو مطروح عليها ولم تقصل فيه برمته ، ولا مجل لما بثيرة الطاعن من أن الدعويين رقمي بختلفان موضوعاً وسيباً محتجاً بأن الأولى دفعت بطلب تثبيت ملكية المورثة لمميته المراثية ويفعت الثانية بمبحة ونفاد عقد التخارج وأن القرار الصابر من محكمة الاستثنتاف بضمها ليس من شأته أن يفقد كلاً منهما إستقلالها عن الأخرى أو تحدى الطاعن بأن القصل في دعوى صبحة ونقاذ عقد التخارج هو فصل في مسالة أولية يترتب عليه مصير دعوى تثبيت الملكية ، ذلك أن الدعوى الثانية بصبحة ونفاذ عقد التخارج لا تعدو أن تكون دفاعاً في الدعوى الأولى وهي الدعوى الأصلية يتثبت اللكلة _ وقد قررت المحكمة شيم الإستثنافين المرفوعين عن الحكمين الصادرين في الدعوبين المشار اليهما .. مما ينيني عليه أن تتدمج دعوى صحة ونفاذ عقد التخارج في دعوى تثبيت الملكية وينتفي معه القول باستقلال كل منهما عن الأخرى ، لما كان ذلك فإن المكم المطعون فيه يكون غير منه للخصومة كلها ، كما أنه ليس من الأحكام التي إستثناها المشرع على سبيل الحصر وأجاز الطعن فيها على إستقلال ومن ثم يكون الطعن غير جائز

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٤١ ق جلسة ٨/٢/٧٧ س ٢٨ ص ٢٨٩)

٧ - المقرر وفقاً لحكم المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الغصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى للخصومة كلها ، وكان المقصود بالغصومة التي ينظر إلى إنتهائها في هذا الصدد ـ وعلى ما جرى به غضاء هذه المحكمة ـ هي الغصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي نثار عرضاً بشأن مسألة فرعية متعلقة بالإثبات في الدعوى ، فإن الحكم الصادر في هذا الإدعاء من محكمة الدرجة الأولى يكون غير قابل للطعن فيه إستقلالاً .

(الطعن رقم ١١٣٠ منة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/ ١٩٧٩ س ٣٠ ع ٢ ص ١٨٨١)

٨ - مؤدى نص المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات أن الحكم الذى ينهى الفصومة كلها ، هو ذلك الحكم الذى يعمدر في موضوع الدعوى برمته أو الحكم الذى يعمدر في موضوع الدعوى برمته أو الحكم الذى ينهى الفصومة بغير حكم في موضوعها ، وإذ كان الحكم المطعون في قد قضى بعدم جواز الطعن بالإستئناف على الحكم المستأتف الذى لم يتناول إلا الطعن بالجهالة الطعن بالإستئناف على الحكم المستأتف الذى لم يتناول إلا الطعن بالجهالة بوالإنكار والتزوير المبداء من الطاعنين وأخرى دفعاً لدعوى المطعون عليه الأول بطلب الحكم بصمة ونفاذ عقد البيع الصادر إليه من مورث الطاعنة الثانية بوهى لا تعدو أن تكون دفاعاً في مسالة فرعية متعلقة بالإثبات تعترض سبير الخصومة الأصلية والفصل فيها يعد قضاء صادراً قبل الفصل في الموضوع لا للخصومة الأصلية والفصل فيها يعد قضاء صادراً قبل الفصل في الموضوع لا للخصومة كلها ولا يجوز إستثناف ، ولا يغير من ذلك أن يكون سبب الطعن التمي عليه بالبطلان ، إذ يستتبع إستثناف الحكم المنهى للخصومة حتماً إستثناف عليه بالبطلان ، إذ يستتبع إستثناف الحكم المنهى للخصومة حتماً إستثناف عليه بالبطلان ، إذ يستتبع إستثناف الحكم المنهى للخصومة حتماً إستثناف عليه بالبطلان ما لم تكن قد قبلت صدورها في القضية ، وفي نطاق ما يرفع عنه الإستثناف ما لم تكن قد قبلت صدورها .

(الطعن رقم ٥٥٨ سنة ٤٧ ق جلسة ١٢٨٠/٥/١٣ س ٢١ ص ١٢٥٠)

الطعن في الحكم الصادر في الإدعاء بالتزوير

ا - إذ وإن كان تقدير ما إذا كان الإدعاء بالتزوير منتجاً في الدعوى هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، إلا أن هذا مشروط بأن يكون قضاؤه مبنياً على أسباب سائغة تكفى لحمله ، وإذ كان الثابت أن السند الإذنى المطالب بقيمته في الدعوى يحمل تظهيراً منسوياً صدوره الشركة الطاعنة الدائنة وأن المطعون ضده الاول ـ المدين ـ إدعى بتزوير هذا التظهير وأيدته في ذلك الشركة الطاعنة مقررة أنه غير مدين لها ، وأن التظهير لم يصدر منها فإن إدعام بتزوير التظهير يكون منتجاً في الدعوى ، وتستفيد منه الطاعنة بإعتبارها ضامنة له ، ويحق لها الطعن في الحكم الصادر بعدم قبول إدعائه بتزوير التظهير .

(الطعن رقم ۲۰۳ سنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۷۵/۱/۸۷ س ۲۹ ص ۱۳۵)

الطعن بالتزوير غير المنتج

١ - متى كان سند الدين قد تضمن بيان صفة الموقع عليه بإعتباره الشريك الأول في شركة التضامن والمدير المالي لها ولم ينازع باقى الشركاء في صحة هذا البيان فإنه يكون كافياً في ترتيب الإلتزام في نمة الشركة ويكون غير منتج الطعن بالتزوير في العبارة المقول بإضافتها إلى هذا السند والخاصة بالمحل الذي تباشر فيه أعمالها.

(الطعن رقم ۹۱ سنة ۲۲ ق جلسة ۷/۷/٥٥/۱)

 ٢ - تحشير عبارة «المقر بما قيه» وتدوينها بعد تحرير السند ليس منتجاً في إثبات تزوير السند متى أثبت الحكم صحة توقيع الطاعن تحت هذه العبارة لأن هذا التوقيع يفيد بذاته إقراره بما جاء فى السند بغير حاجة الى تدوين تلك العبارة.

(الطعن رقم ٤٤٩ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٧ س ١٩ ع ٣ ص ١٣٠٧)

٣ - القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير في ورقة لا يعنى في ذاته أنها صحيحة .. إذ كان الثابت أن الحكم قضى بعدم قبول إدعاء المطعون عليه بالتزوير في بصمة الإصبع التي يحملها أصل التركيل الصادر من المورثة تشيساً على أن هذا الإدعاء غير منتج بعد أن رأت المحكمة إطراح هذا التوكيل ـ الذي أثبت تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن البصمة المنسوبة للمورثة عليه تختلف عن البصمة الموقع بها على عقد البيع الصادر المطعون عليها ـ وأقامت حكمها برفض إدعاء بتزوير هذا المقد على ما إطمائت إليه من أقوال الشهور الذين سمعتهم وكان هذا لا يؤدي إلى القول بأن البصمة ـ التي يحملها أصل التوكيل سالف الذكر _ محيحة ، فإن النعي على الحكم بالتناقض يكون على أساس .

(الطعن رقم ٤٦٦ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ س ٢٢ م ٢ ص ٥٥٨)

فصل الحكم فى الإدعاء بتزوير إيصال سداد الآجرة وعقد الإيجار فى دعوى إخلاء المستاجر تطبيقاً للقانون رقم 171 لسنة 1947 هو فصل فى صميم المنازعة الإيجارية . عدم قابليته للطعن فيه

\ - إذ يبين من الحكم الإبتدائي بإخلاء الطاعن من الشقة موضوع النزاع طبقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٤٧ تأسيساً على أنه لم يقم بسداد الأجرة المستحقة عليه مع الفوائد والمصروفات حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٦٨ فإنه يكون قد قضى في منازعة ناشئه عن تطبيق هذا القانون بالمعنى المتصود في المادة الخامسة عشرة منه وبالتالي غير قابل للطعن فيه بالإستئناف وفقاً للفقرة الرابعة من هذه المادة ، لا يغير من هذا النظر أن الحكم فعمل في الإدعاء بتزوير الإيصال الخاص بسداد جزء من الأجرة وعقد الصلح ، وعقد الإيجار ، ذلك أن هذا الإدعاء بالتزوير لا يعنو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى ولا يعتبر فصل المحكمة فيه فصلاً في منازعة مدنية مما يخرج عن نطاق تطبيق القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٤٧ ويقبل الطعن وفقاً للقواعد العامة ، كما يذهب الطاعن ، بل أنه فصل في صديم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها المحكمة إبتغاء تحديد أجرة العين محل النزاع ومقدار ما سعد منها .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ۲۹ ق جلسة ۲۰/۵/۵۷۲ س ۲۹ من ۱۰۱۰

الإدعاء بالتزوير وسيلة دفاع فى الدعوى يتر تب على التنازل عنه أن يكون غير مطروحاً على المحكمة

١ – إذا كان الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في الدعوى بترتب على التنازل عنه أن يكون غير مطروح على المحكمة ، وكان وجوب القصل في الإدعاء بالتزوير إستقلالاً وقبل القصل في موضوع الدعوى وعلى ما جرى به نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات قاصراً على القصل في موضوع الإدعاء بالتزوير الذي يظل مطروحاً عي المحكمة وعند الحكم فيه بصحة المحرر أو برده أو بسقوط المق في إثبات صحته ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد تنازل أمام محكمة أول درجة عن الإدعاء بالتزوير الذي كان قد قرر به فإن هذا الإدعاء لم يعد مطروحاً على المحكمة لتفصل فيه .

(الطعن رقم ٢١٤ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٤/٣/٢/١ س ٣٤ ص ٤٦)

الحكم بسقوط دعوي النزوير

١ - إن المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات نصبت على أنه إذا مضى الميعاد المذكور في المادة ٢٧٩ جاز الحكم يسقوط دعوي التزوير . ومادام الامر في الحكم بالسقوط وعدمه جوازياً فهو متروك لسلطة القاضى التقديرية ولاتملك محكمة النقض مساطته عن قضائه بأحد الامرين دون الاخر .

(الطعن رقم ٩ سنة ٧ ق جلسة ٢٧/٥/٢٧)

٢ - إنه وإن كانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات توجب على مدعي التزوير أن يعلن خصمه بمذكرة شواهد التزوير في شانية الايام التائية للتقرير به وإلا جاز للمحكمة الحكم بسقوط إدعائه ، وكان المطعون ضده قد تأخر في إعلان مذكرة الشواهد إلى الطاعن عن ذلك الميعاد ، إلا أنه لما كان الجزاء المذكور جوازياً للمحكمة ، وكانت هذه المحكمة لا تجد في ظروف الدعوي ما يدعو إلى إعماله فإنها ترفض طلب الحكم بسقوط الادعاء .

(الطعن رقم ٢٢٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٧٤ س٥٦ مر١٨٨)

التنازل عن التمسك بالورقة (إنهاء إجراءات التزوير)

١ - إن وقف المرافعة إعمالاً لحكم المادة ٢٨١ من قانون المرافعات لا يكون إلا بإقرار المدعى عليه بالتزوير أنه غير متمسك بالورقة المطعون غيها فإذا كان مصراً على تمسكه بها فلا محل لإعمال المادة الذكورة ولى أبدى عدم تمسكه بتاريخ الورقة الثابت ويشهادة الشاهدين عليها.

(الطعن رقم ۱۲ سنة ۱۷ قجاسة ۲۰/۵/۸۶۱)

٧ - إن نزول المتمسك بالورقة المطعون بتزويرها عن التمسك بها يوجب وقف المرافعة في مادة التزوير ، ولايلزم للحكم بوقف المرافعة أن يطلبه المدعى عليه صداحة . فإذا طعن بالتزوير في تاريخ ورقة مقدمة في الدعوى وأجاب المتمسك بها بأنه لا يعول في دفاعه على هذا التاريخ ولا يهمه أن يكون كذا ، كما هو ظاهرها ، أو كذا كما يزعم خصمه ، وإنما هو يعول على ذات محتوياتها غير المطعون فيها ، فإن هذا القول يكون نزولاً منه عن التمسك بالتاريخ المطعون فيه المطعون فيه المتوي يقيمه عليه مما يتعين معه على المحكمة وقف المرافعة في دعوي التزوير الخاصة بتغيير التاريخ ، فإن هي لم تفعل وقضت برد وبطلان التفسير المدعى حصوله في التاريخ كان حكمها مخالفاً للتانون ، وجاز لمحكمة النقض أن تقضى في موضوع الإدعاء بالتزوير بوقف المرافعة فيه إذ هو صالح الحكم .

(الطعن رقم ۱۸۵ سنة ۱۷ قجلسة ۲/۲/۱۹٤۹)

٣ - إذا كان المدعى عليه في دعري التزوير قد صادق مدعي التزوير على جرهر الواقعة المطلوب إثباتها ظم تر المحكمة محلاً للسير في إجراءات التزوير لان الادعاء به أصبح غير منتج فإنه كان عليها ونقأ لنص المادة ٢٨٩ من قانون المراهات أن تقضى بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير ، أما وقد قضت برفض الادعاء وبإلزام مدعى التزوير بالغرامة القانونية فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لانه لا يجوز الحكم بالغرامة على مدعى التزوير إلا إذا

قضى بسقوط حقه في الادعاء بالتزوير أو برفضه وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات .

(الطعن رقم ۲۱۰ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۵٤/۱۱/٤)

٤ - لمن إدعى ضده بتزوير ورقة مقدمة منه أن ينهى إجراءات الإدعاء بالتزوير فى أية حالة عليها هذه الإجراءات بنزوله عن التمسك بتلك الورقة وذلك بغير توقف على قبول مدعى التزوير ولا يكون لهذا سوى أن يطلب من المحكمة ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة فى ذلك.

(الطعن رقم ٢٦ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٦/٣/٢٨ س١٧ ع٢ مس ٧٤)

٥ - مادام الطاعن قد أسس إدعائه بالتزوير على إنكار صدور الورقة كلها منه ، وطعن في التوقيع النسوب إليه عليها بالتزوير فإنه لا يكون له بعد ذلك ويعد أن نزل المطعون ضده عن التمسك بهذه الورقة أن يستدل بشئ مما صوته إذ أن هذا الإستدلال يتنافى مع إدعائه بتزوير ما هو موضع للإستدلال وإنما يكون لمدعى التزوير بعد نزول خصمه عن التمسك بالورقة المدعى بتزويرها أن يتمسك بما لم يدع تزويره من الورقة لو كان التزوير المدعى به وارداً على جزء منها .

(الطعن السابق)

 النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير منتجة لأى أثر قانونى.

(الطعن رقم ۲۷ سنة ۲۳ ق جلسة ۱۹/۷/۱/۱۹ سنة ۱۸ ع من ۱۵)

٧ - متى كان المدعى عليه بالتزوير قد نزل عن التمسك بالجزء من الورقة الذي إقتصر عليه الإدعاء بالتزوير فإن المحكمة إذا قضت بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير تكون قد إلتزمت حكم المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات ولم تخالفها إذ يكفى المحكم بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في حالة إقتصاره على جزء من الورقة دون أجزائها الأخرى أن ينزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذي تتلوله الإدعاء مع بقائه متمسكاً بباقي أجزاء الورقة التي لم يدع بتزويرها

مادامت الورقة مما تقبل التجزئة .

(الطعن رقم ۲۷ سنة ۲۵ ق جلسة ۳۰/۵/۸۲۰۱ سنة ۱۹ ع۲ ص ه ۱۰۶)

٨ - إذ كان أن الطاعنة نزلت عن التمسك بالخطاب الذي كان مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير المقد وقضت المحكمة بناء على هذا النزول بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزوير هذا الخطاب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قطع في أسباب بتزوير ذلك الخطاب بطريق المحو الكيماري وقال : «أن التزوير بهذه الكيفية يكفي وحده للجزم بعدم تزوير المقد موضوع الدعوى يكون مخطئاً في القانون ومشوياً بالفساد في الإستدلال ، إذ ما كان يجوز قانوناً لمحكمة الإستثناف بعد أن نزلت الطاعنة عن التمسك بهذه الورقة وقضى بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزويرها أن تعود فتبحث أمر صحتها وتزويرها ثم نقطع بتزويرها وتتخذ من التزوير دليلاً قاطعاً على عدم تزوير عقد البيع .

(الطعن رقم ٩٦ه سنة ٣٤ ق جلسة ٢١/٢/١٢ س٢٠ ع١ ص١٦٠)

٩ - يجوز إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها ، بالنسبة لأي ورقة من الأوراق المطعون فيها وذلك بالنزول عن التمسك بها . ويترتب على هذا النزول عدم جواز الإستتاد إلى هذه الورقة في إثبات الأمر الذي قدمت من أجله وبالتألى تصبح الإجراءات التي إتخذت بشائها للإدعاء بتزويرها منتهية بالنسبة لها .

(الطعن رقم ٧٦ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٠١٤/٢/٤ س٢٠ ع١ ص٢٨٢)

١٠ - يترتب على النزول عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه بالتزوير إنهاء إجراطت الإدعاء به في أية حالة تكون عليها الدعوى طبقاً للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم واقعة النزاع ، ولا يجوز لمحكمة الإستثناف بعد هذا النزول أن تعود فتيحث أمر صمحة الإدعاء أو عدم صحته ، ثم تقطع بعدهة الورقة ، بل كان عليها أن تصحح الخطأ الذي وقع فيه الحكم الإبتدائي بعدم إنهاء الإجراطات لنزول مورث المطعون عليهم عن التمسك بالعبارات المضافة إلى المقد .

(الطعن رقم ۵۰۰ سنة ۳۹ ق جلسة ۱۹۷٤/۱۲/۱۲ س ۲۵ مس ۱٤۲۷)

١١ - مقاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قانون المراقعات السابق أن النزول عن التمسك بالمصرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغى أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل ، وإذن فعتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعل لم ينزل عن التمسك بالمحرر المطعون عليه إلا بعد صدور المحكم الإبتدائي برد وبطلان ذلك المحرد ، فليس له أن ينعى على المحكمة الإبتدائية عدم قضائها وبطلان ذلك المجرد ، فليس له أن ينعى على المحكمة الإجراءات كما ليس له لجرد القضاء بإلغائه وإنهاء الإجراءات _ إستثناداً إلى نزوله عن الورقة المطعون عليها _ بعد صدوره .

(الطعن رقم ۲۰۸ سنة ٤٠ ق جلسة ۱۹۷٥/۱۲/۸ س۲۲ ص۲۷۵۱)

١٢ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد استدل مما أورده على ان الطاعن وإن نزل عن التمسك بصحة توقيع المطعون ضدها الأولى عن صورة العقد فقد ظل متمسكاً بباقي أجزاء الورقة التي شملها الإدعاء بالتزوير مما حدا بالمحكمة إلى المضى في الفصل في الإدعاء بالتزوير وهو إستدلال سبائغ ونهج سليم لا مخالفة فيه لأحكام الفقرة الأولى من المادة ٥٧ من قانون الإثبات التي تقضى بإن للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التحسك بالمحرد المطعون عليه.

(الطعن رقم ١٨٥ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٨٥/٥/١٩٨ س٣١ ص١٩٥١)

١٣ - مقاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات أن النزول عن التمسك بالمعرد المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغى أن يتم قبل أن تنتهى هده الإجراءات بصدور هذا الإجراءات بصدور هذا الإجراءات بصدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالقعل . فعتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة لم تنزل عن التبسك بالمحرر المطعون فيه إلا أمام محكمة الإستئناف وبعد صدور الحكم الإبتدائي بالرد والبطلان فليس لها أن تنعى على محكمة الإستئناف .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠/١١/١٠ س٣١ ص١٩٨٣)

18 - مقاد النص في المادة ٥٧ من قانون الاثبات أن النزول عن التمسك بالمحرد المطعون فيه وما يستتبعه من إنهاء إجراطت الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل مدود الحكم الفاصل في الادعاء بالتزوير ، أما من بعد صدود هذا الحكم فلا وجه لإعمال هذا النص إذ قد إنتهت إجراطت هذا الإدعاء بالفعل بصدود قضاء فيها إستنفنت المحكمة بمقتضاه ولايتها على هذه المسألة .

(الطعنرقم ١٠٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٠/٤/١٥ س٢٢ مر١٩٨٠)

١٥ - وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه طلب أمام محكمة الإستئناف إنهاء إجراءات التزوير على السند المدعى بالنسبة لما زاد عن مبلغ ٩٧٠ جنيه المقضى به إبتدائياً إلا أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الطلب بمقولة أنه أبدي كطلب إحتياطى _ مخالفة بذلك نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات بما يشويه بعيب مخالفة المقانون.

وحيث أن هذا النعى في غير محله ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٧٥ من قانون الاثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر برقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ على أن دلمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء في أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهى هذه المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير _ أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل _ ومتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينزل عن التمسك بالمحرد الدعى بتزويره إلا أمام محكمة الإستثناف وبعد صدور الحكم الإبتدائي برد وبطلان ذلك المحرر _ فإن المحكم المطعون فيه إذ خلص إلى رفض هذا الطلب يكون صحيح النتيجة ويكون تعييبه المطعون فيه إذ خلص إلى رفض هذا الطلب يكون صحيح النتيجة ويكون تعييبه فيما أقام عليه قضاءه في هذا المصوص غير منتج.

(الطعن رقم ۲۹۶ سنة ۲ ه قجاسة ۱۲۸۲/۱/۸۱)

١٦ - وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنان بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه إعتد في قضائه بعقد البيع المؤرخ ١٩٠٥/4/٢٦ في حين أنه قد فقد حجيته بعد أن طعناً عليه بالجهالة وحلفا يمين عدم العلم وعجز المطعون ضحهم عن إثبات صحته.

وحيث أن هذا النعى غير صحيح ذلك أنه لئن كان نغى الوارث علمه بلن الإمضاء الموقع بها على الورقة العرفية المحاج بها هى لمورث وحلقه يمين عدم العلم يترتب عليه عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاثبات توقف قوة هذه الورقة في الإثبات مؤقتاً ويتمين على الخصم الذي يحتج بها أن يقيم الدليل على صححتها إلا أن مناط ذلك أن يظل متسكاً بها ولا يتتازل عنها وكان البين من مدونات المحكم المطعون فيه أن المطعون ضدهم نزلوا في مذكرتهم المنتامية عن التمسك بعقد البيع المؤرخ ٢٩/٥/٩/٢ المطعون عليه بعدم العلم ودكتوا في إثبات ملكيتهم المنان النزاع إلى التقادم للكسب الطويل المدة وكان المحكم المطعون فيه قد أطرح ذلك العقد وعول في قضائه على ما خلص إليه خبراء الدعوى من أن أطيان النزاع غير مملوكة للطاعنين وليس لهم حق إنتفاع عيها ومن ثم فإن النعى يكون على غير أساس.

(الطعن رقم ٢٤٤ سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٦/٥/١٥)

١٧ – وحيث أن معا بنعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والفساد في الإستدلال ، ذلك أنه إعتد في إثبات وضع يد المطعون ضده على أرض النزاع بعا جاء في عقد البيع المؤرخ ٥/١٠/١/١ من أنه تسلم الأرض في ذلك التاريخ في حين أنه كان قد طعن على هذا العقد بالجهالة وتنازل المطعون ضده عن التعسك به .

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كان النزول عن التمسك بالمحرر بعد الادعاء بإنكاره أن الطعن عليه بالجهالة يجعله في حكم العدم وغير ذي أشر في إثبات ما يدل إذ أن الإدعاد الذي يؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب إليه يعتبر موجهاً إلى المحرر برمته ، لما كان ذلك ، وكان المكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ أقام قضاء على تقرير الغبير الذي إعتمد على عقد البيع خالف هذا النظر إذ أقام قضاء على تقرير الغبير الذي إعتمد على عقد البيع

حين أن الملعون ضده كان قد تنازل عن التمسك بهذا العقد بعد الطعن عليه بالجهالة .. فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه الفساد في الإستدلال بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقي أسباب الطعن .

(الطعنرقم ۲۰۳ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٦/٤/٨٨/٤)

١٨ - وحيث أن معا ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقول أن الحكم ذهب إلى أن نزول المشترى عن التحسك بالورقة المطعون فيها بعد الإدعاء بتزويرها أن تُفقد الورقة أثرها القانوني بالنسبة للخصوم في الدعرى بما فيهم الشفيع ، حالة أن التتازل عن التحسك بالورقة المسادرة من المشترى لا يسرى في شأته بعد تسجيل رغبته في الشفعة إذ يتعلق بها حقه وهو ما يُجيز له إثبات صحتها للإحتجاج بها قبل الفير وإذ حجب الحكم عن الشفيع حق إثبات صحة الورقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه.

وحيث أن هذا النعى في محله ذلك أن المقصود بالإدعاء الفرعى بالتزوير وبإنهاء إجراءاته التنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها المنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الرثبات هو إستبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها ولازم ذلك أن الإدعاء بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذي قدمها للإحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره كما يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون قدمما أخر عالما أو غير عالم بهذا التزوير طالما كانت له مصلحة قانونية في التمسك بها وأن يكون التنازل عن التمسك بالورقة المعتبر أساساً لإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر ، هو التنازل الصادر من بعضهم أساساً للرخس أثاره على الآخرين ، ومؤدى ذلك أن يكون من حق من تمسك بالورقة المطعون فيها أن يعضي في إثبات صحتها لإعمال أثارها دون أن يُحاج بموقف غيره من المضوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع — يحكم أنه صاحب حق في أخذ المقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لإستعمال حقه بحيث يحل محل

المشترى فيما تضمنه هذا البيع من حقوق والتزامات جبراً عن طرفيه ، فإن من حقة _ بعد تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة _ أن يستعصم بسند البيع بإعتباره دعامته الأساسية في إثبات التصرف وعلى المحكمة أن تمضى في إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن يُحاج الشفيع بتنازل المشترى عن هذا السند ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على أن مجرد تنازل المشترى عن ذلك وكان الحكم المطعون فيه مؤداه أن تفقد الورقة أثرها القانوني في إثبات التعسرف البيع ، وأيد حكم محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات التعسرف وإتخذ من قعود الطاعن عن وارج هذا الطريق من طرق الإثبات دعامة لرفض الدعوى ، فإنه يكون قد حجب عن الشفيع حقه في إثبات صحة السند والركون إليه ويكون حيقضائه هذا قد أهدر دليلاً كتابياً _ إن صبح فإنه قد يتفير به وجه النظر في الدعوى بما يعيبه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وهو ما يستوجب نقيه بدون حاحة لدعن أن يكون مع النقض الإحالة

(الطعن رقم ٢٢٤ سنة ٥٣ ق جلسة ٥١/١٩٨٧)

إدعاء الطاعن باأن توقيعه على المحرر (عقدبيع) خلافة لما إتفق عليه (وصية) هو إدعاء بالتزوير

١ - وهيث أن هاصل النعى بالوجه الثالث من السبب الأول ويالوجه الثانى من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بوجود مانع أنبي هال بون هصوله على ورقة ضد المطعون عليها تثبت صورية العقد الصادر منه لاته كان زيجاً المطعون عليها وقت تحرير العقد ويكبرها سناً مصاباً بامراض مزمنة ، وقد حررت مسودة العقد بمناسبة عودة الحياة الزوجية بينهما بعد إنفصامها على مسودة العقد لكتابته حرر عقد يبع منجز بكامل العقار وجعله يوقع عله مستغلاً ثمته فيه وفي المطعون عليها وجهله القراءة والكتابة ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع إستناداً إلى أن الزوجية لا تعتر مانماً أدبياً ... وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال .

وحيث أن هذا النعى مربود بأنه لما كانت صلة القرابة أو المساهرة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً يحول بون الحصول على سند كتابى بل المرجع في ذلك إلى ظروف العال التي تقدرها محكمة المرضوع بغير معقب عليها متى كان هذا التقرير قائماً على أسباب سائغة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاه في هذا الخصوص على قوله وأنه لما كانت علاقة الزوجية لا تعتبر ذاتها مانعاً أدبياً وكانت ظروف الدعوى وملابساتها تدل على أن العلاقة بين الطرفين كانت غير مستقرة وأن الثقة بينهما كانت منعدمة بدليل سبق تطليق المستثقف عليها – المطمون عليها – قبل حصول التصرف وترثيق الزوجية بعد ذلك بعقد جديد ، وأنه متى تقرر هذا بيين أن المانع الألبى كان منتقياً وهي تقريرات موضوعية سائغة تؤدى إلى النتيجة التي إنتهي إليها الحكم ، وكان لا يُجدى الطاعن عليها جعله يوقع على عقد بيع منجز خلالاً لما إتفق عليه من تحرير وصيته ، لأن مفاد ذلك أنه

يدعى بتزوير عقد البيع ، وإذ لم يتخذ الطاعن أمام محكمة الموضوع الإجراءات التى أوجبها القانون هذا الخصوص ، فإن النعى على المكم بالخطأ في تطبيق القانون والاساد في الإستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٣٦٩ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠/١٢/١١ س ٢٧ ص ١٨٠١)

طلب الخصم الإحتفاظ بالحق فى الطعن بالنز وير على السند موضوع الدعوى دون أن يتخذ فى ذلك أى إجراء التفات الحكمة عن ذلك الدفاع - لا بطلان

ا - يتمين على الفصم أن يبدى دفاعه في الخصومة الموجهة إليه بكافة ما إشتملت عليه من طلبات حتى ولو تعارضت بعضها مع البعض الآخر ، وأن يتسلك بطلباته ودفاعه بصفة صريحة وجازمة ، وإذ كان الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعن قد ألح في دفاعه إلى الإحتفاظ بحقه في الطعن بالتزوير في السند الإننى موضوع الدعوى ، وفي الإخطار المرسل للجمعية التعاونية الزراعية ، دون أن يتخذن في ذلك أي إجراء ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في الدعوى ، ودي على دفاع الطاعن بقوله أن عدم قيام المستأنف _ الطاعن _ بالطعن على المسجل البريدي والسند الإنني محل التداعي بالتزوير رغم مرور أمد طويل على التقاضى ، سواء أمام محكمة أول درجة أن أمام هذه المحكمة ، دون أن يتخذ طريق الطعن بالتزوير الذي لوح به ، يؤكد عدم جدية ذلك الإدعاء الأمر الذي ترى معه الحكمة الالتقات عنه ، فإنه لا يكون مشوياً بما يطله .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٤١ ق جلسة ٢٩/٥/٥/١١ س٢٦ ص١٩٢٤)

عدم قبول الطعن بالتزوير الحاصل بعد إقفال باب المرافعة إلا إذا رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها الموضوعية جذية الطلب وأمرت بفتح باب المرافعة

ا إنه وإن كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير في الأوراق في أية حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أنها قد أشارت إلى أن يكون الإدعاء بالتزوير حاصلاً في أثناء الخصومة . فطلب الطعن بالتزوير لا يُتبل إذا تُتم بعد إقفال باب المرافعة إلا اذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن الطلب جدّى لا يقصد به إلا مجرد الماطلة ، وظهر لها من وجاهته ما يسوغ فتح باب المرافعة من جديد وتقدير جدية الطلب وعدم جديته بناء على ما يظهر للمحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها ، أمر موضوعى لا شأن لمحكمة التقض به .

(الطعن رقم ١٧ سنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/١)

٢ - إذا كان الطاعن قد طلب في مذكرته الأخيرة بعد حجز القضية المحكم إعادة الدعوى إلى المرافعة ليقرر الطعن بالتزوير في محضر إعلان باشره المحضر ورفضت المحكمة الإستجابة لهذا الطلب إستناداً إلى أنه قد مضت مدة سنة من تاريخ رفع معارضته في الحكم الفيابي دون أن يقدد بالتزوير واستخلصت من ذاك أنه طلب كيدي يبغي من ورائه إطالة أمد التقاضي فإنها لا تكن قد أخلت بحقه في الدفاع .

(الطعنرقم ۷٤ سنة ٢١ ق جلسة ٩٩٥٣/٤/٩١)

جواز التمسك ببطلان التصرف أو صوريته بعد الإخفاق في الإدعاء بالتزوير

١ – ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف أو مدوريته بعد الإخفاق في الإدعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لإختلاف نطاق ومدى كل من الطعنين عن الاخر ، إذ يقتصر الأمر بالإدعاء بالتزوير على إنكار مدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته ويطلانه ، فإذا ما ثبت المحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً .

(الطعن رقم ۲۱۲ سنة ۲۷ قبطسة ۱۹۷۲/۲/۲۱ س۲۲ ع اص ٤٣٩)

٢ - الأمر في الإدعاء بالتزوير يقتصر على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض التصرف ذاته من حيث صحته أو بطلانه ، وإذ صدر الحكم بإعتبار المقدين موضوع الدعوى وصية بعد قضائه برفض الإدعاء بتزوير ذات المقدين فإنه لا يكون هناك تناقض بين القضائين .

(الطعن رقم ٢٨٩ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٨/٥/١٩٨١ س٣٢ ص١٦٣٩)

٣ - وحيث إن مما يتماه الطاعن على الحكم المطعون عليه فيه النطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه رفض طلبه توجيه اليمين الماسمة للمطعون ضدها الأولى على سند من أن هذا الحلف يُشكل جريمة في هين أنه لا ينصب على صحة ترقيعها على العقد أو عدم صحته وإنما بنصب على ما إذا كان قد الاتفاق على القسمة أياً كانت صورته وللمطعون ضده في دعرى التزوير أن يثبت الإلتزام بلية طريق آخر خلاف الورقة المطعون عليها وفي دغوى التزوير أن يثبت الإلتزام بلية طريق آخر خلاف الورقة المطعون عليها وفي خدها الأولى مما يشوب الحكم المطعون فيه بالفطأ في تطبيق القانون ضدها الأولى مما يشوب الحكم المطعون فيه بالفطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعي في مجله ، ذلك أن مقاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ أسنة ١٩٦٨ ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ أن الحكم برد ويطلان الدرقة العرفية المقدمة سنداً في الدعوى لا يعني بطلان التصارف ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له فحسب ولا ينال من التصرف أو يمنم من إثباته يثي دليل آخر مقبول قانوناً فإذا ما ثبت المحكمة صحة الإدعاء بالتزوير وأساد الدليل على إسناد التصرف إلى المبادر منه فإن ذلك لا يقتضي بطريق اللزوء أن يكون هذا التصرف غير منحيح كما أن مقاد نص المواد ١/١١٤ ، ١/١٥ ، ١٢٣ من قانون الإثبات سالف الذكر أنه مجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الجاسمة إلى الخصم الآخر في أية حالة كانت عليها الدعوى والمحكمة أن تعدل صبيغة اليمين التى يوجهها الخصم بحيث توجه بوضوح ودقة على الواقعة المطلوب الحلف عليها ، لما كان ذلك وكان البيِّن من ميونات المكم المطعون فيه أن المطعون ضدها الأولى طعنت بالتزوير على عقد القسمة المؤرخ ١٩٧٤/١١/٨ على سند أن بصمة الخاتم الموقع بها عليه ليس بصمة خاتمها وإذا قضي الحكم برد ويطلان عقد القسمة سالف الذكر طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمةإلى المطعون ضيها الأولى بأنها لم تتقاسم معه وأن عقد القسمة لم يصدر منها ولم توقع طيه وأن ما جاء به مخالف للحقيقة ، ولما كانت اليمين الماسمة تتضمن شقين عدم حصول قسمة بينهما وعدم التوقيع على العقد وكان للمحكمة أن تعدل صبيغة اليمين وتكتفى بتوجيهها على واقعة حصول قسمة من عدمه إذ يجوز التعليف على هذه الواقعة ولو بعد القضاء برد ويطائن العقد إذ أنه قاصر على ما سلف على يطائن الربقة ولا يمنى بطلان التصرف ولما كانت اليمين الماسمة الموجهة من الطاعن للمطعون ضدها الأولى في هذا الصدد جائزة ومنتجة في النزاع ومتعلقة بشخص من وجهت إليه وغير مخالفة النظام العام فإن المكم الطعون فيه إذ أمنتم عن ترجيهها للمطعون ضدها الأولى بمقولة أنها تكون جريمة جنائية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه بون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

(الطعن رقم ١٤٠٩ سنة ٥١ ق جلسة ٢٩/٥/٢٩)

الإدعاء بالنزوير أمام محكمة النقض

١ - الطعن بطريق النقض لا ينقل الدعوي إلى محكمة النقض بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المطعون فيه ويطرح عليها الخصومة بكامل عناصرها كما هو الشأن في الإستئناف وإنما يقتصر ما يطرح على هذه المحكمة على المواضع التي ينمى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه وفي حدود الاسيلب التي يوردها في صحيفة طعنه وفي نطاق ما يجيز القانون إثارته أمام محكمة النقض ذلك مما يتأتى معه القول بعدم جواز التمسك أمامها بوجه من أوجه اللفاع لم يسبق إبداؤه أمام محكمة الموضوع ما لم يكن متعلقاً بالنظام العام بشروطه ، لما كان ذلك وكان ما أورده الطاعن في تقرير الإدعاد بالتزوير أمام محكمة النقض وكان الطاعن قد قرر بقلم كتاب محكمة النقض بالتزوير على عقد إيجار بمقولة أن العقد مصطنع بكامله وأن الترقيع المنسوب إلى الطاعن مزور عليه – لا يعدو جدلاً موضوعياً في صحة دليل سبق تقديمه في الدعوى وغير مقبل بالنظام العام . فإنه يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٤/١١/١٩٧٩ س٣٠ ع٢ ص٥٥)

٢ – إذا كان الطاعن لم يسلك السبيل الذي حدده القانون للإدعاء بالتزوير على الإقرار أنف البيان والمقدم إلى محكمة الإستئناف إذ لم يثر ذلك الدفاع أمامها ، فإن إبدائه أمام محكمة النقض يكون سبباً جديداً مما لا يجوز إثارته لارل مرة أمام هذه المحكمة .

(الطعن رقم ٧٦٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/١١/٨ س٣٢ ص١٩٩٤)

إثارة مسائل التزوير امام محكمة النقض

١ – إن التسك بتطبيق حكم من أحكام القانون هو من الأسباب القانونية البحتة التي يجوز إبداؤها لأول مرة لدى محكمة النقض إذ هو لا يعد من الأسباب الجديدة ، لأن المضموم يعتبرون بطرح دعواهم أمام القاضى أنهم يطلبون إليه أن يفصل فيها وفقاً لأحكام القانون ، فمن الواجب عليه أن يبحث ولو من تلقاه ننسه عن حكم القانون في واقعتها وينزل هذا الحكم عليها . فمن عليه خصومه الترقيع على العقد الذي يتمسك به مع إعترافهم بصحة هذا التوقيع ، وقبل أن يشت صحته ، ثم قضى ضده برد وبطلان العقد ، يجوز له أن يحتج لدى محكمة النقض بأن الطريق الذي كان علي خصومه أن يسلكوه في الدعوى إنما هو الطعن بالتزوير ولو لم يكن قد تمسك بذلك أمام محكمة الموضوع .

(الطعن رقم ٩٥ سنة ٧ ق جلسة ٢/٢٨/٢)

٢ - القول بأن مخالفة الإمضاء المطعون فيه لقاعدة كتابة الطاعن ليس معناه
 التزوير إذ قد يكون مرجعه سبب آخر . هذا القول هو جدل موضوعي لا سبيل
 لمناقشته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٩ سنة ١٦٨ ق جلسة ١٩/١/١٥١)

٣ – إذا كان السند المدعى بتزويره منسوياً إلى شخص واحد يعتبره المطعون عليهم خلفاؤه وكان قد حكم إبتدائياً وإستثنافياً برده ويطلانه فإن موضوع الطعن يكرن غير قابل التجزئة ويترتب على عدم قبول الطعن شكلاً بالنسبة لبعض للمعون عليهم عدم قبوله شكلاً بالنسبة الباقيين .

(الطعن رقم ١٤٤٤ سنة ٢٢ ق جلسة ٢١/٥/٥٥١١ س٧ ص١٩٥٢)

٤ - إن ما ينعى به الطاعن من أن الحكم أطرح عقد الإيجار الذي إستدل به على مسعة الإمضاء _ المنسوبة البائمة _ على عقد البيع لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة وأسباب إطمئنانها إليها بما لا معقب عليه لحكمة النقض .

(الطعنرقم ه٣٣ سنة ٣٩ ق جلسة ٤٤/٥/١٧٤ س ٢٤ ص ٨٧٨)

 ه - متى كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية وبأسباب سائفة صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فإن تعييب حكمها فى أسبابه النافلة يكون غير منتج .

(الطعن رقم ۲۲۱ سنة ۲۹ ق جلسة ۲۹/٤/٤/۱ س۲۵ ص ۲۱۷)

٦ - إنه وإن كان الطاعن مدعى عليه فى الدعوى بداءة مع المطعون ضده إلا أنه وقد قدم إقرار منه نسب صدوره إلى المطعون ضده يقر فيه بأن البيع الصادر منه في العقود الثلاثة هى عقود بيع وفائى فإدعى المطعون ضده بتزويره فإنه يعد بذلك خصماً له فى هذا الإدعاء بالتزوير ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الإبتدائي القاضى بصحة ذلك الإقرار وخلص فى مدوناته إلى القضاء بتزويره ، فإن الطاعن يكون محكوماً عليه فى موضوع التزوير بما يجيز له الطعن على الحكم بالنقض.

(الطعن رقم ٩٨ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٤/١/٢٤ س٣٠ ع ١ ص٣٦٣)

٧ - متى كان الثابت قد ترافع .. أمام محكمة المرضوع .. في موضوع التزرير ولم يبد إعتراضاً ما على تقدير خبير تحقيق الشخصية ولم يطلب إستكمال دفاعه في مذكرة فإن النعى على تلك المحكمة بأنها أخلت بحق الطاعن في الدفاع يكون محيحاً .

(الطعن رقم ٢٣٥ سنة ٣٢ ق جلسة ٢٠٦٠/٢/٢ س١٨ ع مر ٥٧)

٨ - وهيث أن حاصل النعى بالسبب الرابع على الحكم الملعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول الطاعنان أنهما تمسكا في صحيفة الإستئناف بغطأ المكم المستئنف في التدليل على تزوير الاقرار لإختلاف لون المداد المحرد به عباراته عن ذلك الذي كتب به صلب المحرد المؤرخ ٧٩/٧/٧/٧٧ في حين أن ذلك الإختلاف دليل على صحته إلا أن المطعون فيه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يعييه ويوجب نقضه.

وحيث أن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من القرر في قضاء هذه للحكمة

أنه إذا قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الإبتدائى بناء عليه أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه فى أسبابه فإن النعى الموجه للحكم الإبتدائى يكون غير مقبول لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بتأييد الحكم العسادر من محكمة أول درجة برد ويطلان الإقرار المؤرخ ١٩٧٦/٢/٢٨ على أسباب خاصة هى ما إستخلصه سائفاً من أقوال شاهدى المطعون ضدهما _ وعلى ما سلف بيانه في الرد على سالبين الأول والثانى _ فإن النعى بهذا السبب وقد وجه بنلك اي الحكم الإبتدائى يكون غير مقبول .

(الطعنرقمه۱۹سنه۲۲قجلس۲۲/۱۹۸۸)

إغفال إختصام بعض الورثة الذين رفع عليهم الإستئناف - وصدر فيه الحكم لمصلحتهم-فى الطعن بالنقض مؤداه الحكم بعدم قبول الطعن متى كان موضوع الدعوى و هو الإدعاء بتزوير عقدر هن صادر من المورث غير قابل للتجزئة

\ - إذا رفع الطاعنون إستثنافاً عن الحكم الإبتدائي ، وقضى إستثنافياً بتأييده ، وكان ضعن من رفع عليهم الإستثناف وصدر الحكم لمسلحتهم وكان بين أن الطاعنين لم يختصموا بعض هؤلاء الورثة في الطعن ، وكان موضوع الدعرى – وهو الإدعاء بتزيور عقد الرهن الصادر من المورث – غير قابل اللتجزئة إذ لا يتصور أن يعتبر عقد الرهن المسوب صدوره إلى شخص واحد مزوراً بالنسبة لمن لم يختصم في الدعرى من خلفاؤه لأن الحكم برد وبطلان هذا المقد المبح نهائياً بالنسبة لمم إن يعتبر ذات العقد صحيحاً بالنسبة للأخرين من خلفاؤه ، فإن الطعن يكون غير مقبول . ولا يصبح في صورة الدعوى المطروحة إعتبار المطعون عليهم نائبين عن الورثة الذين لم يختصموا في الطعن بإعتبارهم جميعاً من الورثة ذلك أن هؤلاء الورثة كانوا مائلين في الدعوى حتى صدور الحكم جميعاً من الورثة ذلك أن هؤلاء الورثة كانوا مائلين في الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه لمسالحهم ، ولا ينوب حاضر في الطعن عمن كان حاضراً مثله يُي الطعورة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ۲۹۷ سنة ۲۳ق جلسة ۱۹۷۷/۲/۱۹ س ۱۸ ع۲ ص ۱۵ ه)

إغفال محكمة الإستئناف الإشارة إلى مستندات قدمت أمامها بشاك الورقة التى قضت محكمة أول درجة بردها وبطلانها—وكان من المحتمل لوإطلعت عليها لتغير رأيها فى الدعوى—قصور

١ – إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد قضت برد ويطلان عقد بيع ادعى بتزويره فاستؤنف هذا الحكم وقدم المستأنف أثناء نظر الإستئناف إقرار من أحد الورثة الطاعنين في العقد بالتزوير أحدهما عرفي يقول فيه أنه تأكد بنفسه من صحة البيع ودفع الثمن والثاني مصدق على توقيعه عليه ويصرح فيه بصرف مبلغ ربع الأطيان المبيعة الذي كان مودعاً من المشترى إلى هذا الأخير وأخر لاته أصبح من حقهما – وكان من المحتمل لو إطلعت محكمة الإستثناف على هذين الإقرارين أن يتغير رأبها في الدعوى – فاغفلت محكمة الإستثناف في حكمها المطعون فيه الإسارة إلى الإقرارين الذكورين وقضت بتاييد الحكم المستأنف تناسيساً على أن الأسباب التي بني عليها الإستثناف سبق إبداؤها أمام محكمة أول درجة التي تناولتها ولم يأت المستأنف بجديد فإن الحكم المطعون فيه يكون معباً بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ه ٢٤ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٧/١/٧٥١ س مي ١٩٠٥)

رفض محكمة أول درجة الإدعاء بالنز وير للخصومة . يستتبع طرح الإدعاء بالنز وير على المحكمة الإستئنافية

\ - من القرر وبقاً للمادة ١/٢٧٩ من قانون الرافعات أن إستئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة ، ومن مقتضى ذلك النص أن يكون الحكم المصادر من محكمة أول درجة والقاضي بقبول الإدعاء بالتزوير شكلاً ورفضه موضوعاً ، مطروحاً على المحكمة الإستئنافية عند إستئناف الحكم المنهى للخصومة ، ولما كان الثابت أن طلبات المطعون ضده الختامية في الإستئناف هي إلفاء الحكم المستأتف بكافة أجزائه وإلفاء الحجز التحفظي ، وإصدار النزاع بين طرفي الخصومة حول صحة سند الدعوى في دعوي المطالبة _ وهو الإيصال طرفي الخصومة حول صحة سند الدعوى في دعوي المطالبة _ وهو الإيصال بتزوير ذلك الإيصال مطروحاً على المحكمة الإستئنافية وعليها أن تقول كلمتها فيه وهي إذ قضت برد ويطلان سند المديونية الذكور فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلب الخصوم ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنها لا يكون قد خالف يطالب الخصوم ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنها لا يكون قد خالف القانون أو أخطا في تطبية .

(الطعنرةم٦-١١ سنة٤٧ قجلسة٢٩/١١/٢٩ س٠٦ ع٣ص١١٠)

٧ - المقرر في قضاء النقض أنه يترتب على الإستئناف نقل الدعوي إلى محكمة الإستئناف بما سبق إن أبداه الستأتف أمام محكمة الاسبئناف بما سبق إن أبداه الستأتف أمام محكمة الإستئناف بالفصل فيه بعجرد رفع الإستئناف حتى ما كان منها قد صدر برفضه حكم مستقل من محكمة الدرجة الأولى وأعفاه من إستئنافه صدور الحكم في الدعوى لمصلحت ويكون على المحكمة أن تفصل فيه إلا إذا تتازل المستأتف عليه عن التمسك بشئ منه صراحة أو ضمناً ، لما كان ما تقدم وكانت أوراق الطعن قد خلت من القول بثنازل المطعون عليه عن التمسك بالعقد المدعى بتزويره . ومن ثم يكون الإدعاء

المبدى من المستانف أمام محكمة الدرجة الأولى وبفاع المستانف عليه بشأته مطروحاً على المحكمة الإستثنافية بمجرد رفع الإستثناف ويكون عليها بالتالى أن تقصل فيه .

(الطعن رقم ١١٣٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٨ س٠٦ ع ٣ من ١٨٨٠)

التجزئة فى التزوير

\ - إنه لا يوجد في القانون ما يمنع من يطعن في الورقة بالتزوير أن يتنازل عن طعنه ويتصالح مع خصمه في الدعوى متى توافرت فيه الأهلية اللازمة التنازل والصلح وإذن فإذا قضى الحكم بعدم نفاذ صلح في شأن تزوير ورقة من بين أطرافه قصر لتناوله تنازل القصر عن بعض أصل حقه وعدم إجازة المجلس الحسبي هذا التصرف ، ثم أجرى قضائه هذا على باقي المشتركين في الصلح بمقولة أن دعوى التزوير لا تقبل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بالنسبة لمن عدا القصر لأن الصلح صحيح بالنسبة لهم إذ التجزئة في الحقوق المالية بن عدا القصر لأن الصلح صحيح بالنسبة لهم إذ التجزئة في الحقوق المالية يتصالح بعض نوى الشأن ويظل الباقين متمسكين بطعنهم عليه حتى يقضى ببطلانه ، ومثل هذا القضاء لا تأثير له في الصلح الذي تم . والقول بغير ذلك يتعارض مع القاعدة العامة التي تقصر حجية الأحكام على من كان طرفاً فيها .

٢ - مثى كان المكم لم يقم قضائه بصحة ورقة البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على إقرار بحصول البيع فلا يصبح تعييب الحكم بالقول بوجود إقرار مركب لا تجوز تجزئته.

٣ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن موضوع الدعوى التى يرفعها المشترى ضد ورثة البائع بصحة ونفاذ العقد الصادر من مورثهم ببيع عقارات مملوكة لهم هو مما يقبل التجزئة بطبيعته ، وإنه قد يصبح هذا البيع بالنسبة لمن يقر به من الورثة ولا يصبح بالنسبة لمن يطمن منهم فيه . ولما كان المحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وقرر أن تنازل المطعون عليها الثانية عن دعواها ، لا يؤثر على ما إتخذه باقي المطعون عليهم من الإدعاء بتزوير المقدين ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۱۱۲۰ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢٨ س٢٢ ص ١٣١٠)

وجوب إطلاع المحكمة على الوزقة المطعون عليها بالتروير

 ا إعمال قاضى الدعوى الإطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير أو
 الإنكار مما يعيب الحكم الممادر بشائن الورقة ويبطله إذ هى صميم الخصومة ومدارها

(الطعنرةم ٢٠سنة ٣ قبطسة ١٩٦٨/٦/٨١٩ س١٩ ع٢ ص١١٨٤)

Y - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إغفال قاضى المرضوع الإطلاع على الورقة المطعون عليها بالتزوير مما يعيب المحكم السابق بشأن هذه الورقة ويبطله إذ هى صميم المصوبة وبدارها ، وإذا كان الثابت من الأوراق والشهادة الصادرة من محكمة إستئناف المنا ورة المقدمة بحافظة مستندات الطاعن أن المظروف الموجود بداخله الإقرار عطعون عليه بالمتزوير مخترم بخاتم بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة وأودع الغزينة ولم يُغض من جانب المحكمة وما زال محرزاً وكان في ذلك ما يقطع بأن محكمة الدرجة الثانية لم تطلع على الورقة المطعون عليها بالتزوير قبل إصدارها المحكمين المطعون عليهما فإن هذين الحكمين بكونان باطلين

(الطعن رقم ۱۲۲۲ سنة ٤٨ ق جلسة ٢/١/١٧٩ س٠٣ ع١ ص١٩١١)

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه الذي قضى في موضوع الإستثناف قد أوريد في أسبابه دوآمرت بضم المظروفين المطعون فيهما وفضتهما بعد التحقق من سلامة أختامهما وإطلعت على عقد الإيجار وورقة الإعلان المطعون فيهما بالتزوير » مما مفاده أن محكمة الإستثناف قد إطلعت على العقد والإعلان المدعى بتزويرها قبل إصدار حكمها المطعون فيه وكان الأممل أن محضر الجاسة يكمل الحكم في خصوص إثبات إجراطت نظر الدعوى ، فإن تعارضا كانت العبرة بما أثبته الحكم ، ولا يجود للطاعن أن يجحده إلا بالطعن بالتزوير إذ كان ذلك فتكون مجادلة الطاعن في صدحة ما أثبته الحكم على غير أصاص

(الطعن رقم ١٩٢٣ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٩٧١ س ٣ ع٣ ص ٢٤٧)

تقرير المحكمة إطلاعها على المظروف المحتوى على السند المطعون فيه يفيد إطلاعها على ذات السند لا غلافه • عدم التزامها بتحرير محضر بفض المظروف

«الأمر بضم الأوراق المطعون فيها بالتزوير والإطلاع عليها عدم لزوم إثبات ذلك في محضر الجلسة أو في محضر أخره .

۱ إذا كانت المحكمة قد قررت أنها إطلعت على المطروف المحترى محرر مطمون فيه بالتزوير قبل صدور الحكم فإن هذه العبارة تغيد أنها إطلعت على محتروات المظروف لا غلافه وإلا كان قولها بالإطلاع عيثاً ، أما تحرير محضر بفض المظروف والإطلاع على محترياته فليس بلازم لأن هذا المظروف ومحتواه لا يعدو كونه من أوراق القضية لا إجراء من إجراءاتها وليس من واجب المحكمة أن تحضر كاتباً كلما أرادت الإطلاع على ورقة من أوراق الدعوى.

(الطعن رقم ۲۷۱ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۰۲/۱/۱۵)

٧ - متى كان الثابت من الأوراق هو أن المحكمة قد فضت المظروف المحتوى على السندين المطعون فيهما بالتزوير وأنها لم تصدر حكمها إلا بعد فحصهما فإنها إذ فعلت ذلك لم تكن فى حاجة إلى إثبات فض المظروف والإطلاع على محتوياته بمحضر خاص لأنه ليس من واجبها أن تحضر كاتباً لإثبات الإطلاع كلما أرادت فحص ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة.

٣ - الأوراق المطعون فيها بالتزوير لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التى يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو أى محضر أخر ، ومن ثم فإن النمى على الحكم بوقوع بطلان في الإجراءات أثر فيه لإغفال المحكمة إثبات ذلك يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٦ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٤/١/٩ س١٥ ص٥٦)

 إثبات فض المظروف المعتوى على العقد المقضى يتزويره وإثبات الاطلاع على هذا العقد ليس من البيانات التي يجب تضمينها الحكم القاضي مالتزوير.

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۹۷/۲/۱۲ س ۱۸ ع۲ ص ۲۷۲)

٥ - إنه إن كانت الصورة الرسمية من محاضر جاسات محكمة الإستئناف قد جات خلواً مما يشير إلى أن المحكمة قامت بغض المظروف والإطلاع على اليندين المطعون فيهما بالتزوير لا تعدو أن تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في أي محضر أخر ، ومن ثم فإن خلو محاضر جلسات محكمة الموضوع مما يفيد أمرها بقض المظروف وإطلاعها على ما به من أوراق مطعون عليها بالتزوير ، لا ينهض دليلاً على أنها لم تقم بهذا الإجراء .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٥/١/٢/١ س٢٢ ع ١ ص ٢١٧)

الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية ، فلا يعتبر
 الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى ، التي يلزم إثباتها في
 محضر الجلسة أوفى أي محضر آخر .

(الطعن رقم ۲۱۲ سنة ۳۷ ق جلسة ۲۱/۲/۲۲۱ س۲۲ ع ۱ ص ۴۳۹) (الطعن رقم ۹۹ سنة ۳۷ ق جلسة ۲۱/۱۲/۱۲۷۱ س۲۲ ع۲ ص ۱۹۷۵)

٧ - متى كان الحكم المطعون فيه الذى قضى برد وبطلان عقد البيع المدعى بتزويره قد أورد في أسبابه دأن المقد المطعون عليه ألزم المستأتف عليها بكافة الاموال الاميرية المفروضة على الأطيان المبيعة إبتداء من تاريخ البيعه مما مقاده أن محكمة الإستثناف قد إطلعت على المقد المدعى بتزويره قبل إصدار حكمها المطعون عليه ، ومن ثم يكون النعى عليه - بوقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم إذ لم تأمر المحكمة بضم المظروف المحتوى على المقد المطعون فيه وتطلع عليه - على غير أساس .

(الطعن رقم ١١ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠ / ١٩٧٢ س ٢٤ ع ١ ص ١٢٤)

٨ - إذا كان المستقيد من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الإستئناف قد إطلعت على عقد البيع سند الدعوى قبل إصدار حكمها المطعون فيه ، وكان هذا المقد المدعى بتزويره أمام محكمة الدرجة الأولى لا يعدو أن يكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمه والإطلاع عليه إجراء من الإجراءات التى يلزم إثباتها في محضر الجلسة أمام محكمة الإستئناف أو في أي محضر آخر ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان ، إذ لم تطلع المحكمة على العقد على أساس .

(الطعن رقم ۱۹۵۸ سنة ٤٧ ق جلسة ۱۹۸۱/۳/۱ س٣٦ ص ٧٧٩) (الطعن رقم ۱۰۲۱ سنة ٤١ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۱۷ س٣٦ ص١٥٥٢)

٩ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعد أن تكون من أوراق الدعوى فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التي يلزم إثباته في محضرها وبالأحرى في مدونات حكمها ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه «ولما كان الثابت من الإطلاع على العقد أنه حرر في ١٩٧٥/١/٢٥ ووقع عليه ببصمة خاتم طرفيه وتوقيع على العقد أنه حرر في ١٩٧٥/١/٢٥ ووقع عليه ببصمة خاتم طرفيه وتوقيم شاهدين ... كما أنه تأشر عليه بالنظر في القضية ١ سنة ١٩٧٥ تحكيم ... ه فإن مؤدى ذلك أن محكمة الإستثناف قد إطلعت على العقد ومحصته ، وإذ لم تقدم الطاعنة الدليل على نعيها بما يخالف ذلك فإن نعيها يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ۲ م۸سنة ۵ م قجلسة ۲/م/۱۹۸۶ س۲۵ ص۱۱۸۱)

١٠ - وحيث أن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه _ المؤرخ ١٩٨٠/١٣/١٨ القاضى بندب قسم أبحاث التزييف والتزوير _ مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول أن الحكم لم يشتمل على ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق ، وتحديد اليوم والساعة المحددين لمباشرته ، كما أن المحكمة لم تحرر محضراً _ ببيان حالة المحرر المدعى بتزيوره _ موقعاً من رئيس المحكمة وسكرتير الجاسة وهو ما يخالف المواد من ٣١ إلى ٣٤ من قانون الإثبات ، بما يعيب الحكم بمخالفة القانون .

وحيث أن النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة

عدم قبول النمى غير المتعلق بالنظام العام المؤسس على واقع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وكانت مخالفة المواد ٣١ – ٣٤من قانون الإثبات ـ التي لم يرتب المشرح جزاءً عليها ـ لا تتعلق بالنظام العام ـ لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الإستثناف بما أثاره بهذا الوجه ، فإن النمى به يكون سبباً جديداً ، ومن ثم غير مقبول .

(الطعن رقم ۲۱۱ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۸۲/٤/۲٤)

للمحكمة الإطلاع على المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالنز وير فى غيبة الخصوم عدم إعتبار ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتحتم حصوله فى حضور هم

١ – المظروف المحترى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعنو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى والمحكمة أن تطلع عليه في غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتحتم حصوله في حضورهم ومن ثم يكون النعى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

(الطعن رقم ۲۷۹ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۲۹/۱۱/۱۹۹۱ س۲۰ ع۳ ص۱۱۷۰

٢ – المظروف المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى والمحكمة أن تطلع عليه في غيية الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراء من إجراء من المحقيق يتحتم حصوله في حضورهم ، ومن ثم يكون النمى على الحكم بالبطلان على غير أساس .

(الطعن رقم ٥٠٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢١/١/١٩٧٥ س٢٦ ص٢١٢)

حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق

١ - القائم الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الادلة لاسيما ما يختص منها بدعاوى التزوير ، ولا رقابة لأحد عليه في ذلك مادام الدليل الذي يأخذ به مقبولاً قانوناً ـ ولا معقب على حكمه ـ بقبول دعوي التزوير أو رفضها بناء على مجرد إطلاعه على الورقة المطمون فيها وعلى ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها .

(الطعن رقم ۱۲ سنة ۲ ق جلسة ۱۸۲۲/۱/۱۹۲۲)

٢ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تحكم برد ويطلان الورقة التي طلب الحكم بردها ويطلانها لما تراه من حالتها ، أو أن تقضى بصحة الورقة التي طعن فيها بالتزوير ، سواء أجرت في ذلك تحقيقاً أم لم تجر متى كانت قد تبينت مسعة تلك الورقة إلا أنه بعد لصحة الحكم في العالتين أن تكون الأسباب التي بنته المحكمة عليها مؤدية إلى ما قضت به . وإنن فإذا كانت المحكمة قد استندت في قضائها بصحة السند المطعون فيه بالتزوير إلى ما قررته الدائنة من أن التغيير الذي شرهد فيه سببه أن الدين إقترض منها مائة جنيه بعد المائتين التي كان إقترضها منها فأجرى ذلك التغيير ليكون السند بمجموع الدينين وإلى ما ذكرته تعزيزاً لذلك من رجود توقيعين للمدين على السند أحدهما في مكان توقيع المدين والآخر في مكان ترقيع الضامن ، مما أدخل في فهمهما أن الترقيع الثاني إنما حصل لناسبة اقتراض المائة جنبه ، وأن الدائنة ، ليساطنها ولثقتها بالمبين لعلاقة القرابة الوثيقة بينها وبينه إذ هو زوج أختها ، إكتفت بذلك ولم تطلب منه تحرير سند آخر ، فإن هذا الذي إعتمدت عليه المحكمة لا يؤدي إلى النتيجة التي أقامتها عليه . إذ أن مجرد وجود إمضاس للمدين على السند دون بيان أية رابطة مادية بين التوقيم بأحدهما والتنبير الذي وقم فيه لا يمكن أن بستخلص منه أن مذا الترقيم كان رقراراً لذلك التغيير كما أن رابطة القرابة في حد ذاتها لا يمكن أن يستخلص منها أنه قد إكتفى عند الإستدانة الثانية بالتغيير في السند بعد تحريره مادامت المعاملة بين الطرفين كانت بالكتابة ، ورثن فهذا المكم يعتبر قامير الأسياب متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ۲۷ سنة ۱۱ ق جلسة ۱۸۲۸/۲۶۲)

٣ - إنه لما كان الإثبات بكل الطرق بما فيها شهادة الشهود والقرائن جائزاً في دعوى التزوير ، كان لقضاة الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخنون بها في شوت التزوير أو نفيه ، وليس عليهم أن يستجيبوا لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما قدمه الطاعن من أدلة التزوير متى وجدوا في أوراق الدعوى من البيئات ما أقدمهم بصحة المقد المطعون فيه ، وكانت الأسباب ، التي بنوا عليها إقتناعهم بذلك من شائها أن تؤدى إلى ما قضوا به .

3 - لقاضي الموضوع أن يقضى بصحة الورقة المقدمة في الدعوى دون أن يكون ملزماً بالسير في إجراءات التحقيق متى تبين ذلك بناء على أسباب مقبولة فإذا طلب الخصم تأخير الحكم في الدعوى ليطعن بالتزوير في الورقة التي رفعت هذه الدعوى بناء عليها فمن حق القاضي بما له من سلطة الفصل في الموضوع أن يقدر هذا الطلب وأن يهدره إذا رأى أن مقدمه لم يكن جاداً فيه وأنه نم يبغ به إلا مجرد الماطلة وكسب الوقت.

(الطعنرقم ٣٥سنة ١٠ قجلسة ١٩٤١/١١/٢١)

 ه - إن القانون أطلق لقاضى للوضوع السلطة فى تقدير أدلة التزوير لم يلزمه بإجراء تحقيق متى كان قد أطمأن إلى عدم جدية الدليل وكانت أسبابه مودية إلى ما إنتهى إليه فى قضائه.

(الطعن رقم ٧٦ سنة ١٨ ق جلسة ٢/٢/٠٥٩)

المحكمة وفقاً للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن لا تجرى تحقيقاً إذا
 كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لإقناعها بصحة الورقة المطعون فيها
 بالتزوير.

(الطمن رقم ۱۸۲ سنة ۲۰ ق جاسة ۲۲/۵/۲۰۱)

 ٧ - التحدى بنص المادة ١٩٠ مرافعات قولاً بأنه كان للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بسماع أقوال كاتب العقد المطعون فيه بالتزوير مردود بأن المادة المذكورة إنما أجازت للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت فائدة لإظهار الحقيقة .

(الطعن رقم ۲۰۱ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۰ ۲ (۱۹۵۲)

٨ - إن القانون لا يوجب على المحكمة ندب خبير لتحقيق بصمة الفتم المطعون فيها بالتزوير بل إن لها متى كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين إقتناعها بتزوير هذه البصمة أن تحكم برد ويطلان الورقة من غير أن تحيل الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو سماع الشهود.

(الطعن رقم ٥٥ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٤)

٩ - لقاضى المرضوع أن يحكم ولا معقب لمكمه ، بتزوير ورقة بناء على ما يستظهره هو من حالة الورقة وكيفية تحريها من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يلتجئ إلى رأى خبير فى ذلك . ولا يعيب حكمه أن يكون على سبيل الإستئناس قد أشار ، فى الأسباب التى بنى عليها قضاء بالتزوير ، إلى رأى خبير فى دعوى أخرى مطعون على تقريره فيها بالبطلان لخريجه عن المأمورية التى رسمهته له المحكمة التى ندبته ، مادامت الأسباب الأخرى المبينة بالحكم كافية وصحيحة ومنتجة للنتيجة التى إنتهى إليها .

(الطعن رقم ٥٧ سنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢/١٢/١٤)

 ١ - للمحكمة بمقتضى المادة ٢٨٣ مرافعات أن تمكم بتزوير الورقة إذا ثبت لديها ذلك بدون حاجة إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق ويكون حكمها بذلك متضمناً الرد الكافى على طلب التحقيق بأنها لم تر داعياً لإجابته .

(الطعن رقم ٢٣ سنة ١٣ ق جلسة ٢٤/١/٢٤٢)

١١ - يجرز للمحكمة وبقاً للمادة ٣٨٣ من قانون المرافعات القديم - أن تحكم في الحال بتزوير الورقة المطعون فيها إذا ثبت ذلك لديها . وحكم هذه المادة ليس إستثناء من حكم المادة ٢٨٤ من ذلك القانون التي تنص على أنه : وإذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها إما بمعرفة أهل الغبرة أو بحصوبل التحقيق أو بهاين المطريقيةن معاً، لأن القانون قد أطلق لقاضى الموضوع في المادة الأولى

السلطة في تقدير أدلة التزوير ولم يلزمه بإجراء التحقيق من تلقاء نفسه أو إستجابة لما يطلبه أحد طرفي الخصومة ، متى كان قد إطمأن إلى تزوير العبارة المطعون فيها ، وإذن فإذا كان الحكم قد أقام قضاءه برد وبطلان عبارة مزورة على أسباب سائفة مؤية إلى ما إنتهى إليه فلا يقبل في ذلك الجدل أمام محكمة التقض . ولا يكون فيما إرتأته المحكمة من عدم حاجة الدعوى إلى التحقيق لظهور التزوير لها ظهوراً جلياً إخلال بحق التمسك بالورقة في الدغاع مادام أنه قد أدلى بحججه لديها ولم تجد هي فيها ما يغير عقيدتها التي كونتها من الظروف والقرائن التي أوردتها .

(الطعن رقم ۲۹ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۲/۱۲/۱۸)

17 - لا جناح على المحكمة إذ هي إقتنعت من الأدلة المقدمة إليها بتزوير السند ، أن تقضى بتزويره دون حاجة إلى الإحالة على التحقيق متى كانت هذه الأدلة تؤدى إلى التزوير . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بود وبطلان العقد المقدم من الطاعنة قد أقام قضامه على أسباب تكفى لحمله فإنه يكون على غير أساس ما تنعاه الطاعنة على هذا الحكم من أن المحكمة لم تسلك الوسائل التي تكفل تحقيق الأدلة التي قدمها المطعون عليه ويذلك حرمت من تحقيق دفاعها متى كانت هي لم تقدم ما يثبت أنها طلبت إلى المحكمة الإحالة على التحقيق لنفي أدلة التزوير فأغفلت المحكمة هذا الطلب بلا مبرر .

(الطعن رقم ١٤٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٢/٢/٢٧)

١٣ - النعى على الحكم بعدم قضاء المحكمة من تلقاء نفسها برد وبطلان العقد التزويره في غير محله متى كان قد ثبت لها عجز من طعن عليه بالتجهيل عن إثبات طعنه . ومتى إقتنعت المحكمة بصحة ذلك العقد .

١٤ – جرى قضاء محكمة النقض على إطلاق سلطة قاضى الموضوع فى الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزماً بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، فإذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد

إستخلصت من تناقض المدعى وتردده صحة الورقة المدعى بتزويرها ، فإنه يكون غير منتج تعييب الحكم في أسمامه الناقلة .

(الطعن رقم ه ٤٠ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٨/١/٢٨ س ١٩ ص ٩٥)

 مق الإدعاء بتزوير عقد وحق المكمة في المكم بتزويره من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات يظلان قائمين طالما كان هناك تمسك بالعقد .

(الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ س١٨ ع٢ ص ١٧٢)

١٦ – لا يشترط لإستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها في المادة ٢٩٠ من قانين المرافعات أن يكون قد إدعى أمامها بتزوير الورقة التي قضت بتزويرها إذ أن نص هذه المادة صديح في تخويل المحكمة – واو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة له – الحق في أن تحكم برد أية ورقة ويبطلانها إذ ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة.

(الطعنالسابق)

حق المحكمة فى الحكم بتزوير الورقة سواء إدعى أمامها بالتزوير أم لا ودون إصدار حكم بقبول أدلة التزوير ولا بالإحالة إلى التحقيق

 أن قانون المرافعات في المادة ٢٨٣ خول المحكمة أن تحكم في الحال بتزوير الورقة المطعون فيها إذا ثبت لديها أنها مزورة دون أن يلزمها بإصدار حكم بقبول أدلة التزوير ولا بإحالة الإدعاء به على التحقيق .

(الطعنرقم ١٣ سنة ١٧ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٤٨)

٢ - يجوز المحكمة وفقاً المادة ٢٩٧ من قانون المرافعات القديم سواء إدعى أمامها بالتزوير أم لم يدع به أن تحكم برد ويطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة من غير إسنتاد إلى أدلة التزوير التى بنى عليها مدعى التزوير دعواء متى كانت قد إستخلصت من حالة السند المطعون فيه ومن الوقائع المطرحة أمامها الوسيلة التي لجأ إليها مرتكب التزوير ول كانت غير ما قال عنها مدعى التزوير في أدلته.

(الطعن رقم ٣٣٩ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٩/١/٢٥١)

٣ - المحكمة في سبيل تكوين عقيدتها بشأن النزوير الدعى به سلوك كافة سبل الاثبات المقررة في القانون بما في ذلك البينة والقرائن ، بل أن المحكمة طبقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٩٠ من القانون القديم أن تحكم برد أية ورقة ويطائنها وإن لم يدع أمامها بالنزوير بالطرق المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسب المحكمة في هذه الحالة أن ثبين في حكمها الظروف والقرائن التي إستبانت منها دلك.

(الطعن رقم ۲۹۷ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۰۰/۲/۱۰۰۱)

إذا كانت المحكمة لم ترفيعا ساقه الطاعن من قرائن على ما إدعاه من تزوير السند المطالب بقيعته ما يقنعها بإستعمال الرخصة المخولة لها قانوباً فى

القضاء برده وبطلانه ، بل إستخلصت من ظروف الدعوى وملابساتها أن الإعاء بالتزوير غير مجدى ، وكان تقديرها في هذا الخصوص في حدود سلطتها الموضوعية ولا عيب فيه ، فإن النمى عليها بعدم أخذها بالقرائن المشار إليها يكون على غير أساس .

(الطعنرقم٧سنة ٢١ ق جلسة ٢٤/١٢/٢٥)

 لا على محكمة الموضوع إن هي لم تشنأ أن تتعاطى رخصة خولها لها القانون وإذن فلا يعيب الحكم عدم إستعمال المحكمة حقها في أن تقضى من ثلقاء نفسها برد ويطلان الورقة المدعى بتزويرها.

(الطعن رقم ١٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٤/١٢/٢)

٦ – أذا كان يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن تحكم من تلقاء نفسها برد أنة ورقة وبطلائها فإن ذلك مشروط بأن يظهر لها بجلاء من حالة الدرقة أن من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب على المحكم أن تبعن في أسباب حكمها الظروف والقرائن التي إستبانت منها ذلك ، ولما كان هذا الشرط على ما بين من الحكم .. غير متوافر في حالة السند المطعون في تاريخه بالتزوير بدليل أن المحكمة نبيت خبيراً لتحقيق دفاع المبعى عليه في دعوى التزوير فجاء تقريره مويداً له كما أحالت الدعوى إلى التحقيق ولم يؤد هذا التحقيق إلى ثبوت تزوير تاريخ السند حسيما جاء بالحكم مما ينتفي معه القول بثبوت إدعاء التزوير أو بأن تزوير تاريخ السند كان ظاهراً للممكمة ظهوراً لا شك فيه مما يجيز لها الحكم بتزويره من تلقاء نفسها ، وكان إستناد مدعى التزوير إلى المادة ٢٦٠ من قانون المرافعات في تبرير قضاء المحكمة بتزوير السند لمجرد الشك في مسحة تاريخه من إستناداً غير منحيم ذلك أن هذه المادة لا تجين المحكمة الحكم برد ويطلان السند لمجرد الشك فيه وإنما تجيز لها في هذه الحالة أن تدعى من تلقاء نفسها الشخص الذي حرر السند ليبدي لها ما يوضع حقيقة الأمر قبل البت في صحته أو تزويره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطمون فيه إذ قضى برد ويطلان السند ليدي لها ما يوضح حقيقة الأمر قبل البت في مسعته أو تزويره ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه رد قضى برد ويطلان السند لمجرد الشك في صحة

تاريخه يكون قد خالف القانون

(الطعن رقم ۲۹۲ سنة ۲۱ ق جلسة ۲۸/٥/۲۸)

٧ - متى كان الحكم إذ قضى بتزوير المقد المطعون فيه قد قرر إن الخبير المنتدب في الدعوى أجرى المضاهاة على الأوراق الرسمية والعرفية المقدمة وأنه لم يحصل إعتراض عليها من الطاعن ، وأن محكمة أول درجة قد قبلت دليل التزوير وكلفت الخبير بتحقيقها ويتضمن الدليل الثانى منها أن الشخص المنسوب إليه كتابة المقد لم يكتبه وأو يوقع عليه بإمضائه ولهذا شملت المضاهاة ما ورد بهذا الدليل ، وأن من بين الأوراق المقدمة من الطاعن لإجراء المضاهاة عليها عقدين تبين من الإطلاع عليها ومضاهاتهما على المقد المطعون فيه إن كتابة صلبه والإمضاء الموقع بها عليه من كتابة صلبه والإمضاء الموقع بها عليه من كتابة صلبه تختلفان عن خطه وإمضائه بالمقدين المشار إليهما مما حدا بالمحكمة أن تقرر أن تختلفان عن خطه وإمضائه بالمقدين المشار إليهما مما حدا بالمحكمة أن تقرر أن مرافعات ، فإن هذا الرأي إستخلصته المحكمة هو إستخلاص سليم لا مخالفة فيه ملافون ولا يشويه بطلان في الإجراءات .

(الطعن رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٦/٢/٣٥١)

 ٨ - طبقاً للمادة ٢٩٠ مرافعات يجوز للمحكمة أن تحكم بتزوير الورقة المقدمة إليها وأن لم يدع امامها بالتزوير ، فإن هي إستعملت حقها هذا فإنها لا تكون قد قضت بما لم يطلبه النصوم .

(الطعنرقم ٢٥٥ سنة ٣٠ق جلسة ٢/٦/١٩٦٥ س ١٦ ص ١٧٨)

٩ - يجوز المحكمة ونقاً المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها إن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وإذ جات هذه المادة خالية من أي قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة .. هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواد حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجع هذا الإدعاء أو فشل ، ويجوز المحكمة من باب زولي في حالة تشكهها في صحة الورقة المتمسك بها زن تحيل الدعوى من باب زولي في حالة تشكهها في صحة الورقة المتمسك بها زن تحيل الدعوى

من تلقاء نفسها إلى التحقيق إستعمالاً لحقها ، وذلك في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة حقيقية .

(الطعن رقم ٢١٨ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٩٧١/٢/٩ س ٢٢ م ١ ص ٢٦٦)

- \ إذا كان لقاضى الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على مايستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملمزاً بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد إستخلصت من ظروف الدعوى صحة الأوراق التي أنكرها الطاعن ، فإن النعي يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ۱۷۷ سنة ۳۷ ق جلسة ٢٠/٣/٣٠ س ٢٢ ع ١ ص ٥٩٥)

١١ - مقاد نص المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أنه يجوز لمحكمة المرضوع أن تحكم من تلقاء نفسها برد زى ورقة ويطلانها وإذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وإذا جات هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل ، وسواء نجح هذا الإدعاد أو فشل كما يجوز للمحكمة في حالة تشككها في صحة الورقة نجع هذا الادعاد أو فشل كما يجوز للمحكمة في حالة تشككها في صحة الورقة المسمك بها أن تستعين في تكوين عقيدتها في شأن تزوير الورقة بما يثبت لديها في أوراق الدعوى من تحقيقات ، أو بما يظهر لها من الظروف وقرائن الأحوال .

(الطعن رقم ٢١١ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٧٤/١/٢٢ س ٢٥ ص ٢٠٠)

۱۲ - يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة ويطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منا ذلك ، وإذ جاءت هذه المادة خالية من أي قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها في زية خالة كنات عليها الدعوى سواء مصل إدعاد بالتزوير أو لم يحصل ، وسواء نجع هذا الإدعاء أو فشل

(الطعن رقم ۲۷ه سنة ٤٠ ق جاسة ۱۹۷٥/۱۱/۱۸۸ س ۲۹ ص ۱٤١٤)

١٢ – إن المحكمة وهي تقضى برد ويطادن الورقة طبقاً المادة ٥٨ من قانون الإثبات إنما تستعمل حقاً خوله لها القانون ، فهي ليست ملزمة بتنبيه الخصوم إلى ذلك وحسبها أن تقيم قضاها وفقاً المستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لعمله .

(الطعرالسابق)

١٤ - يجوز المحكمة وفقاً المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ منة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبينت منها ذلك وإذ جات هذه المحكمة ... هو تطبيقها في أية حالة مؤدى ذلك ... وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء مصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء - في حدود سلطته الموضوعية ... بأن كلمة (عن) الواردة بالإقرار كانت أمسلاً كلمة (من) محصل أن هذا التفييرها بإضافات أجريت على حرف اليم من كلمة (من) فأصبحت (عن) وأن هذا التفيير ظاهر اللعين المجردة ، فإن المجادلة في هذا الصدد تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بتقديره محكمة الموضوع تنصسر عنها رقابة محكمة المنضوم متي أقامت قضاءها على أسباب سائغة

(الطعن رقم ١٠٧٣ سنة ٤٨ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧١ س ٢٠ ع ٢ ص ٢٩٩)

١٥ - يجوز للمحكمة وققاً لنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة ويطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسيها أن تبين في حكمها الشروف والقرائن التي تبينت منها ذلك ، وقد جاء هذا النص عاماً لا يقيد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليك .

(الطفن رقم ۲۰۸ سنة ٤٦ ق جاسة ٢٠/١١/٧٥ س ٢٩ س ١٩٨٠)

17 - إنه وإن كان لمحكة الموضوع عملاً بحكم المادة ه من قانون الإثبات رقم 7 لسنة ١٩٦٨ وإو لم يدع امامها بالتزوير بالإجراءات المبيئة بهذا القانون الاعرام مرد أي محرر ويطلانه إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظريف الدعوى أنه مزور سواء أجرت في ذلك تحقيقاً أم لم تجره ، إلا أنه يجب لعسمة عكمها أن تكون الأسباب التي بنته المحكمة عليها مؤدية إلى ما قضت به ، وكان مفاد نص المادة ١٤ من قانون الإثبات أن حجية الورقة العرفية إنما تعتد من شهادة الإمضاء الموقع به عليها ، وهي بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت صدورها منه ، وكان ما أستند إليه الحكم في قضائه لا يؤدي إلى النتيجة توقيعاً منسوباً المؤجر وهي بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت عدم صدورها منه ، وكان عدم ورود ثلك العبارة بنسخة العقد التي بيد المؤجر وعدم ماير ألما حرر به المقد لا يمكن أن يستغلص منه تزويرها وعدم منايراً لما حرر به المقد لا يمكن أن يستغلص منه تزويرها وعدم على ذلك قضاء ه بالإخلاء يكون مشوراً بالفساد في الرستدلال .

(الطعن رقم ١٥٤ سنة ٥٠ ق جلسة ٢١/٢/١٨ س٣٢ ص ١٥٥)

دعوى التزوير لا يستلزم مرور ها بمرحلة التحقيق ثم مرحلة الفصل فيها - جواز القضاء برفضها مباشرة

١ - دعوى التزوير لا يجب حتماً أن تمر على مرحلتين . الأولى مرحلة تحقيق الأدلة ، والثانية مرحلة الفصل في الدعوى ، إذ أن هذا إنما يتحقق عملاً في حالة ما إذا رأت المحكمة أن من أدلة التزوير ما هو منتج في إثباته لو صبح وأمرت بتحقيقه ، أما إذا رأت من عناصر الدعوى أن هذه الأدلة بجملتها غير منتجة في إثبات التزوير أو أن في وقائع الدعوى ما يدحضها دون حاجة إلى تحقيقها ، كان لها من البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير وصحة السند .

(الطعن رقم ۱۳۹ سنة ۱۹ ق جلسة ۱۸۲/۸ (۱۹۰

يراجع:

حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق.

التحقيق بواسطة أهل الخبرة

ا – إن المادة ۲۹۳ من قانون المرافعات قد أجازت المحكمة أن تحكم بود ويطان أي ورقة يتحقق لها أنها مزورة وأو لم تقدم إليها دعوى بتزوير تلك الورقة ومادام جائزاً المحكمة فيجوز لها من باب أولى – في حالة تشككها في صحة الورقة المتسمك بها – أن تستعين برأى خبير فني حتى يستتي لها الحكم على بيئة وتتمكن من تحقيق المدالة بين الناس . لأن المادة صريحة خالية من كل قيد وشرط ، وقد خول القانون المحاكم حق تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء أحصل طعن بالتزوير أم لم بصواء أنجحت دعوى التزوير أم لم تتجع .

(الطعن رقم ۱ ه سنة ۲ ق جلسة ۱۹۳٤/۲/۲۲)

٧ - إن قانون المرافعات قد عد رأى أولى الغبرة من أدلة الإثبات في الدعلوى ، وجعل للمحكمة أن تكتفى به منى إقتتمت بصحته ، فإذا إستندت المحكمة إلى رأى الطبيب الشرعى في تعيين زمن تحرير الورقة المطمون فيها بالتزوير وإتخذت من ذلك قرينة على صحتها ، فلا يصبح أن ينعى عليها أنها إذ فعلت تكون قد إعتدت على قرينة إحتمالية ، وأن حكمها قد أقيم على التخمين لا على الجزم واليتين ، وخصوصاً إذا كانت المحكمة قد نفت صلاحية القرائن التي أبداها مدعى التزوير لأن تكون دليلاً عليه للإعتبارات المقبولة التي ذكرتها وأقامت مدعى التزوير لان تكون دليلاً عليه للإعتبارات المقبولة التي ذكرتها وأقامت قضاعها بصحة الإمضاء على أسباب سليمة تبرره مستخلصة من أقوال الخبير ومن الفحص الذي أحرته هي بنفسها .

(الطعن رقم ١٥ سنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٥/٢)

٣ - المدعى عليه بالتزرير أن يقدم إلى المحكمة الأوراق التى يرى إجراء المضاهاة عليها ولكن ليست المحكمة ملزمة بأن تطلب إليه شيئاً منها ، وذلك تقريعاً عن الأصل القاضى بأن إحالة الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو شهادة الشهوب إنها محلها إذا لم تقتتع المحكمة من وقائع الدعوى ومستنداتها برأى في شائن الورقة المطعون فيها بالتزوير ومن ثم فإنه يكون في غير محله النعى على المحكم المحكمة عن المحكم المحكمة المحكمة من وقائع الدعوى المستنداتها برأى في شائن المحكم المحكمة النعى على المحكم المحكمة المحكمة النعى على المحكم المحكمة ا

المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن في الدفاع إذا لم تطلب منه المحكمة أوراقاً لإجراء المضاهاة مكتفية بما قدمه المطعون عليه من هذه الأوراق.

 قوائم القرعة والعرائض التي تقدم من العمدة للجهات الرسمية موقعاً عليها من العمدة بصفته تعتبر من الأوراق الرسمية التي تصلح أساساً للمضاهاة عليها في دعاوي التزوير.

(الطعن رقم ٢٢ سنة ٥ ق جلسة ٢٣٦/٢/١٣)

٥ – إذا ندبت المحكمة خبيراً لإجراء المضاهاة على أوراق معينة قضت بقبولها المضاهاة ، فقصر المضاهاة على بعض هذه الأوراق دون البعض ، ثم سايرت المحكمة – وهي بسبيل إجراء المضاهاة بنفسها – الخبير في إستبعاد ما استبعده من الأوراق دون إبداء أسباب لذلك ، مع كون الأوراق المستبعدة من الأوراق المتوبلة قانوناً في المضاهاة وفقاً للمادة ١٦٧ من قانون المرافعات ، ومع كون الحكم الصادر بندب الخبير لإجراء المضاهاة على تلك الأوراق واجب التنفيذ ، فحكمها المقام على أساس هذه المضاهاة يكون مشوياً ببطائن جوهرى ستوجب نقضه .

(الطعنرقم ١٥١ سنة ١٦ ق جلسة ١٩٤٨/٢/٢٥)

٢ - إن الشارع لم يرتب البطلان على عدم قيام الخبير بمأمورية المضاهاة في حضور القاضى المبين التحقيق وكاتب المحكمة عملاً بالمادة ٣٦٧ من قانون المرافعات، فمجرد مخالفة نص هذه المادة لا يستوجب حتماً بطلان الإجراءات وبالتالي بطلان الحكم الذي بني عليها . وإنما الذي تجب ملاحظته هو معرفة دفاع أحد الطرفين أم لا ، فإذا ما تحقق الإخلال وجب نقض الحكم على هذا الأساس ، وإلا فلا بنقض .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٣ ق جلسة ٢٧/٢٢)

٧ - إن المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات لا ترجب على المحكمة إستدعاء
 الخبراء لمناقشتهم في تقريرهم وإنما تجيز لها ذلك إذ تراس لها لزومه ، وإذن

فعتى كانت المحكمة لم تجد بما لها من سلطة غفى تقدير الأدلة حاجة إلى هذه المناقشة إعتماداً على تقرير الخبير الإستشاري والمضاهة التي أجرتها هي بنفسها والقرائن التي أشارت إليها في حكمها فإن النعي عليها مخالفة القانون يكون على نير أساس.

(الطعن رقم ۱۸۲ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۲/٥/۲۵۹۱)

٨ - متى كانت المحكمة قد إتخذت إجراءات عديدة لكشف حقيقة المقد المطعون فيه بالتزوير بأن حكمت بإحالة الدعوى على التحقيق وسمعت شهادة الشهود كما أصدرت ثلاثة أحكام بندب خبراء وتجمع لديها إلى تقاريرهم تقرير خبير إستشارى آخر ورأت من كل ذلك ما يكفى لإقتتاعها بصحة الورقة فلا تقريب عليها إذ هى لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن من إستحضار الخبراء لمناقشتهم أو تعين خبراء جدد إذ هذا منها تقدير موضوعى تستقل به .

(الطعن رقم ۲۸۱ سنة ۲۱ ق جلسة ۲۸/۲ (۱۹۵۳)

٩ - إن المادة ٣٤٣ مكرر من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة مناقشة الخبراء إلا إذا هي كانت قررت هذا الإجراء في الدعوى ، فإذا كان لم يصدر في الدعوى قرار من المحكمة بمناقشته لا يكون مخالفاً للقانون ، على أن القانون قد جعل الحكم بتزوير ورقة أو بصحتها مرجعه إلى ما يثبت المحكمة من حقيقة الحال فيها سواء أكانت في تعرف هذه الحقيقة قد إستقلت بمشاهدتها وملاحظتها هي أم كانت قد إستمانت برأى أهل الغبرة ، ثم هو لم يجعل رأى الخبير ملزماً لها ، ولما كانت مناقشة الخبير لم تجعل إلا تتويراً المحكمة فللمحكمة وحدها أمر تقرير إجراء المناقشة من عدمه ، وإذن فلا تتربب عليها إذا كان وجه الحق في الدعوى قد تبين لها من تقرير آخر ومن ملاحظتها هي فقضت فيها على أساس ذلك دون مناقشة الخبير .

(الطعن رقم ٢١ سنة ١٦ ق جلسة ٢٠/١/٧٤٠)

١٠ متى كان الحكم إذ قضى بتزوير العقد الطعون فيه قد أقام قضاءه
 على إستخلاص موضوعى سائغ يكفى لحمله أخذاً بتقرير الخبير المنتب في
 الدعوى ، فإن هذا الرد الضمنى الكافى على طلب ندب خبير مرجخ وعلى تقرير

المبير الإستشاري .

(الطعن رقم ٤٣٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٦/٢/٢٥١١)

١١ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها بتزوير الورقة محل الدعوى على تقارير الفبراء المقدمة في الدعوى أخذاً بالأسباب الواردة فيها مضافاً إليها القرائن الأخرى التي فصلتها في حكمها ، وكانت هذه الأدلة كافية لحمل هذا الحكم ، فإنه لا يعيبه كونه لم يشر إلى أسباب تنحى خبير ندبته المحكمة من أنه يستيحل عليه تبين حقيقة الإمضاء إلا بمستحضرات أوربية إنقطع ورودها ولم يقم لتك الأسباب وزناً .

(الطعن رقم ۱۰۰ سنة ۱۸ ق جلسة ۲/۳/ ۱۹۵۰)

١٢ - متى كان الحكم قد أحال في بيان أوجه الخلاف بين الامضاعين بين المطعون فيهما والإمضاعات التي حصلت المضاعاة عليها إلى ما أثبته تقرير الخبير الذي فصل أوجه الخلاف فإن النعى عليه يكون القصدور على غير أساس.

(الطعن رقم ۱۹۸۸ سنة ۱۹ ق جلسة ۱۹۵۹/۱/۱۹۵۶)

١٣ – إن عدم إشارة القاضى والخبير الذين إستكتبا الطعون في إمضائه إلى وجود تلاعب منه وقت الاستكتاب لا يحول دون أن تستظهر محكمة الإستثناف هذا التلاعب من إطلاعها على الإمضاءات موضوح المضاهاة ومقارنتها .

(الطعن رقم ۱۸۸ سنة ۱۸ ق جلسة ۱۹۵۸ (۱۹۵۰)

١٤ – إذا إقتنعت محكمة الموضوع مما إستبانته من التحقيقات وما إستظهرته من القرائن ومما تكشف لها من ظروف الدعوى التي إستعرضتها في حكمها بأن الإمضاء المطعون فيها بالتزوير صحيحة فلا يصبح أن يعاب عليها أنها لم تأخذ برأى أهل الخبرة المخالف لما إنتهت إليه إذ هذا الرأى لا يعدو أن يكرن عنصراً من عناصر الإثبات التي تقدم لتكون المحكمة منها رأيها في الدعوى ، فإذا هي لم تطمئن إليه كان لها أن تطرحه كأي دليل آخر ، ولا يكون واجباً عليها قانوناً أن تفنده بأسباب صريحة ، فإن بيانها لزسباب التي تعتمد

طيه يغني .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ١١ ق جلسة ٢٩/١/٢٩)

١٥ - لا تثريب على المحكمة إذ هي لم تر نعب غبير اخر بعد أن أخلت بتقرير الخبير المنتب وبما ذهب إليه من مدحة الورقتين المطعون فيهما وتحققت من مدحة رأيه بما أجرته بنفسها من المضاهاة.

(الطعن رقم ٢١٣ سنة ٢٠ ق جلسة ٢٥/١/٢٥١)

١٦ – المحكمة غير مازمة بإتباع رأى الفيراء النين نعبوا في الدهوى ولها السلطان المطلق في تقدير الأدلة وفي الأخذ بتقرير الغبير الإستشاري متى وجدت في أوراق الدعوى وفي المضاهاة التي أجرتها بنفسها ما يقتمها بحسمة العقد وكانت الأسباب التي بنت عليها إقتناعها بذلك من شائها أن تؤدى إلى ما قضت به .

(الطعن رقم ۱۸۷ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۲/٥/۲۰۱)

٧٠ - إذا كان مناط البحث في الدعوى هو ما دفع به الطاعن من أنه لم يوقع على السند المطعون فيه بالتزوير ، وفي سبيل تحقيق ذلك ندبت محكمة أول درجة خبيراً لمضاهاة الإمضاء الموقعة على السند والمنسوية إلى الطاعن بخط إمضائه على الأوراق المعترف بها وكذلك بإمضاء إبنه ، فقدم هذا الخبير تقريره مبيناً فيه أن التوقيع المنسوب الى الطاعن ليس بتوقيعه ولا بتوقيع ابنه ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه مع أخذه بتقرير الخبير وإثباته أن الطاعن لم يوقع على السند قد قضى برفض دعوى التزدير استتاداً إلى قرائن ذكرها لا تؤدى الى الثابت صحة التوقيع ، فهذا الحكم يكون قد أقيم على أسس متفاذلة لا تؤدى الى النتجة التي انتهى إليها .

(الطعن رقم ۲۸سنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۵۱/۱۲/۱۹۹۱)

١٨ - إذا كان الحكم قد أقام قضاح بتزوير الورقة حجل الدعوى على تقرير خبير قسم أبحاث التزوير بمصلحة الطب اشرعى قائلاً إنه ثابت من هذا التقرير أن الإمضاء المطعون عليه بالتزوير يختلف عن إمضاء من نسب إليه المعترف به

والرقع على تسيمتى زواجه فى سنه كذا كما إنه يختلف عن ترقيعه على عقد البيع المسجل فى تاريخ كذا من حيث تركيب الحروف وإتمال بعضها ببعض ، وكان الثابت بتقرير الخبير أنه لم يمكنه القطع بأن الإمضاء المطعون فيه لم يصدر ممن نسبت إليه ، إذ الإمضاء الموقع به على قسيمتى الزواج كما يختلف عن الإمضاء الموقع به على عقد البيع عن الإمضاء المطعون فيه يختلف أيضاً عن الإمضاء الموقع به على عقد البيع المسجل لما بين تاريخ لاتسميتين والعقد من فترة طويلة مما لا تصلح معه ماتان الوثيقتان لإجراء المضاهاة عليهما فهذا الحكم يكون قد أقيم على سند لا يؤيده مصدر من الأوراق ويتيعن نقضه ، وإذا كان هذا الحكم قد إستند أيضاً إلى إختلاف أقوال الشهود في محضر التحقيق الذي أحرته المحكمة الإبتدائية فذلك لا يصلح أساساً لقوم عليه الحكم إستقلالاً إذن أن ما أورده في هذا الخصوص إنما كان على سبيل تأييد الأساس الذي قام عليه قضاءه وهو تقرير الخبير .

(الطعن رقم ۱۳۰ سنة ۱۸ قجلسة ۲/۳/ ۱۹۵۰)

١٩ – الدفع ببطلان تقرير الخبير إستناداً إلى أنه لم يباشر عملية المضاهاة أمام القاضى المعين للتحقيق ويحضور كاتب المحكمة وفقاً للمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات - القديم - كذلك لأنه لم يجر المضاهاة على بصمة ختم الخصم المرقعة على ورقة ضمن أوراق المضاهاة التي أشار إليها الحكم التمهيدي . هذا الدفع بشطريه ليس متعلقاً بالنظام العام ومن ثم لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض.

(الطعن رقم ۷۷ سنة ۱۹ قجاسة ۲۸/۱/۲۸ ۱۹۰۳)

٢٠ – متى كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة قد إستندت في قضائها برد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير إلى ما ورد بتقريرى الخبيرين المقدمين في الدعوى رغم إختلافهما في تحديد مواطن التزوير في المحرر المذكور وطريقة حصوله ، ولم تبين كيف واحت بين الرأيين فيهما وعي مابينهما من تفاوت ظاهر ومع رستحالة تصور الجمع بينهما ، وأنها أضافت إلى ذلك مشاهدتها الخاصة وقطعت بها في حصول التزوير في مسالة إختلفت فيها أبحاث الجزاء دون أن تبين هي مواضع التزوير التي رأتها ودلائله التي إطمأتت إليها . فإن الحكم يكون

قامير البيان .

(الطعن رقم ٢٣٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٦/٢/١٥ س ٧ ص ٢٣٦)

٢١ - منى كان المدعى عليه بالتزوير قد طلب إلى محكمة الموضوع إجراء مضاهاة بين خط الورقة المطعون فيها بالتزوير وبين خط خصم أخر في إيصالات قدمها وذلك إلى جانب طلبه التحقيق لإثبات تسلمه الورقة المذكورة بحالتها من هذا الخصم بإعتبار أنه وكيل دائرة الطاعن بالتزوير ، وكانت المحكمة إذ قدرت أن أقوال الشهود لم تقطع فيما أجرى التحقيق بشأته ، لم تستجب إلى طلب المضاهاة ولم ترد عليه في حكمها ، فإن الحكم يكون قد أغفل عنصراً هاماً من عناصر دفاع جوهرى مما يكون من شأته فيما لو ثبت أن الورقة محرورة بخط ذلك الخصم أن يتغير وجه الرأى في الدعوى ويكون الحكم قد شابه قصور بيطله ويسترجب نقضه .

(الطعنرةم ۱۸۲ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۲/۱/۲۰۱۱ س٧ ص ه٦)

YY – لا يجوز للمحكمة وفقاً للمادة YYY من قانون المرافعات أن تقضى بسقوط حق الخصم الذى لم يقم بإيداع أمانة الخبير فى التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إلا إذا وجدت أن الأعذار التى أبداها الخصم لذلك غير مقبولة ، وهذا يقتضى علم الخصم بالحكم الذى الزمه بدفع أمانة الخبير حتى يكون فى إستطاعته دفعها فى المعاد المحدد فى هذا الحكم أو إبداء الأعذار التى منعته من دفعها أمام المحكمة لتقديرها ، ولما كانت المادة ١٦٠ من قانون المرافعات توجب إعلان منطرق الأحكام المسادرة بإجراءات الإثبات إلى من لم يحضر النطق بها من الخصوم وإلا كان العمل لاغياً ، فإن علم هذا الخصم لا يتحقق إلا بحصول هذا الإعلان ومن ثم فلا يجوز المحكمة أن تقضى بسقوط حقه فى التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة إلا إذا كان قد أطن يرفع هذه المخافة أن تحدث قد أخرت المشاهاة بنفسها بعد أن قضت يرفع هذه المخافة أن تكون المحكمة قد أجرت المضاهاة بنفسها بعد أن قضت بسقوط حق الطاعن فى التمسك بالحكم الذى كانت قد أصدرته بتعيين الخبير لذك لانها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا إضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها ذلك لانها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا إضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها ذلك لانها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا إضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها ذلك لانها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا إضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها ذلك لانها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا إضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها إلى المناهاة بنفية المناهاة بنفيذ حكمها إلى المناها بالمناها المناها المناهاة المناهاة المناهاة المناهاة المناهاة المناهاة المناهاة المناهاة المناها المنا

القاضى بتعين الفيير بسبب عدم دفع أمانة الخبير من الطاعن وإمتناع الملعون ضده عن دفعها ، فإجراؤها لهذه المضاهاة إنما كان مترتباً على قضائها خطأ بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم المذكور ، وإو أن الأمانة دفعت لما كان لها أن تلجأ إلى هذا الإجراء قبل أن يبدى الخبير رأيه ، لأن ما تضمنته أسباب حكمها القاضى بندب الخبير يقصح عن عجزها عن تكوين عقيدتها في شأن التزوير المدعى به من مجرد مشاهدتها الأوراق التي أجرت المضاهاة عليها ، تلك المضاهاة الله المطعون فعه .

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٩/٤/١٧ س ٢٠ ع ٢ ص ٦٢١)

٣٢ – لقاضى الدعرى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يبنى قضاء على ما يشاهده هو بنفسه في الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعياً لجلاء وجه الحق سواء أكان السبيل إلى ذلك ميسراً أم كان عسيراً ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي قامت بإجراء المضاهاة في دعوى التزوير بنفسها ، ولا يحد من هذا الرأى أن تكون المحكمة قد ندبت خبيراً في الدعوى أجرى المضاهاة إذ هي لا تتقيد برأى الخبير المنتب لأن رأيه إستشارى في جميع الأحوال ولا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق في يكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق في إطراحه والأخذ بتقرير الخبير الإستشارى متى وجدت في أوراق الدعوى وفي المضاهاة التي أجرتها بنفسها ما يقدمها بصحة السند .

(الطعن رقم ٢٧٩ سنة ٢٥ ق جلسة ٢/١١/١٩٦١ س ٢٠ ع ٣ ص ١١٧٠)

١٧٤ - إذ آجازت المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق ـ والنقابلة للمادة ١٥٤ من القانون الحالى ـ للمحكمة أن تعيد المأمورية للخبير ليتدارك ما تبينه له من وجود الخطأ أو النقض في عمله أو بحثه ، فإنه يجوز لها من باب أولى أن تندب رئيس المكتب الذي سبق أن اعتمد تقرير الخبير المنتدب والذي يعمل في هذا المكتب تحت إشرافه ليعيد النظر في النقرير على ضوء إطلاعه على تقرير الخبير الإستشاري وما حواه من أسباب والموازنة بين التقريرين لترجيح أحدهما ، والمحكمة في كل ذلك غير مقيدة برأى خبير معين ، إذ المرجع في تحديد عقيدتها هو بما تطمئن إله دون معتب .

- 17. -

(الطعن رقم ٥ سنة ٣٦ ق جاسة ١٩٧٠/٤/٧ س ٢١ ع ٢ ص ٥٥٥)

• ٢٥ - محكة الرضوع غير ملزمة برأى الغبير الذى ندبته لإثبات حقيقة الحال في الورقة المدعى بتزويرها ، ولها أن تأخذ بتقرير الغبير الإستشارى الذى تطمئن إليه متى أقامت حكمها على أدلة صحيحة من شأتها أن تؤدى عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها - كما لها أن تبين قضاحها على نتيجة المضاعاة التي تقوم بإجرائها بنفسها لأثها هى الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليها .

(الطعن رقم ١٠١ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٨ /٤/١٩٧ س ٢١ ع٢ ص ٢١٤)

٣٦ – من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على طلب نعب خبراء جدد الإجراء المضاهاة ، متى وجدت فى تقرير الخبير السابق نعبه وفى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

(الطمن رقم ٥ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٤/١٩٧٠ س ٢١ ع ٢ ص ٥٥١)

٢٧ - إعادة الأمورية إلى الخبير مما يخضع لسلطة المحكمة التقديرية ، ظها
 أن ترفض طلب الإعادة إذا رأت في أوراق الدعوى ما يغنى عنها .

(الطعنالسابق)

\(\text{Y} = \frac{1}{2} \) كان الحكم الملعون فيه ، قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لإقتناعه بالأسس التي بني عليها ، ويما صاقه الحكم من قرائن وما تكشف له من ظروف الدعوى التي أورده في أسبابه ، وإنتهى من هذه الأللة إلى أن الترقيع على الإقرارين المدعى بتزويرهما صحيح ، وأن إدعاء الطاعن بالتزوير _ بأن هذا الترقيع قد إختاس منه على بياض لا يتسم بطابع الجد ويتنافى مع الأساس الذي قام بالتزوير في تقرير الإدعاء به أو في مذكرة شواهده ، فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك إن هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التي إستند إليها الطاعن ، رذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام أنه إنتهى إلى صحة الورقة بدلة تمحل قضاءه ، لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الد المسقط لما يخالقها .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/٢/٢/٠ س ٢٤ ع ١ ص ٢٨١)

٢٩ – إذا كان الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن – المشترى – إلى طلب تحقيق صحة بصمة الأصبع المنسوب إلى البائعة الترقيع بها على عقد البيع إستناداً إلى مجرد القول بأن تلك البصمة قد تعنر تحقيق صحتها بالمضاهاة لأن المسمتين اللتين أخذتا لهذا الفرض وجدتا مطموستين ، ولما كان هذا الرأى إستند إليه الحكم تبريراً لعدم تحقيق صحة البصمة ليس من شأته أن يؤدى إلى النتيجة التي إنتهى إليها في هذا الخصوص إذ لم يثبت إستحالة الحصول على بصمات أخرى للبائعة تصلح للمضاهاة فإن الحكم يكون معيباً بالقصور.

(الطعن رقم ٢٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٤ س ٢٥ ص ٨٧٨)

٣٠ - من القرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا إقتنعت المحكمة المدعى المترويرها صحيحة ، أمامها بالتزوير مما أستبانته من الأدلة بأن الإمضاء المدعى بتزويرها صحيحة ، فإن لها أن لا تأخذ برأى أهل الخبرة المخالف لما انتهت إليه ، إذ أن هذا الرأى لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تقدم لتكون المحكمة فيها رأياً في المدعوى ، فإذا هي لم تطمئن إليه كان لها أن تطرحه كأى دليل آخر ولا يكون واجباً عليها قانوناً أن تفنده بأسباب صريحة مادام بيانها للأسباب التي تعتمد عليها يغنى .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۷٤/٥/۷ س ۲۵ ص ۸۱۳)

٣١ - مفاد نص المادتين ٢٤٢ و ٣٤١ من قانون المرافعات السابق أنه إذا قدم المغيير المنتدب في الدعوى تقريره إلى محكمة ورأت ما يبرر إستجلاء ما ورد به أو إعادة بحث في ضوء ما إشتمل عليه تقرير إستشارى تقدم به الخصوم ، فإنه لا يجوز لها لاستكمال عقيدتها أما أن تعيد المأمورية إلى الخبير نفسه أو تندب خبير غيره أو ثلاثة خبراء الترجيح بين التقريرين ، وليس شمة ما يمنع من أن يكون الفبير المرجح رئيساً للخبير السابق ندبه في الدعوى ، ذلك لأن الوضع الوظيفي الخبير ليس هو المناط في الإسناد إلى المحكمة ، كما أن رأى الخبير لا يقيد محكمة المرضوع وتقدير عمله والموازنة بينه وبين غيره مما تستقل به ، وإذا تعددت التقارير فإنها تبنى إقتناعها على تقرير الخبير الذي تراه مدعاة تعددت التقارير فإنها تبنى إقتناعها على تقرير الخبير الذي تراه مدعاة

لإطمئنانها بغض النظر عن مركزه الوظيفي بالنسبة إلى خبير آخر سبق ندبه في الدعوى ، لما كان ذلك فإنه لا يعاب على الحكم الصادر بندب رئيس قسم أبحاث التزييف والتزوير الترجيح بين التقرير المقدم من أحد خبراء هذا القسم وبين التقرير الإسنشاري .

٣٢ – إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بتزوير الإمضاء المنسوبة إلى البائعة على عقد البيع إلى تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير التي اطمأنت إليه المحكمة وإقتنعت بأسبابه ، وكان الطاعن المشترى لم يدع أن تناقضاً قد شاب هذا التقرير ذاته ، فإن النعى عليه بأنه خالف في بعض ما ورد به تقرير الخبير الأول يكون غير منتج .

(الطعن رقم ٢٥٥ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٤ س ٢٥ ص ٨٧٨)

٧٦٦ - وربت المادة ١٤١ وما بعدها من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ضمن مواد الباب الثامن الذي ينظم أحكام نبب الغبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، بينما أفرد القانون المادة ٣٠ وما بعدها في الفرع الأول من الفصل الرابع من الباب الأول منه لإجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الفطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات رأها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الفبرة ، وفيها ضمان كاف لعقوق الخصم ، فلا تتقيد المحكمة فيها – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالقواعد المنصوص عليها بالباب الثامن من قانون الإثبات ، ومنها ما نصت عليه المادة ٢٤٦ منه ، لما كان ذلك وكان النعي بيطلان عمل الخبير لعدم دعوة المضمم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ١٩٧٦ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ س ٣٠ ع ٣ ص ٢٤٧)

٣٤ - وحيث أن الطاعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الخحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك يقول أن المحكمة

الإبتدائية ندبت غبيراً لإجراء المضاهاة على التوقيع النسوب للمطعون ضده على المحرد محل الإدعاء بالتزوير إلا أن الخبير جاوز المأمورية المسندة إليه بمنطوق الحكم وتطرق من تلقاء نفسه إلى فحص عبارات السند بما يبطل التقرير المقدم منه وأنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بهذا البطلان إلا أن المكم المطعون فيه رعد بهذا التقرير فيكون قد أخطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان تزوير المحرر كما يكون بتقليد الإمضاء يكون أيضاً بتغيير عياراته _ ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٦/٣ بندب الخبير والمويد بالحكم المطعون فيه أن أسبابه قد تضمنت قبول شاهد التزوير الأول الذي إنطوى على المطعون فيه أن صلباً وتوقيعاً مع الأمر بتحقيقه فإن هذه الأسواب المرتبطة بالمنطوق والمؤدية إليه نكمله وتوضعه فيهد منطوياً أيضاً على تكليف الخبير بفحص عبارات السند تمكم وتوضعه فيهد منطوياً أيضاً على تكليف الخبير بفحص عبارات السند على هان الخبير إذ تطرق لفحص عبارات السند لا يكون قد جاوز _ المأمورية التي نندب إليها وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فيما خلص إليه من رفض الدغم المطعن بعطائن تقرير الخبير فإنه يكون قد أصاب صحيح الدغانون ويكون الذم أصاب صحيح القانون ويكون الذم أساس .

(الطعن رقم ۱۲۹۶ سنة ۲ ه قجاسة ۱۹۸٦/۱/۸

٣٥ – وحيث أن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم الماعون فيه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الإستثناف بأن هناك معاملات كثيرة ومتصلة بينه وبين المطعون ضده وأن الأخير مدين له بالمبلع المطالب به ، وطلب ندب خبير لتصفية الحساب والتعرف على صافيه في تاريخ تحرير السند محل الإدعاء بالتزوير إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الطلب ـ فيكون فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع مشوياً بالقصور المبطل.

وهيث أن هذا النعى مردود ذلك ان تعيين النبير في الدعوى من الرخص المخولة لقائمي الموضوع فله وحده تقدير لزوم هذا الإجراء ولا مقعب عليه متى

كان رفضه إجابة طلب تعين الغبير قائما على أسباب مبررة له ، ولما كانت محكمة الإستثناف قد وجدت في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المقدم أمام المحكمة الإستثناف قد وجدت في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المقدم أمام المحكمة الإبتدائية والذي إنتهي إلى أن سند المديونية تم تزويره بإضافة عبارات ورقام إلى المحتوى الأصلى السند . ما يكفى لتكوين عقيدتها ورفضت طلب الطاعن بندب خبير حسابى - وقضت بتأييد العكم الابتدائي في خصوص قضائه برد ويطلان السند المشار اليه بالنسبة للارقام والعبارات المضافة ولما كان الديل المستد من تقرير خبير الدعوى المشار اليه يكلل حمل قضاء المكم الديل الماء ندب خبير فإن النمي يكون على غير زساس .

(الطعن رقم ۱۲۹۶ سنة ۲ ه ق جلسة ۱۹۸۹/۱/۲۸۹۱)

٣٦ - وحيث أن الطاعن ينمى بالوجه الثانى من السبب الأول على المحكم المطعون فيه - المؤرخ ١٩٨٢/٢/٣٠ القاضى بالرد والبطلان - الفطا في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول أنه طلب إعادة المأمورية إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة على توقيعات معاصرة صادرة من المؤرث ، كما طلبت تمكينه من تقديم تقرير إستشاري عن صحة تلك التوقيعات ، أو إحالة الدعوى إلى التحقيق بالبينة لإثبات ذلك ، وإذ إلتفت الحكم عن هذه الطلبات وقضى برد وبطلان المحررين يكون قد أخل بحقه في الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الغصوم إعادة المأمورية إلى خبير آخر أو بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى إطماتت إلى تقرير الغبير المنتف ، ووجدت فيه الكفاية لتكوين عقيدتها ، وكان المحكم المطمون فيه قد أقام قضاح برد وبطلان الورقتين المدعى بتزويرهما على ما أطمأن إليه بسلطته التقديرية من أن تقرير الخبير المنتب قد قام على أسس فنية سليمة تؤدى إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، فإن النعى بهذا الوجه يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل ومن شمغير مقبول .

(الطعنرقم ١١١٠ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٤/٢٨٦)

عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للخصوم

١ - وربت المادة ٢٣١ من قانون المرافعات السابق ضمن مواد الفصل السادس الذي نظم أحكام ننب الغيراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ونظمت المادة ٢٦٧ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الفبرة ، وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم ، فلا تتقيد لملكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالقواعد المنصوص عليها في البابا السادس من قانون المرافعات السابق ، وإذ تعد هذه الإجراءات دون غيرها هي الواجبة الإثباع في موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الإمضاءات كان الثابت من الأوراق أن الغبير الذي ندبته المحكمة هو خبير الخطوط بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي وأن مهمته كانت فحص الاوراق الماث الغبيا بالتزوير بمصلحة الطب الشرعي وأن مهمته كانت فحص الاوراق الماشرة مهمته إعمالاً أنص المادة (الخمر مهمته كانت فحص الاوراق مياشرة مهمته إعمالاً أنص المادة (المدر مهمته كانت فحص الاوراق مياشرة مهمته إعمالاً أنص المادة (المدر الفعات سابق تكون على غير اساس .

٧ - جرى قضاء هذه المحكمة فى ظل قانون المرافعات القديم على أنه إذا كان الخبير الذى ندبته المحكمة هو خبير خطوط وكانت مهمته هى فحص الأوراق المطون عليها بالتزوير فإن النعى ببطلان عمله لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته إصالاً ندس المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق يكون على غير أساس والمبين من مطالبة نصوص قانون الإثبات رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٨ ومذكرته الإيضاعية أن المشرع لم يبغ الخروج على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض

في هذا الصدد وإلا لكان قد نص صراحة على ذلك خاصة وإن نص المادة ١٤٦ من قانون الاثبات التي تقضى باته يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير إنما وردت في الباب الثامن من القانون الذي نظم أحكام ندب الخبراء ، ونظم ما يتدبون له من أعمال بصفة عامة ، أما إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع وفي حالة الإدعاء بالتزوير فقد نظمتها المواد ٣٠ وما بعدها التي وردت في الفرعين الاول والثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني الذي افرد للأدلة الكتابية ، وقد بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند ندب خبير المضاهاة الخطوط وهي إجراءات رآءا المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وقبها ضمان كاف احقوق

(الطعن رقم ۱۸۲ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ س٢٢ ص ٢٦٦)

الطعن على تقرير الخبير با"نه بنى ما إنتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها فى الاوراق لا يعد تزوير 1

١ - الطعن على تقرير الفبير باته بنى ما إنتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها في الأوراق لا يعد تزويراً وسبيل الطعن في أثبات ذلك هو مناقشة تقرير الفبير وربداء إعتراضاً عليه لا الطعن عليه بالتزوير فإذا وغضت محكمة الإستثناف الإستجابة إلى طلب الطاعن إعادة القضية للمرافعة للطعن بالتزوير في تقرير الغبير للسبب للتقدم فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ۲۱۳ سنة ۳۳ ق جلسة ۱۹۹۷/٤/۱۳ س ۱۸ ع ۲ ص ۸۸۲)

خبير قسم التزييف والتروير بمصلحة الطب الشر عي ليس من خبراء الجدول

١ - إن خبير قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ليس من خبراء الجدول الذي يسري عليهم قانون الغيراء رقم ٧٥ اسنة ١٩٣٣ فلا تسري عليه بالتالى الشروط التي إشترطها ذلك القانون في مادته الرابعة فيمن يقيد إسمه في جدول الخبراء إذ يعتبر موتلفاً في مصلحة الطب الشرعى من بين الموظفين الذين عينهم وزير العدل نفاذاً لقانون الغيراء نفسه في المادة العادية عشر .

(الطعن رقم ٤٠٩ سنة ٢٢ ق جلسة ٢٨/١/٢٥١ س٧ ص ٧٨٧)

ليس فى القانون ما يوجب حصول الإستكتاب فى حضور خبير لإجراء المضاهاة

١ - ليس في نصوص المواد ٢٦٤ - ٢٦٦ من قانون المرافعات ما يوجب حصول الإستكتاب بعضور الغبير المنتب لإجراء المضاهاة وإلا كان الإستكتاب باطلاً. بل أن نص المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات صريح في أن الخط أو الإمضاء أو بصمة الإصبع الذي يكتب أمام القاضي يقبل للمضاهاة في حالة عدم إتفاق المضموم ولم تشترط هذه المادة حضور الخبير إجراء هذا الاستكتاب.

(الطعن رقم ٤٩٩ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٨/١١/٧ س ١٩ ع ٣ ص ١٩٠٨)

إقامة الحكم قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على تقرير خبير أخذ صورة فوتوغرافية لاصل إشهار وقف وأجرى عليه المضاهاة تعييب قضاء المحكمة بعدم إطلاعها على هذا الاصل ، غير مقبول مادام الطاعن لم ينازع في مطابقة الصورة لاصلها

ا إذا كان البين من الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الإبتدائي أنه أقام قضاء برفض الإدعاء بالتزوير على ما إطمأن إليه من صحة البصمة والفتم الموقع بهما على العقد أخذاً بتقرير الفبير الذي أجرى المضاهاة على إشهاد الوقف الذي لم يطعن عليه ، وأرفق بتقريره صوراً فوترغرافية منه ، وعلى ما إرتاته المحكمة بنفسها من أن المظهر العام البصمات الثابتة على العقد يتفق والمنظير العام لتلك الثابتة على إشهار الوقف حسيما بدالها من مقابلة بصمات العشهار على المديمة المؤدة ببصمات الإشهار ، فلا يقبل من الطاعنين تعييب الحكم بعدم إطلاع المحكمة على أصل الإشهار وإكتفائها بالصور الفوتوغرافية المأخوذة منه ماداموا لم ينازهوا في مطابقة هذه الصورة الأصلها ولم يدعوا أنها غير واضحة تعجزهم أو تعجز المحكمة عن إستظهار مقوماتها .

(الطعن رقم ٢٦١ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٤/٤/٢٩ س ٢٥ ص ٧٦١)

قيام المحكمة بالمضاهاة بنفسها

 القاضى أن يبنى قضاء عن ما يشاهده هو نفسه في الأوراق المطمون فيها بالتزوير فإنه هو الغبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه .

٧ - لا تثريب على محكمة الموضوح إن هى قامت بإجراء المضاهاة فى دعوى التزوير بنفسها دون الإستمانة بخبير إذ القاضى أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو نفسه فى الاوراق الملعون فيها بالتزوير لأنه هو الخبير الأعلى فيما يتعلق برقائع الدعوى المطروحة عليه ، ولا يحد هذا من أن يكون ثمة قرار سابق بننب خبير لاجراء المضاهاة إذ رأى الخبير إستشارى فى جميع الأحوال ولا إلزام على المحكمة فى الاستعانة بأهل الخبرة بل لها أن تسعى بنفسها لجلاء وجه المقرسواء أكان السبيل ميسراً أم كان عسيراً.

(الطعن رقم ۱۹۸ سنة ۱۹ ق جلسة ۱۸۷۱/۱/۱۹۵۱)

٣ - لم يوجب القانون على المحكمة في الادعاء بتزوير أي ورقة أن تستعين
 في فحصها بخبير بل أجاز لها ذلك عند الاقتضاء.

٤ - إذا كان الحكم يقضى برفض دليل التزوير قد اقام ذلك على ما تبينته المحكمة من الفحص الذى أجرته بنفسها فى حدود سلطتها المقررة قانوناً ، فلا يصح الطعن فيه بمقولة إنه خالف القانون إذ لم يأسر بتحقيق دعوى التزوير وحرم مدعيها من حقه فى الثباتها . واذ كان هذا الحكم ، بعد أن أقام قضاء بصفة أساسية على أنه لم يثبت من الإطلاع على الورقة المطعون فيها بالتزوير حصول ما إدعى من المحو والاضافة والتحشير ، قد قال أنه بغرض حصول ذلك التغيير ما يشت أنه حصل بعد توقيع المدعى وبغير موافقته ، فهذا القول إذا كان خالياً من التسبيب لا يعيب الحكم . وذلك الرورده فى صدد قرض جدلى.

 لا يبطل عملية المضاهاة التي تجريها المحكمة بنفسها أن لا تحرر بما شاهدته تقريراً شأن الخبير ، إذ حسبها أن تضمن حكمها ما عاينته .

(الطعن رقم ١٦٨ سنة ١٩ ق جلسة ١٩٥٤/١/١٤ ١٩٥٤)

١ - إذا حكم إبتدائياً بتزوير إمضاء موقع على ورقة عرفية ويرد هذه الورقة وبطلانها ، وكان هذا الحكم مؤسساً على رأى خبير الدعوى وعلى ما أجرته الحكمة بنفسها من مضاهاة ، ثم زلفت المحكمة الإستثنافية هذا الحكم بعلة أنه تضح لها أن هناك شكاً يلابس رأى الخبير بعيث لا يمكن القطع بوجود التزوير ، ولم تتعرض مطلقاً لمناقشة رأى محكمة الدرجة الأولى من حيث المضاهاة كان حكم المحكمة الإستثنافية قاصر الأسباب وتعين نقضه .

(الطعن رقم ۲۲ سنة ۳ ق جاسة ه ۱۹۳۲/۱/۱

٧ – لقاضى الدعرى رعلى ما جرى به قضاء هذه المحكة أن ينبى قضاء على ما يشاهده هو بنفسه فى الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعياً لهلاء وجه المحق سواء أكان السبيل إلى ذلك ميسراً أم كان عسيراً ، فلا تتزييب على المحكمة تكن قضاء أي يجرى المتربيب على المحكمة تكن المحكمة قد ندبت خبيراً فى لدعرى أجرى المضاهاة إذ هى لا تتقيد برأى الخبير المنتدب لأن رأيه إستشارى فى جميع الأحوال ولا يبدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق فى إطراحه والأخذ بتقرير الخبير الإستشارى متى وجدت فى أوراق الدعوى وفى المضاهاة التي أحربها بنفسها ما يقنعها بصحة السند .

(الطعن رقم ۲۷۹ سنة ۳۵ ق جلسة ۱/۱۱/۱۹۲۱ س ۲۰ ع ۳ ص ۱۱۷۰ ، الطعن رقم ۲۰۱ سنة ۳۲ ق جلسة ۲۲/۰ (۱۹۹۲ س ۱۷ ع ۳ ص ۱۰۹۹)

A - لا يعييب المكم التناقش إجراء الممكة المساماة بنفسها وإعتمادها عليها في قضائها بالإضافة إلى تقرير الخبير الذي نعبته ، ذلك أن قاضي المرضوع هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بالوقائع المطروعة عليه ، له أن يينى قضاء على ما يشاعده بنفسه في الأوراق المدعى بتزويرها

(الطعن رقم ٢١٥ سنة ٣٥ ق جلسة ٢٧٠/٢/ ١٩٧٠ س ٢١ ع ١ ص ٢٢٢)

 9 - للمحكمة في سبيل القصل في الإدعاء بالتزوير وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن تجرى المضاهاة بنفسها ، فهي الغبير الأعلى في الدعوى ولها الحق في رفض دليل التزوير إعتماداً على القحص الذي تجريه .

(الطعن رقم ٣٢٣ سنة ٢٨ ق جلسة ١٩٧٤/٥ س ٢٥ ص ٨١٣)

۱۰ — إذا أقام الحكم المطعون فيه قضاء برد ويطلان المحرد المؤرخ المرحد المرحد المرحد المعرف المعرف المعرف المعرف على ما أجرته محكمة الإستثناف من مضاهاه توقيع محدث الطعون ضدهم المنسوب له على هذا المحرد على توقيعاته المعترف بها إنتهت عنها إلى القول بأن «لتوقيع المذكور» المطعون عليه بالتزوير _ قد تم بطريق التقليد ولم يصدر من مورث المستأنفين المطعون ضدهم وهي دعامة سائنة تكفي لحمله فإن النعى عليه بأنه لم يرد على أسباب الحكم الإبتدائي الذي ألغاه يكون على غير أساس كما أن النفي على ما تزيد إليه بعد ذلك لتأكيد قضائه يكون _ أيا كان وجه الرأى فيه _ غير منتج .

(الطعن رقم ۱۲۲ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸٤/٥/۲۱ س ۳۵ ص ۱۵ ۱۵)

الأوراق التي تصلح للمضاهاه

١ – مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أنه يجب أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاء عليها في التزوير أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم إستكتابها أمام القاضى ولما كان صدور أمر أداء بموجب سند أذنى لا يضفى على هذا السند صفة الرسمية ولا يعد عدم الطعن على الأمر المذكور إعترافاً من المدين بصحة التوقيع على السند ، وكان الثابت أن الطاعن ومن قبله مورثه (المدين) قد تسمكا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إجراء المضاعة على هذا السند الصادر به أمر الآداء فإلتقتت المحكمة على هذا الدفاع فإنها تكون قد خالفت القانون .

(الطعن رقم ١٦٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/٢١/٥١١ س ١٩٦٥)

٢ – المحكمة غير ملزمة بأن تقبل المضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها ، ولها إذا وجدت في بعض الأوراق المنالحة المضاهاه ما يكفى لإجرائها أن تقصرها عليها وأن تستبعد الأوراق الأخرى .

(الطعن رقم ٢٥٦ سنة ٢٣ ق جاسة ٢٦/٢/٨١٨١ س ١٩ ع ١ ص ٩٩٥)

٣ – من مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أن الأوراق العرفية لا تقبل للمضاهاة إلا إذا حصل إتفاق الغصوم عليها . وإذا لم يقبل مورث المطعون عليهم الفطابات المقدمة من الطاعنتين للمضاهاة عليها فلا على المحكمة وقد إكثرت بثوراق أخرى صالحة للمضاهاه إن هي أطرحت الفطابات المشار إليها .

(الطعن السابق)

٤ - القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق بشأن الأوراق التي تقبل للمضاعاة عي قاعدة أساسية يجب مراعاتها في حالة التحقيق بالمضاعاة بمعرفة أعل الخبرة ، ومن ثم قلا تقبل للمضاعاة غير الأوراق الرسمية أو الأوراق العرفية التي يعترف بها الخصوم أو تلك التي تم إستكتابها أمام القاضي ، وإنن فلا تجوز المضاعاة على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ، ولا

يكتفى بالسكوت أو بإتفاذه موقف سلبى ، بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابى يستدل منه فى وضوح على إعترافه بمدحة الورقة العرفية ، وإذا كان لا نزاع فى أن المطعون ضدها لم يصدره منها مثل هذا الإعتراف ، فإن الحكم المطعون فيه هيئ قضى باستبعاد الاوراق المقدمة للمضاهاه يكون قد طبق القانون تطبيقاً مسعدة .

(الطعن رقم ٢٠٢ سنة ٣٧ ق جلسة ٢٤/٦/٢٤ س ٢٠ ع ٢ ص ١١٦٥)

٥ - يواجه حكم المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق حالة معينة ، وهي تحديد المحكمة جلسة لتقديم ما لدى الخصوم من أوراق المضاهاه والاتفاق على ما يصلح منها ، وقد أوجبت تلك المادة على الخصوم الحضور في هذا الموعد ورتبت على تخلف الخصم المكلف بالاثبات جواز الحكم بسقوط حقه في الاثبات كما رتبت على تخلف الخصم الآخر في جواز اعتبار تلك الاوراق صالحة للمضاهاة ، وهي حالة خاصة تختلف عن حالة هذه الدعوى ولا مجال للقياس عليها ، وإذ كان ذلك فإن الحكم المطمون فيه لا يكون قد خالف القانون .

آ - توجب المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهاة عليها أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم إستكتابها أمام القاضي وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما أثاره الطاعن بشأن ما إذا كان عقد تأسيس الجمعية – الجمعية التعاونية الانتاجية لقباني محافظة البحيرة سيعتبر ورقة رسمية أم لا يعتبر كذلك رغم أنه دفاع جوهري وإعتمد على تقرير الخبير الذي أجرى المضاهاء على الاوراق المقدمة واتخذه أساساً لقضائه فإن الحكم يكون قد شابه القصور وأساد الإستدلال ولا يزيل هذا العيب أنه كان من بين أوراق المضاهاة عقد البيع المسجل الذي قدمته المطعون عليها ذلك لأن المحكمة لم تعول على المضاهاة التي أجريت على هذا العقد وحده بل على الاوراق جبيعها.

(الطعن رقم ۷۶ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۷۲/۱۲/۳ س ۲۶ ع ۳ ص ۱٤٠٧)

٧ - مناط رسمية الورقة في المابتين ١٠ و ١١ من قانون الاثبات في المواد
 المنية والتجارية رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان

يكون محورها موظفاً عمومياً ملكفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهي حجة بما دون قيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره . لما كان ذلك وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشأت تنص على أن تظل هذه الشركات والمنشات محتفظة بشكلها القانوني عند صدوره ، وكان القانون رقم ٢٢ لسنة ١١٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذي حل محله لم يخولا تلك الشركات شيئاً من خصائص السلطة العامة أو إمتيازها كحق التنفيذ المباشر وتوقيع الحجز الادارى ونزع الملكية للمنفعة العامة ، فإن مؤدى ذلك أن شركات القطاع العام تعتبر من اشخاص القانون الخاص ، وهو ما المصح عنه المشرع صواحة عندما قام بتعديل نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بما اورده في مذكرته الايضاحية من ان الهدف من هذا التعديل هو امتداد الحماية المقررة بمقتضى تلك المادة للاموال الخاصة الملوكة للنولة أو الأشخاص الإعتبارية العامة إلى أموال شركات القطاع العام لأنها وإن كانت من أشخاص القانون اخاص إلا أنها تقوم ببور خطير في بناء الهيكل الإقتصادي للنولة ، لما كان ما تقدم وكان العاملون بشركات القطاع العام ليسوا من الموظفين العموميين لأن علاقتهم بها علاقة تعاقبية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ، وكان المكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر واعتبر عقد التأمين المختلط الذي اصدرته الشركة المطعون ضيها الثانية وهي من شركات القطاع المام - محرراً عرفياً لا يقبل المضاهاة في حالة عدم اتفاق الخصوم طبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون الأثبات ، فإن المكم الملعون فيه يمون قد التزم منحيح القانون .

(الطعن رقم ٢٦٩ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٩/٢/٢٨٤ س ٣٥ ص ٩٥٥)

عدم جواز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها، وجوب أن يكون هناك موقف ايجابى يستدل منه بوضوح على اعترافه بصحتها ، م ٣٧ اثبات ، رسمية الورقة ، مناطها ، المادتان ١١٠ اثبات ، شركات القطاع العام من اشخاص القانون الخاص والعاملون بهاليسوا من الموظفيين العموميين ، مؤدى ذلك عدم اعتبار أوراقها أوراق الشركة في تحقيق المضاهاه ، تمسكها بذلك أمام المحكمة التي اصدرت الحكم المطعون فيه ، إغفاله الرد على هذا الدفاع الحوهري ، قصور

١ - مغاد النص فى المادة ٣٧ من قانون الاثبات رقم ٧٥ اسنة ١٩٦٨ عدم جواز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر النصم صحتها ولم يعترف بها ، ولا يكتفى فى هذا الشئن بالسكوت أو بإتخاذ موقف سلبى بل يجب أن يكون هناك موقف ايجبى يستدل منه بوضوح على اعترافه بصحة الورقة العرفية ومناط رسمة الورقة فى معنى المادين ١٠ ١٠ من قانون الاثبات سالف الذكر أن يكون معررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظفته وتعبتر حجة بما دون فيها من أمور قان بها محررها فى حدو مهمته أو وقعت من ذي الشئن فى حضوره ، وشركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص والعاموان بها ليسوا من الموظفين المعويين لأن علائتهم بها لاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العالمين بتك الشركات ومن ثم لا تعتبر أوراقها أوراقاً رسمية ، وإذ كان البين من مدونات المكم المطعون فيه أن الغيير المنتب لمسمة توقيع مورث الطاعق والمطون غيه قد استعان فى تحقيق المضاهاة بتوقيعات له على اخطارات المطعون عليه قد استعان فى تحقيق المضاهاة بتوقيعات له على اخطارات

اشتراكه في مندوق المؤسسة والزمالة بشركة اسكو وهي اوراق بحكم كنهها أوراق عرفية لم تعترف الطاعنة بصحتها وأنكرتها وتعسكت أمام المحكمة التي أصدرته بهذا الدفاع الا انها اغفلته مع انه دفاع جوهري من شأن تحقيقه أن يتغير وجه الرأى في الدعوى بما يعب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور في التسبيب.

(الطعن رقم ٥٦ سنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٥٥/ ١٩٩٠)

حق المحكمة في إطراح ما يقدم لهامن أوراق المضاهاة

١ – أنه إذا كان المحكمة أن تطرح ما يقدم لها من اوراق المضاهاء ولى كانت اوراقاً رسمية ، الا انه يشترط أن تكون الاسباب التي تستند اليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائفة ومن شأتها أن تؤدى إلى ما انتهت اليه وتكفي لحمل قضائها في هذا الشأن .

(الطعن رقم ۱۵۱ سنة ۲۸ ق جلسة ۲۱/۱۰/۲۱ س ۱۶ ص ۲۰۰۱)

٢ - متى كانت الاوراق المقدمةج في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة ،
 فلا عليها إن هي لم تأمر بضم أوراق اخرى استجابة لطلب الخطوم .

(الطعن رقم ٥ سنة ٣٦ ق جلسة ٢٤٠/٤/٢ س ٢١ ع ٢ ص ٥٥٥)

٣ - المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها متى وجدت في بعض الاوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفي لإجرائها ، ومن ثم فإن النمي على الحكم بئنه إلتفت عما تمسك به الطاعن من إجراء المضاهاة على أوراق بعينها ، لا يعدو أن يكون مجادله فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الادلة والأغذ بما يتراح اليه وجدائها .

(الطعن رقم ۱۹۲ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١٢ س ٣٠ م ٢ ص ٢٤٧)

التحقيق بالبيئة والقرائن

١ - دعرى التزوير يجوز إثبات وقائمها بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن . . . أن تمسك الصادرة له الورقة المطعون فيها بالتزوير بهذه لورقة وثبوت تزويره لتاريخها ذلك يعتبر حتماً مبدأ ثبرت بالكتابة يهيز لد صمه الاستدلال عليه بالبينة والقرائن لإقناع المحكمة بصحة نظريته هو فيما يتعلق بظروف تحرير تلك الورقة وإدماجها في عقد آخر لاحق.

(الطعن رقم ٢١ سنة ٤ ق جلسة ١٩٣٥/٥/١٦)

٢ - إن المادة ، ٢٧ من قانون المرافعات خاصة بتحقيق الغطوط ولا مجال لتطبيقها في دعوى التزوير . والمقصود منها هو إحترام القاعدة العامة في الاثبات بعدم تمكين من يتمسك بورقة انكرها خصمه من أن يثبت بالبينة ، في غير الاحوال التي يجوز فيها ذلك قانونا الإلتزام المدون بها ، ولذلك جاء نصها مقصوراً على البينة لا تسمع إلا عند إثبات واقعة الكتابة أو التوقيع دون الإلتزام دات . بخلاف الحال في دعوى التزوير فإن الامر فيها إذا ما قبلت أدلة التزوير يكون متعلقاً بجريمة أو غش معما يجوز قانوناً إثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الاحوال كعدم قيام الدين الذي حررت عنه الورقة . وذلك يستتبع أن يكون لفصم مدعى التزوير الحق في أن يثبت بجميع الطرق أيضاً عدم صحة الدعوى عملاً بالمادة ١٨١ مرافعات . وإذن كان التحقيق في دعوى التزوير قد تناول غير الكتابة أو التوقيع وقائع أخرى ، وإعتمنت عليها المحكة ، فلا تثريب عليها في ذلك .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ١١ ق جلسة ٢٩/١/٢٩٤١)

٣ - إن ما نصت عليه المادة ٧٧٤ من قانون المرافعات المقابلة العادة ٧٧٠ من القانون القديم من أن لا تسمع الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تعقيقها ممن نسبت إليه ، فإنه خاص بإنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ولا مجال لتطبيقه في حالة الادعاء بالتزوير .

(الطعنرقم ٢٦٧ سنة ٢١ قجلسة ١٩٥٥/٢/١٠)

3 - إذا إعتمدت المحكمة فيما إعتمدت عليه ، في حكمها برد ويطلان عقد البيع المطعون فيه بالتزوير على ما قرره بعض الشهود من أن المنسوب إليها صمور المقد كانت قد تصرفت قبل وفاتها في بعض أطيانها ، وأن هذا التصرف يتناول بعض الوارد في المقد ، فإن ذلك منها لاعتبار عليه قانوناً . لان هذه الشهادة إنما كانت عن واقعة لا دخل لطرفي الخصوصة فيها ، ولم يكن تحدث المحكمة عنها لاثبات حق لاحد منها أو نفيه بناء عليها بل لتعرف الظروف التي لابست المقد المطعون فيه بالتزوير ، فلا مأخذ على المحكمة والمالة هذه إن هي ، بغية تكوين رأى لها في الطعن المرجه ضد العقد المذكور ، قد استندت الى السنة.

(الطعن رقم ٤٧ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٢١)

 المحكمة في دعوى التزوير أن تستدل على وقوعه أو إنتقائه بما تستخلصه من القرائل ، فلا عليها إن هي إتخذت من أوراق الدعوى والوقائع المطرومة عليها قرائل تؤيد بها ما إرتأكه من صحة الامضاء المطعون فيها .

(الطعنرقم ۲۷۱ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۰۲/۱/۱۵)

١ – القول بأن إمتناع المدعى في دعوى التزوير عن الإجابة عن أسئلة النيابة إكتفاء بما سبيديه في الدعوى المدنية إنما هو إستعمال لحق فلا يصبح إستنباط قرينة منه على التزوير غير صحيح في القانون ، ذلك لأن على النيابة أن تسير في تمقيق جريمة التزوير بمجرد تبليفها عنها ، وعلى المتهم أن يجيب على ما ترجهه إليه من أسئلة ، فإن رأت بعد التحقيق رفع الدعوى الجنائية وجب إيقاف الدعوى المنئية .

(الطعنرقم ۲۸۷سنة ۲۱ قبطسة ۱۹۵۵/۱/۱۹۵۷)

 ٧ - لا تثريب على المحكمة إن هي إتفات من تجهيل المتسك بالروقة شخصية محررها قرينة تضيفها إلى ما إستندت إليه في قضائها بتزوير هذه الورقة.

(الطعنرةم١١٧ سنة ١٨ قبلسة ٢/٣/٥٥٥٢)

٨ - قاضى اموضوع غير ملزم بالإلتجاء الى تحقيق الفطوط بطريق المضاماة أو بسماع الشهود أو بكليهما إلا إذا لم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدته في شأن صحة الخط أو الامضاء أو الفتم فإن كانت كافية لتكوين مذه العقيدة جاز له أن يحكم بصحة الورقة أو أن يحكم بردها ويطلانها إذ ظهر له بجلاء أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وذلك على ما تقضى به المادتان ٢٩٢ ، ٢٩ من قانون المرافعات وكل ما يطلبه القانون في هذه الحالة أن يبين في حكمه الظروف والقراش التي إستبان منها ذلك ومن ثم فلقاضى الوضوع أن يعتمد في تكوين عقيدته بتزوير الورقة أو بصحتها على ما يشاهده هو في الاوراق المدعى من بتزويرها وعن المضاهاة التي يجريها بنفسه على ما هو مقدم في الدعوى من أوراق يثبت له - مما له من سلطة التقدير - أنها صادرة ممن تشهد عليه دون لا محل التقيد بها رنما يكون عندا تلجأ المحكمة إلى التحقيق بالمضاهاة بواسطة لا محل التقيد بها رنما يكون عندا تلجأ المحكمة إلى التحقيق بالمضاهاة بواسطة الخبراء.

(الطعن رقم ٢٩٠ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٠١/١١/٣٠ س١٨ ع ٤ ص ١٧٩٦)

٩ - لا تتقيد المحكمة في تحقيق إنكار التوقيع أو التزوير بقواعد الاثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المعني الفاصة بإثبات الإلتزام، بل لها أن تحكم برد ويطلان الورقة من إستبان لها من ظروف الدعوى أنها مزودة من غير أن تتقيد في ذلك بدليل معين ولها أن تأخذ بالقرائن دليلاً على التزوير يستوى في ذلك أن تكون قيمة الورقة أقل من عشرة جنيهات أو تزيد عليها لأن التحقيق يدور في ذهه الاحوال حول صحة الورقة أو عدم صحتها وتتصرف أقوال الشهود والخبراء إلى واقعة مادية في حصول التوقيع بالإمضاء أو المغتم أو البصمة أو من يد من نسبت إليه الورقة وبعلمه أو عدم حصول شيء من ذلك، وليست هذه الوقائع بذاتها معما يمكن الحصول على محدد لإثباتها.

(الطعن رقم ۱۷۸ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۰۵/۱۲/۱۹۰۸)

 ١٠ - (أ) لا محل النمي على الحكم مخالفته العادة ٢٨٢ من قانون المرافعات القديم لقبول دليل على التزوير إستعده من خطاب محرر من الطاعن بعد وقاة المورث ينكر فيه أن هذا الاخير تصرف في الحصة موضوع العقدين المقضى بردهما وبطلانهما .

(ب) القول بأن ما حواه هذا الخطاب إنما ينصرف الى إنكار التصرف الرسمي لا العرقي هو جدل موضوعي لا سبيل إلى إثارته أمام محكمة النقض .

١١ – إذا كانت المحكمة بعد أن أقامت الدليل على تزوير الإمضاء المنسوية الى المورث الصادر منه العقد المطعون فيه – أخذت بقول الطاعنة فيه بأن التوقيع عليه بختمها ، الذي كان وديعة عند والدها ، بوصفها شاهدة إنما كان في غيبتها ويغير إننها ، فذلك مفاده أن الحكم إتخذ من ثبوت تزوير الإمضاء المنسوية الى المورث دليلاً على تزوير التوقيع بختم الطاعنة بالطريقة التي قالت عنها ، وهذا لا يقدح في سلامته وهو إذا كان قد وصف قول الطاعنة هذا بأنه دفاح مع أنه إدعاء فذلك لا يعتد به ، متى كان هذا القول قد ثبت بدليل سائغ ، ثن رنه لا يصح النعى على هذا الحكم بأنه لم يرد على ما طلبه المتمسك بالمقد من تدوير الختم يتضمن الرد على هذا الطلب .

(الطعن رقم ۷۸ سنة ۱۹ ق جلسة ٥/١/٤٧/١)

١٢ - طلب الطاعنة إحالة الدعرى الى التحقيق لتثبيت عدم صدور العقد منها وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليها عليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع على العقد المنسوب إليها وفي حدود ما نتص عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات من أن لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الفتم أو بصمة الإصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، وبالتالي فلا يعتبر هذا الطلب منها قبولاً لإثبات التعاقد ذات .. الذي تزيد قيمته على عشرة جنيهات بالبينة .

(الطعن رقم ٤٥٧ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٦ س ٢٠ ع ١ ص ١١١) ١٣ – لئن كان الترقيع بختم خطأ بدلاً من ختم آخر واقعة مائية إلا أنه يحول دون إثباتها بالبينة أن إثباتها لا يكون إلا بإثبات رضاء الشخص الذي كان المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادت مع إرادة المتعاقد الآخر على إنعقاده وهذا الاثبات لا يكون إلا بالكتابة إذا كانت فيه الإلتزام الناشيء عن العقد تزيد على عشرة جنيهات .

(الطعنالسابق)

١٤ – للمحكمة في مراد التزوير أن تستدل على وقوعه بما تستخلصه من القرائن المقدمة في الدعوى . وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو ما تستقل به محكمة الموضوع متى قام قضادها على أسباب مقبولة . ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها للإثبات .

(الطعن رقم ۲۱ مسنة ۲۶ ق جلسة ۱۹۹۸/۱/۱۶ س.۲۰ ع۱ ص ۹۰) (الطعن رقم ۳۲۶ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۹۲/۱۲/۸ س ۱۷ ع٤ ص ۱۸۵۵)

١٥ – من المقرر تضاء هذه المحكمة أنه يجوز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن القضائية ، ومن ثم غلا على محكمة المرضوع إن هي أقامت قضاءها بصحة الورقة على ما أطمأتت إليه من القرائن المنامة مؤدية إلى ما إستخلصته منها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إعتمد في قضائه بصحة المعقد على أن القرائن التي إستند إليها الحكم المستثناف لا تدل على تزوير المعقد . علارة على إقرار البائع امام محكمة الاستثناف بصحت ويصدوره منه ، وكانت هذه الاعتبارات من شاتها أن تؤدي إلى النتيجة التي إنتهي إليها الحكم . فإن النمي عليه لا يعنو أن يكون مجادلة في تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول الى نتيجة أخرى غير التي أخذت بها مما لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٣٦٩ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٢/ ١٩٧٤/١ س٥٧ ص ٢١٦)

١٦ - متى كان بيين أن محكمة الإستناف قد إعتمدت في تكوين عقيدتها بتزوير السند المطعون فيه على قرائن متساندة ، يكمل بعضها بعضاً ، ولها أصل ثابت بالأوراق وتؤدى في مجموعها الى ما إنتهت اليه ، وكان من فير الجائز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، وكانت محكمة الموضوع غير مقيدة بدليل معين في إثبات التزوير أو نقيه ، ويجوز لها أن تستخلص وقوعه من الوقائع المطروحة أمامها . وما تكشف لها من ملابسات توقيع السند المطمون فيه ولا يعتبر أحذها بدليل معين منها دون دليل آخر لم تطمئن إليه من قبيل الفساد في الاستدلال ، وكانت الاسباب التي أوردها الحكم المطمون فيه سائغة وتكفي لحمل قضائه ، فإن النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال ،كون على غير أساس .

(الطعن رقم ۲۷۰ سنة ٤١ ق جلسة ٢٦/٢/٢/١ س ٢٧ ص ١٥٥)

١٧ - إذا كان لمحكمة الموضوع أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من القرائن في الدعوى ، وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو ما تستقل به متى قام قضاؤها على أسباب مقبولة ، ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها للإثبات . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع قد إعتدت في تكوين عقيدتها بتزوير المخالصة السالفة الذكر على قرائن مجتمعة تؤدى في مجموعها إلى النتيجة التي إنتهى إليها الحكم وتكفي لحمل قضائه فلا يجوز للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٢٥ س ٢٩ ص ١٩٤٠)

١٨ - إذا قام الحكم قضاحه برفض الإدعاء بالتزوير على أسباب سائفة تؤدى الى النتيجة التى إنتهى إليها ، تكفى عمل قضائية فلا يعييه سكوته عن الرد على مستندات الطاعن التي تمسك بها لتأييد إدعائه بالتزوير لأن في قيام الحقيقة التي إقتاع بها وأورد دليلها التعليل الضمني المسقط لدلالة هذه المستندات

(الطعن رقم ١٥٤ سنة ٨٤ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١٨ س ٣٤ ص ٤٨٦)

غرامة التزوير

١ - مناط الحكم بغرامة التزوير وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو القضاء بستوط حق مدعى التزوير أو برفض دعواه ، فلا يجوز القضاء بها في غير هاتين الحالتين ، وإنن فمتى كان المكم إذ قضى بعدم قبول دعوى التزوير لأنها غير منتجة في الدعوى الأصلية قد ألزم مدى التزوير بالفرامة المنصوص عيلها في المادة ٢٨٨ مرافعات فإنه يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٢٩ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٥/٤)

Y - إن غرامة التزوير هى جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بالحكم الذي يصدر فيها ولذا فالقضاء بهذه الفرامة يكون بصغة عامة وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت رفع دعوى التزوير . وإذن قمتى كان الطاعن قرر طعنه بتزوير السند موضوع الدعوى قبل تاريخ سريان قانون المرافعات الهديد فتكون الفرامة الواجب الحكم بها عليه هى الفرامة التي حددت المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم مقدارها بمبلغ عشرين جنيها لا الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون للرافعات الجديد والتي رفعت مقدارها الى مبلغ خمسة وعشرين جنيها أد من ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتغريم الطاعن خمسة وعشرين جنيها قد إخطا في تطبيق القانون ويتبين نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن رقم ۱۰۱ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۰/۱۰/۲۰)

٣ - متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التزوير قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد مما يستتبع تطبيقه على الدعوى عملا بنص المادة الأولى منه إلا زن الغرامة التي يحكم بها إنما هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها والقضاء بهذه الغرامة يكون وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت التقوير بالطعن فإذا كان مدعى التزوير وقت مديان قانون المرافعات القديم الذي كانت تنص المادجة ٢٩١١ منه على مقدار الغرامة هو عشرون جنيها بينما رفعها القانون

الجديد الى خمسة وعشرين جنيها وكان الحكم قد ألزم مدعى التزوير بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيها تطبيقاً للقانون الجديد فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وبالرغم من زن المحكوم عليه لم يتمسك في طعنه بهذا الدفاع إلا أن لمحكمة النقض أن تثيره ولو من تلقاء نفسها على إعتبار أن القانون الذي يعدد هذكه الغرامة كجزاء يعتبر من النظام العام.

(الطعن رقم ٤١٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٢/١/٥٥٥)

3 - متى كان مدعى التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير فى ظل قانون المرفعات القديم فإن الفرامة التى توقع عليه فى حالة سقوط حقه فى الادعاء بالتزوير أو عجزه عن اثباته هى الفرامة التى حددتها المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات القديم بمبلغ عشرين جنيها لا الفرامة التى أصبحت خمسة وعشرين جنيها بمقتضى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد ، وتعيين هذه الفرامة أمر متعلق بالنظام العام تعلك محكمة النقض إثارته من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به الممكرم عيه في تقرير الطعن .

(الطعن رقم ۲۱۷ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۰۰/۲/۱۰۰۱)

٥ ~ الغرامة التى يحكم بها على مدعى التزوير عند تقدير سقوط حقه فى دعواه أو عجزه عن رئباتها هى جزاء أوجبه القانون تمكم به المحكمة لصالح الخزانة العامة من تلقاء نفسها وأو لم يطلبه الخصوم ، وهى بوصفها جزاء متصلاً بالنظام العام يجوز لمحكمة النقض أن تتدراك ما تقع فيه محكمة الموضوع من خطأ إذا هى قضت على مدعى التزوير بازيد من الغرامة التى نص عليها القانون ، وإنن قمتى كان مدعى التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير فى ظل قانون المرافعات القديم الذى حددت المادة ٢٩١ منه الغرامة التى يحكم به على مدعى التزوير فى حالة سقوط حقه فى دعواء أو عجزه عن إثباتها بمبلغ عشرين مدى الترافير في حالة سقوط حقه فى دعواء أو عجزه عن إثباتها بمبلغ عشرين جنيها تصل المادة ٢٨٨ منه الخرامة بالمناف القانون .

٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن غرامة التزوير هي جزاء أوجبه

القانون على مدعى التزوير عند سقوط حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها وأن القضاء بهذه الفرامة يكون وفقاً للقانون الذي كان سارياً وقت التقرير بالتزوير ، ولم كان إية ع الفرامة بوصفها جزاء هو أمر متعلق بالنظام العام فإنه يكون لمحكمة النقض ان تتعرض له من تلقاء نفسها . وإذن فمتى كان التقرير بالطعن بالتزوير وإعلان أدلته قد حدث في ظل قانون المرافعات القديم فإن الغرامة الواجب الحكم بها هي التي حددتها المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم بعبلغ عشرين حنيهاً .

(الطعن رقم ١٦٩ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٨/١/٥٥٥١)

٧ - شرط إعفاء مدعى التزوير من الغرامة وفقاً لنص المادة ٣٨٨ من قانون
 المرافعات هو أن يثبت بعض ما إدعاه من تزوير لا ما قد يكون قد أبداه على
 سبيل الإحتياط من دفاع موضوعي آخر .

(الطعن رقم ٢٠٦ سنة ٢٤ ق جلسة ٥/٩/٨/١ س١٩ ع٢ من ٩٢٤)

٨ - متى أضحى الادعاء بالتزوير غير منتج فى النزاع فإن ذلك يقتضى من المحكمة أن تحكم بعدم قبوله ولا تبحث ما أسفر عنه تحقيقه ولا توقع على مدعى التزوير أية غرامة إذ لا يجوز توقيع الفرامة المنصوص عليها فى المادة ٣٨٨ من قانون المرافعات إلا إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير فى إدعائه أو برفضه .

(الطعن رقم ٥١٧ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٩/١/١٦ س ٢٠ ع ١ ص ١١١)

 ٩ مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه ، غلا تتعد الغرامة في هذه الحالة بتعدد المدعين بالتزوير .

(الطعن رقم ٧٦ سنة ٣٥ ق جلسة ٤/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ع ١ ص ٢٨٢)

١٠ – مقاد نص المادة ٢٨٨ من قانون المراقعات أن الفرامة المنصوص عليها فيها جزاء مدنى ، يحكم به من فشل في إدعائه بالتزوير ، وبالتالى فإنها لا تتعدد بتعدد الطاعنين إذا ما كان إدعاوهم بالتزوير واحداً ، وحاصلاً بتقرير واحد ومنصباً على ورقة أن أوراق مرتبطة ببعضها ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون

فيه وسائر الأوراق أن إدعاء الطاعنين بالتزوير تم بتقرير واحد ، وإنصب على عقد البيع المنسوب صدوره لورثهم تأسيساً على أن بصمتى الختم والأصبع المنسوبية لها مزورتان ، وانصب ايضاً على بصمة الابهام المنسوبة على إعلان صحيفة الدعوى التي أقيمت بطلب صحة ونفاذ هذا العقد ، وعلى بصمة الختم المنسوبة لها على الاعلان الادارى الموجه لها في الدعوى المذكررة ، وعلى بصمة ختمها على أصل إعلان الحكم رقم .. ختمها على أصل إعلان الحكم رقم .. الذي صدر ضدها بصحة ونفاذ المقد المذكور ، فإن هذا الإدعاء يكون واحداً ، وبيت ويتقرير واحد وقصد به رد وبطلان عقد البيع المنسوب صدوره لمورثتهم لتزوير بصمتى ختمها وإصبعها وبطلان إجراءات التقاضي في الدعوى التي أقيمت بصحة ونفاذ هذا العقد ، وبطلان إعلان الحكم الذي صدر فيها لذات السبب ، وعلد تزوير بصمتى الختم والاصبع ، مما يقتضى أن يكون الحكم عليهم بغرامة واحدة إذا ما فشلوا في إدعائهم بالتزوير وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى على كل منهم بغرامات متعددة بقدر الاوراق المطعون فيها ، هانه يكون قد أخلف في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٣٤٦ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٢/٥/١١ س ٢٢ ع ٢ ص ٨٥٨)

۱۱ - القرامة المنصوص عليها في المادة ۲۸۸ من قانون المرافعات السابق جزاء مدنى يحكم به على من فشل في إدعائه بالتزوير فلا تتعدد بتعدد الاوراق المطعون فيها ، متى كان الطعن عليها بتقرير واحد . وإذ كانت المادة ۲۹۱ من ذات القانون والخاصة بدعوى التزوير الأصلية قد أحالت الى المادتين ۲۸۸ ، ۲۸۸ من القانون المذكر في تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها ، فإن جزاء الغرامة لا يتعدد بتعدد الأوراق المطعون فيها بالتزوير ، وإنما يتعدد بتعدد الادعاء ذاته سواء كان هذا الإدعاء في صحيفة دعوى تزوير أصلية أم في تقرير إدعاء أمام المكاب في دعوى قائمة .

(الطعن رقم ۲۸ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۷٤/۱/۲۷ س ۲ ص ۲۳۲)

۱۲ - مناط الحكم بالغرامة المنصوص عليها في المادة ۲۸۸ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه إو برفضه ،

- Y.. -

إما في حالة التنازل عن الطعن بالتزوير أو ترك الفصومة فيه أو في حالة إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير بسبب تنازل المدعى عليه فيها عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عيله عملاً بالمادة ٢٨٨ أنفة الذكر قد فرضتها في الحالتين الواردتين فيها بون غيرهما .

(الطعنرةم ۰۰۰ سنة ۳۹ق جلسة ۱۹۷۶/۱۲/۱۲ سر۲۰ ص ۱۹۳۷) (الطعنرةم ۸۹۱ سنة ۳۳ق جلسة ۸/۱۶۱۸/۱۸ س ۱۹ م۲ مس ۸۸۰)

١٣ - إذ كان ببين أن الحكم المطعون فيه قد عرض للإدعاء بالتزوير ورأى أنه غير صحيح ، وقضى بإلزام الطاعن بالغرامة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من قانون الاثبات فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، أما ما أورده الحكم من أن الإدعاء بالتزوير غير منتج فهو تزيد لا يؤثر في سلامة قضائه .

(الطعن رقم ١١٥ سنة ١٤ ق جلسة ٢٧/١/١٧٧ س٢٧ مس٢٠٥)

١٤ – الاحكام القابلة التنفيذ الجبرى في مفهوم المادة ٢١٧ من قانون المرافعات هي الاحكام الموضوعية التي تصدر ببعض طلبات المصوم الموضوعية وإذ كانت الغرامة التي يحكم بها عند رفض الإدعاء بالتزوير تطبيقاً لأحكام المادة ٥ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية إنما تحكم بها المحكمة وجوياً على مدعى التزوير كجزاء أرجب القانون توقيعه عليه عند عجزه عن إثبات إدعاء واصالح الخزانة العامة ، فإن الحكم بها وقبل القصل في موضوع الخصومة المردودة بين الطرفين لا يجعل هذا الحكم قابلاً للإستناف إستقلالاً.

(الطعن رقم ٥٥٠ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/٥/١٨٠ س٣١٠ س٠ ١٣٥٠)

عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفى الموضوع معآ

١ – تتص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه وإذا قضت المحكمة بصحة الورقة أو بردها أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحتها أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة» ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع مما بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة التى قضى بتزويرها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات مثال الورقة .

(الطعن رقم ۲۸ سنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۸۵/۱۱/۱۹ س۲ مص ۱۹۰۵) (الطعن رقم ۲۱۲ سنة ۳۷ ق جلسة ۲۹۷۲/۲۲۲۱ س۲۲ ع۱ ص ۶۹۹)

٧ - مفاد المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات الاسبق أنه لا يجوز الحكم بصحة الردقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة أو طلب ردها ويطلانها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته وإذ كان الدفع بعدم العلم هو صورة من صور الإنكار فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم العلم وفي الموضوع مما يكون قد خالف القانون .

(الطعن رقم ٧٤ سنة ٣٨ ق جلسة ٢٠١٠/ ١٩٧٢ س٢٤ ع٣ ص١٤٠٧)

٣ - مقاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز المحكم بصحة الورقة ولى الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على المحكم في موضوع الدعرى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي إحتج عليه بالورقة التي قضى بصحتها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أنجه دفاع آخر بشأن ما أريد إثباته بتلك الورقة .

(الطعن رقم ۱۲ سنة ۲۹ ق جلسة ۲/۲/۱۹۷۱ سه ۲ ص ۲۰۱)

٤ - مقاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز

المكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على المكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير الورقة من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى في الموضوع ، ولا محل أمام صراحة النص وإطلاقه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين قد أبديا دفاعهما في موضوع الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الإدعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى معاً يكون باطلاً معا ستوجب نقضه .

(الطعنرةم ٩٣ه سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٣/١٦ س٢٧ ص ٢٧٦)

٥ - تنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات على أنه إذا قضت المحكمة بعدمة المحرر أو برده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لذلك أقدب جلسة ومفاد ذلك أنه لا يجوز العكم بصحة المحرر _ أياً كان نوعه _ وفي موضوع الدعوى مما ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع والا كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الإدعاء بالتزوير ما يفنى عنها ، وإذ كان عجز الطاعن عن إثبات تزوير صحيفة الإستثناف لا يستتبع بطريق الزوم أن يكون الإستثناف مقبولاً شكلاً ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بسقوط الحق فيه بعد الحكم يرفض الإدعاء بالتزوير ، وإذ قضى المكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي شكل بالتزوير ، وإذ قضى المكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي شكل

(الطعنرةم٢١٦ سنة٤٢ قبلسة ١٩٧٧/٢/٩ س٢٨ من ٤٠٤)

٣ - النص في المادة ٤٤ من قانون الإثبات يدل ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معا بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على المحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تزيد دفاعه في موضوع الدعوى ، لا فرق في ذك بين أن يكون إنكار

المحرر أو الإدعاء بالتزوير حاصداً أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده ويطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثانى درجة بالتأييد أو الإلغاء لإتماد الحكمة التشريعية فى جميع الأحوال السابقة ، وهى ألا يحرم الفصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى التزوير وأخفق فى إدعائه من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذى ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذى يثبته وفشل فى الطعن عليه إذ المحرر المحكرم بصحته أو بطلائه لا يعدو أن يكون دليلا فى الدعوى وقد تتعدد الادلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع معاً ، فإنه يكون قد خالف القانون ما دوجب نقضه ع

(الطعن رقم ۲۰۱ سنة ٤٤ ق جلسة ۱۹۷۷/٥/۱۲۲ س۲۸ ص ۱۲۲۵

٧ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقاً على المكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصام الذي تمسك بالورقة التي قضي بتزويرها من تقديم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة .

(الطفن رقم ۱۱۶ سنة ۲۳ ق جلسة ۲۱/۸/۸۷ س۲۹ ص۲۸۸)

٨ - مقاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الحكم بصحة المحرر أياً كان نوعه وفي موضوع الدعرى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته صابقاً على الحكم في الموضوع ، ولو كان قد سبق إبداء دفاع موضوعي ، وذلك حتى لا يحرم المضم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع آخرى كان يرى في الإدعاء بالتزوير ما يغني عنها ، كان ذلك ، وكان عجز الطاعن عن إثبات تزوير إعلان الحكم المستثنف والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالإستثناف بالنسبة له ، ويستتبع من تاريخ حصوله يبدأ سريان ميعاد الطعن بالإستثناف بالنسبة له ، ويستتبع بطريق المزوم أن يكون قد سقط فيه إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه ببطلان ذلك الإعلان بعد الحكم برفض الإدعاء بالتزوير لإختلاف نطاق ومرمي كل

من الطمنين عن الآخر إذ قد تتعدد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نقيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى في الإدعاء بالتزوير وفي شكل الإستثناف وهو ذاته المبني على الإدعاء بالتزوير معاً فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه فيما قضى به في شكل الإستثناف .

(الطعنرةم ٧٩٠سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٦ س٣٣ ص١٩٦٢)

٩ - إذ كان الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في الدعوى يترتب على التنازل عنه أن يكون غير مطروحاً على المحكمة ، وكان وجوب الفصل في الإدعاء بالتزوير إستقلالاً وقبل الفصل في موضوع الدعوى وعلى ما جرى به نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات قاصراً على الفصل في موضوع الإدعاء بالتزوير الذي يظل مطروحاً على المحكمة وعند الحكم فيه بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد تنازل أمام محكمة أول درجة عن الإدعاء بالتزوير الذي كان قد قرر به فإن هذا الإدعاء لم يعد مطروحاً على المحكمة لتفصل فيه .

(الطعنرةم ٢١١ سنة ٤٨ قجلسة ٢٤/٣/٣/٢ س٢٤ ص٢٤٧)

١ – لما كان المشرع إذ حظر بالمادة ٤٤ من قانون الإثبات على محكمة الموضوع الفصل في الإدعاء بالتزوير والمرضوع مماً ، والزمها بتحديد جلسة لنظر الموضوع فقد ترخى إتاحة الفرصة للخصوم لإبداء ما يعن لهم من أوجه دفاع أو آدلة جديدة فيما لم يفصل فيه من موضوعها ، ومن ثم يجوز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الإدعاء بالتزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستدل على تعسف توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الإدعاء بالتزوير وربب على ذلك وحده قضاء برفض توجيهها يكون معيباً بالفساد في الاستدلال.

(الطعن رقم ۲۱۰ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۲/۰۱/۱۹۸۵ س۲۲ سر ۲۲ سر ۱۹۸۹)

١١ - وحيث أن مما تتعاه الطاعنة بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيانه تقول أن الحكم المطعون فيه قضى على خلاف نعى المادة ٤٤ من قانون الإثبات في الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً فيكون قد خالف القانون .

وهيث أن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي موضوع الدعوى معاً التي أوربتها المادة ٤٤ من قانون الإثبات تسري على المحكمة الإستثنافية سواء كان الحكم بالتأبيد أو الإلغاء وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأبيد المحكم الإبتدائي قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون هاحة لحث داقي أسباب الملعن .

(الطعن رقم ١٦٤٠ سنة ٥٣ قجاسة ٥/٢/٨٧)

١٧ – وحيث أن مما تنعاه الطاعنة بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى في التزوير والموضوع مما بحكم واحد فحرمها بذلك من عرض ما لديها من دفاع في موضوع الإستثناف بالنسبة الدعوى الأصلية.

وحيث أن هذا النعى في محله ، ذلك أن المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه دإذا قضت المحكمة بصحة المحرد أو رده أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة . دفقد دلت _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ على أنه لا يجوز المحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون الإدعاء بتزوير المحرد أمام محكمة أولى درجة أو لمورد أمام محكمة أولى درجة أو ويكون المحكم من أيهما صادراً بصحة المحرد أو برده ويطلانه ، أو أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحة المحرد أو برده الحكم برد ويطلان المحرد بناء على إدعاء من أحد الخصوم بتزويره أو من تلقاء المحكم برد ويطلان المحرد بناء على إدعاء من أحد الخصوم بتزويره أو من تلقاء نفس المحكمة إستعمالاً المرخصة المخولة لها في المادة ٨٥ من القانون آنف الذكر الذي تسمك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى بالتزوير وأخفق في إدعاء من تقديم الخصاء الشريعية في جميع الأحوال السابقة ، وهي ألا يحرم الخصم الذي تعمد الذي تعمد أدلة قانونية أخرى لايات ما أداد إثباته بالمور الذي ثبت

تزويره أو التخلص من الإلتزام الذي يثبته وفشل في الطعن عليه ، إذ المعرد الدولة المحكم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الإنتزام أو نفيه لل كان ذلك وكان المكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى في الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢٤٢٦ سنة ٥٣ قجلسة ٥/٥/٧٨)

17 - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد في الإستدلال ، وفي بيان ذلك يقول أن المكم المطعون فيه خالف نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات عندما قضى بحكم واحد برفض الإدعاء بتزوير ورقة إعلانه بالحكم المستأتف وبسقوط حقه في الإستئناف لرفعه بعد الميعاد ، وحرمه بذلك من إبداء أوجه بطلان هذا الإعلان ، وعول في قضائه هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر في أقواله أن المحضر إنتقل إلى محل إقامته في ربع أولاد أحمد بجيهنة الفربية وسلم ذلك الإعلان إلى إبن عمدة ، في حين أن الشاهد لم يقرر أن المحضر إنتقل إلى هذه الجهة وقرر أن من تسلم الإعلان لا يقيم معه ، وعلى أنه لم يجحد أن هذا الإعلان قد تم في ذات الموطن الذي أعلن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة إفتتاح الدعوى حالة أنه دفع في صحيفة الإستئناف ببطلان إعلانه بصحيفة إفتتاح الدعوى على أساس أن من تسلم الإعلان غير مقيم معه ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد في الإستدلال .

وحيث أن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مقاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ اسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز المحكم بصحة المحرر _ أياً كان نوعه _ وفي الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يرى في الإدعاء بالتزوير ما يغنى عنها ، وإن عجز مدعى إعلانه بالمحكم بلاستثناف

بالنبيبة له _ عن إثباته لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط فيه ، إذ ليس في القانون ما محول دون تمسكه بيطلان ذلك الإعلان ـ بعد الحكم مرفض الإدعاء بالتزوير لإختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الأخر ، إذ قد تتعيد الأدلة على إثبات ذلك البطلان أو نفيه ، وإنه ولئن كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحميل فهم الواقع في الدعوى والأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن إليه منها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون تحصيلها متفقاً مم الثابت من الأوراق وألا تخرج بأقوال الشهود عما بفيده مدلولها ، لما كان ذلك ، وكان المكم المطعون فيه قد قضى في الإدعاء بالتزوير وفي شكل الإستثناف _ وهو ذاته المني على الإدعاء بالتزوير _ معاً ، وأقام قضياء هذا على أن شاهد المطعون عليه قرر في أقواله أن المحضر أنتقل إلى محل أقامة الطاعن في جهيئة الغربية ريم أولاد أحمد وسلم إعلان الحكم المستأتف إلى إبن عمه عبد الله محمد الذي تواجد بالمنزل وأن الأخير سلمه إلى الطاعن ، وعلى أن هذه الأقوال تأيدت بأن إعلان ذلك الحكم تم في نفس المومان الذي أعلن الطاعن وأعيد إعلانه فيه بصحيفة إفتتاح الدعوى وهو ما لم يجحده ، رغم أن هذا الشاهد _ على ما يبين من مطالعة أقواله بمحضر التحقيق _ لم يذكر أن الطاعن أعلن حيث يقيم بجهينة الغربية ريه أولاد أحمد وإنما قرر أنه يقيم بحرض الحران وأن المعضر سلم الإعلان إلى ربن عمه في الطربق أمام منزله ، وأن الطاعن تمسك في منحيفة الإستئناف ببيطلان إعلانه بصحيفة إفتتاح الدعري ، فإنه يكون قد حصل أقوال الشاهد المذكور تحصيلاً فاسداً وخرج بها عن مدلولها وهو ما يعييه بمخالفة القانون والثابت بالأوراق والفساد في الإستدلال مما يستوجب لهذا السبب بون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

(الطعن رقم ۹۲۷ سنة ۳ ه قجلسة ۲۸/۱/۲۸۷)

١٤ - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم الطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إذ قضى في التزوير والموضوع مماً بتأييد الحكم المستانف فيما قضى به برد ويطلان عقد البيع موضوع الدعوى ويرفضها يكون قد خالف المادة ٤٤ من قانون الإثبات.

وحيث أن هذا النعي في محله ذلك أن المادة 25 من القانون رقم ٢٥ لسنة ٦٨ بإصدار قانون الإثبات إذ نصت على أنه دإذا قضت المكمة بصحة المدر أو بريده أو قضت بسقوط الحق في إثبات منحته أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة «مما مؤداه ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... أنه لا يجرز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً ، بل بجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على المكم في موضوح الدعوي حتى لا يجرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن بكون للبه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرد أو الإدعاء بتزويره حاصلاً أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا يكون القضاء في زيهما صادراً بحصته أو برده ويطلانه وسواء كان العكم من محكمة ثاني برجة بالتأبيد أو الإلغاء لإتجاد المحكمة التشريعية في جميم الأجوال السابقة وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو أدهى بالتزوير وأخفق في إدعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذي يثبته وقشل في الطعن عليه إذ أن المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعنو أن يكون دليلا في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضي في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

(الطعنرةم١٤٥٧ سنة ٤٥ قجلسة ١٨٨/١/١٠)

قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزوير ها وفى الموضوع معاً . م 44 إثبات مقررة لمصلحة الخصم الذى حكم عليه فى الإدعاء بالتزوير

١ - مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إلا أنه لما كانت الفاية التي توخاها المشرع من هذا النص لا شأن لها بالنظام العام إذ هي نتعلق بصالح الخصوم ، إستهدافاً بألا يحرم الخصم الذي بالنظام العام إذ هي نتعلق بصالح الخصوم الذي إدعى التزوير وأخفق في إدعائه من تقديم ما يكون لديه من دفوع وأرجه دفاع قانونية إدخرها لمواجهة خصمه في من تقديم ما يكون لديه من دفوع وأرجه دفاع قانونية إدخرها لمواجهة خصمه في موضوع الدعوى ، ومن ثم فإن صاحب المصلحة في تعييب الحكم بالإخلال بحق الدفاع إذا ما خالف تلك القاعدة يكون هو الخصم الذي حكم عليه في الإدعاء بالتزوير سواء كان قد تمسك بالورقة وقضى بتزويرها أو كان إدعى التزوير وأخفق في إدعائه .

(الطعن رقم ٧٤٠ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٨/٥/١٨١)

قاعدة عدم جواز الحكم بعدم قبول الطعن بالإنكار وفى الموضوع معام ٤٤ إثبات مقررة لمصلحة مبدى هذا الدفع . ليس للخصم الآخر المتمسك بالورقة المطعون فيها التمسك بها

\ - إن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة تطبيقاً المادة 28 من قانون الإثبات أنه لا يجوز لمحكمة الموضوع عند قضائها بعدم قبول الطعن بالإنكار أن تقضى في موضوع الدعوى ، بل يجب عليها أن تجعل حكمها مقصرراً على الطعن بالإنكار إذ أن تقدير هذه القاعدة مستهدف به إتاحة الفرصة لمبدى هذا الدعم بالإنداء ما قد يعن له من أوجه دفاع أن دفوع أخرى في الدعوى فيكون هو صاحب المصلحة في تعييب الحكم إذا خالفها للإخلال بحقه في الدعاع دون الخصم الاخر المتمسك بالورقة المطعون فيها ، وإذ كان الثابت من واقع الدعوى أن المطعون ضده هو الذي أبدى الدفع بإنكار توقيعه على المحرد الذي تعسك به الطاعن فإن هذا الاخير نتفي مصلحته ولا يكون له شأن في إثارة نعى على الحكم المطعون فيه بإخلاله بحق دفاع خصمه فيما قضى به من عدم قبول الدفع بالانكار وفي موضوع الدعوى معاً .

(الطعن رقم ٢٥٦٤ سنة ٥٦ ق جلسة ٢٧/٤/٢٧)

الحكم بصحة الورقة أو بتز وير ها وجوب أن يكون ذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوي ولو لم يكن الخصم قد إدعى بالتز وير بالإجراءات التى نص عليها القانون

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة توقيع مورثة الطاعنة على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٤/١٢/٢ وإيصال سداد الأجرة المؤرخين ١٩٧٤/١٢/٢ ورفض ما إدعته الطاعنة من أن التوقيع ببصحة خاتم المورثة على هذه الأوراق قد تم بطريق إختلاس خاتمها ، وفي موضوع الدعوى معاً بمقولة أن إدعاء الطاعنة ليس إدعاء بالتزوير لعدم التقرير به في قلم كتاب المحكمة ، في حين أنه وقد تشككت المحكمة في صحة الأوراق المتسلك بها ، وأحالت الدعوى الى التحقيق كي يتسنى لها الحكم على بينه ، وحسمت الأمر بقضائها بصحة تلك الأوراق ، فإنها تلتزم بإتباع ما تقضى به المادة ٤٤ المشار إليها أنفاً ول لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات التي نص عليها قانون الإثبات لورود النص عاماً دون تضميص .

(الطعنرقم ١١٦٥ سنة ٥٣ قجلسة ٢٢/١١/٢٢)

عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً ، القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لاته غير منتج وفى موضوع الدعوى معاً ، جائز

١ – من المترر وفقاً الصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط العق في إثبات صحة وفي الموضوع مماً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على المحكم في موضوع الدوسوع بما بلا يجمع بين هذه المالات الثلاث إستهدف ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط المق في إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاصاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ويسوق دفاعاً متاصاً جديداً المذا المؤمدة القاعدة – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج ، ففي هذه الحالة تفتقد المحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الإدعاء بالتزوير وبين المحكم المؤموعي ، طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى ولايكون شمة داع ليسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير المحكم في المؤموع .

(الطعن رقم ۱۷۲ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٧/١٢/٨٧٨ س ٢٩ ص ٢٠٤٦)

٧ - مزدى نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - رعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق في إثبات صحته سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرد الذي قضى بتزويره من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى ، بإعتبار أن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجأً في النزاع ، أما في حالة عدم قبوله حيث يكون غير منتج في موضوع الدعوى ، فليس من حكمه للفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير والحكم موضوع الدعوى ، فليس من حكمه للفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير والحكم موضوع الدعوى ، فليس من حكمه للفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير والحكم

فى الموضوع ومن ثم فلا تتريب على المحكمة إن هى قضت بعدم قبول الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة وفى موضوع الإستثناف بحكم واحد .

(الطعن رقم ۱۰۳ سنة ٤٧ ق جلسة ۱۹۸۱/۳/۲۱ س ۲۳ ص ۱۰۰۳) (الطعن رقم ۲۵ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۸۳/۰/۱۹۸۷ س ۲۶ ص ۱۲۰۱) (الطعن رقم ۱۹ ه سنة ۳۰ ق جلسة ۱۹۸۷/۲/۱۷۸۱)

٧ - وحيث أن الطعن أقيم على ثالثة أسباب، ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى والشق الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والشاق الأول من السبب ولساد الإستدلال وفي بيان ذلك يقولون أن محكمة الإستئناف. قد خالفت حكم المادة ٤٤ من قانون الإثبات حيث قضت بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وفي موضوع الإستئناف بحكم واحد كما أنهم تقدموا بعدة أدلة تؤكد إدعاهم إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذه الأدلة مكتفياً بتأييده في إعتماده نتيجة تقرير الخبير بما يعيبه رسترجب نقضه.

وحيث أن النعى غير سديد ذلك أن البين من أسباب الحكم الطعون فيه وما أبداه من أسباب الحكم المستأنف أنه أقام قضاءه بثبوت الملكية على نوعى التقادم المكسب للملكية إذ أثار في أسباب إلى أن وضع اليد بدأ منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٠ وهو تاريخ بدء النزاع أن وضع اليد قام على سند من العقود المسجلة وإقترن بها ، وكان مفاد ذلك أن الملكية فد قامت على سند من التقادم الطويل المكسب للملكية والتقادم القصير الخمسي ويكفي أحدهما لحمل الحكم فلايكون تعيينه في شأن التقادم الخمسي ثمة أثر على أسباب الحاملة لقضائه ، فلايكون تعيينه في شأن التقادم الخمسي ثمة أثر على أسباب الحاملة لقضائه ، فرض صحة الإدعاء به نتيجة مؤثرة على قضاء الحكم ويكون الإدعاء بالتزوير غير منتج في النزاع وهو ما يستوجب عدم قبوله يستوى في ذلك أن يكون الحكم بعدم القبول سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى أو مقترناً به وإذ أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فإن النعى عليه بأدجه النعى سالفة البيان يكون على غير أساس.

(الطعنرةم ۲۱ م۲ سنة ۷ م قجاسة ۲۱/۱/۱۸۸۱)

عدم جواز الحكم فى الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع معا . لا محل لإعمال هذه القاعدة متى كان دفاع الخصم حسب تكييفه الصحيح دفعا بصورية تاريخ المحرر العرفى وليس إدعاء بالتزوير

١ – لا مجال لإعمال المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى – المقابلة لمادة ٤٤ إثبات بي بشأن عدم جواز الحكم في الإدعاء بالتزوير أو الموضوع معاً مادام أن دفاع المطعون ضده الأول وإن إتخذ صورة الإدعاء بالتزوير إلا أنه بحسب التكييف الصحيح دفع بصورية التاريخ المعون بالمقد ويقدم الإحتجاج على المورثة وعلى المطعون ضده الأول بإعتباره خلفاً لها واليس إدعاء بالتزوير كما ذهبت الى ذلك خطأ محكمة الإستثناف ومن ثم فلا عليها إن هي قضت بحكم واحد بعدم صحة التاريخ وبرفض الدعوى تبعاً لذلك تشيساً على أن المقد حرر بعد وفاة المورثة فيكون بذلك صادراً معن لا صفة له في النابة عنها.

(الطعن رقم ١٦٧ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٢/٢١ س ٢٥ ص ٥٧٥)

إذ كان المدعى بتزويره محرر آمتعلقا بإجراءات الدعوى ولاير تبط بالدلتها الموضوعية ، لا مجال لإعمال قاعدة عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو برده أو بسقسوط الحق فى إثبات صحت، وفى الموضوع معا

١ - المقرر وفقاص لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط المق في إثبات صحته وفي المضوع معاً بل بجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوي إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات هدف ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو بسوق دفاعاً متاحاً جديداً ، إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة متى كان المدعى بتزويره محرراً متعلقاً بإجراء من إجراءات الدعوى ولا يرتبط بادلتها الموضوعية لأنه في هذه الحالة تنتفى الحكمة من وجوب الفصل بين القضاء في الإدعاء بالتزوير وبين الحكم المضوعي ، ولا يكون ثمة داع ليسبق الحكم في الإدعاء بالتزوير سواء بمنحته أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته الحكم في الموضوع . ١١ كان ذلك وكان إدعاء الطاعنين بالتزوير إنصب على ما أشته المحضر في صحيفة الدعوى المطنة من أنه إنتقل إلى محل إقامتها المبين بالصحيفة ورفضت والداتهما إستلام صورة الصحيفة وكان لا سبيل للمجادلة في هذه البيانات إلا بطريق الطعن بالتزوير الذي سلكه الطاعنان وكان لا أثرلاعلان هذه الصحيفة على موضوع الدعوى بتحقيق وفاة والد الطاعنين ووراثته فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو قضى بحكم واحد بتأبيد قضاء محكمة أول درجة في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع . ويكون النعى عليه بمخالفة القانون لهذا السبب على غير أسباس

(الطعن رقم ٦٥ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٢/١/١٤ س٢٤ ص ١٤٢٩)

قاعدة عدم جواز الحكم بصحة المحرر أورده أوبسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً، مجال إعمالها ، المدعى عليهم فى الإدعاء بالتزوير والمقضى لصالحهم فيه لا مصلحة لهم فى التمسك بهذه القاعدة

١ - لئن كان المترر وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجون للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أورده أو يسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع مماً ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على المكم في موضوع الدعوى ، إعتباراً يجمع بين هذه المالات الثلاث إستهدف ألا يحرم المصمم المحكم عليه في الإدعاء بالتزوير من أن يقدم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو بسوق دفاعاً متاجاً جديداً ، إلا أنه إذا ما إنتفت هذه الحكمة التي التفاها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء في الإدعاء بالتزوير وفي المضبوع بحكم واحد ، فلا يكون هناك من مسوخ لتطبيق هذه القاعدة ، وإذ كان المقرر عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات ألا يقبل أعا طلب أو دغم لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول هو الذي سلك سبيل الإدعاء بتزوير أوراق إعلانه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون وهده صاحب المعلمة في النعي على قضاء الحكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً بإعتباره الخصم المكوم عليه ، هذا الإدعاء ، والذي إستهدف النص إثاحة القرصة أمامه ليقدم ما عسى أن تكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أواده من الإدعاء بالتزوير أو إنكاره ، أما الطاعنون وهم المدعى عليهم في هذا الإدعاء ، والمقضى لصالحهم قيه ، قلا مصلحة لهم في النعي على العكم بهذا السبب ، ومن ثم قهو غير مقبول .

(الطعن رقم ۱۹۸۸ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۸ / ۱۸۸۸ س۲ مر٧٥٠١)

إجراءات الطعن في صحة الآدلة الخطية وجوب الرجوع في شانها إلى قانون الإثبات بعد إلغائها في اللائحة الشرعية

١ – إذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والملية توجب إتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من إختصاص هذه المحاكم عدا الأحوال التي وردت بشائها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوائين الأخرى المكملة لها ، وكانت المواد الواردة بهذه اللائحة وتنظيم إجراءات الطعن الفطية ألغيت بالمادة ١٦ من هذا القانون فيتمين الرجوع في شأن تلك الإجراءات إلى القواعد المقررة في قانون الإثبات الذي حل فيها محل قانون الإجراءات إلى القواعد المقررة في قانون الإثبات الذي حل فيها محل قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادة ٨٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ٨١ – وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض – أنه لا يشترط لإستعمال الموقة الرخصة المخولة لها في هذه المادة أن يكون قد أدعى أمامها بتزوير برد أية ورقة ويطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالها أو من ظروف الدعوى أنها مرورة واول لم يدع أمامها بالتزوير وفق الإجراءات المرسومة لها .

(الطعن رقم ١٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٥/١٨٦ س٢٢ ص ١٤١٩)

دعوى النز وير الأصلية القصدمنها درء الإحتجاج بمحرر مزور الإحتجساج بالفعسل بمحسرر فى نــزاع قائــم وجوب سلوك طريق الإدعاء بالنز وير فى ذات الدعوى .

١ - إنه إذا كان قانون الرافعات لم ينص في المواد ٧٧٣ وما بعدها على إجراءات دعوى التزوير التي ترفع بصفة فرعية فما ذلك إلا لأن الإدعاء بالتزوير بهذه الطريقة هو المفترض شيوعه في العمل لا لأن الشارع أراد أن يمنع رفع دعوى التزوير بصفة أصلية أمام المحاكم المدنية ، فإن هذا جائزاً كلما توافرت في هذه الدعوى شروط الدعاوى على العموم .

(الطعنرقم ٩٦ سنة ٨ ق جلسة ٢٠/٢/٢١)

٧ - نظم المشرع فى المواد من ٢٨٠ إلى ٢٩٠ من قانون المراقعات الطريق الذى يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التى يحتج بها القصوم فى دعوى منظورة أمام القضاء ثم إتبع ذلك بالمادة ٢٩١ التى أجاز فيها لمن يخشى منظورة أمام القضاء ثم إتبع ذلك بالمادة ١٩٠ التى أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه فى المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستقبل ومفاد ذلك أن الإتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء أما إذا إحتج بهذه الورقة أن بالورقة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الإدعاء بالتزوير والي يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الإدعاء بالتزوير وي هذه الحالة لا يعد أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إبداؤه أمام المحكمة التى تنظره هذا الموضوع ولا يكون لفيرها أن تنظره .

(الطعن رقم ۱۲۲ سنة ۳۰ ق جلسة ۱۱/۱۱/۱۹۱۹ س٦١ ص ١٠٠٩)

٣ - إذا كانت المصلحة في الدعرى لا تهدف إلى حماية الحق وإقتضائه

فحسب بل قد يقصد بها مجرد إستيثاق المدعى لحقه بحيث لا يلزم أن يثبت الحق له حتى تقبل دعواه بل يكفى أن تكون له شبهة حق تكون دعواه جديرة بالعرض أمام القضاء فقد أجاز المشرع تأسيساً على ذلك بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات لمن يخشى الإحتجاج عليه بورقة مزرة أن يختصم من بيده تلك الورقة ومن يستقيد منها لسماع الحكم بتزويرها ، وذلك قبل أن يتمسك بالورقة في مواجهته ويكون ذلك بدعوى تزوير أصلية تقتصر مهمة المحكمة فيها على القضاء بصحة الورقة أو تزويرها .

(الطعن رقم ۲۹۱ سنة ۳۵ ق جاسة ۱۹۲۹/۲/۱۹۹۷ س۲۰ ع۲ ص۹۷۰)

٤ - متى كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام المحكمة الإبتدائية بطلب المحكم برد ويطلان الإعلام الشرعى وإعتباره كان لم يكن ، تأسيساً على أن هذا الإعلام قد ضبط بناء على بيانات مزورة ، إذا أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن المرحوم ، هو الشهير بالإزاز وأنه أن المرحوم الشهير بالإزاز وأنه إلى الطاعن وأخوته ، في حين أن المرحوم هو غير الشهير بالإزاز وأنه لم ينجب ولد بإسم وأنه بهذا الوضع لا يكون الطاعن وأخوته من ورثة المرحوم ، ولا يستحقون في وقفه ، وكان النزاع بين الطاعن وأخرته وبين المطعون عليه بدور حول ما إذا كان الطاعن وأخوته من ورثة وكانت هذه المسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما كان الإغتصاص بنظرها أصلاً للمحاكم الشرعية الإبتدائية طبقاً للمادتين السادسة والثامنة من لائحة ترتيب تلك المحاكم وقد خصت بنظرها بعد إلغاء المحاكم الشرعية ، دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة ، طبقاص للمادين الإابعة والثامنة من القانون نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة ، طبقاص للمادين الإابعة والثامنة من القانون نطاق المنتظيم الداخلي لكل محكمة ، طبقاص للمادين أن تتدخل النيابة المامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها ، حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية .

(الطعن رقم ٤٠٨ سنة ٢٥ ق جلسة ٢/ ١٩٧٢ / ١٩٧٧ س ٢٣ ع ص ١٣٢٤)

المشرع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة نظم في المواد من ٢٨١ إلى
 ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق الطريق الذي يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير
 الأوراق الذي يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم إتبع ذلك

بالمادة ٢٩١ التي أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه في المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده ثلك الورقة أو من يستقيد منها ويطلب فيها سماعهم الدكم بتزويرها حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكن إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء، أما إذا إحتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشاته دعوى، فإنه يتعين على من إحتج عليه بتلك الورقة التي إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون في المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية ، إذ أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكن وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب إبداؤه أمام المحكمة التي تنظر هذا المؤضوع ولا يكون نفيرها أن تنظره.

(الطعن رقم ه ۲۰ سنة ۲۹ ق جلسة ۲۱/۱/۱۹۷۰ س۲۱ ص۲۱۲)

آ – متى كان الثابت أن المطعون عليهم لم يكن لهم أن يسلكوا سبيل الإدعاء بالتزوير في العقد الذي قدمه الطاعن في الدعوى المستعجلة التي أقامها بالإستنشكال في تنفيذ حكم الطرد الصادر ضده ، لأن قاضى الأمور المستعجلة بيتناول بصفة وقتية وفي نطاق الإشكال المطروح عليه تقدير جدية النزاع إلا ليفصل فيه بحكم حاسم للخصومة ، ولكن ليتحسس منه وجه الصواب في الإجراء الوقتي المطلوب منه فيقضي على هذه بوقف التنفيذ المستشكل فيه أو بإستعراره ، وتقدير هذا وقتى بطبيعته لا يؤثر على الحق المتنازع فيه إذ يبقى محفوظا سليماً يتناضل فيه نوى الشأن أمام الجهة المختصة ، وإذا لها المطعون عليهم بعد الحكم في دعوى الإشكال إلى رفع دعوى أصلية بتزوير العقد المشار إليه إستعمالاً لحقهم الذي نصب عليه المادة ١٣٩ من قانون المرافعات السابق ، فإن النمي على الحكم بمخالفة القانون لأنه فصل في هذه الدعوى ولم يقض بعدم قبرلها يكون في غير محله .

(الطعنالسابق)

٧ - مفاد نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق ـ الذي يحكم إجراءات

الدعوى _ أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء . وإذ كانت دعوى صحة ونفاذ الإقرار بالحق إنما تنصب على صحة التصرف القانوني في ذاته ، وتتناول محله ومداه ونفاذه ، وكان المحرر المثبت لهذا الإقرار لا يعنو أن يكون دليل إثبات في الدعوى ، فإن إقامة دعوى صحة ونفاذ الإقرار بالحق لا يمنع من إقامة دعوى أصلية بتزوير ذلك المحرر طالما أن هذا المحرر لم يقدم بعد في الدعوى ، ولم يحصل الإحتجاج به كدليل لإثبات التصرف فيها إذ من الجائز أن يلجأ للدعى في إثبات دعواه إلى غير ذلك من الأدلة . ولما كان الثابت أن المطعون ضدها أقامت دعواها الأصلية بتزوير ورقة الإقرار وأعلنت صحيفتها إلى الطاعن في ١٩٦٥/١٥/١ وذلك قبل أن يقدم ورقة الإقرار وأعلنت الثروير الأصلية بنزوير الأطعون فيه إذ إنتهي إلى رفض الدفع بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية المطعون فيه إذ إنتهي إلى رفض الدفع بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية .

(الطعن رقم ۲۲۸ سنة ۵۰ ق جلسة ۲۰/۱۲/۱۱ س۷ه ص ۴۶۹)

٨ – إذ كان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٨ الطريق الذي يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التي يحتج بها المضموم في دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم إتبع بالمادة التي أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأرضاع المعتادة ، حتى إذا حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل ، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأسلية لا يصائف محلاً إذا إحتج بهذا المحرر في نزاع مرفوع بشاته دعوى ، ويكون متعيناً سلوك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون بإعتباره وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى البين من مدونات حكم محكمة أول برجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن للطعون عليه قدم ضمن مستنداته صورة فوتوغرافية لكل من عقد الإيجار الطعون عليه قدم ضمن مستنداته صورة أن المستأجر السابق لذات الدين كان المعون الدال المنار إليه بسبب النعي مقرراً أن المستأجر السابق لذات الدين كان

قد قدمهما في الدعوى المرددة بينه وبين الطاعن _ المؤجر _ وكان الثابت أن الطاعن لم يطعن على هذين المعررين بأى مطعن ، وإنما لجا بعد المكم عليه إبتدائياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية ضد المستاجر السابق وأدخل فيها المطعون عليه لا يصدر الحكم في مواجهته ، وطلب من محكمة الإستثناف لدى إستثنافه حكم محكمة أول درجة وقف السير فيه حتى يفصل في تلك الدعوى ، فإن من حق محكمة الاستثناف ألا تعير هذا الطلب إلتفاقاً .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٤٢ قبلسة ٥ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ١٦٦)

٩ - الإلتجاء إلى دعرى التزوير الأصلية لا يكرن إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء ، وإلا تعين على من إحتج عليه ببتك الورقة إن إدعى أنها مزورة أن يسئك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ في المواد من ٤٩ إلى ٨٥ منه بون لجرء إلى دعرى التزوير الأصلية وإذ كان الثابت أن الطاعن لم يسلك الإدعاء بتزوير عقد الإيجار الذي رسمته المواد السائفة ، وإنما لجأ بعد الحكم إتبدائياً إلى رفع دعرى تزوير أصلية بشأته وطلب من محكمة الإستثناف أن توقف السير في الإستثناف عن ذلك الحكم حتى يقصل في تلك الدعرى ، فإن من حق المحكمة أن لا تعير هذا الطلب إلتفافاً وأن تعتبر العقد صحيحاً مادام لم يدع أمامها بتزويره بالطريق الذي إستثزمه القانون وما دامت هي لم تر في حالته وفي ظروف الدعوى ما يشككها في صحته وما يجعلها تستعمل الرخصة المخولة لها في المادة ٥ من قانون الإثبات بالحكم من تلقاء نفسها بتزويره .

(الطعنرقم ١٣ ٤ سنة ٤٤ ق جلسة ٥/٤/٨/١ س٢٩ ص٥٥)

١٠ – من المقرر أن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحتج بالررقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٥٩ من قانون الإثبات في المواد المدنية وإلتجارية ، أما عند الإحتجاج بالورقة في دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذي رسمه القانون في المواد ٢٩٠/٧٨١ من قانون الإنبات ، ذلك أن الإدعاء المرافعات السابق وتقابل المواد من ١٨/٤/٥٠ من قانون الإثبات ، ذلك أن الإدعاء

بالتزوير في هذه الحالة لا يعنو وسيلة دفاع في موضوع الدعوى فلا يكون لفير المحكمة التي تنظر هذا الموضوع أن تنظره مما يشكل قاعدة آمرة . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى سبق الإحتجاج في الدعوى مدنى كلى إسكندرية بالإقرارين المنسوبين إلى مورث الطاعن ، مما يكون معه رفع دعوى أصلية بتزويرهما مخالفاً لقاعدة من النظام العام لم تختلط بواقع لم يسبق طرحه ولم تكن عناصر إعمالها خافية فيما طالع محكمة الموضوع من طبيعة الدعوى ومن الإستثناف المضموم إليها . يكون الحكم المطعون فيه إذ تتاول البحث موضوع هذه الدعوى قد قام به سبب مبطل يجيز لهذه المحكمة أن تثيره من تلقاد نفسها وأن تحكم بما يقتضيه قيامه من نقض الحكم وإلغاء الحكم المستأنف وقضاء في الدعوى بعدم قبولها .

(الطعن رقم ٢٠٤ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٠/١/ ١٩٧ س٣٠ع ١ ص ٨٨١)

۱۹ من المقرد وفقاً لحكم المادتين ٤٩ و ٥ م مانين الإثبات أن الإدعاء بالتزوير على المحردات إما أن يكون بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التي يحتج فيها بالمحرد وفي أية حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التي تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأرضاع المعتادة إذا لم يكن قد تم الإحتجاج بعد بهذا المحرد وعلى أن تتبع في الحالين ذات القواعد والإجراءات المنصوص عليها بشان تحقيق الإدعاء والحكم فيه مما مفاده أن لكل من الطريقتين كيانه وشروطه التي يستقل بها في مجال إبدائه مما يمتنع معه وجه الجمع بينهما في هذا الصدد . بمعنى أنه إذا كان الإحتجاج بالمحرد قد تم فعلاً في دعوى مقامة إستناداً إليه والتقرير به في قلم الكتاب ، كما أن رفع دعوى التزوير الأصلية قبل الإحتجاج بالمحرد يكفي لقيام الإدعاء ء بتزويره في مراجهة دعوى الإحتجاج التي ترفع بعد ذلك ودون حاجة إلى إعادة إبدائه كطلب عارض فيها .

(الطعن رقم ٢٠ مسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/١ س- ٣ ع٣ ص٢٩٣)

١٢ - إبداء الإدعاء بالتزوير - بطريق الطلب العارض أو بطريق الدعوى الأصلية - كاف القيام الإدعاء ء وتمقق أثاره لدين الفصل فيه ومقتضى ذلك مو

عيم جواز البت في موضوع المجرر ووجوب وقف الخصومة الأصلية فيه لحين البت في أمر تزويره ، ذلك أنه وإن كان المشرع لم ير في صيد تناوله لنصوص الإدعاء بالتزوير بإعتبار أنه وعلى نحو ما أقصحت عنه المنكرة الإنضاحية للقانون المذكور لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى وأن السير في تحقيقه هو من قبيل المضي في إجراءات المُصوبة الأصلية شأته في ذلك أنة مسالة عارضة أورية منازعة في وإقعة من وقائعها بحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها الحكم ، إلا أن وقف القصل في الموضوع الذي يجري الإستتاد فيه إلى المحرر بسبب قيام الإدعاء ، يتزويره مقرر بحكم المادة ١٢٩ من قانون الدافعات التي تقضي مأنه دفي غير الأحوال التي نص فيها القانون على وقف الدعوى وجِرباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها في موضوعها على الفصل في مسألة أخرى يتوقف عليها الحكمه ، ذلك أن الفصل في الإدعاء ۽ بالتزوير يعتبر مسالة أولية لازمة للحكم في الدعوي مطروح أمرها. على محكمة أخرى مختصة بها كأن يكون أمر التزوير مطروعاً من قبل أمام محكمة أخرى بدعوى تزوير أصلية أو بدعوى جنائية إذ يتعين في هذه الأحوال وقف دعوى الإحتماج بالمحرر لمن الفصل في أمر تزويره . لما كان ما تقدم وكان الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن رفق طعنه إنه تمسك في دفاعه بصحيفة الإستئناف وأمام المحكمة الإستئنافية بسبق إدعائه بتزوير عقد الريجان سند الدعوى الماثلة وذلك بدعوى الجنحة المباشرة رقم ويدعوى التزوير الأصلية رقم ... الرفوعتين منه في هذا الشأن ضد الطعون عليه ـ المستأجر ـ قبل قيام الأخير برفع دعواه الموضوعية المائلة وإن هذا الإدعاء ما زال منظوراً ولم يفصل فيه بعد بأي من الدعويين السالفتين وكان مقتضى ذلك الدفاع أو صبح _ وجوب وقف الإستثناف لدين الفصل في أمر التزوير من المكمة التي تنظره .

(الطعنالسابق)

١٣ – لا محل للقول بأنه كان يتعين على المطعون عليها رفع دعوى تزوير أصلية قبل أن يتمسك الطاعن بالعقد في مواجهتها وأن في عدم رفعها لهذه الدعوى إسقاطاً لحقها في الإدعاء بتزيور العقد ، لأن رفع دعوى التزوير الأصلية المقررة بالمادة ٥١ من قانون الإثبات ليس واجباً على كل من يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور وإنما هو حق جوازى ليس فى عدم إستعماله ما يحول بينه وبين الإدعاء ، بتزوير ذلك المحرر إذا ما إحتج به عليه فى أية دعوى عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإثبات .

(الطعن رقم ٩٨٣ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٥/١/١٨ س٢٢ ص ٦٦٣)

١٤ - إذ كان الشترى لمقار بعقد غير مسجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر دائناً للبائع ، وكان الحكم بصحة العقد الصادر من المدين حجة على دائنه لأن المدين يعتبر ممثلاً لدائنه في الخصومات التي يكون هذا المدين طرفاً فيها ، وكان الحكم نهائياً بصحة ونفاذ العقد هو قضاء بإنعقاده مسحيحاً ونافذاً بين طرفيه فإنه يمتنع على من يعتبر ذلك الحكم حجة عليه العودة إلى الإدعاء ء بتزوير ذلك العقد ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى التي صدر فيها الحكم الأول إذ أن الإدعاء ء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدل أن يكون وسيلة دفاع في ذات موضوع كان يجب إبداؤه أمام الحكمة التي نظرت هذا المؤضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره .

(الطعن رقم ٢٧٦ سنة ٤٣ ق جلسة ٩/١/٩٨٣ س ٢٤ ص ١٣٨٩)

١٥ - وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٣٣٨٠ لسنة ١٩٨٧ مدنى كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدهم بطلب الحكم برد وبطلان الأوراق المكونة للله الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا المعرفة بجناية إغتيال الرئيس السابق محمد أنور السادات ذلك لتزويرها وقالت بياناً لدعواها أن المطعون ضدهم الثلاثة الأخر أصدروا في ١٩٨١/١١/١١ قراراً بإتهام نجلها الملازم أول خالد أحمد شوقى الإسلامبولى في الجناية المشار إليها بالإشتراك مع آخرين في قتل الرئيس السابق محمد أنور السادات ونفر ممن كانوا بمنصة العرض يهم ٦ أكتوبر ١٩٨١ والشروع في قتل آخرين وقد أصيب نجلها المذكور بطلقات نارية في ساحة العرض العسكرى وقت الحادث ونقل إلى مستشفى حيث إستجوب بتاريخ في جو من الإرهاب والتعذيب والاكراء كما طالب المدافعون أستجوب مرة أخرى في جو من الإرهاب والتعذيب والاكراء كما طالب المدافعون

عنه إثناء المرافعة طلبات عديدة تغير وجه الرأى في الدعوى ، قلم تثبت في محاضر الجلسات وأن هذه المحاضر كانت تستبدل بغيرها أو يجرى عليها الاضافات والاسقاطات ، وإذ كان من حق والدة المتهم أن تلجأ إلى القضاء لإثبات هذا التزوير فقد أقامت الدعوى .

قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستثناف رقم ٥٧٩ و استثناف القاهرة ويتاريخ ١٩٨٢/٢/١ قضت المحكمة بتأييد المحكم .

طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة منكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها.

وحيث أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بنسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك تقول أن ما إنتهى إليه الحكم المشار إليه من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجناية سالفة الذكر ومن عدم جواز الطعن بالتزوير بدعوى أصلية على أوراق سبق التمسك بها أمام القضاء ، ومن عدم قبول الدعوى لإنتفاء صفتها في الطعن على هذه الأوراق بالتزوير ، لا يقوم ذلك كله على سند صحيح ، إذ لم تكن الطاعنة طرف في بالتزوير ، لا يقوم ذلك كله على سند صحيح ، إذ لم تكن الطاعنة طرف في سلوك سبيل الإدعاء ، الفرعى بالتزوير ، فضلاً عن كونها أم المتهم وولية دمه وذات مصلحة قانونية في إثبات براحة وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم قبول الدعوى وإقام قضاء على هذه الأسباب مجتمعة دون أن يستمع إلى دفاع الطاعنة فإنه يكن قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث أن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى إن هي إلا حق الإلتجاء لحماية الحق أو المركز القانوني المدعى به ، ومن ثم فإنه يلزم لقبولها توافر الصفة الموضوعية لطرقي هذا الحق ، بأن ترقع الدعوى ممن يدع إستحقاقه لهذه الحماية وضد من يراد الإحتجاج عليه بها ، لما كان ذلك وكان التشريع الجنائي يقوم على مبدأ أساسي لا يرد عليه إستثناء هو

مبدأ شخصية المقوية ، إمتداداً لنص عام هو شخصية السئولية الجنائية ، والجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والمقوبات لا تتغذ إلا في نفس من أيقمها القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام إحتمل الإستنابة في المحاكمة وأن المقاب لا يحتمل الإستنابة في التنفيذ لما كان ذلك وكان الشارع في المادة ٩٥ من قانون الإثبات قد خول لمن يخشي الإحتجاج عليه بمحرد أن يختصم من بيده المحرد أو من يفيد منه اسماع الحكم بتزويره بمقتضي دعوى أصلية وهي لا تعدد أن تكون وسيلة لحماية حق أو مركز قانوني للمدعى ذاته ، وكانت الطاعنة لا تستند في دعواها إلى حماية حق أو مركز قانوني ذاتي ، ولا تكفي القرابة المتهم شفيعاً لها للإستنابة عنه في إتفاذ إجراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى – لإنتفاء صفة الطاعنة في رفعها – وهي دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه – لا يكون قد خالف الطاعن في تطبية .

(الطعن رقم ٦٤٤ سنة ٥٣ قجلسة ١٩٨٧/١/٤)

١٦ - وهيث أن مما تنعاه الشركة الطاعنة أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الإستثناف بأن المطعون ضده أقام دعوى أخرى برقم ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ مدنى كلى جنوب القاهرة - عليها وعلى الذين تم التنازل لهم عن حقوق المطعون ضده ومن باعت لهم أرض النزاع بناء على التوكيل المدعى بتزويره - وطالب في تلك الدعرى الحكم بتزوير هذا التوكيل وبطلان عقود البيع التي بنيت عليه ومحو تسجيلاتها - ولم يفصل فيها بعد ، كما تمسكت بعدم قبول الدعوى لخروج معظم الأرض المبيعة من ملكها بموجب العقود المشار إليها وإستحالة تنفيذ إلتزامها بنقل الملكية للمطعون ضده تبعاً لذلك ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه هذا النفاع وقصل في موضوع الإدعاء ء بالتزوير ثم في موضوع الإستثناف قبل الفصل في تلك الدعوى فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى هى محله ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٥٩ من قانون الإثبات تتص على أنه ديجوز لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرد ومن يقيدون منه لسماح الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية

ترفع مالأوضاع المعتادةه . وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصية طبقاً لهذا لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها في نزاع قائم أمام القضاء وإنه إذا إحتج بهذه الورقة في نزاع مرفوع بشأته دعوى فإنه يتمين على من إحتج عليه بتلك الورقة إن إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء ، الفرعي بالتزوير الذي رسمه قانون الإثبات في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعدق هذا الإدعاء ، أن يكون وجهاً من وجوه الدفاع في موضوع الدعوى تختص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل في هذا الموضوع دون غيرها ، إلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المحرر مختصصين في هذه الدعوى أو يجوز إختصامهم فيها ، فإذا كانت الخصومة قائمة في مرحلة الإستثناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على القصل في الإدعاء ء بالتزوير ضد أخرين ممن يقيدون من المحرد ولا يجون إختصامهم لأول مرة في هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الإستثناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية بحكم تكون له قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكان المقصود بدعوى صبحة التعاقد _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ هو تتفيذ التزامات البائم التي من شانها نقل الملكية إلى المشترى تنفيذاً عينياً والحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية ، فلا يجاب المشترى إلى طلبه إلا إذا كان إنتقال الملكية وتسجيل الحكم الذي يصدر له في الدعوى ممكنين ، وكان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة تمسكت أمام محكمة الإستثناف بأن المطعون ضده أقام في ١٩٧٩/٤/١٢ الدعوى ٣٤٢٦ سنة ٧٩ مدني كلي جنوب القاهرة عليها وعلى من إنتحل صفة الوكالة عنه في حوالة حقوقه إلى أخرين بموجب التركيل المزور وعلى هؤلاء ومن بيعت لهم أرض النزاع بناء على هذا التوكيل ، وطلب في تلك الدعوى الحكم بتزوير التوكيل ويطلان هذه البيوع ومحو تسجيلاتها ، وقدمت الشركة صورة صحيفة تلك الدعوى ، لما كان ما تقدم ، وكان القصل من محكمة الإستثناف في الطلب المطروح عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصابر للمطعون ضده على أرض النزاع _ أياً كان تاريخه _ يتوقف على القصل في الدعوى ٣٤٢٦ سنة ١٩٧٩ ميني كلى جنوب القاهرة بما تضمئته من

الإدعاء ء بتزوير التوكيل المطعون عليه وما يترتب على ثبوت هذا التزوير أو إنتفائه من إنعدام أو إنعقاد الحوالة التي تمت بناء عليه ، وتخلف أو توافر ركن السبب في التصرفات التي بنيت عليها مما كان يستوجب وقف نظر الإستثناف حتى يفصل في هذه المسألة الأولية ، وإذ كانت الأحكام المطعون فيها قد خالفت هذا النظر فإنها تكون قد خالفت القانون بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ۱۹۸۶ سنة ۵۳ ق جلسة ۲۳/٥/۸۸۷)

الإلتجاء إلى دعوى التزوير الآصلية ، مناطه ، عدم سابقة الإحتجاج بالمحرر فى دعوى منظورة أمام القضاء سبيله عندئذ ، إبداء الإدعاء بالتزوير فى ذات الدعوى ، تعلق هذه الإجراءات بالنسظام العسام الإدعاء لآول مرة أمام محكمة النقض بتسروير الآوراق والمستندات السابق تقديمها لمحكمة الموضوع غير جائز مالم يكن مرد الطعن ، وقوع تزوير فى محضر جلسة المرافعة الختامية ترتب عليه الإخلال بحق الدفاع لاحسسسوم

١ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط الالتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى منظرها القضاء عملاً بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات ، أما الإحتجاج بالورقة في دعوى منظورة فيتعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذي رسمه القانون في المواد من ٤٩ إلى ٨٥ من ذات القانون ، ذلك أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في موضوع الدعوى قلا يكون لغير المحكمة المطروح عليها هذا الموضوع أن تنظره ، وهو ما يشكل قاعدة آمرة تتعلق بالنظام العام وأنه وإن كان الأصل عدم جواز الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض على الأوراق والمستندات التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع وإوالم يكن قد طُعنَ فيها بالتزوير أمامها ، باعتباره سبباً جديداً لا نجون التحدي به لأول مروة أمام محكمة النقض ، إلا أنه إستثناءً من هذا الأصل ، إذا بُنيَ الطعن على وقوع بطلان جرهري في الحكم المعون فيه مرده وقوع تزوير في محضر جلسة الرافعة الختامية المتضمن إثبات هجز الدعوى الحكم وتحديد الأجل المصرح للخصوم خلاله بتقديم مذكرات الدفاع وكان قد ترتب على هذا التزوير إخلال محكمة الإستئناف بحق دفاع أحد الخصوم فإنه لهذا الخصم الذي تعذر عليه إكتشاف التزوير قيل صدور الحكم المطعون فيه أن يسلك سبيل الإدعاء بالتزوير المنصوص

عليه بالمواد ٤٩ إلى ٨٥ من قانون الإثبات أمام محكمة النقض ولا يُقبل منه فى هذه الحالة الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لإفتقادها الشرط الأساسى المقرر لقبولها وهو ألا تكون الورقة المدعى بتزويرها قد أحتج بها أمام القضاء.

(الطعن رقم ٤٤٥ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٩٠/١/١١)

الآمر بضم دعوى صحة عقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات العقد ، أثره ، إندماج الدعويين ، الفصل فى التزوير فى هذه الحالة قضاء صادر قبل الفصل فى موضوع صحة العقد ، عدم جواز الطعن فيه إستقلالاً

١ – إنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سبياً وموضوعاً إلى بعضهما تسهيلاً للإجراءات لا يترتب عليه إندماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ولو إتحد الخصوم فيهما ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب في إحدى القضيتين هو ذات الطلب في القضية الأخرى ، فإذا كان الثابت أن محكمة الموضوع بعد أن ضمت الدعويين إنتهت إلى أن عقد البيع في دعوى صحة العقد هو بذاته العقد موضوع دعوى التزوير الأصلية ، وكانت دعوى صحة العقد هي الوجه الآخر لدعوى بطلانه ، فإن الإندماج يتم بين الدعويين ويترتب عليه أن يصبير الأدعاء بالتزوير واحداً فيهما ، والفصل فيه هو قضاء صادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد ، غير منه للخصومة فلا يجوز الطمن فيه على إستقلال عملاً بنص المادة ٢٧٨ من قانون المرافعات السابق ، وإذ خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض الدفع بعدم جواز الاستثناف عن الحكم الصادر في الأدعاء بالتزوير ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وإذ كان هذا المحكم الساساً للحكم الصادر برد وبطلان عقد البيع ، فإنه يترتب على نقض المحكم الساساً للحكم اللاحق .

(الطعن رقم ۲۷۲ سنة ۲۸ ق جلسة ۲۸/۱/۲۸ س ۲۶ ع۲ ص ۹۹ ۹۹

دعوى التزوير الآصلية - وجوب إختصام من بيده المحرر ومس يفسيد منسسه

 ١ - مفاد نص المادة ٥٩ من قانون الاثبات أنه يتعين لمن يدعى تزوير محرر بيد أخر

ویخشی آن یُحاج به آن برفع دعوی تزویر أصلیة علیه وعلی من یغید منه ــ حتی لا یُحاج آیهما بتزویره فی دعوی لم یکن مُمثلاً فیها - وإلا کانت غیر مقبولة .

(الطعنرةم ۱۹۳۲ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٧/٢/٧)

قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الإبتدائى ورفض دعوى التزوير إستنادا إلى عجز المدعى عن الإثبات دون مناقشة الدليل الذى حصلته محكمة أول درجة - فصور

۱ – إذ كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه إنه إستند في قضائه بإلغاء الحكم الإبتدائي ورفض دعوى التزوير ، إلى عجز المدعى عن إثبات التزوير المدعى وخلو أوراق الدعوى ومستنداتها مما يدل على حصوله ، دون التعرض لمناقشته الدليل الذي حصلته محكمة أول درجة من مطالعتها للورقة ـ المطعون فيها ـ والذي كونت منه عقيدتها في الدعوى ، فإنه يكون مشوياً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ۲۷۷ سنة ۲۵ قبلسة ۲۰۱۵/۱۲/۱۹ س.۲ ع۲ ص ۱۳۳۵)

دعوى التزوير الفرعية

١ - جرى قضاء هذه المحكمة على أنه متى كان الحكم قد قضى برهض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية ، حتى يفصل نهائياً في الطعن بالتزوير فإنه يكون قد أنهى الخصومة في موضوع دعوى التزوير التي تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت عن الدعوى الأصلية ، ويجوز الطعن فيه على إستقلال .

(الطعن رقم ۲۲۱ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۵/۷/۱۹۰۷ س۸ ص ٤٦٠)

٢ - لا تقبل دعوى النزوير إلا بعد أن تقف الممكمة على ما يكون لها من أثر
 في النزاع المطروح ، فإن وجدته منتجاً قبلت الدعوى وإلا قضت بعدم قبولها .

(الطعن رقم ۲۲۹ سنة ۳۵ ق جلسة ۲۲/۱/۱۹۷۰ س۲۱ ع۱ ص۱٤۹)

٣ - إذ نصت المادة ٢١٣ من قانون المرافعات القائم ـ الواجب التطبيق ـ على أنه لا يجوز الطعن في الأحكام التي تصدر أثناء سير الدعوى ولا تنتهى بها الخصومة إلا بعد صدور الحكم المنهى الخصومة كلها ، وذلك فيما عدا الأحكام المؤتنية والمستعجلة والصادرة بوقف الدعوى والأحكام القابلة المتنفيذ الجبرى ، قد قصدت إلى أن الحكم المنهى الخصومة كلها هو ذلك الحكم الذي يصدر في موضوعها موضوع الدعوى برمته ، أو الحكم الذي ينهى الخصومة بغير حكم في موضوعها ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتناول إلا القصل في الإدعاء بالتزوير برد ويطلان ورقة التخالص المطعون فيها ، وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي النزاع حول الدين المطالب به ، بل لازال لمحكمة الدرجة الأولى بعد صدور الحكم المطعون فيه أن تستمر في نظر ذلك الموضوع وهو مطروح عليها برمته ولم تقصل فيه ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه وقد صدر أثناد سير الدعرى دون أن تنتهى به الخصومة كلها ، كما أنه لا يندرجة حدد الأحكام الأخرى التي أجازت تلك المادة الطعن عليها إستثناد ، لا يجوز تحد الأحكام الأخرى التي أجازت تلك المادة الطعن عليها إستثناد ، لا يجوز الطعن عليها إستثناد ، لا يجوز الطعن عليه استقلالاً

(الطعنريقم ١٩٠ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩/٥/١٩٧١ س٢٥ ص١٩٧٤)

٤ - قيمة دعوى التزوير الفرعية ـ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ـ تقدر بقيمة الدعوى وأياً كانت قيمة المق المثبت في الروقة المطعون عليها .

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٨/١٢/١٤ سنة ٢٦ هـ ١٦٧٢)

ه - نصوص المواد ٢٠٤ و ٢٠٠ و ٢٠٦ من الائمة المحاكم الشرعية تدل على أن المشرع وإن كان قد وضع في المادة ٢٠٤ قاعدة عامة مؤداها أن الأصل هو جواز إستثناف جميع الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الكلية بصفة إيدائية إلا أنه حدد في المادة التالية هذه الأحكام والقرارات وبينها بيان حصر وأفصح عن أنه لا يجوز إستثناف ما عداها على وجه الإستقلال إلا مع إستثناف الحكم في أصل الدعوى تبسيطاً للأرضاع ومنعاً من تقطيع أوصال القضية . لما كان ذلك وكان الحكم المسادر في دعوى التزوير الفرعية ليس من الأحكام التي يجوز إستثنافها على إستقلال وقبل الفصل في أصل الدعوى لخروج التزوير من عداد المسائل التي تقبل الطعن المباشر والواردة على سبيل الحصر في الفقرة الأولى من المادة ٥٠٠ من الاحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فلا يجوز إستثنافه إلا مع إستثناف الحكم الصادر في أصل الدعوى وفقاً للفقرة الأخيرة من هذا المادة ولما كان تعجل الطاعنين في إستثناف الحكم الصادر في دعوى التزوير قبل ميقاته ويقاؤه دون حسم حتى نظر الرستثناف في الوضوع ، لا يحول دون طرحه تبعاً لإستثناف الحكم الصادر في أصل الدعوى .

(الطعن رقم ٤ سنة ٤١ ق جلسة ٢١/٥/٥/٢١ س٢٦ مر١٠٢٣)

٦ إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاء في أصل الدعوى على سند من صحة الوصية والإقرار بالنسب وهو موضوع دعوى التزوير التي تحجب عن نظرها فإن نقض الحكم المطعون فيه في خصوص هذه الدعوى يترتب عليه إلغاء الحكم فيما قضى به من أصل الدعوى بإعتباره لاحقاً للحكم الأول ومؤسساً عليه عملاً بأحكام المادين ٢٦١ و ٨٦٨ من قانون المرافعات.

(الطمنالسابق)

٧ - الإستئناف وققاً لنص المادة ٣٣٧ من قانون الرافعات ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستئنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ققط فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تتعرض للفصل في أمر غير مطروح عليها ، وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين أقاموا إستئنافهم على ركيزتين هما أن محكمة أول درجة رفضت طلبهم إعادة القضية إلى المرافعة لتقديم مستئدات تؤيد لغاعهم وأنها لم تمكتهم من إثبات صورية الدين المطالب به ، ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم تمسكوا بالادعاء بتزوير سند الدين الذي قضى إبتدائياً ما يدل على أنهم تمسكوا بالادعاء بتزوير سند الدين الذي قضى إبتدائياً برفضه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إكتفى بمواجهة دفاع الطاعنين بشأن عمورية السند أن تزويره يكون بمنجاة عن عبد القصور .

(الطعن رقم ۲۹۵ سنة ۲۵ ق جلسة ۲۵/۵/۸۷۸ س۲۹ ص۱۱۱۸)

٨ - النص في المادة ٢١٣ من قانون الرافعات يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تثار عرضاً في خصوص دفع شكلى في الدعوى أو مسالة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، وإذ كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد إقتصر على الفصل في الادعاء بتزوير العقد وكان هذا القضاء لا تنتهى به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي طلب بصحة ونفاذ العقد كما أنه ليس من الأحكام التي أباحت المادة المذكرة الطعن فيها على إستقلال فإن المحكمة إذ قضت بقبول إستثناف الطاعن الحكم الصادر في الموضوع تكون الطاعن الحكم الصادر في الموضوع تكون قد إلتزمت صحيح القانون .

٩ - دعرى التزوير الفرعية تقدر قيمتها _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بقيمة الدعوى الأصلية أياً كانت قيمة هذه الدعوى ، وأياً كانت قيمة الحق المثبت في الورقة المدعى بتزويرها ، فإذا كانت قيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الأقصى لإختصاص محكمة أول درجة النهائي فإن دعوى التزوير الفرعية تقدير قيمتها ولا يجوز إستثناف الحكم الصادر فيها .

(الطعن رقم ١٩٣٤ سنة ٥٠ ق جلسة ٢٦/٦ ١٩٨٤ س٥ ٣ ص١٥٥١)

تقدير قيمة دعوى التزوير الفرعية

١ – تقدر قيمة دعوى التزوير الفرعية ـ على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ـ بقيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد ـ بقيمة الدعوى الأصلية تقل عن الحد الاقصى لإختصاص القاضى الجزئي النهائي فإن دعوى التزوير الفرعية تتبعها في تقدير قيمتها ولا يجوز إستئناف الحكم الصادر فيها من المحكمة الجزئية .

(الطعن رقم ۲۲۵ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۹/۲/۳۱ س٧ ص ۷٤٧) (الطعن رقم ۲۳۲ سنة ٥٠ ق جلسة ۲/۲/۱۹۸۲ س ۳ ص ۱۹۵۱)

القضاء المستعجل عدم إختصاصه بالفصل فى دعوى التزوير الغرعية أو الزصلية

القضاء المستعجل لا يختص بالفصل في دعوى التزوير الفرعية أن
 الأصلية لأن الفصل فيها يقتضى الحكم بصحة السند أو برده وبطائته وهو قضاء
 في أصل الحق يخرج عن ولاية القضاء الستعجل.

(الطعن رقم ٢١ - ١ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٢/١٢/١٤ س٢٢ ص١٥٨١)

التوقيع على بياض

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى من أقوال الشهود التى إعتمد عليها في قضائه إلى أن المطعون ضده لم يسلم الورقة التى وقعها على بياض بإختياره إلى الطاعن وإنما سلمها لموظف إدارة التجنيد ليحرد عليها طلبا بإعفائه من الخدمة العسكرية وأن الطاعن حصل عليها بطريقة ما وأثبت فيها الإقرار المدعى بتزويره فإن الواقعة على هذه الصورة تعتبر تزويراً طبقاً للفقرة الاخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات لا خيانة أمانة ومن ثم يجوز إثبات التزوير المدعى به بطرق الرثبات كافة وذلك لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقبرا الواقعة تزويراً أن يكون المصول عليها الورقة الموقعة على بياض بطريق الإحتيال وإنما يكفى أن يحصل عليها المتسك بها بأية طريقة كانت .

(الطعن رقم ١٥٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٦٦٦/١/١٦٦١ س١٧ ع٢ ص١٢٩١)

٧ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير المقيقة فيها معن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ومن ثم فإنه يرجع في إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت في الورقة الموقع على بياض بغير الكتابة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً . إذ أن القانون يعتبر مله الورقة في هذه الحالة بغير المتفق عليه بمثابة خيانة أمانة .

(الطعن رقم ۲۲۷ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۱/۱۹/۱۸ س١٨ ع٢ ص ١٦٥)

٣ - إذ كان الطعن على سند الدين لم يقتصر على أن صلبه قد حرر على خلاف المتفق عليه بين الدائن والمدين وإنما تضمن أيضاً حصول تزوير بطريق المحو والإضافة في العبارة التي كانت مدونة بخط الدائن في هامش السند والتي كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين الذي حرر السند لإثبات ، فإن هذا التزوير هو مما يجوز إثبات بطرق الإثبات كافة أياً كانت قيمة السند المدعى بتزويره .

(الطعنرةم ۲۰ سنة ۳۱ ق جلسة ۲۰/۵/۱۹۹۷ س۱۸ ع۲ ص۲۰)

3 - تفيير المقيقة في الورقة الموقعة على بياض وإن كان يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خيانة أمانة يخضع القواعد العامة ، إلا أنه إذا وقع هذا التغيير من أخر غير من سلمت له الورقة إختياراً ، فإنه يعتبر تزويراً يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة .

(الطمن رقم ٥٥ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/١/٢٢ س ٢١ م ١ مر١٧٤)

ه - الأصل في الأوراق المؤمة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن إستوم على الورقة المستوم عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، إلا أنه إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خاسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بلية طريقة أخرى خلاف التسليم الأختياري ، فإنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مي يخرج عن هذا الأصل ، ويعد تغيير المقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٧ س٣٢ ع ١ ص٥٠٠)

٦ - إذا كانت الطاعنة قد تمسكت في تقرير الإدعاء بالتزوير والمذكرة الطنة بشراهده أمام محكمة الإستثناف بأن السند الطعرن فيه لم يصدر من مورثها ومزور عليه صلباً وتوقيعاً ، كما تبسكت بأن ورقة السند لم تسلم أصالاً إلى الطعون طبها ، وإنما سلمت بعد توقيم المورث على بياض إلى زوجها وشقيقيه ، وهم محل ثقة المورث الذي إستأمنهم على كتابة طلب بإسمه لتقديمه لإحدى الجهات المكومية ، وأن المطعون عليها إستطاعت المصول على هذه الورقة وملأت الفراغ بتزوير صلب السند سبعد التوقيع عليها سبعداد مختلف ويطريقة غير منتظمة ، وطلبت الطاعنة في دفاعها أمام محكمة الإستثناف إعادة المأمورية الخبير لاستكمال النقص في مأموريته بتحقيق هذا الشق من دفاعها ، كما طلبت إلى جانب ذلك إجالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته بالبيِّنة ، وكانت محكمة بشواهده أمام محكمة الإستثناف إذ قررت الأخذ بتقرير الخبير لم تقطع برأيها في هذا الشق من دفاع الطاعنة ولم تستجب إلى طلب إعادة المأمورية للخبير أو إحالة الدعوي إلى التمليق وام ترد عليه في حكمها ، وام تتعرض لبحث مستنداتها القدمة في خصوصه ، فإن المكم يكون قد أغفل دفاعاً جرهرياً من شأته لي منح أن يتفير وجه الرأى في الدعرى ، مما يعييه بالقصور والإخلال بحق البقاع .

(الطعنالسابق)

٧ - إذ كان الحكم الملعون فيه ، قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التربيف والتزوير لإقتناعه بالأسس التي بني عليها ، وبما ساقه الحكم من قرائن وما تكشف له من ظروف الدعرى التي أوردها في أسبابه ، وإنتهي من هذه الأدلة إلى أن التوقيع على الإقرارين المدعى بتزويرهما صحيح ، وأن إدعاء الطاعن بالتزوير ببأن هذا التوقيع قد إختاس منه على بياض لا يتسم بطابع الجد ويتنافى مع الأساس الذي قام عليه الطعن بالتزوير في تقرير الادعاء به أو في منكرة شواهده ، فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك إن هو لم يلفذ أو يرد على بعض القرائن التي إستند الطاعن ، إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام بعض القرائن التي إستند الطاعن ، إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام الد المسقط لما حذائلة يتضمن الرد المسقط لما حذائلها .

(الطعن رقم ٢٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠/٢/٢٠ س ٢٤ ع ١ ص ٢٨٧)

٨ - إذ كان المطعون عليه لما طعن بالتزوير على السند قرر أنه صلم السند لخاله بعد أن وقع عليه على بياض مقابل إقتراضه من خاله مبلغ ١٧ جنيها وإنه لخلاف بين والد المطعون عليه وبين خاله سلم هذا الأخير السند الطاعن الذي قام بملئه بما فيد مديونية المطعون عليه له في مبلغ ٢٥٠ جنيها على خلاف الحقيقة بما مفاده أن المطعون عليه لم يسلم السند الذي وقع عليه على بياض بإختياره الطاعن وإنما سلمه لخاله الذي سلمه للطاعن وإن هذا الأخير هو الذي قام بملء بياناته على خلاف الحقيقة ، وكانت الواقعة على هذه المصورة تعتبر تزورياً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٠ من قانون المقويات ، فإنه يجوز إثبات هذا التزوير بكافة طرق الأثبات بما فيها شهادة الشهود .

(الطعن رقم ١١٤ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٨/٢/١٦ س ٢٩٠٨ من ١٩٧٨

٩ - المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الحقيقة في الأوراق على بياض ممن إستؤمن عليها هو نرح من خيانة الأمانة ، يرجع في إثباته القواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو في الورقة الموقعة على بياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ، ولا يخرج عن هذا الأصل الإحالة ما إذا كان من إستراى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش

أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى فعندنذ بعد تغيير المقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق ، والإحتيال أو الغش الذي يكون قد إستخدم كوسيلة للإستيلاء على الورقة ذاتها حيث ينتفي معه تسليمها بمحض الإرادة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها إبعت تزوير عقد الإيجار المقدم من الطاعن على سند من أنه إستغل فرصة لجوثها لمساعنتها في تقديم طلبات إلى وزارة الشئون الإجتماعية للحصول على معونة أو لتميينها في إحدى الوظائف ، وإنه إستغل أميتها وثقتها فيه فإستعمل المحرر الذي وقعت عليه لكتابة عقد الإيجار مثار النزاع ، وكان مؤدى ما سلف أن المطعون عليها هي التي سلمت الورقة الموقعة على بياض للطاعن إختياراً ، وإنه الحكم المطعون فيه قد إعتبر مجرد إدعاء المطعون عليها تسليمها المحرر الموقع منها على بياض من تغيير الحقيقة فيه تزويراً الحكم المطعون فيه قد إعتبر مجرد إدعاء المطعون عليها تسليمها المحرر الموقع منها على بياض من قبيل الإحتيال الذي يجمل من تغيير الحقيقة فيه تزويراً بيجوز إثباته بكافة المطرق غإنه يكون قد أشطأ في تطبيق القانون على واقع يجوز إثباته بكافة المطرق غإنه يكون قد أشطأ في تطبيق القانون على واقع يجوز إثباته بكافة المطرق غإنه يكون قد أشطأ في تطبيق القانون على واقع الدعوي بخروجه على قواعد الرثبات.

(الطعن رقم ۱۱۷ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٨/٦/١٤ س٢٩ ص١٤٦٧)

1. - إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد أخذت بالدفاع الذي ساقه الطاعن من إعتبار الواقعة خيانة أمانة ، وكان الحكم الإبتدائي قد إنتهي إستناداً إلى هذا النظر إلى عدم قبول الإدعاء بالتزوير وبصحة عقد الإيجار ، وكان على محكمة الإستثناف أن تفصل في كافة الأرجه التي تمسك بها المستثنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى مادام المكم قد قضى لصالحه في الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه ، وكان الثابت من مدونات الحكم الاستثنافي أن الطاعن تقدم بعذكرة طلب فيها تأييد الحكم المستثنف ، وأن المطعون عليها عجزت عن النيل من عقد الإيجار وتحاول إخراج الدعوى من نطاقها ، مما مفاده أن مشاركته في تنقية حكم الإحالة إلى التحقيق لا يتم بذاته على التنازل عن عدم جواز الاثبات بالميئة ، ولا يقطع برضائه الأثبات بهذه الطريقة بل يشير إلى إستحضاره شهوره إذعاناً لحكم إجراءات الإثبات لازمة التحفظ وصاحبه التمسك بدفاع مناطه عدم جواز الأثبات بشهوده إذا الثنيات بشهوده إنساطه عدم جواز الأثبات بشهوده .

(الطمنالسابق)

۱۱ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير المقيقة فيها معن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة إلا إذا كان من أستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأى طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يضرح عن هذا الأصل ، ويعد تغيير المقيقة فيها تزويراً يجوز أثباته بكافة طرق الاثبات .

(الطعن رقم ۲۰۸ سنة ٤٦ ق جلسة ه١٩٨٠/١١/٢٥ س٣١ ص ١٩٨٠)

١٢ - وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفطأ في تطبيق القانون إذ عول في قضائه برد وبطلان صلب سند المديونية على ما إنتهى الخبير المنتلب من أن التوقيع المنسوب إلى مورثه المطعون عليه وإن صدر منها إلا أنه كان على بياض وتم تحرير صلب السند في تاريخ لاحق ، بالرغم من تحديد مأموريته ببحث صحة التوقيع فحسب ولم يكن من أمر تزوير صلب هذا السند مطروحاً على المحكمة مما يعيه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث أن هذا النعى فى محله ذلك أن الدفع بالجهالة _ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة _ ينصب على الترقيع الذى يرد على المحرد فحسب ، فإذا رأت محكمة الموضوع تحقيق هذا الدفع فإنها تتقيد بما تقضى به المادة ٤٢ من قانرن الإثبات بأن يكون تحقيقها قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول الترقيع ممن نسب إليه أو نفيه ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم الصادر بتاريخ ٢٨٨ سنة ١٩٨٠ ناط بالفبير المنتب إجراء المضاهاه بين توقيع مورثة المطعون عليه الثابت على التركيل رقم ١٣٥١ أ سنة ١٩٧٧ مصر الجديدة وبين التوقيع المنسوب إليها على السند المؤرخ ١١٨١ أ سنة ١٩٧٧ لبيان ما عند حد إثبات صحة توقيع المورثة المنكورة وإنما إستطرد إلى أن هذا التوقيع عند على بياض شم حرر صلب السند بعد ذلك ، وكان المحكم الصادر بتاريخ ٢٨٨٥ مسنة ١٩٨١ قد أقام قضاء بتزوير صلب السند على ما خلص إليه الخبير في سنة ١٩٨١ قد أقام قضاء بتزوير صلب السند على ما خلص إليه الخبير في على الورقة العرقية بجعلها بما ورد قبها حجة على صاحب الترقيع بصرف النظر على الورقة العرقية بجعلها بما ورد قبها حجة على صاحب الترقيع بصرف النظر

عما إذا كان صلب الورقة محرراً بخطه أو بخط غيره ، ولا يجرز لصاحبه أن يتحلل من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالإدعاء بتزويرها ، فإنه يكرن قد أقحم الأدعاء بتزوير صلب السند المذكور على واقع الدعوى بغير الطريق الذى رسمه القانون مما يعيب ذلك الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ويستوجب نقضه لهذا السبب بون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

وحيث أن العكم المنهى للخصومة المسادر بتاريخ ١٩/٢ سنة ١٩٨١ قد بنى على العكم سالف الذكر فإنه يتعين نقضه بدوره عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات.

(الطعن رقم ٤٠ه سنة ٢٥ ق جلسة ٢٦/٣/٢/٨١)

إختلاس التوقيع على بياض جريمة معاقب عليها القانون عدم جواز توجيه اليمين الحاسمة بشان هذه الواقعة

١ - مقاد النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على أنه «لايجوز توجيه اليمين الماسمة في واقعة مخالفة النظام العامه وهو نص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدنى الملغاة ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الاثبات في المواد المدنية التجارية ولم يكن له مقابل في القانون القديم _ أن الشارع _ وطي ما يؤخذ من مذكرة المشروع التمهيدي للقانون المدنى قد أقر الفقه والقضاء على ما قيدا به نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه مما رجع في القضاء المصري من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيساً على أنه لا يصبح أن يكون النكول عن اليمين دليلاً على إرتكاب الجريمة ولا يجوز إحراج مركز الغميم وتعليفه مبنياً على ما لا يجوز التحليف عله جنائياً ، ولما كان البين من المكم المطعون فيه أنه أقام قضامه برفض الادعاء بتزوير عقد التخارج على دعامة واحدة هي أن الطاعن وجه يميناً حاسمة في واقعة اختلاس توقيعه على بياض فحلفتها المطعون خمدها وكان اختلاس التوقيع على بياض جريمة مأخوذة بعقوبة التزوير في الاوراق العرفية وهي عقوية الحبس مع الشغل طبقاً للمادتين ٢١٥ ، ٢٤٠ من قانون المقربات ، لا يجوز ترجيه اليمين الحاسمة فيها ، فإن الحكم يكون قد اقام قضامه على سند من إجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يجيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه وإلفاء ما كان أساساً له من أحكام وأعمال لاحقة .

(الطعن رقم ۷۲۱ سنة ٤٧ ق جلسة ٢١/١٢/١٨ س ٣١ ص ٧٩٠)

تكييف الواقعة با"نها تزوير لا خيانة أمانة إجازة إثباتها بكافة الطرق

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أنتهى فى فهم الواقع من اصل الورقة التى حرر عليها عقد البيع موضوع الدعوى الى انها سلمت من مورث المطعون ضدهم الى زوج الطاعنة بإعتباره وكيلاً عنه فى اعماله القضائية وقد صدرت هذه الورقة بعبارة طلب سماه ثم ترك تمت هذه العبارة فراغ المئة بالبيانات اللازمة الطلب ووقع المورث بعد الفراغ ثم حصلت الطاعنة على هذه الورقة ونزعت الجزء المشتمل على العنوان وملات فراغ الورقة بشروط عقد البيع مثار النزاع ، فإن التكييف الصحيح لهذه الواقعة كما حصلتها المحكمة هو أنها تزوير إذ أن إزالة العقوان الذي كان مكترباً بصدر الورقة الدلالة على طلب سماه إنما هو تغيير الحقيقة بالحذف وقد صاحب هذا الحذف إنشاء المقد المزور الذي كتبه فوق الامضاء فاصبح الفعلان تزويراً إجتمع فيه طريقتان من طرق التزوير المادي إحداهما حذف بيان من المحرر وثانيهما إصطناع عقد البيع ، ومن ثم فإن المحكمة المؤسوم إذ أجازت إثبات هذه الواقعة بكافة الطرق لم تخالف القانون.

(الطعنرقم ٥٥٥ سنة ٣٠ق جلسة ١٩٦٥/١/١٥ س١٦ ص١٧٢)

حق المحكمة فى تقدير الوقت الكافى لفحصها السند المطعون فيه قبل الفصل فى الدعوى

١ - متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها إطلعت على السند المطعون فيه بالتزوير ووصفت ما به من بيانات مما يفيد أنها فحصته قبل الفصل في الدعرى فإنه بحسبها أن تقدر لنفسها الوقت التي تراه كافياً لإنجاز عملها وهذا مما لاشأن للخصوم به .

(الطعن رقم ۱۰۱ سنة ۲۰ ق جلستة ۲۰٪۲٪۲۰۵۲)

عدم جواز مساءلة الخلف عن التزوير الذي يرتكبه السلف كما هو الحال بالنسبة لكل الحراثم

 التزوير كفيره من الجرائم لا يتلقاه الخلف عن سلفه ولا يسال عنه إلا فاعله ومن يكون قد إشترك معه فيه

(الطعن رقم۱۱۷ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۱/۱۸ (۱۹۵۰)

إقامة الحكم بتزوير عقد لا على صورته المقدمة من مدعى التزوير بل على مالاحظته المحكمة من تغيير مادى فيه لا إخلال بحق الدفاع

١ - متى كانت المحكمة إذ قضت بتزوير العقد المطعون فيه أقامت قضاها لا على مدورته المقدمة من المدعية بالتزوير بل على ما شاهدته المحكمة من تغيير مادى في بيان مقدار الاجرة فيه ، فإن المحكمة في ذلك لم تخل بحق طعنه في الدفاع ، إذ كان هذا العقد مقدماً منهما وكان موضوع الطعن بالتزوير ومحل بحث الطرفين ولا على المحكمة إن في إستخلصت دليل التزوير المادى مما إحتواه نفس العقد من تغيير .

(الطعن رقم ۱۳۷ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۲/٥/۲۵۹۱)

إعتبار الطعن بتزوير التاريخ غير مقصود لذاته وجواز الحكم برد وبطلان المحرر جميعه

ا – إن الطعن بتزوير تاريخ ورقة ما لايكون مقصوداً بذاته فقط بدون أية نتيجة تترتب على ثبوته وإلا كان ضرياً من العبث . فإذا كان مدعى التزوير إنما يرمى إلى ما يستقيده – بثبوت تزوير التاريخ – من صدق نظريته التى يدفع بها الورقة التى يطعن عليها بالتزوير . وإذا كانت المحكمة قبلت من أدلة التزوير ما يختص بتزوير التاريخ فذلك لتملقه وإرتباطه بصحة الورقة وبطلانها ، بأنه قد ثبت تزوير هذا التاريخ أمكن بالتالى أت تثبت نظرية الطاعن ، وأمكن بناء على ذلك القول بأن باقى ما في الورقة قد نقل عن الحقيقة التي كان يصدق عليها في تاريخه الواقعى الى حقيقة أخرى لم تكن موجودة في الواقع في التاريخ المزور ، وأمكن باطلاً وعلى ذلك فالطعن بتجاوز المحكمة في هذه الصورة حدها بقضائها ببطلان الورقة كلها بعد ثبوت تزوير تاريخها يتعين الرفض .

(الطعن رقم ۲۱ سنة ٤ ق جلسة ٢١/٥/٥/١٦)

ميعاد الطعن فى الحكم الاصل فيه أن يبدأ من تاريخ صدوره . الإستثناء ماورد بشائه نص خاص . المادة ٢٣١ مرافعات . عدم تقديم الطاعن حكماً بتزوير الورقة التى صدر بناء عليها حكم محكمة أول درجة أو إقرار المتمسك بها بتزوير . المادة ٢٢٨ مرافعات . أثره . وجوب إحتساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم

١ – مقاد نص المادة ٢٣١ من قانون المراقعات يدل على أن المشرع جعل سريان مواعيد الطعن في الاحكام من تاريخ صدورها كلسل عام إلا ما استثنى منها بنص خاص ، وإذ كان النص في المادة ٢٢٨ مراقعات على أنه وإذا صدر الحكم بناء على غش وقع من الخصم أو بناء على ورقة مزورة أو بناء عى شهادة زور أو بسبب عدم إظهار ورقة قاطعة في الدعوى إحتجزها الخصم قلا يبدأ ميماد إستثنافه الا من اليوم الذي ظهر فيه الفش أو الذي أقر فيه بالتزوير فاعله أو حكم بثبوته . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن الطاعن قد مثل أماخم مدر بناء عليها حكم محمة أول درجة أو إقرار المتسك بها بتزويرها عملاً بنص صدر بناء عليها حكم محمة أول درجة أو إقرار المتسك بها بتزويرها عملاً بنص ضدر بناء عليها حكم محمة أول درجة أو إقرار المتسك بها بتزويرها عملاً بنص ضدر بناء الطعن قد قان الماغم المطعون فيه إذا إحتسب ميعاد الطعن في الحكم المستثنف من تاريخ صدوره يكون قد إلتزم صحيح القانون .

(الطعن رقم ١٦ ٣ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٢/١١/١٨ س٢٤ هـ ١٦٢٢)

مسائل منوعة

١ – إن المحكمة المدنية حين ترفع إليها دعوى تزوير فرعية تكون مختصة بتقدير الوقائع المقدمة إليها لاثبات التزوير من الوجه المدنية دون الجنائية ، فإذا طلب إليها أن توقف الفصل في دعوى التزوير حتى يفصل جنائياً في وقائع التزوير المدعاة ، فحكمت برد الورقة وبطلانها بغير أن تشير الى طلب الايقاف ، فهي تعتبر أنها قد رفضته ضمناً وليس عليها أن تسبب هذا الرفض بأسباب خاصة متى كانت الاسباب التي اقامت عليها حكمها بالرد والبطلان كافياً لبيان وجهة نظرها .

(الطعن رقم ١ سنة ٢ ق جلسة ١٩٢٢/٤/٢٧)

 ٢ - إذا صدر حكم ريتدائى برد وبطلان عقد وتزوير الامضاء الموقع عليه جاز ، لدى إستثنافه الطعن بالتزوير في الامضاء الموقع بها رسمياً على الورقة التي إتخذتها محكمة الدرجة الاولى أساساً للمضاهاة كدفتر التصديقات .

(الطعن رقم ۷۸ سنة ٤ ق جلسة ٢١/١٤/٥٥)

٣ - إذا كانت المحكمة عندما حكمت بعد إجراءات تحقيق الخطوط الفرعية بصحة توقيع المورث على السند المرفوع به الدعوى لم تفصل فيما أثاره المنكر من أن السند بغرض صحة التوقيع عليه ، قد دس على الموقع أثناء وجوده من أن السند بغرض صحة التوقيع عليه ، قد دس على الموقع أثناء وجوده منين الدفعين الى وقت نظر الوضوع ثم عند نظر الموضوع لم يطعن منكر السند فيه بالتزوير ، فإنه لا يكون من حق المحكمة أن تقضى في امر تزويره من تلقاء نفسها ، لان المادة ٢٩٢ مرافعات تتص على أنه لا حاجة لان يتخذ مدعى التزوير إجراءات دعوى التزوير الفرعية لكي يتسنى المحكمة أن تحكم برد ويطلان الورقة إجراءات دعوى التزوير الفرعية لكي يتسنى المحكمة أن تحكم برد ويطلان الورقة اذا إقتنعت بتزويرها والمفهوم من هذا أن القضاء بالرد والبطلان إنما يكون بناء على طعن من الخصم لا تصدياً للمحكمة لما لم يطعن فيه . وفضالاً عن هذا فإن الحق المخول المحكمة في المادة ٢٩٢ هو رخصة إختيارية لها ، فإذا هي لم تستعملها فلا يصحم أن ينعت حكمها بمخالفته للقانون .

(الطعن رقم ٧٧ سنة ١٧ ق جلسة ٢٩٤٣/٤/١٩

٤ - لكى يكون إعتماد المحرر مانماً من الطمن فيه بالتزوير فيما بعد يجب أن يكون صادراً عن علم بما يشويه من عيوب . وإذن فمتى كان الواقع أن وكيل المطمون عليه إذ قرر أن عقد البيع الذي يتمسك به الطاعن يففى وصبية لم يكن يطم بتزويره فإن ما قرره هذا الوكيل لا يحرم المطمن عليه بعد ذلك من الطمن بالتزوير في المقد المذكور متى إستبان له تزويره .

(الطعن رقم ٦٢ سنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٩٥١)

وذا طعن في عقد بالتزوير ثم أخفق الطاعن ، فذلك لا يمنعه من أن يطعن في ذات العقد بأنه وصنية لان الطعن في العقد بأنه وصنية لا يتنافى صنوره معن أسند إليه .

(الطعن رقم ٨٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٥/١٩٤١)

١ - الحكم برد ويطائن عقد البيع - المطعين فيه بالتزوير لا يعنى بطائن الاتفاق ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له ومن ثم فإن هذا الحكم لا يحول دون إثبات حصول هذا الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانوناً.

(الطعن رقم ٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٨/١١/١٥٥١ س ١٦ صره ١١٠)

٧ - لا يجدى الطاعن تحديه بحجية الاوراق العرفية في الاثبات ، ويأته لا يعد مقصراً في الوفاء بالتزامه بدفع ثمن العقار المبيع قبل الحكم برد ويطلان السند المدعى بتزويره - والتي استدل به على دفع هذا الباطل - ذلك أنه لا يستطيع أن يتوقع الفسخ تنفيذاً لالتزامه قبل صدور حكم نهائي بالفسخ سواء كأن حسن النية أن سيئها ، كما هو الشأن في حالة خلو العقد من الشرط الفاسخ الصريع .

طمعاً في المال أو رغبة في النكاية والتشهير ، يشترط وجود مسوغ لسماع دعاوى الزوجية عند الانكار ، وائن لم تكن ثمة لائحة تقيد سماع الدعوى بالنسبة لوقائع الزواج السابقة على سنة ١٨٩٧ بحيث تبى قواعد الاثبات فيها على أصلها في الفقه المنفى ، مما مؤداه ثبوت الزواج عند المنازعة بشهادة الشهيد بشرط أن تكون الزورجية معروفة بالشهرة العامة ، أما رذا أقيمت من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما ، فلا تسمع إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير ولم يورد القانون تحديداً لماهية هذه الاوراق فيترك أمر تقديرها للقاضى . التزوير ولم يورد القانون تحديداً لماهية هذه الاوراق فيترك أمر تقديرها للقاضى .

القسم الثانى قضاء النقض الجنائى

مناط رسمیــــة الورقــة أن یکـون مـحر ر ها موظفـــــا عمومــیــا مـختصابتحریر ها أو یتدخل فی تحریر ها أو التا شیر علیـها وفقاً لما تقضی بها القوائین واللوائح

١ - إن قانون العقوبات العقوبات وإن كان لم تعريفاً محدداً للورقة الرسعية ، إلا أنه أورد في المادة ٢١١ منه على سبيل المثال بعض انواع من هذه المحررات ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على هدى الامثاقالتي ضريها القانون بنان مناط رسعية الورقة هو أن يكون محررها موظفاً عمومياً مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيفة الرسمية أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها وفقاً لما تقضى به القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر إليهخ من عليها وفقاً لما تقضى به القوانين واللوائح أو التعليمات التي تصدر إليهخ من المادة ٢٠٠٠ من القانون لمن المدنى الصادر به القانون رقم ٢٠١١ اسنة ١٩٤٨ ، فعرف الورقة الرسمية بأنها هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للاوضاع القانونية وفي حدود سلفته يديا وما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقاً للاوضاع القانونية وفي حدود سلفته وختصاصه

(الطعن رقم ١١١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢/٢//١٥٥٨ س٩ ص١١٠١)

٢ - مناط رسمية المحرر أن يكرن صادراً من موظف رسمى مكلف بتحريره
 وأن يقع التغيير فيما أعدت الورقة لإثباته أو في بيان جوهرى متعلق بها

(الطعن رقم ۲۰۱۱ سنة ۲۸ ق جلسة ۲۲/۲/ ۱۹۵۹ س٠ مس ۲٤٥)

٣ - لا يشترط في المحرر كي يسبغ عليه وصف المحررالرسمي أن يكون تحريره بناء على قانون أو لائحة بل يصبح أن يكون بناء على أمر الرئيس المختص أو طبقاً لمقتضيات العمل وتعليمات الرؤساء.

(الطعن رقم ٤٨٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٤/٢٠ س٠٠ ص ٤٤٦)

٤ - إختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستمده من اقوابان

واللوائع فحسب بل يستمده كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به أو من طلبات الجهات الرسمية الاخرى التى تستلزم ممارسة إختصاصه الوظيفى تحقيقاً لهذه الطلبات ، كما قد يستمد الحرر رسميته من ظروف إنشاؤه ، أو من جهجة مصدره أو بالنظر الى البيانات التى تدرج به وازوم تدخل الموظف لاثباتها أو لاقرارها .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٢/١/١٥٥٩ س١٠ ص ٢٧٤)

٥ - لا محل في تعريف الورقة الرسمية للاستناد الى المادة ٢٩٠ من القانون المعنى لانه وردت في القصل الخاص بإثبات الالتزام بالكتابة ، ولان موظفى بتك المعمورية هم مستخدمون في مؤسسة خاصة يقومون بخدمات خاصة لعملاه البتك ولحسابه ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الاستناد في توسعه نطاق الجريمة الذي عدده الشارع في المادتين ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات ومخالفة لصريح نصهما وهو ما أرجبه الشارع في الورقة الرسمية من أن يكون محررها موظفاً عمومياً وهي صفة لابد أن تلازكم مرتكب التزوير بحكم القانون وإدخال غير المؤلف العمومي في حيز هذين النصين فيه مخالفة القواعد الاولية في المسئولية الطنائة .

(الطعن رقم ۱۸۸۹ سنة ۲۹ ق جلسة ۲۱/۱۲/۱۹۱۱ س۱۱ ص ۱۲۸)

٢ - يكفى لتوفر جريمة المحرر الرسمى أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومى مختص بتحريرها ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عند دفع رسم مستخرج رسمى من مديريه معينة والتزوير الذى طرأ عليه يتصل بنشاط للنطقة التعليمية به ، أن أن هذا المحرر يختلف عن القسائم التي تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغييراً مادياً شمل تاريخها والامضاء المنسوب الى الصراف والمهلغ الذي كان مدرجاً بها أصلاً.

(الطعن رقم ٢٥٥٢ سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/١/١١ س١٢ ص١٢)

 ٧ - لا يشترط في القانون _ كيما تسبغ الرسمية عي الورقة _ أن تكون محررة على نموذج خاص ذلك أن الصفة إنما يسبغها محررها لا طبعها على نموذج خاص والرسمية تتحقق حتماً متى كانت الورقة صادرة أو منسوباً صدورها الى موظف مختص بتحريرها ، سواء كان أساس الاختصاص قانوناً أو مرسوماً أو لائعة أو تعليماً أو بناء على امر رئيس مختص أو طبقاً لمقتضيات العمان.

(الطعن رقم ٢١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/٤/٢ س١٢ حر ٤١٩)

٨ - لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف المعومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الورقة المسطنعة شكل المحررات الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذباً الى موظف عام للايهام برسميتها واو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . ويكفى في هذا المقام أن تحتري الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود إختصاصه بحيث يتوفر لها من المظهر والشكل ما يكفي لان ينخدع به الناس .

(الطمن رقم ۲۱ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۲۲/۱/۱۳۲۳ س۱۷ ص۱۹۷)

٩ - لا يشترط لاعتبار التزوير والطعن في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر عن موظف عمومي من أول الامر. قد يكون عرفياً ثم ينقلب الي محرر رسمي إذا ما تدخال فيه موظف عمومي في حدود وظيفته. إنسحاب رسميته على ما سبق من الاجراءات.

(الطعن رقم ۱۹۶۹ سنة ۳۱ ق جاسة ۱۹۲۷/۱/۹ س ۱۹ مس ۱۳) (الطعن رقم ۱۹۲۰ س ۱۹۲۷/۶۲۹ س ۱۹۲۸ مس ۵۰۰)

 ا مناط رسمیة الورقة هو صدورها من موظف عام مختص بتحریرها ووقوع تغییر الحقیقة فیما اعدت الورقة لاثباته او فی بیان جوهری متعلق بها

(الطعنرةم ٥٥٠ سنة ٢٧ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س١٨ مس١٩٣٧)

المرر المرر رسمياً في حكم المادتين ٢١١ ، ٢١١ من قانون العقوبات متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التداخل في هذا التحرير . كما يستد المحرر رسميته من ظروف إنشاؤه أو من جهة مصدره أو

بالنظر الى البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف الثباتها أو القرارها (الطعنرقم ١٥٨سنة ٢٥ قبطسة ١/٥/١٩١٨ س١٩ ص٣٥٥)

۱۲ – لا يستمد الموظف إختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائع فحسب ، بل يستمده كذلك من أوامر رؤساؤه فيما لهم أن يكلفوه به أو من طلبات الجهات الرسمية الاخرى التي تستلزم ممارسة إختصاصه الوظيفي تحقيقاً لهذه الطلبات .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٦/٥/١٩١٨ س١٩ ص٢٦٥)

١٣ - لا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسعية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقق الجريمة - وهو الشأن في إحالة الاصطفاع من أن تعطى الورقة المصطفعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولي نسب صدورها الى موظف عام للايهام برسميتها . ويكفى في هذا المقام أن تحترى الورقة على ما يفيد في تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود إختصاصه .

(الطعن رقم ١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٦/٥/١٩٦٨ س١٩ ص٣٦٥)

١٤ – التزوير في الوراق الرسمية يعاقب عليه ولو كان حاصلاً في محرر باطلاً شكلاً لاحتمال حصول الضرر منه الفير أو للجميع إذ أن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر فإنه قد تتعلق به صفة الفير ممن لا يتضح أمامهم ما يشويه من عيوب ويصح أن يخدع فيه كثير من الناس الذين يفوتهم ملاحظة مافيه من نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالفير بسبب هذا المحرد .

(الطفن رقم ۸۵۷ سنة ۲۸ قجلسة ۱۹۲۸/۱/۱ س۱۹ ص۲۷۲)

الاختصاص الفعلى للموظف ركن في جناية التزوير في المحرر الرسمي
 (الطعنرةم ٢٣٥١ سنة ٣٦ قجلسة ١٩٦٩/١١/١٢ س ٢٠ ص ١٢٨٨)

١٦ - لا يشترط لصحة الحكم بالادانة ان يتحدث صراحة عن ركن الضرر

مادام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المعرر الرسمي

(الطعن رقم ۱۸۱۱ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/١/١١/١ س٢٦ ع١ ص ٤٥)

۱۷ – لا يشارط فى جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفى لتحقيق الجريمة – وهو الشأن فى حالة الاسطناع – أن تعطى الورقة المسطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كنبا ألى موظف عام للايهام برسميتها ويكفى فى هذا المقام أن تعترى الورقة ما يفيد تدخل الموظف فى تحررها بما يوهم أنه هو الذى باشر إجراءاته فى حدود إختصاصه .

(الطعنالسابق)

١٨ – من القرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الامر ، فقد يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ، ففي هذه الحالة يعتبر واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرد الصفة الرسمية بتدخل الموظف وتتسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الامر .

(الطعن رقم ١٣٠٦ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨ س٢٤ ع١ ص٧٧)

١٩ – من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الفش بالوسائل التى نص عليها القانون فى الاوراق الرسمية تتحقق به جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على إرتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يغالف حقيقته الرسميجة وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بمينه من وقوعها ، لان هذا التغيير ينتج عنه حتماً إحتمال حصول ضرر بالمسلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الفض مما لها من القيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والاخذ بما فيه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم عن تمحيص دفاعه بقيام التفويض من المحامى بالتوقيع برسمه على عريضة الدعوى ، وكذا التفاته عن طلب مناقشة بعض الشهود إثباتاً لذلك لا يعدو أن يكرون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان . لا تلترم الشهود إثباتاً لذلك لا يعدو أن يكرون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان . لا تلترم

المحكمة بالرد عليه طالما أن ثبوت قيام التغويض ليس من شاته ـ بعد ما سلف إيراده ـ أن تنتفى به جريمة التزوير في المحرر الرسمي المسندة إليه .

(الطعن رقم ۱۹۱۶ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٢/٢/٢٧ س٢٧ مس٢٢٩)

٢٠ – لا كان لا يشترط في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية أن تكون صدررت فعلاً من الموظف المختص بتعريرها بل يكفي لتحقق الجريمة – كما هو الشان في حالة الاصطناع – أن تعطى الورقة الصطنعة شكل الاوراق الرسمية ولو نسب صدورها كنباً الى موظف عام للايهام برسميتها ويكفى في هذا المقام أن تحترى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراطته في حدود إختصاصه . وكان من المقرر أنه ليس بشرط الاعتبار التزوير واقعاً في محرد رسمي أن يكون هذا المحرد قد صدر بدامة من موظف عمومى ، فقد كان عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرد رسمي بمجرد أن يكتسب هذه الصفة وتتسحب رسميته الى ما سبق من الاجراءات إذ العبرة بما يؤل اله المحرد ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً .

(الطعن رقم ١٤ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٨/٤/٢٢ س٢٩ ص٤٠)

۲۱ – لا یشترط – کیما تسبغ الرسمیة علی الورقة به أن تکون محرره علی نموذج خاص ذلك أن صفة الورقة إنما یسبغها علیها محررها ولیس طبعها علی نموذج خاص .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٩ س٢٢ ص ٢٠٠)

٢٢ – من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر صدر من موظف عمومي ، إذ قد يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتداخل الموظف ، وتتسحب رسميته على ما سبق من الاجراءات ،

إذ العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه في أول الامر.

(الطعنرقم١٨١٨ سنة ٥٢ قبلسة ١٩٨٢/٥/١٩٨٦ س٣٣ ص١٩٠٨)

٢٢ - مناط رسمية المحرر أن يكون صادراً من موظف عمومى مكلف بتحريره
 وأن يقع التغيير فيما اعدت الورقة لاثباته أو بيان جوهرى متملق بها

(الطعن رقم ۲۷۹ عسنة ۲ ه ق جلسة ۲۱/۱۰/۲۱ س۳۳ ص ۲۹۵)

75 - ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن يكون هذا المحرر قد صدر من موظف عمومي من أول الامر ، ذلك أن المحرر إذ قد يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومي في حدود وظيفته ففي هذه الحالة يعتبر واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتداخل الموظف ، وتتسحب رسميته على ما سبق من الاجرامات.

(الطعنالسابق)

٢٥ - من المقرر أن المحرر يعتبر رسمياً في حكم الماديت ٢١١ ، ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر أو كان في الامكان صدوره من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته أو التداخل في هذا التحرير ، ولا يستحد الموظف إختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب بل يستحده كذلك من أوامر رئسائه فيما لهم أن يكلفوه به .

(الطعن رقم ٢٤٤٤ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/١/٢٠ س٣٣ ص ٩٣٧)

٢٦ – من المقرر أنه ليس بشرط لاعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمى أن يكن هذا المحرر ق صدر من موظف عمومي مختص بتحريرها بل يكلي لتمقق الجريمة هو الشأن في حالة الاصطناع أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الاوراق السبعية ومظهرها ، وإن نسب صدورها كلاباً إلى موظف عام للايهام برسميتها ويكفي في هذا المقام أن تحتوي الورقة على ما يفيد تدخل الموظف بتحريرها بما يوهم أنه هو اللذي باشر إجراءاته في حدود إختصاصاته فقد يكون عرفياً في أول الامر ثم ينقلب الى محرر رسمي بعد ذلك إذا ما تداخل فيه موظف عمومي

في حدود وطيفته إذ في هذه الحالة يعتبر التزوير واقعاً في محرر رسمي بمجرد أن يكتسب المحرر الصفجة الرسمية بتدخل الموظف وتتسحب رسميته على ما سبق من الإجراءات و لان العبرة بما يؤول اليه المحرر لا بما كان عليه

(الطعن رقم ۲۵ه ۷ سنة ۲۵ ق جلسة ۲۱/ه ۱۹۸۰ س۳۲ س۲۸۲)

محضر الحلسة

 ا محضر الجلسة حجة بما ثبت به . والادعاء بعكس ما ورد فيه لايثبت إلا بطريق الطعن فيه بالتزوير .

(الطعن رقم ۲۷۸ سنة ۲ ق جلسة ه/۱۲۲/۱۲۲)

 ٢ - الخطأ المادي في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الالتجاء الى طريق الطمن بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الاوراق المثبتة بمحاضر الجلسات والاحكام ، مادام هذا الخطأ واضحاً.

(الطعن رقم ۲۹۸ سنة ۲۳ ق جلسة ۱۹۹۲/٥/۲۷ س١٤ من ٥٤)

 ٣ - الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت فيها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ۲۷ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١/١٥ س٢١ ع٢ ص ٨٨٤)

3 - لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه ، إن المعه تدوينه ، أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر، كما عليه إن إدعى كان يهمه تدوينه ، أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر، كما عليه إن إدعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ولما كان الطاعن لم يذهب الى الادعاء بأنه طلب إثبات دفاعه بالمحضر ، وكانت أسباب طعنه قد خلت البئة _ أية إشارة إلى سلوك طريق الطعن بالتزوير _ في هذا الصدد _ فليس يقبل من الطاعن يوم نظر طعنه بالنقض ، ومن بعد مضى الاجل المحدد بتقديم الاسباب ، سلوك ذلك الاجراء الخارج على الطعن على الرغم من دعواء بقيام هذا السبب منذ صدور الحكم .

(الطعن رقم ١٥٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣ س٢٢ ع٢ مر١٨٥)

ه - لما كان الثابت من الاطلاع على منونات الحكم المطعون فيه أن رئيس
 الدائرة تلا تقرير التلخيص ولا ينال من ذلك أن محضر الجلسة اغفل إيراد ذلك

الاجراء إذ المقرر أن الحكم يكمل محضر الجاسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات ومنها تلاوة تقرير التلخيص فضالاً عن أنه من المقرر أن الاصل أن الاجراءات روعيت أثناء نظر الدعوى ، وأنه متى ذكر في الحكم أنها إتبعت فلا يجوز إثبات عدم إتباعها إلا يطريق الطعن بالتزوير .

٦ كان الثابت بالحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص جرت تلابته بمعرفة السيد رئيس الدائرة ومن ثم لا يقبل من بعده إدعاء الطاعن بعدم تلابته مادام لم يسلك سبيل الطعن بالتزوير في محضر الجلسة المثبت به حصول التلابة.

(الطعن رقم ۱۹۷۱ سنة ٥٤ ق جلسة ٥/١/١٧ سنة ٥٤ ص ٤٩)

٧ - لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد أثبت به تلاوة تقرير التلخيص وإذا كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لحضر الجلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الاصل في الاجراءات إنها روعيت ومتى أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فلا يجوز الطاعن عن أن يجحد ما اثبته الحكم من تمام هذه الاجراءات إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لا يفعله ، ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الاشارة الى من تلا التقرير من أعضاء المحكمة.

(الطعن رقم ۲۲۸ سنة ۶۱ ق جلسة ۱۹۷۷/۱/۱ س۲۸ ص۲۵)

٨ - من المقرر أن الاصل في الاجراءات المنحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذ كان الثابت أن أحداً من الطاعنين لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما اثبت في محضر جلسة المرافعة الاخيرة من إكتفاء الدفاع من الاحوال الواردة بالتحقيقات لباقي شهود الاثبات الذين لم يسمعوا ، فإن الزعم بأن ما أثبت من ذلك مفاير للواقع يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ۲۲ استة ٤٧ ق جلسة ٢ / ١٩٧٧ س ٢٨ ص ٨٠٣٠)

٩ - الاصل طبقاً للمادة ٣٠ من القانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، إن الاجراءات قد روعيت فلا يجوز لطاعي أن يجحد ما ثبت من محضر الجلسة وما أثبته الحكم أيضاً من صدوره بجلسة ١٩٧٥/٦/٩ إلا بالطعن في التزوير وهو ما لا يقعله فإنه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الضموص والاستناد فيه إلى التحقيقات التي يقول أن النيابة قد أجرتها في هذا الشأن .

(الطعنرةم١٣٠٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٨/٣/٢ س٢٩ ص٥١)

١٠ – لما كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة لاستثنافية وفي ورقة المكم الغيابي الاستثنافي تلارة تقرير التلفيس على خلاف ما يزعمه الطاعن ، وكان الاحمل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يغالف ما أثبت فيها سواء في محضر الجلسة أو في المكم إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لا يقعله الطاعن فإن ما يجادل فيه من عدم تلاوة تقرير التلفيس يكون غير قويم ولا يعتد به .

(الطعن رقم ١٦٣٥ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٨٨ س٣٠ ص ١٧١)

١١ – المستفاد مما أثبت بمحاضر الجلسات أمام المحكمة بدرجتيها أن محاكمة الطاعن قد تمت بفرفة المداولة في جلسات سرية ، ولما كان الاصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم بالطعن بالتزوير ، فإنه لا يقبل من الطاعن قول لان محاكمته لم تجر في جلسات سرية مادام لم يتخذ من جانبه إجراء الطعن بالتزوير فيما بون محاضر الجلسات في سوية المحاكمة .

(الطمن رقم ۱۷۰۷ سنة ۱ ه قجلسة ۲۰/۱۰/۱۰ س۲۲ س۲۲۳)

١٢ – لما كانت ررقة الحكم متمعة لمحضر الجلسة بشأن إثبات إجراءات الماكمة وإذ كان الاصل في الاجراءات أنها روعيت فعتى أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص قلا يجوز الطاعن أن يجحد ما اثبته الحكم من تمام هذه الاجراءات إلا بالطعن بالتزوير ما لم يقطه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبرلاً.

(الطعنرقم ٧٣٢٦ سنة ٤٥ ق جلسة ٧/٥/٥٨٥ س٣٦ ص١١٤)

نسخة الحكم الاصلبة

١ – من المقرر أن نسخة الحكم الاصلية هي من الاوراق الرسعية وأن كاتب الجلسة هو المنوط بتحريرها أصلاً نقلاً عن ذات النص الذي دونه القاضي في مسودة الحكم ، ولا يفسر من رسميتها أن يخالف هذا الكاتب واجبة ويعهد الى غيره بتحرير تلك النسخة ، لان صغة الرسعية إنما تنسحب على الورقة في هذه الحالة منذ بده تعريرها وذلك بمجرد تداخل الكاتب المختص وتوقيعه عليها ، إذ العبرة في هذا المسدد بما يؤول اليه المجرد بما كان عليه في أول الامر . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على المتهم أنه عند تحرير النسخة الاصلية أضاف عمداً إلى أسباب الحكم التي كتبها القاضي في المسودة عبارات لم تصدر منه فجعل بذلك واقعة مزورة في صورة واقعة مسعيحة ، فإن ما انتهى إليه الحكم من إعتبار المتهم شريكاً لكاتب المحكمة الحسن الذي قم عليه .

٢ - لئن كان يعين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحاكمة جرت في جلسة سرية إلا أنه قد صدر وتألى علناً فإنه لا يقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك ، إلا بإتباع إجراءات الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يقم به ، ومن ثم يكون منعاه في هذا الشأن غير سديد .

(الطعن رقم ۱۹۷ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٨ س ٢١ ع ١ ص ٥٥٦)

 ٣ – الأصل في الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت منها في محضر الجلسة أو في الحكم إلا بالطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ۷۲۹ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/٦/١٥ س ٢١ ع ٢ ص ٨٤٨)

 الأصل طبقاً المادة ٢٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة التقض ، إعتبار أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأنه متى ذكر في الحكم أنها إتبعت فلا يجوز إثبات عدم إتباعها إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وليس يقدح في ذلك أن يكون إثبات إجراء تلاوة تقرير التلفيمي قد ورد في ديباحة الحكم مادام أن رئيس الدائرة قد وقع عليها مع كاتبها طبقاً المادة ٣١٣ من قانون الإجراءات الجنائية بما يفيد إقراراه ما ورد به من بيانات.

(الطعن رقم ١٥٤٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٤/٣ س٢٢ ع ٢ ص ١٨٥)

ه - من المقرر أن ورقة الحكم تعتبر متمة لمعشر البلسة في شأن إثبات إجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير فلا يجوز الطاعن أن يجحد ما أثبته من تمام هذا الإجراء إلا بالطعن بالتزوير ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت لتلاوة التقرير فلا يجوز الطاعن أن يجحد ما أثبته من تمام هذا الإجراء إلا باطلعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ولا يقدح في ذلك أن يكون إثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة إلى من تلى التقرير من أعضاء المحكمة مادام الثابت أن التقوير قد تلى فعلاً ويكون النعى على الحكم بالبطلان في هذا الخصوص في غير محله .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٤٦ ق جلسة ٦/٦/١٩٧١ س٢٧ ص ٦٠٦)

١ - لما كان ما يزعمه الطاعن في وجه النعي من صدور المكم المطعون فيه في غيبة رئيس الدائرة التي أصدرته غير صحيح ذلك بأن البين من مراجعة الارداق والمفردات المضمومة أن هيئة المحكمة الإستثنافية التي سمعت المرافعة في الدعرى بجلسة ٥/٥/٥/١ كانت مشكلة من رئيس المحكمة والقاضيين ... و وأنها نطقت _ بهيئتها المذكورة _ بالمكم في ذات الجلسة على ما هو ثابت بمحضرها وفي ورقة الحكم وإذ كان من المقرر أنه لا يجوز جحد ما تضمنته ورقة الحكم من إجراءات المحاكمة إلا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن ما ينعاه في هذا الشأن يكون غير مقبول .

(الطعن رقم ٩٦٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ص ٩٦٨)

٧ - إن العبرة فيما تقضى به الأحكام هى ما ينطق به القاضى فى وجه الخصوم بمجلس القضاء ، ويما هو ثابت من ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضى بعا لا يجوز المحاجة فيه إلا بطريق الماعن بالتزوير ، ولما كان الثابت منهما أنه تم النطق بالحكم بقبول

المارشة شكلاً فرفقتها وتأييد اليكم للطرش فيد فإله الاقيمة للا كان قد اللبت على خالف في مصرية قراراهر وئيس الهيئة التي أصدرت المكم إن صبح ما أثاره الطامن في هذا الشان .

(الطعن رقم ٧٠ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٢ /٥/١٩٧ س ٢٨ ص ٢٨٥)

٨ - لما كان الأعبل في الإجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما أثبت بمحضر البلسة أو في الحكم - إلا بطريق الطعن بالقزوير - وكان الثابت أن الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصرهن مه أثبت بمحضر جلسة المرافعة من إكتفاء المفاع بالأكوال الواردة بالتحقيقات لشاهد الإثبات الذي لم يسمع ، فإن الزمم بأن ما أثبت من ذلك مفاير الواقع يكون غير مقيل ...

(الطعن وقم ۲۶۰۵ سنة ممتى جلسة ۲۲/ ۱۹۸۰ / س ۲۹ ص ۹۲۵)

٩ - ١٤ كان الأصل طبقاً العادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ اسنة ٩٩ في شائل حالات وإجراعات الطعن أمام محكمة التقدن أن الإجراعات قد روعيت فلا يجوز لطاعن أن يدعض ما ثبت بضحضر الجلسة وما أثبته الحكم ليشاً إلا بالطعن بالتزوير وهو لم يقطه فإنه لا يقبل منه ما يثيره في هذا الضحرص .

(الطمن رقم ۱۹۸۶ سنة ۵۵ ق جلسة ۱۹۸۵/۵/۱ س ۲۲ س ۱۹۸۸)

أوراق المعضرين إعلانات-صحف الدعاوى

١ – البيان الخاص بمحل إقامة الدعى عليه وإن كان في الأصل لا يعدو أن يكرن خبراً يحتمل الصدق أو الكتب عن طرف واحد ومن غير موظف مختص ، إلا أنه إذا جاوز الأمر هذا النطاق بتداخل المحضر _ هو الموظف المنبط به عملية الإعلان _ بتأييد البيان المفاير الحقيقة عن علم أو بحسن نية بان يثبت ما يخالف الواقع من حيث إقامة المعان إليها بالمحل الذي يوجه الإعلان إليه وعلاقاتها بمن يصح قانوناً إعلانها مخاطباً معه فيه ، توافرت بذلك جريمة التزوير في المحرر الرسمي وحينئذ يكون المحضر هو الفاعل الأصلى ، فإذا إنعدم القصد الجناش لديه حقق مساطة الشريك وحده عن فعل الإشتراك في هذا التزوير في المحرر الرسمي ، إذ تكتسب صحيفة إفتتاح الدعري صفة الرسمية بإتخاذ إجراءات الإسمى عد المحضر المكاف بهذه المأمورية .

(الطعن رقم ٢٦٢٠ سنة ٣٠ ق جلسة ٢٣/ ١٩٦١/٣ س١٢ من ٣٤٠)

٢ - متى كانت المحكمة قد أقامت قضاؤها على ما إقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الوراق ، والتي إستخلصت منها أن الطاعن الأول بوهيفه محضراً قد أثبت على خلاف الحقيقة في إعلان الدعوى أنه قد تمت مخاطبة إبنة المراد إعلانه حالة كونه قد خاطب المتهم الثاني الذي وقع على الإعلان بإسم المخاطب معها ، فإن هذا الإستخلاص سائغ وفيه الرد الضمني برفض ما يخالفها ويؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها المحكم ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن هي إلتفتت عن الرد على دفاع الطاعن الأول من أنه غير مكلف بالتحقق من صفة من ينقدم إليه لإستلام الإعلان ، ومادام البادي أنه دفاع ظاهر البلان .

(الطعن رقم ۲۲۱ سنة ٤٥ ق جلسة -٢٩٧٥/٢/٣٠ س ٢٥ ص ٢٩٢)

٣ - من المقرر أنه ليس بشرط لإعتبار التزوير واقعاً في محرر رسمي أن

يكون هذا المعرر قد صدر من موظف عمومى من أول الأمر ، إذ قد يكون عرفياً في أول الأمر ثم ينقلب المحرر رسمى بعد ذلك إذا ما تدخل فيه موظف عمومى في حدود وظيفته ففى هذه العالة يعتبر واقعاً في محرر رسمى بمجرد ان يكتسب المحرر الصفة الرسمية بتدخل الموظف ، وتنسحب رسميته على ما سبق في الإجراءات ، إذ العبرة بما يؤول إليه المحرر لا بما كان عليه في أول الأمر ، فإن عريضة الدعوى وقد آلت إلى ورقة رسمية بتدخل الموظف المختص بقل الكتاب بتحصيل رسمها والتوقيع عليها ، تنسحب رسميتها على الإجراءات السابقة ، لما كان ذلك ، وكان ما قام به الطاعن على ما أثبته الحكم حهو نسبته التوقيع عليها ، تنسحب رسميتها على الإجراءات السابقة ، لما كان ذلك ، وكان ما قام ه الطاعن على ما شبته التوقيع الذي جرت به وكان ما قام ه الطاعن على ما شبته التوقيع الذي جرت به يده الى المحامى الذي استلزم القانون توقيعه على عريضة الدعوى ، مما ترتب على مخالفة المعقيقة القانونية التي كان يتعين اثباتها كما تتطلبها القانون في المحرر الرسمي لدكون حجة على الكافة ما اثبت فيه .

(الطعن رقم ١٦١٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٣/٢٢ سنة ١٥٥ ق

٤ - المحضر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ... غير كلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لإستلام الإعلان وأنه طالما أن الثابت من مطالعة أصل وورقة الإعلان أن المحضر إنتقل إلى موطن الطاعن وخاطب من أجابت بأنها أخته ولغيابه سلمها صورة الإعلان فإن هذا يكفى لصحة الإعلان .

(الطعن رقم ٩٦٧ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٨ س ٢٧ ص ٩٦٩)

٥ - لا يبدى الطاعن التذرع بعدم العلم بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مادام أنه لم يقدم من يدحض قرينة العلم بها المستفادة من مخاطبته مع أخته المقيمة معه لغياب وقت الإعلان . ولا يجديه أيضاً الإدعاء بأن الإعلان قد تم في غير موطنه خلافاً لما أثبت في ورقة الإعلان طالما أنه لم يطمن عليه بالتزوير .

(الطمنالسابق)

٣ - لما كان مؤدى ما أورده المكم المطعون فيه في بيانه لواقعة الدعوى وإستعراضه لأدلتها وفي رده على دفاع الطاعنين أن ما ثبت في حقهما هو الإشتراك في تزوير معنوى بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وذلك بإنتحال المتهم الثاني لشخصية المجنى عليه والتسمى بإسمه أمام المعامى الذي تولى إعداد صحيفة دعوى الإشكال على أساس البيانات المفايرة للمقيقة التي زوده بها الطاعنان مما يتوافر به تفيير المقيقة في المحرر الرسمى بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون ، فإن النمي على المكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون على غير سند .

(الطعن رقم ۱۸۱۸ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۸۲/۵/۱۹ س۳۳ ص ۲۰۸

لا كان الطاعن لم يطعن على الإعلان بالتزوير فإن مايثيره من التشكيك
 في صحة ما أثبت به أن المحضر خاطبه شخصياً يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٨٠٩ سنة ٥٢ ق جلسة ٢٤/٥/٢٤ س ٣٤ ص ٦٦٦)

نقرير المعارضة

١ – إذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمارضة وذكر بتقريرها أنه حدد لتظرها جلسة ١٩٧٣/١١/١٩ ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فإن لزوم ذلك أنه علم بالجلسة التى تحددت لنظر معارضته ، ومن ثم يعتبر هذا إعلاناً صحيحاً ليم الجلسة ، ولا ضرورة معه لإعلانه على يد محضر . ولا يجوز للطاعن أن مجدد هذا الذي أثبت بتقرير المعارضة إلا يطريق الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ١٢٦٨ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/١/١٩ س ٢٧ من ٧٦)

٢ - الإدعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية
 التي تحتاج إلى تحقيق فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٨٨ سنة ٤٧ ق جلسة ٨/٥/٧٧ س ٢٨ ص ٥٥٥)

الشهادة الصادرة من المحكمة في إشكال التنفيذ

١ - وحيث أن الطاعن بنعي على المكم المطعون فيه أنه الذااته بحريمة التزوير في ورقة رسمية قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان في الإجراءات ذلك أنه اعتبر التغيير المنسوب حصوله من الطاعن في الشهادة الخاصة بالأشكال رقم ٨٨٢ لسنة ١٩٨٣ تتفيذ مستعجل القاهرة بإضافة اسم المدعى بالمق المدنى كمصم في هذا الإشكال تغييراً للحقيقة تثبت به جريمة التزوير في حقه لأنه يؤدى إلى حرمان المكوم عليه ـ المدعى بالعق المدنى ـ من إقامة اشكال التنفيذ يوقف به التنفيذ ، في حين أن المضير انتقل التنفيذ وتخاطب معه ولم يستشكل بل أوعز لغيره بالإستشكال في المكم ، ثم أقام بعد ذلك إشكالاً بصحيفة قضي برفضه ، هذا فضالاً عن أن الفقرة الثالثة من المادة ٣١٣ من قانون المرافعات توجب إختصام الطرف الملتزم بالتنفيذ ـ المدعى بالحق المدني إذا كان الاشكال مرفوعاً من غيره وبالتالي فهو خصم في الإشكال المقام من الغير وسيتميل علمه به ، ومن جهة أخرى فإن هذه الشهادة ـ محل التزوير معروضة على قاضي التنفيذ وتخضع لتقديره وله طبقاً لأحكام قانون الإثبات أن يسقط قيمتها في الإثبات ولكل ذلك ينعدم في الواقعة ركنا تغيير الحقيقة والضرر خاصة وأن المدعى بالحق المدنى لم يلحقه ضرر من إضافة إسمه في الشهادة كخصم في الإشكال ريضاف إلى ذلك أن النيابة العامة تجارزت إختصاصها بنعفظها على كافة أوراق التنفيذ فضالاً عن الشهادة محل التزوير وسايرتها المحكمة في ذلك مم أن هذا الإجراء من إختصاص قاضي التنفيذ ، مما ترتب عليه عرقلة التنفيذ وهو ما كان المدعى بالحق المدنى يرمى إليه إليه من وراء بلاغه . مما يعيب الحكم يما يسترجب نقضه ،

رحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها وتتحصل في أنه في يوم ١٩٨٣/٩/٥ أقام الطاعن بصفته موظف عمومي أمين حفظ محكمة الأمور المستعلجة في أثناء تأدية وظيفته السالق نكرها يتزوير ورقة أميرية في شهادة صادرة من المحكمة التي يعمل موظفاً بها بالقاعهرة ومن القام الذي

بعمل أميناً به وهو قلم الحفظ بشائن الإشكال في التنفيذ القيد برقم ٨٨٤ لسنة ١٩٨٣ تَتِفَيْدُ مِسِتُعِمِلِ القاهِرِ وَ وَالْمُرْخَةُ ١٩٨٣/٩/٢ وَذَلِكَ بِأَنْ أَضَافَ إِسِمِ البها بصفته خصيباً في الإشكال سالف البنان على غير الحقيقة كما قام السيد مالإشتراك مع من سلف ذكره بطريق الإتفاق والساعدة في إرتكاب التزوير السابق ذكره بأن إتفق معه على إضافة إسم إلى الشهادة المنوه عنها أنفاً باعتبار هذا الأخير خصماً في الإشكال سالف الذكر على خلاف المقبقة وساعده في ذلك بأن قدم إليه الشهادة المذكورة بعد أن إستخرجت بداح من قلم الحفظ صحيحة مطابقة للواقع فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة كما أن هذا الأخبر أيضاً استعمل الشهادة المزورة المذكورة بأن قدمها إلى قلم محضري عابدين لإتخاذ الإجراءات اللازمة بتنفيذ الحكم الصابر له في الرعوى رقم ١٧ه سنة ٩٨ ق استثناف القاهرة بطرد من العن المُؤجِرة منه إليه والكائنة بالعقار ١٨٦ شارع التجرير قسم عابدين محافظة القاهرة مع علمه بتزويرها دوأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن والمتهم الثاني _ الذي لم يطعن على الحكم - أدلة مستمدة من شهادة وما قرره الطاعن ومن مطالعة جدول تنفيذ محكمة الأمور المستعجلة بالقاهرة ومحضر جلسة الإشكال رقم ٨٨٧ لسنة ١٩٨٣ وما قرره محضر محكمة عابدين بشأن أوراق التنفيذ التي قدمت إليه ومما وضم من الإطلاع على الحكم الإستئنافي رقم ١٢ه لسنة ٩٨ ق إستثناف القاهرة وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبه الحكم عيها وكان المطعون فيه في معرض رده على دفاع الطاعن قد أثبت قبام ركثي تغيير المقيقة والضرر في قوله إن الشهادة موضوع التزوير كانت قد إستخرجت صحيحة وسليمة ومطابقة الواقع الثابت بالأوراق من أن الإشكال قد أقيم على يد محضر طبقاً للمادة ٣١٢ من قانون المرافعات عن المستشكل ضد السبيد ـ المتهم الثاني ـ كما هو ثابت في محضر الإشكال المؤرخ ١٩٨٣/٣/٢٨ والمحدد له جلسة ١٩٨٣/٣/٤ لنظر هذا الإشكال أمام محكمة القاهرة للأمور الستعجلة ومن ثم فإنه أصبح الخصوم في هذا الإشكال محصوراً في السنشكل سالف البيان والمستشكل ضده ــ سالف الذكر فقط وهما . المثبت أساماؤهم فقط بملف دعوى الإشكال ثم إستطرد قائلاً إن إضافة إسم

....... للشهادة على خلاف الحقيقة والواقع والثابث بالأوراق بصفته خصماً في الإشكال مع أنه لم يكن خصماً فيه للا كان ذلك وكان ما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافر جريمة التزوير من تعمد تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شاته أن يسبب ضرراً وبينه إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة ذلك أن مجرد تغيير المقيقة بطريق الفش بالرسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على إرتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث بخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الوظف الرسمي المختص بإصداره ويدرن أن يتحلق ضرر خاص بلعق به شخصياً بعينه من وقرعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً إحتمال حصول ضرر بالمبلحة العامة إذ بترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون وتصديقه والأخذ بما فيه وإوران الضرر في صورة هذه الدعوي متوافر كما قرر بذلك الحكم الطعون فيه ــ بحق. في أن إضافة إسم الدعى بالحق المنى إلى الشهادة كخصم في الإشكال من شأته أن تصادر على حقه في إقامة إشكال يوقف به التنفيذ لكونه لم يستشكل من قبل . ولا يجدى الطاعن ما ذهب إليه من أن قانون المرافعات يوجب إختصامه مادام الإشكال مرفوعاً من الفير ومن ثم أصبح هذا الإلتزام بوجوب إختصامه فاقداً لحله ، كما أنه لا محل التحدي بأن الشهادة موضوع التزوير معروضة على قاضى التنفيذ وله أن يسقط قيمتها في الإثبات لأن التزوير في الأوراق الرسمية معاقب عليه ولو كان حاميلاً في حرر باطل أو من المحتمل أن يفقد قيمته في الإثبات لإحتمال حصول الضرر منه للغير أو للجميع . لما كان ذلك فإن ما يعييه الطاعن على الحخكم في هذا الشأن لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من تعييب التحقيق الذي أجرته النيابة العامة يدعوي أنها تحفظت على كل أوراق التنفيذ مع الشهادة محل التزوير وأن المكمة سايرتها في ذلك مع أن ذلك من إختصاص قاضي التنفيذ إنما ينصب على الإجراءات السابقة على المحتاكمة ، وكان لا بين من مجاهبر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو الدافع عنه قرْ أثار أيهما شيئاً في هذا الصند أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يقبل من

الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً وفضه مرضوعاً .

(الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٧٥ ق جلسة ١٩٨٨/١١/١٧)

السجلات والبطاقات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شا"ن الا حوال المدنية تعتبر أور اقار سمية

\ - السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شان الأحوال المدنية تعتبر أوراقاً رسمية ، فكل تغييراً فيها تزويراً في أوراق رسمية وإنتحال شخصية الفير وإستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون المقويات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، فإذا كان الحكم المطمون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من الطاعن من تغيير بالمحو والإضافة في البطاقة العائلية تزويراً في ورقة رسمية فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطعن رقم ١٧٤٢ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/١١/٥٢٩ س ١٦ ص ٨٩٥)

٧ – جرى قضاء محكمة النقض على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في أوراق شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية ، فكل تغيير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وإنتحال شخصية الفير وإستعمال بطاقة ليست لعاملها يغضع المقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ، وإذا كان المكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من المحكم عليه الأول – وإشترك فيه الطاعن بطريق التحريض والإتقاق والمساعدة – من وضعه بصحة إصبعه على إستمارة طلب حصول بطاقة بإسم شخص آخر تزويراً في محرر رسمى ، وإلى أن إتفاق الطاعن مع الوظف المختص بتحرير البطاقات الشخصية على إثبات إسمه بالبطاقة خلافاً للإسم المدون بإستمارة طلب إستخراجها يعد إشتراكاً مع هذا الموظف في إرتكاب تزوير ورقة رسمية ، فإنه يكن قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٦٠٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ م ١ من ١٦١)

٣ جرى قضاء هذه المحكمة محكمة النقض على أن السجائت والبطاقات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ١٩٦٠ اسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراق رسمية وأن كل تغيير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وإنتحال شخصية الغير وإستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد المامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ اسنة ١٩٦٠ لما كان ذك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من الطاعن من تقديمه إلى مجهول بطاقة عائلية قام بتغيير الحقيقة بوضه إسم العامن ولقب مدرر رسمي فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(الطعن رقم ١٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٤/٢٩ س ٣٠ ص ٥٠٥)

٤ - متى كان الثابت أن المحكمة وإن خلصت إلى تبرئة المطعون ضده مما هو منسوب إليه إستناداً إلى إنتفاء ركن الحقيقة في جريمتي التزوير وإستعمال المعرد المزود محل الإتهام وذلك لما ثبت المحكمة من الإطلاع على وثيقة زواج شقيقة المطعون خده والبطاقتين الخاصئين اشقيقيه من أن حقيقة إسم عائلة المتهم هو د..... وليس د.... وإن الإسم الذي دونه في إستمارة طلب البطاقة العائلية هو إسمه الحقيقي ، إلا أن المحكمة لم تعرض لوقائم التزوير الأخرى المطروحة عليها وهي تغيير الحقيقة في البيان الخاص بتاريخ ميلاد المطعون خده وهو من البيانات الجوهرية التي يلزم إبراجها في إستمارة طلب البطاقة الشار إليها وكذلك تزوير توقيم شيخ الناحية على هذه الإستمارة ولم تعن بتحقيق ما إستند إلى المعمون ضده في هذا الشأن وصولاً إلى وجه الحق ولم تدل برأيها في الأدلة القائمة قبله في خصوص وقائع التزوير المشار إليها بما يفيد أنها على الأقل فطنت إليها ومن ثم فإن حكمها يكون معيباً ذلك أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقض بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير أن ذلك مشروط بأن نشتمل حكمها على ما بقيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها ويأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها وهو ما جاء الحكم المطمون فيه قاصراً في بيانه . على نحو ما تقدم بما ينبئ بأن المكمة أصدرته دون أن تحيط بادعوى عن بصر وبصيرة بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ۱۱۲۲ سنة ٤٩ ق جلسة - ١٩٧٩/١٢/١ س ٣٠ ص ٩١٦)

٥ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن السجلات والبطاقات وكافة المستدات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ، تعد أوراقاً رسمية ، وكل تغيير فيها يعد تزويراً فى أوراق رسمية وإثبات البنوة فى سجلات الأحوال المدنية وإثبات الزوجية والبنوه فى البطاقة العائلية بناء على ما يقره وما يتصف به طالب القيد على غير الحقيقة يخضع للقواعد العامة فى قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من يخضع للقانون -٢٦ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، وكان الحكم المطمون فيه قد إنتهى إلى إعتبار واقعة الميلاد ونسب المواودة إلى الطاعن ، وإتفاقه لذلك مع الموظف المختص بالبطاقات العائلية لإثبات قيام الزوجية بينه وبين المتهمة الأخرى وإثبات أن المواودة منها إبنته ، يعد إشتراكاً مع الموظف وذاك فى إرتكاب التزوير فى محررين رسميين ، فإنه يكون قد طبق القانون على وقائع الدعوى التطبيق الصحيح.

(الطعن رقم ۲۸۷۷ سنة ۱ ه ق جلسة ۲۰/۱/۱۸ س ۲۳ س ۲۲۲)

دفتر المواليد

١ - إن دفتر المواليد لبيان إسم المبلغ ويوم الولادة وساعتها ومحلها ونوع الطفل ذكراً كان أم أنثى والإسم واللقب الذين وصغا له وإسم والوالد وإسم الوالدة ولقب كل منهما وصناعته ومجنسيته وبيانته ومحل إقامته ، فإذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات حق العقاب على المتهم متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير ، ومن ثم فإذا عمد شخص إلى تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في بيان لا يتصل بنسب المولود فإنه - بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل عما يعاقب على جريمة التزوير مادام البيان الذي غيرت الحقيقة فيه أعد الدفتر بالمائي.

(الطعنرةم ۲۲۲ سنة ۱۰ ق جلسة ۱۹۵۰/۱/۲۹ ، الطعنرةم ۳۹۷ سنة ۲۱ ق جلسة ۱۹۶۳/٤/۸)

٢ - إن تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في اسمى والدى الطفل أو أحداهما يعد في القانون تزويراً في ورقة رسمية لوردوه على بيان مما أعد في دفتر المواليد لتدوينه فيه مهما يكن مدى حجية هذا الدفتر في اثبات نسب الطفل.

(الطعن رقم ۲-۸ سنة ۲۲ ق جلسة ۱۹۰۲/۲/۲۰۱۲)

جريمة عزو المولود زورآإلى غير والدنه

ا - ليس من شأن تسليم الطفل حديث العهد بالولادة من ذويه إلى المتهمة بقصد تولى شئونه نهائياً بقرض صبحته أن ينفى القصد الجنائي في جريمة عزو الطفل زوراً إلى غير والدته . ذلك أن القصد الجنائي في تلك الجريمة يتحقق لعزو الطفل زوراً إلى غير والديه .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۹۸/۲/۱۸ س ۱۹ مر ۲٤٠)

٧ - لا جدرى مما ثيره الطاعن بشأن عدم توافر القصد الجنائي لديها في جريمة عزوها طفلاً حديث العهد بالولادة إلى غير والدته والمسندة إليها ، مادام الحكم قد دانها كذلك بجريمة الإشتراك في تزوير بيانات السجل المدني المنسوبة إليها أيضاً وإعمال في حقها المادة ٣٣ من قانون العقويات وقضى عليها بالحبس سنة أشهر وهي عقوية تدخل في نطاق العقوية المقررة للجريمة الأخيرة بالحبس سنة أشهر وهي عقوية تدخل في نطاق العقوية المقررة للجريمة الأخيرة

(الطعن السابق ، الطعن رقم ٤٨٧٧ سنة ٥ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١ س٣٣ ص٢٢٢)

كشف العائلة الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية

ا - مقاد نصوص المواد ٧، ١٧، ١٧، ٢٠ م ٥ من القانون رقم ٩ السنة ٨٥ المعدل بالقانون رقم ٥-٥ السنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٥-٥ السنة ١٩٥٨ المغاص بالخدمة المسكرية والوطنية ، أنه إذا حرر الطاعن كشفاً بعائلة المتهم الذي أريد إعفاؤه من الخدمة العسكرية ووقع عليه بوصفه شيخ الحارة وإعتمده مزمور القسم وختم بخاتم الجمهورية فإنه يكون قد إكتسب بذلك صفة الاوراق الرسمية ولا يبقدح في هذا أن يكون الطاعن غير مختص مكانياً بتحرير ذلك الكشف أو يكون شيخ القسم لم يوقع مع الطاعن على كشف المذكور . ذلك بأنه من المقور أنه إذا كان البطلان اللاحق بالمحرر بسبب عدم إختصاص من نسب إليه تحريره معا تفوت ملاحظته على كثير من الناس فإن العقاب وأجب على اعتبار أن المحرر رسمى لتوقع حصول الفسرر بسببه على كل حال ولما كان هذا العيب بغرض قيامه قد فاتت ملاحظته على المؤلفين المختصين فصدرت على اساسه شهادة اعفاء المتهم من الشدمة العسكرية بدون وجه حق فإن الحكم إذا اعتبر التغيير في الحقيقة الذي حصل في الورقة الرسمية سالفة البيان تزويراً رسمياً يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

(الطعن رقم ٩٦٢ سنة ٢٣ ق جلسة ٢٠/١٢/١٢ س١٤ مر١٠١٨)

٣ - مفاد نصوص المواد ٧، ١٦، ١٧، ٣٤، ٣٥، ٣٥ من القانو رقم ٩ السنة ١٩٥٨ المعدل بقانون رقم ٥٠٥ السنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية - والذي وقم في ظله الفعل موضوع الدعوى - أن كشف المائة الذي حرر من الاعاء من الخدمة العسكرية ويوقع عليه من المختص ويعتمد من مأمور المركز أو البندر أو القسم ويختم بخاتم الجمهورية يكسب صفة الاوراق الرسمية وإذ كانت المادة ٢٦ من القانون المذكور قد نصت على أنه « وكان ما نسب إلى المطعون ضدهما من تزوير اولهما كشف العائة الخاص بالثاني نسب إلى المطعون ضدهما من تزوير اولهما كشف العائة الخاص بالثاني ورشترك هذا الاخير معه في هذا التزوير وإستعمال المحرر المزور يخرج من نطاق

هذه المادة ومن ثم ينحسر عنه تطبيق المادة ٢٤٤ من قانون العقويات فرن الحكم
إذ إنتهى تطبيقاً هذه المادة الى إعتبار واقعة التزوير بجريمة جنحة ورتب على
ذلك إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد خالف محجيح القانون إذ أن
ما وقع من تغيير الحقيقة في كشف العائلة بمحو بياناته وإثبات بيانات أخرى
مخالفة الحقيقة إنما كان من بعد صدوره وإكتساب الصفة الرسمية ، ومن ثم يعد
تزويراً في ورقة رسمية يطبق عليها أحكام التزوير العامة عليها في قانون
المقوبات بما يجعل من الواقعة جناية تنقضى الدعوى الجنائية فيها بالمدة
المقررة الانقضائها في مراد الجنايات وهي عشر سنوات أما وقد خالف الحكم
هذا النظر وإعتبر الواقعة جنحة وقضى بإنقضاء الدعوى الجنائية فيها بعضى
المدة ، فإنه يكون قد إنطرى على خطأ في تطبيق القانون بما يرجب نقضه .

(الطعن رقم ١١٧ سنة ٤٢ ق جلسة -٢/٢/٢/٢ س٢٢ ع ١ ص ٤٤٠)

وثيقة الزواج

١ – من المقرر أن التزوير في الحررات لا تكتمل اركانه إلا إذا كان تغيير المقيقة قد وقع في بيان معا اعد الحرر لاثباته ، وإن مناط المقاب على التزوير في شيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يسترى في النتيجة مع القول بأتها مطلقة طلاقاً يحل به المعتد الجديد مادامك الامران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان الثابت ان عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة واصبح نهائياً بعدم الطعن فيه ، مما يجل البيان مطابقاً للواقع في نتيجته ويجعل بالتالي انعقاد العقد صحيحاً ، ولا يغير من الامر أن يكون الطاعن قد لجاً بعد ذلك الي المعارضة في حكم الطلاق لان العبرة انما تكون بوقت توثيق العقد .

(الطعن رقم ۱۹۸ سنة ۳۲ ق جلسة ۱۹۸۳/۶/۹ س ۱۶ ص ۱۱۳)

٧ - ١٤ كان ما اسنده المتهم الى الطاعنين من انهم اثبتوا في عقد زواجه بالطاعنة الاولى على غير الحقيقة أنها بكر لا ينطرى على جريمة التزوير ، إذ لم يعد عقد الزواج لاثبات هذه الصفة . كما أنه من المقرر شرعاً أن إشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج بل يبقى المقد صحيحاً ويبطل هذا الشرط . ومن ثم فإن المكم المطمون فيه إذ إنهى الى أن ما اسنده المتهم الى الطاعنين لا يسترجب معاقبتهم جنائياً أو تأديبياً لا يكون معيباً في هذا الخصوص .

٣ - عقد الزواج وثبقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأنون
 الشرعى وهذه الورقة اسبغ عليها القانون الممئة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم
 الزوجية قانوناً بين المتعاقدين وتكون الآثار المترتبة عليها _ متى تمت صحيحة _

قيمتها اذا ما جد النزاع بشائها ، ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تفسير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى إثبات الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويراً ، ومن ثم فإن حضور المتهم أمام المأتون وتقريره أن زوجته خالية من الموانع الشرعية مع خلاف الحقيقة مع علمه بذلك يعد تزويراً ، ويكون المكم المطعون فيه إذا دانه بارتكاب جريمة الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج صحيحة .

(الطعن رقم ۲۸ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۳۸/۱/۱۷ س۱۹ ص ۷۶)

٤ - لما كان بين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه رد على دفاع الطاعن الذي قام على زنه كان حسن النبة حان وقع على وثبقة الزواج المزورة بلوغاً الى قيام القد الجنائي في حقه بما محصله أن المأتون حرر العقد في مدينة إمبابة بعد إستدعائه من بلدته نويه مركز بلبيس وأن الطاعن شقيق لاحد المتهمين وأن التحقيقات قد إنتهت إلى عدم إقامة الورثة بالقاهرة . لما كان ناف وكان ما اوردهم الحكم فيما تقدم لا يككفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوين ، إذ بجب لترافر هذا القصد في تلك الجريمة أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزررة قد قصد تغيير المقبقة في الورقة المزورة فإن كان علم المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا بتحقق به هذا الركن لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا مما بيرر إقتناعه بأن الطاعن اتفق مع المتهمان الالاصلمان على التزوير ، وبالتالي على علمه بتزوير المحرد وذلك بأن ما أورده لا يؤدى ألى علم الطاءن بمقيقة شخصية الزوجة المقدد عليها ولا وكاف بالرد على بقاعه في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النية حين وقم كشاهد على عقد الزواج المزور ، إذ ليس إستخدام مأتون غير مختص أو وجويد قرابة مع متهم أخر أو عدم إقامة الورثة بالقاهرة مما يدل دلالة قاطعة على قيام علم الطاعن وحقيقة شخصية الزوجة المعقود عليها ورهماله في تحريها قبل الترقيع مهما بلغت درججته لا يتحقق به ركن الطم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تعيب بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن.

(الطعن رقم ٤٣٩ سنة ٤٨ ق جلسة ١/ ١٩٧٨/١ س٢٩ ص ٦٤١)

ه - عقد زواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو الماتون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجة قانوناً بين المتعادين وتكون للإثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشاتها - ومناط العقاب على النزوير فيها أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبد يرمى الى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد تزويراً ، ولما كان المكم قد أثبت في حق الطاعن أنه قد حضر أمام المأتون مع الحكوم عليها الاخرى بصفته وكيلها ووافق على قولها باتها بكر لم يسبق لها الزواج ، والواقع أنها كان متزوجة فعلاً مع علمه بذلك ، فإن هذا يكفى لادانته بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون النعى عليه في هذا الشأن محل .

(الطعن رقم ٤٨٤٤ سنة ١٥ ق جلسة ٢٩/٢/٢ س٢٢ ص ٢٩٠)

إشهار الطلاق

١ – لم توجب لائحة المأتونين ـ التي صدر بها قرار وزير العدل المؤرخ المدار / ١٥ منه ـ بالقصل الثالث منها براجبات المئتونين الخاصة بإشهارات الطلاق ، ولا في الفصل الاول بشأن الواجبات المامة للمئتونين إثبات شيء يتعلق بحالة الزوجة من حيث الدخول أو الخارة .

(الطعن رقم ٤٦٠ سنة ٢٩ ق جلسة ١٠٨٨/١/٥٩ سنة ١٠ ص١١٥)

٧ - إشهار الطائق معد أصداً لاثبات وقرع الطائق بالعالة التى وقع بها كما اثبته المطلق وينفس الالفاظ التى صدرت منه ، ولم يكن معد لاثبات حالة الزوجة ... من حيث الدخول أو عدم الدخول ، وهذا البيان غير لازم في الاشهار لان الطلاق يصبح شرعاً بدونه ، فهو إدعاء مستقل خاضع للتحييص والتنبيت وليس حتى إن ذكر في الاشهار حجة على الزوجة ولا يؤثر في حقوقها الشرعية التي لها أن تطالب بها أمام القضاء .

(الطعن رقم ٢٠٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٨٤/١٥ ١٠ س ١٠ ص ١٠٥)

٣ - ما اثبته المانون في إشهار الطائق ، على أسان الزوج من أنه يدخل بزوجته ولم يختل بها إنما هو من قبيل الإقرارات الفردية التي تصدر من طرف واحد ولا تصلح بذاتها لان تكون اساساً للمطالبة بحق ما .

(الطعن رقم ٢٠٠ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٨٤/٢٨ س ١٠ ص ١٩٥١)

شهادة إثبات الوفاة

١ - الشهادة الادارية المتضمنة إثبات وفاة من يتوفى من أصحاب التكاليف قبل سنة ١٩٣٤ تمرير بمعرفة العمدة وهو موظف عمومي تابع اوزارة الداخلية التي صدر منها منشور ينظم تحريرها و مختص بتحريرها وإعطائها الصفة الرسمية بقصد الاستعانة بها على تسجيل بعض العقود العرفية دون حاجة الي إجراءات الترثيق ، فتغيير الحقيقة في هذه الشهادة بتضمينها بيانات غير صميحة عن تاريخ وفاة صاحب التكليف يعتبر تزويراً في محرر رسمي .

(الطعثريقم ٤٨٥ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/٤/١ ه١٠ س١٠ ص٤٤٦)

الأعلام الشرعي

ا إذا كانت التهمة المنسوبة للمتهم هى التزوير في إعلام شرعى ، فإن لا محل القول بأن المادة ٢٦١ من لائمة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت الطريق الوحيد لاثبات ما يخالف ما انضبط في الاعلام ، ذلك أن حكم هذه المادة أن هو الاستدراك عادل مما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نتيجة سهو أو خطأ نتاثر به حقوق الورثة الشرعين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعاً ولاشأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي أثبت المحكم الجنائى أنه قد يرد بسوء قصد وتغيرت في الحقيقة التي تضمنها الاعلام الشرعي الصحيح .

٢ - إن البيان الخاص بتاريخ وفاة المورث في الاعلام الشرعي هو لاشك من البيانات الجوهرية التي لها علاقة وثيقة بأمر الوفاة والوراثة اللتين أعد المحرر في الاصل لاثباتهما ، ومن ثم فإن تغيير الحقيقة فيه تزويراً في محور رسمي .

٣ - لم يحيل القانون الجنائي لاثبات التزوير وإستعماله طريقاً خاصاً ومادامت المحكمة قد إطمانت من الادلة السائغة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين. فإنه لا محل إذن للاحتجاج بأن المادة ١٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقاً وحيداً لاثبات عكس ماورد في إعلام الوراثة ذلك لأن ما نص عليه في المادة المذكورة من حكم إن هو في الحقيقة الاستدراك عادل لما عسى أن يكون قد أدرج بالاعلام نيجة السهو والفطأ مما تتأثر به حقوق الورثة الشرعيين بإضافة غير وارث إليهم أو إغفال ذكر من يستحق أن يرث شرعاً ولا شأن لحكم هذه المادة بالاعلام الذي يكون الحكم الجنائي قد أثبت أنه زور بسوء القصد وتغيرت في الحقيقة التي كان يجب أن يتضمنها الاعلام الشرعي الصحيح.

(الطعن رقم ۱۱۲۲ منة ۲۰ ق جلسة ۲/۲/۲/۱ س ۱۷ ص ۱۹

3 - إذا كان المكم قد أثبت أن الطاعن إستعمل الاعلام الشرعى المزور مع علمه بذلك بان قدمه الى بلدية الاسكندرية وهو ما تتحقق به العناصر القانونية بهريمة إستعمال المحرر المزور الذى دانه بها فإنه يكون مسئولاً عنها ويحق عقابه عليها ذلك بان وكالته عن زوجته لا تنفى أنه هو الذى قارف الجريمة التى دين من أحلها.

(الطعن رقم ١١٦٢ سنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦١/٢/١ س١٧ ص١٩٦)

ه - من المقرر أن المشرع إذ قضى في الفقرة الاولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقويات وكل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة أو الوراثة الوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأمغذ الاعلام زق والأغير صحيحة عن الوقائم المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الاعلام على أسباس هذه الاقوال، وإذ قضى في الفقرة الثانية من تلك المادة وبعقاب كل من استعمل اعلاناً بتحقيق الوفاة والوراثة والرصبية الواجبة شبيط على الوجه المبين في الفقرة الاولى من هذه المادة وهو عالم بذلك . قد قصد العقاب على ما يبين من عبارات النص وإعماله التحضيرية _ كل شخص سواء أكان هو طالب تمقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان شاهدا في ذلك التحقيق ، على شريطة أن أن تكون الاقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الاعلام وليس أمام سواها ، فلا يمتد التأثيم الى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق اداري تمهيدي لاعطاء معلومات ، أو الي ما يورده طالب التحقيق في طلبه لان هذا من قبيل الكذب في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان المكم لم يستظهر ما إذا كان كل من الطاعنين قد مثل فعلاً أمام قاضي الاحوال الشخصية الذي ضبط الاعلام ، وقرر أمامه أقوالاً غير منصحة ، وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير منحيحة ، أم أن ما كان منهما قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة التحقيق ، فإن الحكم في ذلك يكون معيياً متعن النقض .

(الطعن رقم ۱۱۹۵ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/١١/١٦ س٢٦ ص١٩٢)

بطاقة التموين

 إن بطاقات التموين بوصف كونها أورقاً تحمل بيانات يوقع عليها موظفون مختصون ، في حدود وظائفهم تعتبر أورقاً رسمية ، فتفيير المقيقة فيها وتقليد إمضاعات الموظفين بتوقيعها بعد جناية تزوير .

(الطعن رقم ۲۳۷۱ سنة ۱۸ قجلسة ۱۹٤٩/۱/۱

إذن البريد

 ا - متى كان صاحب الحق فى إذن البريد - مرسلة أو من أرسل إليه - قد أثبت فيه إسم المكتب الذى يجب أن يصرف منه فإن محو هذا الاسم ووضع إسم مكتب آخر يكون تزورياً فى محرر رسمى .

٢ - إنن البريد وررقة رسمية ، فإذا وقع التغيير في رسم من سحب الانن له فذلك يعد تزويراً في ورقة رسمية بغض النظر عن مبلغ إتصاله بجزء خاص بالبيانات التي من شأن المخلف تحريرها بنقسه .

(الطعنرقم۱۹۷۷ سنة ۱۸ قجلسة ۲۱/۱۱۸۸۹۲)

أوزاد الأموال الصادرة من الصيارفة

 أعدت أوراد الاموال الصادرة من الصيارفة لاثبات قيمة الاموال المستحقة على المول كما اعدت لاثبات مقدارها وهذا مقتضاها أن كل تغيير للحقيقة بها يعتبر تزويراً يعاقب عليه القانون.

(الطعن رقم ۲۱۸ سنة ۲۷ ق جلسة ۲۰/۵/۷۵۱ س۸ص۱۹۵)

الإشتراك الكيلومترى

١ – متى عرض الحكم لماهية الاشتراك بالمسافة واعتبرها ورقة رسمية بما قاله من أن تذكرة الاشتراك الكيلو مترى هى ورقة رسمية تقوم بإعدادها جهة حكومية هى مصلحة السكك الحديدية ، ويختص بمراجعتها موظفون عموميون من نظار ومعاونى المحطات مختصص بمقتضى وظائفهم بإثبات البيانات التى فيها عن مدى السفريات والمسافة الباقية من تذكرة الاشتراك فذلك صحيح فى اللغانون .

(الطعن رقم ۲۵ سنة ۲۱ ق جلسة ۲۱/٥/۲۵ س/ ص ۲۲۹)

انتحال الاسم منى يكون تزوير أ محضر التحقيق . محضر جمع الاستدلالات

\ - أنه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لإسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أن يلحق به غرر من يكن قد انتحل اسم شخص معروف لديه ، لحق أو يحتمل أن يلحق به غرر من جراء إنتحال إسمه . فإذا كان الجاني لم يقصد إنتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمى باسم شخص وهمى إمنتع القول بأته كان يعلم أن عله من شأته أن يلحق ضرراً بالغير في إعتقاده ذلك بأنه يجب لتوافر يقصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الفرر حالاً أو محتمل الوقوع .

(الطعن رقم ٧٦٧ سنة ٢١ ق جلسة ٢٢/ه/١٩٦٧ س١٢ ص ٤٨٩)

 ٢ – إنتمال شخصية الغير هو مدورة من صدور التزوير المعنوى الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صدورة واقعة صحيحة .

(الطعن رقم ١٨٨٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ص ١٣٩١)

٢ - تتحقق جريمة التزوير في الأبراق الرسمية لمجرد تغيير الحقيقة بطريق الفش بالوسائل التي نص عليها القانون ولم لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير إسمه في محرر رسمي يعد تزويراً سواء أكان الإسم المنتحل تشخص حقيقي معلوم أم كان إسماً خيالياً لا وجود له في الحقيقة والواقع ، مادام المحرر صالحاً لأن يتخذ حجة في إثبات شخصية من نسب إليه ، وليس من هذا القبيل تغيير إسم المتهم في محضر تحقيق ، ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة إسم المتهم ثم إن هذا التغيير يصح أن يعد من

ضروب الدفاع المباح ، لما كان ذلك ، وكانت الواقعة كما أثبتها الأمر المطعون فيه أن المطعون ضده إشترك بطريق المساعدة مع آخرين حسنى النية في تزوير البطاقة الشخصية والطلب المقدم لإستخراجها بأن تسمى أمامها بإسم اخر فقاما بالتصديق على طلب الحصول على البطاقة وتعت الجريمة بناء على تلك المساعدة ، فإن الأمر المطعون فيه ، وإذاا إنتهى إلى عدم توافر أركان جريمة التزوير تأسيساً على أن هذا الإسم الذي إنتحله المطعون ضده هو إسم لشخص غير معلوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يرجب نقضه وإعادة غير معلوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يرجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها .

(الطعن رقم ١٤٧٣ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١/١/١/١ س ٢٤ ع ١ ص ١٧٠)

3 - متى كان من المقرر أن محضر الإستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لإسعه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أو لم يوقع ، ألا أن يكون قد إنتحل إسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه إنتحل بمحضر التحقيق إسم شخص معروف لديه كان يعمل معه في مركب صيد وأنه سرق بطاقته الشخصية بقصد إستعمالها في مثل هذه الأغراض حتى لا ينكشف أمره فإن المكم يكون قد أثبت في حقه توالمر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد وعلى غير أساس من القانون .

(الطعن رقم ١١ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٦/٤/٢١ س٣٠ ص٥٠٥)

٥ – من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير المقيقة بطريق الفش بالوسائل التتي نص عليها القانون واو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لأن هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمسلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرمسية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور وينبني على ذلك أن تسمى شخص بغير إسمه في محرر رسمى يعد تزويراً سواء أكان الإسم المنتحل الشخص حقيقي معلوم أم كان إسماً خيالياً لا وجود له في الحقيقة والواقع مادام الحرر صالحاً لأن يتخذ حجة في إثبات

- T.. -

شخصية من نسب إليه ، وليس من هذا القبيل تغيير إسم المتهم في محضر التحقيق ذلك أن مثل هذا المحضر لم يعد لإثبات حقيقة المتهم ثم أن هذا التغيير يصبح أن بعد من ضروب الدفاع المياح .

(الطعن رقم ۱۲۳۷ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٤ س ٣٠ ص ٩٧٥)

آ - من المقرر أن محضر الإستدلالات يصلح لأن يعتج به ضد صاحب الإسم المنتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لإسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويراً سواء وقع على المحضر بالإسم المنتحل أو لم يوقع إلا أن يكون قد إنتحل إسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه إنتحل بمحاضر الإستدلالات الثلاثة الآنف بيانها إسم شخص معروف لديه هو صهره فإن الحكم يكن قد أثبت في حقه أركان جريمة التزوير ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد على غير أساس من القانون .

(الطعن رقم ۲۰۸ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۷/۱/۱۲۸ س ۲۶ س ۲۰۸)

٧ – لما كان قضاء هذه المحكمة محكمة انقض ـ قد جرى على أن السجات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية ، فكل تغيير فيها ، يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وإنتحال شخصية الفير وإستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويضرج عن نطاق المادة ٩٥ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٠ ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعتبار ما وقع من الطاعنة ـ من إتفاقها مع مجهول على تحرير بيانات إستمارة طلب الحصول على بطاقة شخصية بإسم المجنى عليه ويضع صورتها هي عليها وتقدمها بها إلى موظف السجل المدنى المختص منتحلة إسم المجنى عليها فتمت الجريمة بناء على ذلك ـ إشتراكاً في تزوير محرر رسمي فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه المحديح ويكون ما تثيره الطاعنة في هذا الشان في غير محله.

(الطعنرقم ٩٩٧ه سنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٤/٢/١ س ٣٥ ص ١٠٥)

تزوير أوراق الشركات الملوكة للدولة أو التى تساهم فيها

ا – إن سندات الشحن والقواتير الصادرة من الجمعية التعاونية للبترول هي محردات إحدى الشركات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب وقد قام الطاعن بوصفه موظفاً عاماً بالمصنع الحربي ٨١ بالتوقيع عليها بما يفيد – على خلاف الحقيقة – ورود كميات الوقود المبيئة بتلك السندات إلى المصنع الأمر الذي يشكل إحدى صور التزوير التي أوضحتها المادة ٣١٣ من قانون العقوبات والمعاقب عليها بالمادة ٢١٤ مكرراً منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن عن تلك الجريمة على هذا النحو فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ۹۰۳ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ س ٢٨ ص ٥)

٧ - إذا كان الحكم قد وصف فعل التزوير الذى دان به الطاعن وبين واقعة الدعوى في شأنه بما ينطبق على حكم المادة ٢١٤ مكرراً من قانون المعنوبات فإن إيراد الحكم لنص المادة ٢١٣ من قانون المعتوبات وإدانة الطاعن بها ليس إلا من قبيل الخطأ في رقم المادة المطبقة مما لا يترتب عنيه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقربة بياناً كافياً وقضى بعقربة لا تخرج عن هدو المادة الواجب تطبيقها.

(الطعنالسابق)

٣ - إن مقتضى نص المادة ٢٠٢٠٦ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إن الشاعر غلظ العقاب لكل تقليد أو تزوير لختم أم علامة لإحدى الشركات المساهمة إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت ، كما أنه بمقتضى نص المادة ٢٠١٠ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون المذكور ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ غلظ الشارع العقاب على كل تزوير يقع في محرد لإحدى الشركات المساهمة إذا كان قلدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب فيها بأي صفة كانت ، وذلك على ما أهمع المشرع في المذكرة التفسيرية القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ لإسباغ العماية اللازمة على أختام وعلامات ومحردات تلك الجهات أسوة بالحماية اللازمة المحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحردات تلك الجهات أسبوة بالحماية اللازمة المحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحردات تلك الجهات أسبوة بالحماية اللازمة على أحداد المحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحردات تلك الجهات أسبوة بالحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحردات تلك الجهات أسبوة بالحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحردات تلك الجهات أسبوة بالحماية اللازمة على أختام وعلامات ومحردات تلك الجهات أسبوة بالحماية اللازمة المحمدات الحماية اللازمة المحمدات الحماية اللازمة المحمدات المحمدات

لأختام الحكومة وعلاماتها ومحرراتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطمون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه والمحكوم عليه الأولى قد قلدا خاتم بنك مصر المعلوك اللبولة ويه ما بصمة هذا الخاتم وأثبتا صدور بيانات لأحد العاملين بالبنك على جوازات السفر المضبوطة بما يفيد حفاداً للحقيقة _ أن أصحابها قد حول كل منهم ثلاثين ديناراً ليبياً ، مما تقوم معه في حق الطاعن والمتهم الآخر الجريمة المنصوص عليها في المادت ٢/٢٠٦ مكرراً ، ٢/٢٠٤ مكرراً من قانون العقوبات .

(الطعن رقم ۱۱۹۱ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ ص ٢٦٦)

 عن المقرر أن الضرر في تزوير هذه الحررات مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على إعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها.

(الطمنالسابق)

٥ – لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية .. وشأن المحررات الفاصة بالشركات المملوكة للنولة كشانها أن تصدر فعلاً عن الموظف المختص بتحرير المرقة بل يكفى أن تعطى هذه الأدراق المسطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولى نسب صدورها كذباً إلى موظف عام الإيهام برسميتها مع أنها في الحقيقة لم تصدر عنه .

(الطعنالسابق)

١٠ لا كانت المادة ٢٠٤ مكرراً من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٧ قد نصت في فقرتها الثانية على أنه : «تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين إذا وقع التزوير أو الإستعمال في محرر لإحدى الشركات أو الجمعيات المنصوص عليها في الفقرة السابقة أو لاية مؤسسة أو منشأة أخرى إذا كان الدولة أو لإحدى الهيئات العامة نصيب في مالها بأية صفة كانت» . فالتزوير الذي يقع في المحررات الرسمية الصادرة عن إحدى هذه الجهات وإن كانت عقوبة السجن ، وهي عقوبة مقررة الجناية وفقاً للتعريف الوارد في المادة العاشرة من قانون العقوبات إلا أنه يعتبر تزويراً في محررات عرفية نظراً لأن المشرع لم يسبغ على العاملين في هذه الجهات والذين تصدر عرفية نظراً لأن المشرع لم يسبغ على العاملين في هذه الجهات واللذين تصدر

عنهم مثل هذه المعررات صفة الموتلف العام أو من في حكمه وهي صفة لازمة في إضفاء الرسمية على المعرر وهو ما فعله بالنسبة للنصوص التي تعاقب على جرائم الرشوة والإختلاس.

(الطعن رقم ١٩٨٤ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٩/٥/١٨ س ٣٥ ص ٣٥٥)

التزوير في أوراق الجميعات

١ - يكلنم لإعتبار الجميعات التعاونية في حكم المادة ٢١٤ مكرراً من قانون العقوبات أن تحترى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف المفتص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته . وإذا كان الحكم قد أثبت أن التزوير قد تم في بيان يتعلق بمركز الطاعن الوظيفي الذي لدى الجمعية بما يلزم تسخل الموظف لإثباته وإقراره ومن ثم فلا يقدح في إعتبار هذا المحرر من محررات الحمعية التعاونية كونه لا يتعلق بمال الجمعية أو بعض حساباتها .

(الطعن رقم ۱۰۷۸ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ع ٣ ص ٨٣٣)

التزوير فى المحررات العرفية

ا - اذا كان المحرر عرفياً وكان مضمونه مطابقاً لإرادة من نسب إليه معبراً عن مشيئته ، رنتقى التزوير باركانه ومنه ركن الضير ، ولو كان هو لم يوقع على المحرر ، مدام التوقيع حاصلاً في حدود التعبير عن إرادته ، سواء كان هذا التعبير ظاهراً جلياً أو مضمواً مفترضاً تدل عليه شواهد الحال . وإذا كان ذلك ، وكان الدفع بقيام الوكالة في صورة الدعري دفعاً جوهرياً من شائه ... إذا صبح لن تندفع جرائم التزوير المسندة إلى المتهمين ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع البتة ، إيراداً له أوردا عليه ، فإنه يكون قاصراً لبيان واجب النتقض .

(الطعن رقم ۱۳۹۸ سنة ۲۹ ق جلسة ۲۰/۱۰/۱۰ س ۲۰ ص ۴۱۳۳)

٢ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من المكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ولو كان الفسر محتملاً وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره . ولما كان الحكم الإبتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمتي تزوير محرر عرفي وإستعماله اللذين دانا الطاعن بهما وساق في منطق سليم وينسباب سائفة الأدلة والقرائن التي رأت المحكمة أنها مؤدية إلى النتيجة التي إنيمت إليها وهي إصطناع الطاعن لمقد الإيجار والتوقيع عليه بختم مزور بغية الإيعاء به أمام القضاء ، فإنه غير مجد ما يثيره الطاعن من أن واقعة الإيجار فراها المطاعنة المحقية .

(الطعنرةم ٧١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/٠/١٠/١١ س ٢١ ع ٣ مس ٩٦٩)

٣ - ١٤ كانت المادة الرابعة عشرة من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، تنص في نقرتها الاولى على

أن «يعتبر المعرد العرفي صادراً معن وقعه ، ما لم ينكر صدراحة ما هو مسبوب إليه من خط أن إمضاء أو ختم أو بصمة بما مؤداه أن ثبوت صحة التوقيع يكفي لإعطاء الورثة العرفية حبيتها في أن صاحب التوقيع قد إرتضى مضمون الورثة والتزم به ، فإذا أراد نفي هذه العجية بإدعائه بمصول التوقيع منه بغير رضاه كان عليه عبء إثبات ما يدعيه . كما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل على أثر الصلح الذي تسلك به الطاعن في خصوص الدعوى المدنية على سند من مجرد قاله المدعى بالحقوق المدنية أنه وقع عليه كرها عنه ، فإنه يكون قاصر التسبيب بما يوجب نقضه في شقه الخاص بالدعوى المدنية والإعادة ، وهو ما يقتضى لحسن سير العدالة نقضه أيضاً في شقه الخاص بالدعوى المدنية معاً .

(الطعن رقم ٤٠٠٠ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٩/١٢/٢١ س ٣٥ ص ١٩٦١)

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى خضوعها لتقدير محكمة الموضوع - إختلاف الآمراض التى تتولى على الشخص والتى حملتها الشهاداتان فى جلستين متتاليتين لا يصلح حجة للقول بتضاربهما وإصطناع دليلهما

١ – لما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تغضيع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الادلة ، إلا أن المحكمة متى أبيت الأسباب التي من أجلها وفضت التعويل على ذلك الشهادة ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التي رتبها الحكم عليها ، ولما كانت المحكمة قد أسست عدم إطمئنانها إلى الشهادة الطبية المقدمة بجلسة المكان تبريراً لتخلف الطاعن عن التقدم للتنفيذ قبل هذه الجلسة على إختلاف المرض الثابت بها عن المرض الصادر عنه شهادة طبية لاحقة للشهادة الأولى مؤرخة ١٩٨٤/١/٢٨ قدمها الطاعن بجلسة المعارضة الإستثنافية ، وعلى أن تأريخ الشهادة الثانية لاحق الجلسة التي نظر فيها إستثنافه ، دون أن يشير إلى أن كلتا الشهادتين قدمتا للتدليل على عنر الطاعن في التخلف عن التقدم المتنفيذ قبل الجلسة الأولى في ١٩٨٤/١/١/١ ، وبغير أن يبين زمن المرض في كل التنفيذ قبل الجلسة الأولى في ١٨٥/١/١/١ ، وبغير أن يبين زمن المرض في كل منهما ، فإنه لا يكون بذلك قد أتى السند مقبول لما إنتهى إليه ، لأن إختلاف منها الأمراض ، التي تتولى على الشخص والتي حملتها الشهاداتات المقدمتان منه في جستين متواليتين والمؤرختان في زمنين متعاقبين لا يصلح القول بتضاربهما وإصطناع دليلهما وإسقاط عذر الطاعن .

(الطعنرقم ٢٤١٤ سنة ٥٥ ق جلسة ٢/١٠/١٩٨٥ س٣٦ ص ٨٠٦)

الدفع بتزوير الشيك جو مرى . وجوب تمحيصه لتعلقه بنحقق الدليل . القعود عن ذلك يعيب الحكم

١ – لما كان الحكم المعلون فيه لم يعرض لطلب الطاعن تمكينه من الطعن بالتزوير على الشبك موضوع الدعوى وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الإبتدائي لأسباب على الرغم من أنه أقام قضاء على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشبك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشبك وهو دفاع جوهرى اتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صبح هذا الدفاع لتغير الرأى فيها . فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع بأن تمحصه بأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إطراحه ، أما أنها لم تفعل وإلتفت عنه كلية فإن حكمها يكون معيياً بما بيطله ويستوجب تقضه

(الطعن رقم ۲۹ه سنة ۶۸ ق جلسة ۳۰ / ۱۹۷۸ س ۲۹ س ۷۵۷ م ۷۵۷ ، الطعن رقم ۲۷۵ سنة ۵۰ ق جلسة ۲۲/۱۹۸۷ س ۲۲ س ۲۰ س ۰۰ ت

٧ - وحيث أن البين من اأوراق ان الطاعن صمع على الطعن بتزوير الشيك محل الإتهام بالجلسة السابقة على جلسة النطق بالحكم المطعون فيه بيد أن المحكمة الإستئنافية قضت بتأييد الحكم المستئف الذي دان الطاعن لأسبابه دون تمرض لما أثاره الطاعن من دفاع . ولما كان من المقرد أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تفضع لتقدير محكمة المرضوع التي لا تلتزم بإجابته . لأن الأصل أن المحكمة كامل السلطة في تقدير القرة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الغبير الأطي في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستمانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها . وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجانة إليها ، إلا أن ذلك مشروط بلن تستخلص المحكمة من وقائم الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . لما كان ذلك

وكان المكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الإبتدائي لأسباب على الرغم من أنه أقام قضاء على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهري لتملقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صبح هذا الدفاع لتفير وجه الرأى فيها - فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا اللفاع وأن تمحمه وأن تبين الملة في عدم إجابته إن هي رأت إطراحه . أما وهي لم تفعل والتفات عنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة دون الماجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٦٤٩ه سنة ٨٥ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١

٣ - حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم الطعون فيه إنه إذا دانه بجريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد قد شابه تصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أثار دفاعاً جوهرياً بتزوير الشيك المعزو إصداره مستهدفاً التصريح له بالطعن فيه بالتزوير بيد أن المحكمة لم تستجب له أو تعرض في حكمها لهذا الدفاع . مما يعيب المكم ويستوجب نقضه .

وهيث أن البين في الأوراق أن الطاعن صعم على الطعن بتزوير الشيك محل الإتهام بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بيد أن المحكمة الإستئنافية قضت بتأبيد العكم المستأنف الذي دان الطاعن لأسبابه دون أن تعرض لما أثاره الطاعن من دفاع . ولما كان من المقرد أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة كامل السلطة في تقدير القرة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة . على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تقصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير بخضع رأيه لتقديرها مادامت المسائل المنية البحتة التي لا تستطيع الحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها ، وإنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير حدو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة من وفائع حدو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة من وفائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الإجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكمة الملمون فيه لم

يعرض لطاب الطاعن وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الإبتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاء على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم من أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو دفاع جوهرى لتطقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث أذا صبح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تصحمه وأن تبين الملة في عدم إجابت إن هي رأت إطراحه ، أما أنها لم تفعل والتفتت عنه كلية ، فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه والإعادة دون حاجة لحث ما قراجه الطعن .

(الطعنرقم ٥٧٥ه سنة ٥٧ قجاسة ٢٧/١١/١٨٨١)

٤ – وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة إعطاء شبك لا يقابله رصيد قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعن أثار دفاعاً جوهرياً بتزوير توقيعه على الشبك المعزو إليه إصداره وطلب من المحكمة التصريح له بالطعن فيه بالتزوير بيد أنها لم تستجب له أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث أن البين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة الإستثنافية أن الطاعن أثار في دفاعه أن الترقيع على الشيك مثار الإتهام مزور عليه وطلب التصريح له بالطعن فيه بالتزوير وهو دفاع سبق أن ردده أمام محكمة أول درجة وإلتفت الحكم الإبتدائي عن الرد عليه بيد أن المحكمة الإستثنافية قضت بتلييد الحكم المستثنف الذي دان الطاعن لأسبابه دون أن تعرض بدورها لما أثاره الطاعن من دفاع لما كان ذلك وكان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تنتزم بإجابته ، لأن الأميل أن المحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تقصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثة التي لا تستيطع مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثة التي لا تستيطع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها ، وإنه لما كان طلب المتهم

تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائم الدعوى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يرد لطلب الطاعن وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الإبتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاءه على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك صادر من الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك ، وهو دفاع جوهرى لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح لتغير وجه الرأى فيها فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن في رأت إطراحه أما وأنها لم تفعل والتقت عنه كليه فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه والإحاطة دون حاجة لبحث الوجه الأخر من الطعن .

(الطعن رقم ١٤/٦ سنة ٦٥ ق جلسة ٢٣/٤/٨٧)

٥ – إتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة بزه في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٧ بالملكة العربية السعودية : أولا أي إشترك بطريق الإتفاق والمساعدة مع مجهول في إرتكاب تزوير محررات أحد الناس هي إشهار إشعار الشيك المؤرخ ثانيا : رشترك مع مجهول بطريق الإتفاق والمساعدة في نقليد ختم إحدى الجهات غير الحكومية وإستعماله . ثالثا : إستعمل المحرر المؤود مع علمه بتزويره . رابعا : إشترك بطريق المساعدة مع موظف تحرير الشيكات حسن النية بشركة الراجحي الصرافة والتجارة في ارتكاب تزوير في محررات عرفيه هي الشيك رقم بملغ دولار أمريكي وكان ذلك بجعل واقعة علمه بتزويره ، سائساً : شرع في الإستيلاء على المبلغ المبين القدر بالتحقيقات لشركة وكان ذلك الإحتيال لسلب بعض شروتها بإستعمال طرق إحتيالية لشركة وكان ذلك الإحتيال لسلب بعض شروتها بإستعمال طرق إحتيالية وخاب أثر الجريمة لاسباب لا نخل لإرادته فيها . وطلبت عقابه بالمواد - ٤/٣-٣ .

ومحكمة جنح عابدين قضت حضورياً في ١٩٨٤/١/٢٥ عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة ألف جنّيه لوقف التنفيذ . إستأنف المحكوم عليه وقيد إستئنافه برقم ... سنة

ومحكمة جنوب القاهرة الإبتدائية ـ بهيئة إستثنافية ـ قضت حضورياً في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٤ بقبول الإستثناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأتف إلى حبس المتهم سنتين مع الشغل ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطرية النقض .

ومحكمة النقض قضت في ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٦ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض المكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة جنوب القاهرة الابتدائية للقصل فيها مجيداً من هيئة أخرى .

ومحكمة الإعادة ـ بهيئة إستئنافية أخرى ـ قضت في ٧٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء حسس المتهم سنة أشهر مم الشغل.

فطعن الاستان المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثاينة) فى وقدمت أسباب الطعن فىموقعاً عليها منه .

ويجلسة قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة لنظر الموضوع وعلى النيابة إعلان المتهم .

وبالجلسة المحددة قررت المحكمة إصدار حكمها بجلسة ثم قررت مد أجل الحكم لجلسة اليوم .

وبجاسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجاسة .

المحكمة

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمدلولة حيث أن الإستثناف قد إستوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن النيابة العامة أسندت إلى المتهم أنه إرتكب جرائم الإشتراك

مطريق الإتفاق والساعدة مع مجهول في تزوير محررات أحد الناسء هي إشعار البنك المن خ ٢/٣/٢/ ١٤٠٣ هـ وتقليد ختم إحدى الجهات غير الحكومية وإستعمال المحرر المزور مع علمه بتزويره كما إشترك بطريق الساعدة مع موظف تحرين الشبكات حسن النبة الراحمي للمبراقة والتجارة في إرتكاب تزوير في محررات عرفية هي الشيك بمبلغ وكان ذلك يجعل واقعة مزورة في صعره واقعة صحيحة وإستعماله مم علمه بتزويره فضالاً من شروعه في الإستيلاء على المالغ المبينة بالتحقيقات لشركة الراجمي بالإحتيال لسلب بعض ثروتها يوسيتعمال طرق إحتبالية وخاب أثر الحريمة لأسباب لا دخل لإرادته فيها ، وذلك إستتاداً إلى ما أثبته محسن فراج المفتش بقسم مكافحة جرائم النقد بوزارة الداخلية بمحضره المؤرخ من أن مشرف الأمن بيتك الإسكندرية أبلغه تليفونياً بأن المتهم تقدم صباح ذلك اليوم إلى فرع القاهرة لصرف شبك قيمته وأن الشبك المذكور مبدر برطيق الإحتيال والتزوير إذ ورد «تلكس» للبنك من شركة الراجحي للصرافة والتجارة بيعملكة العربية السعودية يفيد أن فرع البنك بالمستشفى المركزي للشركة بالرياض أصدر الشيك لصالح المتهم وأنه قد حصل على الشيك بطريق الإحتيال والتزوين وإنتهى إلى طلب القبض على المتهم حال تقديم الشيك . وإذ سال المتهم بعد خبيطه أنكر علمه بتزوير الشيك نقرر أنه حصل عليه من شخص يدعى ويقيم فأن المبلغ الوارد بالشيك يمثل قيمة نصيبه في الشركة التي كانت قائمة بينهما فترة وجوده في السعودية منذ عام بعد تصفيتها وأن شريكه سلمه الشبك المذكور أثناء وجوده بجدة في الفترة من حتى بمناسبة أداء العمرة وإنتهى إلى أن المسئولية تقع على شريكه بدلالة إمداره الشبيك على قرح شبركة الراجحي بالرياض وأنسه أي المتهم لا يستطيع بخول الرياض بتأشيرة عمرة وأن شريكه إرتكب الواقعة لمنعه من صرف قيمة الشيك .

وحيث أنه بسؤال مندوب شركة الراجحى بالتحقيقات أفاد بأن الشيك محل الواقعة صدر بنظام تحويل عمله عن طريق شركة الراجحى لمسالح مستفيد أخر وأن المتهم لم يسدد قيمة الشيك بالريالات السعودية لأمين الصندوق وإنما زور توقيعه ويصحة الخاتم وذلك ونقاً لما أخطرته به الشركة.

ويسؤال موظف الشبك ببنك الرسكندرية بالتحقيقات قرر أن المتهم تقدم إليه وسلمه الشيك محل الواقعة طالباً صرفه فطلب منه التوقيع على ظهر الشيك وأخذ بطاقته وجواز سفره وسلمهما لرئيس البنك.

وحيث أن بنك الإسكندرية أرسل إلى النيابة العامة كتاباً صادراً من شركة الراجحي يتضمن أوصاف الشخص الذي تقدم بتحويل الشيك ، وتخبره فيه بعدم وجود شخص سعودى الجنسية بإسم وأن العوان الذي ذكره المتهم ــ الجلة بالرياض ــ ليس له وجود بالرياض أو جدة أو غيرها ، وأن ختم الغزينة المطبوع على الإيصال مقلد كما أن توقيع الصراف مزود .

وأثبت المعمل الجنائي - تعيد فحص التزوير والتزييف - بوزارة الداخلية في تقريره المقدم في الدعوى أنه بإجراء المضاهاه ثبت أن البصمة الثابتة أعلى الإشعار لم تؤخذ من قالب الختم الصحيح المرسل نعوزج بصمته ولكتها مزورة عن طريق التقليد من أحد بصمات الهاتم الصحيح بالكتابة اليدوية تزوير دقيق يجوز على الشخص العادى وينخدع به وأن التوقيع الثابت بأعلى الإشعار مزور عن طريق التقليد النظري لأحد الترقيعات الصحيحة المرسل نعوذج منها لإجراء المضاهاه وأنه يتعذر نسبه أن نفي صدور الترقيع الثابت على البصمة أعلى الإشعار إلى المتهم أن أي مستكتب آخر غير صاحب المنسوب صدوره له كما يتعنر الربط بين هذا الترقيع وبين التوقيع المحرد بطريق الغير بنهاية الإشعار.

وحيث أنه بسؤال المتهم بالتحقيقات انكر ما أسند إليه من إتهام مقرراً بلته سافر إلى السعوبية في عام للعمل مدرساً بها وفي تقابل مع بمنطقة الرياض وإتفقا على أعمال المقاولات والبناء في منطقة الجلة وإستمر العمل في ووصلت أرياحه في تلك الفترة حوالي أوبعها في حسابه بينك مصر فرح بورسعيد وفي العام المذكور غادر السعوبية إلى القاهرة بعد أن إتفق مع شريكه على بقاء الشركة وأرسل له الأخير ثلاث شيكات على دفعات ثم توقف عن الدفع واتعذر سفره إلى الرياض لمحاسبة شريكه إنتهز

فرصة سفره في لأدائه العمرة وإتصل بشريكه تليفونياً حيث حضر إليه وإتفا على تصفية الشركة ويعد المحاسبة سلمه شريكه الشيك محل الواقعة ويعد عوبته من السعوبية سافر إلى بورسعيد ثم عاد إلى القاهرة وقدم الشيك إلى بنك الإسكندرية _ المركز الرئيسي _ إلا أنه فوجئ بقرار بوقف صرفه بناء على تلكس من شركة الراجحي .

وقد قضت محكمة أول درجة بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وعوات في الإدانة على أن المتهم لم يثبت صدق إدعائه بوجود شخص يدعى وأنه كان شريكاً له في شركة المقاولات ولم يقدم ما يدل عل وجود هذه الشركة ولعدم وجود للمنوان الذي قال أنه عنوان شريكه وأنه لم يثبت من الأوراق ما يدحض الإتهام .

وحيث أن المتهم قدم لمحكمة ثانى درجة عدة حوافظ بالمستندات للتدليل على تواجده بالسعوبية وقيام شركة للمقاولات بينه ويين من يدعى ببلدة الجلة بالرياض منها .

- ١ شهادة موثقة صادرة من إدارة تعليم البنات بمنطقة الرياض تغيد أن
 المتهم محرم زوجته المتعاقدي على العمل مع الإدارة في حتى
- ٢ صورة قيد ميلاد إبن المتهم المواود بالمستشفى الوطنى بالرياض
 بتاريخ
- ٣ إقرارين موثقين بمكتب ترثيق بورسعيد يتضمن أولهما إقراراً من يدعى بانته كان يعمل مبلطاً لدى صاحب شركة للمقاولات بمدينة الجلة على طريق الرياض . القريصة وأن المتهم كان يقوم بالإشراف على العمل مع صاحب الشركة وتعيد ثانيهما إقراراً من يدعى قيامه بتبليط قيلا ببلدة الجلة وأن كلاً من والمتهم كان يتسلم منه أعمال التبليط.
 - ٤ منور فواتير شراء من معلات تجارية بعدينة الجلة .
- «خريطة للمملكة العربية السعودية تحمل أسماء المدن بها ومن ضممنها
 مدينة جلة .
- ١ أمر تدريب معنون بإسم مؤسسة ومزيل بترقيع منسوب صدوره من

ويحمل قائم مؤسسة ... التجارة والقاولات بالجلة / الرياض

٧ - عدد ٢٥ صورة ضوئية لشهادات إدغار بنك مصر ذات العائد الشهرى
 بإسم المتهم ديها عدد ٢٢ فئة كل منها ١٢٠٠٠ جنيه ، عدد ٢ فئة ١٠٠ جنيه

وحيث أن مناط جواز إثبات الإشتراك بطريق الإستنتاج إلى القرائل ، أن تكرن هذه القرائل منصبة على واقعة التحريض أو الإتفاق أو المساعدة في ذاتها ، وأن يكرن إستخلاص الحكم للدليل المسند منها سائفاً لا يتجافى مع المنطق ولا مع وقائع الدعوى . وكانت الأسباب التى إعتمد عليها الحكم المستاتف في إدانة المتهم لا تؤدى إلى ما إنتهى إليه سيما أنه لم يثبت من التقرير الفنى أن الأوراق المزورة محررة بخط المتهم . وإذ كانت الأوراق قد خلت من دليل تطمئن إلى المحكمة على إشتراك المتهم في التزوير أو علمه به وكانت المحكمة تعلمئن إلى صحة ما أبداء وما قدمه من مستندات مؤيدة لدفاعه ومن ثم تضمى التهمة المسندة إليه يحوطها الشك ويتعين القضاء بإلغاء الحكم المستاتف ويرامة المتهم مما أسند إليه عدلاً بالمادة ٢٠/١ من قانون الإجراءات الجنائية .

(الطعن رقم ۹۸ ۷ سنة ۷ ه ق جلسة ۲/۱۲۸۸۸)

متى يحق للمحكمة الإعراض عما يبديه المتهم من دفاع

l - ll يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة الإستثنافية أن الطاعن لم يتمسك بتزوير الشيك محل الإتهام أو يطلب سلوك طريق الطعن بالتزوير عليه فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم إستجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه . ll كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٢٣٦٩ سنة ٥٣ ق جلسة ٢١/١٢/١٨ س٥٥ ص١٤٦)

طعن المهم على الشيكات بالتزوير - إنتهاء قسم أبحاث التزييف والتزوير إلى عدم تحرير المنهم لصلبها وإرجاؤه البت فى التوقيعات لحين موافاته با وراق عليها توقيعات للمنهم - وجوب العمل على تحقيق هذا الدفاع

۱ – إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الإستثنافية عند نظر معارضته بلن الشيكات موضوع الإتهام لم تصدر منه وطعن عليها بالتزوير فأهيلت إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى إنتهى في تقريره إلى أن الطاعن لم يحرر بيانات صلب هذه الشيكات وأرجأ البت في أمر التوقيعات إلى حين موافاته بأرراق معترف بها ثابت عليها توقيعات للطاعن بطريق الفرمة ومعاصرة لتاريخ تحرير الشيكات ، ومن ثم فإن ذلك كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاها – أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لأنه دفاع جرهرى ينبنى عليه – لو صبح – تغير وجه الرأى في الدعوى ، أما وهي لم تغمل ولم تعرض إطلاقاً – على ما يبين من الحكم المطعون فيه – لهذا الدفاع فإن حكمها يكون معيباً بالقصور في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ٢٧٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٥/١/٧٢/١١ س٢٣ ص١١١٨)

دفاع المتهم بالن المجنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة وإستوقعه على أوراق على أنها كمبيالات ثم تبين أنها شيكات والنفاع المحكمة عن هذا الدفاع ، قصور

١ - متى كان بيبن من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن القائم على أن المجنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة وإستوقعه أوراقاً على أنها كمبيالات بقيمة المتبقى لديه في ذمته من ثمن أرض كان قد باعها له ثم تبين أنها شيكات ورد عليه بقوله «أن المحكمة لا تلتفت إلى هذا الدفاع لأن إثبات ذلك تطبيقاً للقواعد العامة في الإثبات لا يكون إلا بورقة ضد ولم يتقدم بها المتهم ، ولما كان ما أورده الحكم فيما تقدم لا يكفى في إطراح دفاع الطاعن إذ لا يتصور أن يحصل على ورقة ضد من المجنى عليه تفيد أنه إستوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها ومن ثم فإنه يكون مشوياً بالقمدور بما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ۱۷۷۸ سنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۷۰/۱/۶ س۲۱ ع۱ ص٥٥)

٧ - متى كان الثابت أن دفاع الطاعن قام على أن المجنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة وإستوقعه على طلبات لمؤسسة التأمينات لصرف مستحقات علاج له بمناسبة إصابة فى قدمه وإنه لم يوقع على الشيك - المسند إليه إصداره بعون رصيد - الذى طعن عليه بالتزوير وساق شواهده ، فإن الدفاع على هذه المصورة يكون دفاعاً جوهرياً لما يترتب عليه من أثر فى إنتقاء الجريمة أو ثبوتها ، وإذ كان الحكم الإبتدائي المؤيد السبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا كلاهما من بيان شواهد التزوير مكتفياً فى الرد بعبارة عامة واهبة بغير أن يبين عامية هذه الشواهد ولا وجه إعتبارها واهبة ، كما لم يعن بتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، ومبلغ دلالتها على صحة دفاع الطاعن ، وإذ كان لا يصح إطراح هذا الدفاع بما أورده الحكم المطعون فيه من عدم جواز إثبات ما دون في الشيك إلا بالكتابة ، إذ لا يتصور أن يحصل الطاعن على ورقة ضد من المجنى عليه تقيد أنه إستوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها ، فإن الحكم المطعون فيه تقيد أنه إستوقعه على أوراق كان يجهل حقيقتها ، فإن الحكم المطعون فيه

فرق إخلاله بحق الدفاع يكون مشوياً بالقصور بما يوجب نقضه (الطعن رقم ٢٠٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠/٤/١١ س ٢٣ س٧٧ه) (الطعن رقم ٨٧٨ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٢٢ س٧٢ ص ١٩١٩)

الدفع بالن المتهم مفوض من المجنى عليه فى صرف الشيك وأنه المستحق لقيمته من الدفوع الموضوعية لا تجوز بثارتها لاول مرة أمام محكمة النقض

١ – لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسئد إليه بما يثيره في طعنه من أنه مفوض من المجنى عليه في صرف قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمته وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكرن دفوعاً موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لأنها تتطلب تحقيقاً ولا يسوغ الجدل في شائها لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ۲۱٤۳ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ س٢٣ ص ٢١٤

إدانة المتهم بتزوير شيك وإستعماله . إستنادا إلى تمسكه به وانه محرر بياناته وكونه صاحب المصلحة فى تزويره . عدم كفايته ملاام قد أنكر نوقيعه عليه ولم يثبت أن التوقيع له

١ – لا كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بتهمتى تزوير شيك وإستعماله إستناداً إلى مجرد تمسك الطاعن بالشيك وإقراره بقته هو الذي حور بياناته وأنه حساحب المصلحة الرحيد في تزوير التوقيع المنسوب إلى المدعى بالحق المدنى ، دون أن يستظهر أركان جريمة التزوير يورد الدليل على أن الطاعن زوّر هذا الترقيع بنفسه أو بواسطة غيره مادام أنه ينكر إرتكابه له وخلا تقرير المضاهام من أنه محرر بخطه كما لم يمن الحكم بإستظهار علم الطاعن بالتزوير ومن المقرد أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في شبوت هذا الطم مادام المحكم لم يقل أدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو إشترك في إرتكابه ، ولما كان الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو إشترك في إرتكابه ، ولما كان

(الطعن رقم ١٤ ه سنة ٤٦ ق جلسة ٢١/١٠/١١ س٧٧ ص٧٩٧)

ثيوت تزوير الشيكات وردها دون صرف في جريمة تصدير نقد اجنبي . إنتفاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها

١ – وحيث أنه عن التهمة الثانية المسندة إلى المتهم وهي تصدير نقد أجنبي إلى الفارج على خلاف الشروط والأرضاع المقررة قانوباً ، فإنه قد ثبت من الأوراق أن الشيكات موضوع هذا التعامل مزورة على صاحبها مما حدا بالبنك بالفارج إلى ردها إلى المتهم ، وبالتالي فليس لها أي قيمة مادية ، وليس من شأن التعامل بها أن تؤدى بطريق مباشر أو غير مباشر إلى ضياع نقد أجنبي كان من حق الدولة أن تحصل عليه ، ذلك الحق الذي تحميه قوانين النقد . ومن ثم تضحى هذه الجريمة مفتقدة لعنصر من عناصرها .

(الطعن رقم ٢٠ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٨/٢/٢٧٧ س ٢٨ م ٢٩٣٧)

إفتر اص إنابة المتهم لغيره بالتوقيع عنه على الشيك من مجرد سكوته بعد علمه بهذا التوقيع - دون تدليل على هذا العلم - قصور

١ - الأميل أن إعطاء شيك بتسليمه للمستفيد ، إنما يكون على وجه يتخلى فيه الساحب نهائياً عن حيازته ، بحيث تتصرف إرادة الساحب إلى التخلى عن حيازة الشيك ، فإذا إنتفت الإرادة السرقة الشيك من الساحب أو فقده أو تزويره عليه . إنهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الإعطاء .

(الطعن رقم ۱۸۲۹ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٢/٣/١ س ٢٢ ع ٢ مس ١٨٢)

٢ - متى كان دفاع الطاعن أساساً يقوم على أن توقيعه على الشيكين مزورين عليه ، فلم يأذن بهما لوالده من قبل السحب أو يجيزه عليه من بعده ، مما لازمه أنه لم يتخل عن حيازة الشيكين بمحض إرداته ، وكانت المحكمة قد إفترضت إنابة المتهم الطاعن عن حيازة الشيكين بمحض إرادته ، وكانت المحكمة قد إفترضت إنابة المتهم الطاعن لواده بالتوقيع إفتراضاً من مجرد سكوته بعد علمه به دون تدليل على هذا العلم ، وقعدت عن تحقيق عناصر هذا الدفاع الذي علمه به دون تدليل على هذا العلم ، وقعدت عن تحقيق عناصر هذا الدفاع الذي من أنه دفاع جوهرى في خصوصية هذه الدعوى ، إذ يترتب عليه قيام الجريمة فلا يجزى فيه مجرد الإفتراض بالسكوت وترتيب العلم به دون التدليل عليه ، وإذ كان ذلك ، فإن الحكم يكون مشوياً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة القانون على الواقعة ومن ثم يتعين نقضه .

(الطعن رقم ١٨٢٩ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧١/٢/١ س ٢٢ ع ١ ص ١٨٢)

إختلاف جريمة إصدار شيك بدون رصيد عن جريمة تزويره وإستعماله . القضاء بالبراءة فى التهمة الآولى لا يحوز قوة الآمر المقضى بالنمسة للثانية

١ - لما كانت قوة الشئ القضى به مشروطه بإتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوين ، وكانت دعوى إصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل السحب تختلف موضوعاً وسبباً عن دعوى تزوير الشيك وإستعماله مع العلم بتزويره ، قإن المكم الممادر في الدعوى الأولى لا يحوز قوة الشئ المقضى به بالنسبة الدعوى الثانية ، ولا يغير من ذلك أن ورقة الشيك المقضى به بالنسبة الدعوى الثانية . ولا يغير من ذلك أن ورقة الشيك التي إتخذت دليلاً على تهمة إصدار شيك بدون رصيد هي بذاتها أساس تهمتي تزوير الشيك وإستعماله ، ذلك أن تلك الورقة لا تخرج عن كونها دليل من أدلة الإثبات في الجريمة المنصوص عليها في المادة قورة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ، ومن ثم فإن تضاء محكمة برد وبطلان الشيك بكانة تزويره وبراءة المطعون ضده من جريمة أصائم بدون رصيد لا يلزم المحكمة التي نظرت جريمتي تزوير الشيك وإستعماله ، ولها أن تتصدى هي لواقعتي التزوير والإستعمال لتقدر بنفسها مدى صحة ولها أن تتصدى عي الواقعتي التزوير والإستعمال لتقدر بنفسها مدى صحة التي يعدو من عده .

(الطعن رقم ٤١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٠/٥/٢٠ س ٢٧ مر ٥٥٨)

سداد المتهم قيمة الشيك المرّور لا أثر له على قيام جريمنى الإشتراك في النرّوير والنصب

١ – سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه ... بغرض حصوله لا أثر له في قيام مسئوليته الجنائية عن جريمتى الإشتراك في التزوير والنصب اللتين دانه الحكم بهما .

(الطعن رقم ۲۱۲۳ سنة ۱ ه ق جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱۷ س ۲۲ ص ۱۱۲۴)

مجرد قيام المحامى بتحرير بيانات العقددون التوقيع عليه ليس من شا'نه أن يجعله فاعلاً أصلياً فى جربهة النزوير أو شريكا فيها

١ – أقام المدعى بالحقرق المدنية دعواه بطريق الإدعاء الباشر أمام محكمة جنع بندر دمنهور ضد الطاعن بوصف أنه في يوم بدائرة قسم دمنهور ــ محافظة البحيرة : حرر عقداً مزوراً عليه بطريق الإتفاق مع وطلب عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقويات . وإلزامه بأن يؤدى له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً إعتبارياً في ٢١ من نوقبر سنة ١٩٨٢ عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة .

إستأنف المحكوم عليه ، وقيدد إستثنافه برقم ومحكمة دمنهور الابتدائية (بهيئة إستثنافية) قضت حضورياً في ٤ من ابريل سنة ١٩٨٤ بقبول الاستئاف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا المحكم بطريق النقض فى ٧ من ابريل سنة ١٩٨٤ ، وقدمت أسباب الطعن فى ١٢ من مايوى سنة ١٩٨٤ موقعاً عليها من الاستاذ /المحامى .

ويجلسة اليوم نظرت المحكمة الطعن (منعقدة في هيئة غرفة مشورة) ثم قررت إحالته لنظره بجلسة اليوم وفيها سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضور الحلسة.

المكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد الداولة .

من حيث أن الطعن استوقى الشكل المقرر في القانون

ومن هيث أن مما ينماه الطاعن على العكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بهريمة تزوير محرب عرضى ، قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه وإن حرر العقد بصفته محامياً بناء على طلب موكله ، الا أنه لم يوقع عليه البتة وتروك ذلك لطرفيه ، وعول الحكم على شهادة شاهدى المجنى عليه التي ليس من شائتها ثبوت الإتهام قبله ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد رقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على شوتها في حق الطاعن على قوله : «أن المتهم الأول بطلب السيد الأستذ/ قاضي محكمة مطويس أثبت فيه أن المدعى يابحق المدنى يستأجر منه ما هو عبارة عن مخرطة بقيمة ريجارية قدرها ٣٠ جنيها وذلك وفقاً لعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧١/٦/١٤ ، وهو لا يعلم عن ذلك المقد شيئاً واتفق المتهم الأول مع المتهم الثانى (الطاعن) على تزوير هذا المقد بحجة أن يقوم الأول بشراء مخرطة جديدة الثانى (الطاعن) على تزوير هذا المقد بحجة أن يقوم الأول بشراء مخرطة جديدة رفع القيمة الايجارية من عشرة جنيهات الى ثلاثين جنيها الأمر الذي يكون معه المتهم الأول والثانى قد ارتكبا جريمة التزوير المعاقب عليها قانوناً ، وقد اعترف المتهم الثانى بأنه حرر المقد المنسوب صدوره الى المدعى المدنى المؤرك المراكز إلى إقامة هذه الدعوى بالطلبات أنفة البيانه .

وحيث أن محكمة أول درجة نظرت الدعوى على النحو الثابت بمحضر جلساتها وإستمعت الى أقوال شاهدى الإثبات ، إذ قرر السيد محمد غانم أنه كان كمتواجداً برفقه المدعى بالحق المدنى بسراى محكمة مطريس وموكلها وكان من شخص ثالث وقرر الأخير أنه قام بكتابة الورقة بطريقته وطلب تسوية الفلاف وبياً ، رعام أثر ذلك أنه يدعى جيد زبيب (الطاعن) وقرر الشاهد الثانى محمد عبيد السلام عبد الحميد بذات المضمون السابق ثم أضاف أنهم ذهبوا الى الاسكندرية بناء على الحل المتهم الثانى وحضر المتهم ثم استلان على أمل العودة وام يعد بعد ذلك وحيث أن من المقرر أن القاضى الجنائى يحكم فى الدعوى

حسب العقيدة التي تكونت لديه من واقع اوراق الدعوى وإدلتها وكان القصيد الجنائي متوفراً في حق المتهم وثابت ذلك من اقوال شاهدي المدعى بالحق المدني أمام محكمة أول درجة الأمر الذي يكون معه الاستثناف قائماً على غير سند صحيح . ومن ثم تقضى المكمة برفضه وتأييد المكم الستأنف عملاً بنص المادة ٣/٤١٧ هِم . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المعرر العرقي لا يكتسب مجيته في الاثبات الا بعد الترقيم عليه ممن نسب اليه ، فإن اقتصر دور الطاعن كمجام على مجرد تحرير العقد بنفسه بناء على طلب موكله ، دون أن يقوم بتوقيعه ، وسلمه له كي بوقعه ممن نسب البه ، كان عمله في هذا النطاق ، بمناى عن التاثم . لما كان ذلك ، وكان ما يشهد به شاهدا الاثبات .. على السياق الذي أورده الحكم المطعون فيه _ لا يتأدى منه بالضرورة القول بأن التوقيع على المحرر أنف الذكر صدر من الطاعن ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشبر الى أن ثمة تقريراً بالمضاهاة يفيد أن التوقيع على العقد تم بمعرفة الطاعن ، كما خلامما يغيد أن الطاعن اشترك مم غيره بطريق الاشتراك المقررة قانوباً في تزوير العقد أنف الذكر ، وكان مجرد قيام الطاعن كممام بتحرير بيانات العقد ، دون التوقيم عليه ، كطلب موكله ليس من شاته _ على ما سلف بيانه ـ أن يجعله فاعلاً أملياً في جريمة التزوير في المحرر أو شريكاً فيها ، فإن الحكم يكون قد تعيب بالقصور في التسبيب والفساد في الإستدال ، بما بعيبه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر وجوه الطعن.

(الطعن رقم ١٩٨٧/٤/١٥ قبلسة ١٩٨٧/٤/١)

التغيير في عقد الإيجار الذي من شاانه الناثير في القيمة القانونية له يكون نزوير أمعقاباً عليه

١ – إن إيجار ملك الغير يقع صحيحاً نافذاً فيما بين المتعاقدين واو كان المستثجر يعلم أن المؤجر غير مالك ، وذلك متى كان لا يوجد من جانب المؤجر ما يمنعه من القيام بإلتزامه بتسليم العين المؤجرة ليتمكن المستثجر من الإنتفاع بها مدة الإيجار ، وإنن فكل تغيير في ورقة العقد من هماته التأثير في القيمة القانونية له يكون تزوريراً معاقباً عليه .

(الطعن رقم ۱۰۸ سنة ۱۰ ق جلسة ۱۹۶/ ۱۹۹

تنازل المستاجر الاصلى للعين المؤجرة عن حصته فى التركة إلى شركاء آخرين تزوير هم لعقد الإيجار وإيصال سداد الاجرة لإستخراج ترخيص للمحل - لا تنفى وقوع ضرر بالمؤجر

١ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في مجرر عرفي بأحدى الطرق المنصوص طبها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من المكن ان يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة شيرر للغير ، سواء أكان المزور عليه أم أي شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً ، ولما كان الثابت من تقرير قسم أيماث التزييف والتزوير الذي تطمئن المحكمة الى النتيجة التي انتمر البها ، أن المتهم الأول قام بتزوير عقد الانجار وإيصال سداد الأجرة بطريق الإصبطناع ووقع عليها بإمضاء نسبه زوراً للمجنى عليه ، وأن المتهم الثاني إشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في إرتكاب جريمة تزوير العقد مأن إثفق معه على تزويره وساعده في ذلك مأن وقع على عقد الإنجار كمستأجر على خلاف المقبقة ، وكان الثابت من ملف طلب الترخيص المنضم أن المتهمين إستعملا عقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة المزورين بأن تقدم بهما للجهة المغتصبة بإصدار رخص المحلات التجاربة للحصول على رخصة بإسمهما مع علمها يتزويرها المستفاد من مقارفتهما لعريمة التزوير ، وإذا كان ركن الضرر في الجريمة متوافراً من تزوير العقد وإيصال سداد الأجرة وإستعمالهما بصفتهما مستأجرين على خلاف الحقيقة لما قد يترتب عليه من مساس لحقوق المؤجر المالية ، دون أن يمنع من ذلك تنازل المستأجر الأصلي لهما عن حصته في الشركة لاختلاف شخصية الشركة المنوية واستقلالها عنهاء فانه يتعين معاقبة المتهمين ،

(الطعن رقم ۱۹۳۲ سنة ۵۲ ق جلسة ۱۹۸۲/۱/۱ س ۲۶ ص ۷۰۹)

التزوير المادي

١ - يكنى لتوافر تزوير المحرر الرسمى أن تكون الورقة صادرة من موظف عمومى مختص بتحريرها ولا يغير من هذا النظر أن القسيمة كانت عن دفع مستخرج رسمى من مديرية معنية والتزوير الذي طرأ عليها يتصل بنشاط المنطقة التعليمية عليها ، وأن هذا المحرر يختلف عن القسائم التي تحصل بها المصروفات المدرسية مادام الحكم قد أثبت أن القسيمة محل التزوير قد غيرت الحقيقة في بياناتها تغييراً مادياً شمل تاريخها والإمضاء المنسوب إلى الصراف والمبلغ الذي كان مدرجاً بها أصالاً.

(الطعن رقم ۱۵۵۲ سنة ۳۰ ق جلسة ۱۹۹۱/۱/۹۱ س ۱۲ ص ۱۶)

٢ – إذا كان الثابت من الحكم أن ما حدث لا يعد تصحيحاً بالمنى الذى تجيزه التعليمات ، إنما هو تغيير أساس إستقل به المتهم بعد إنتها ، مهمة اللجنة المشكلة لتوزيع أراضى طرح البحر على مستحقيها ، وترتبت عليه نتائج ، وكان إغفال المتهم التعليمات عن طريقة التصحيح المسموح به ليس يرجع الى مجرد التراخى في تتفيذ هذه التعليمات ، بل كان مبعثه انفراده بالأمر على غير علم من اللجنة تحقيقاً للأهداف التي رمى إليها ، وهي تحديل التوزيع الذي تم ، فيكون غير سديد ما ينعاه المتهم على الحكم من خطأ في القانون إذ أنه بجريمة التزوير في مجرد رسمى .

(الطعن رقم ۲۰۵۲ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۰/۲/۲۰۱ س ۱۲ ص ۲۲۹)

٣ - من المقرر أنه يدخل في حكم المحررات الرسمية فيما يتعلق بجريمة التزوير ، المحررات المسطنعة التي تتسب زوراً إلى موظف عمومي مختص وتعملي شكل المحررات الرسمية المسادرة عنه ، ويلمق بها الأوراق الزورة التي تتخذ مظهر الأوراق الرسمية وتذيل بتوقيعات الأشخاص لم يكونوا فعلاً من الموظفين العموميين متى كان الجائي قد قصد أن يوهم بذلك ، وكانت الورقة بالصورة التي اتخذتها يمكن أن ينخدع بها الناس وخصوصاً من أريد خدعه . (الطعن رقم ١٤٠٣) سنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٣/١٤ س١٢ ص٢٥٥)

لا يسترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المفتص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المسطنعة شكل الاوراق الرسمية ومظهرها وإن ينسب صدورها كنباً إلى موظف عام المؤيهام برسميتها وأو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه ، كما لا يشترط لتحقق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المفتص المنسوب إليه إنشاؤه بل يكفي أن يتضمن ما يفيد تداخله في تحريره وإعداده وأن يحتري من البيانات ، على ما يهم بأنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود إختصاصه بحيث يترفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدم به الناس .

(الطعن رقم ١٦٢/ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣ س١٢ مس ٢٠٠)

ه - تغییر العقیقة فی محرر برضع إمضاء مزور یعد تزویراً مادیاً ، متی
 کان المحرر صالعاً لأن یتخذ أساساً لرفع دعوی أو مطالبة بحق ، ومتی كان من
 المكن أن يترتب عليه ضرر بالغير .

(الطعن رقم ۲۰۸۱ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۲/۲/۲۲ س ۱۵ مس ۲۰۹

١ - إن مجرد تغيير الحقيقة في محرد عرفي برضع إمضاء مزور يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من المكن أن يترتب عليه ضرر الغير ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن العقد المسطنع ذيل بترقعين مزورين تخالف كل منهما الإمضاء الصحيحة المتعاقبين مما من شأنه أن يلحق بهما ضرر إن لم يكن محققاً فهر على الأقبل محتمل ، فإن جريمة التزوير تكون متوافرة في حق المتهم .

(الطعن رقم ۲۱۹ سنة ۲۶ ق جلسة ۱۹۹۵/۵/۲۵ س ۱۵ ص ۲۲٤)

٧ - ان وقوع التغيير في المحرد المزود بيد شخص آخر خلاف المتهم لا يوثر في مسئوليته ومن ثم فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن من جدل حول خطأ الحكم في إعتباره فاعلاً أصلياً لا شريكاً في جريمة التزوير مادامت عقوية الحبس التي قضى بها عليه مقرره في القانون للإشتراك في هذه الجريمة .

(الطمن السابق)

٨ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم خفيه أو أن يستلرم لكشفه دراية خاصة بل يسترى في توفر صفة الجريمة في التزوير واضحاً لا يسترى جهداً في كشفه أو أنه متقن مادام أن تغيير العقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، ولما كان يبين من الأوراق أن التزوير الذي يجوز أن ينخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده في رخصة القيادة قد انخدع به صاحب السيارة التي كان المطعون ضده يعمل سائقاً لها إذ قرر أنه إطلع على هذه الرخصة فلم يلحظ ما الموضية على أن الضابط الذي ضبط الواقعة لم يقطع بحصول تزوير في الرخصة بل اشتبه فقط في أمرها فأرسلها إلى قلم المرور التأكد من صحة البيانات المدونة فيها ، فإن المتهم إستناداً إلى إفتضاح التزوير يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعييه ويوجب نقضه وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة في تطبيق إلى محكمة الجنايات .

(الطعن رقم ٢٢٣ سنة ٢٤ق جلسة ٢٨/١٢/١٨ س ١٥ ص ٨٧٣)

٩ - إذا كان الحكم لم يقم قضاء بإدانه الطاعن بالتزوير على أساس أنه هو الذى حرر بخطه حطب الإقرار موضوع الدعرى على أساس ما إقتعنت به المحكمة وإستخلصته في منطق سليم من أن الطاعن حصل على توقيع المجنى عليها غفلة على ورقة منفصلة ثم قام بلصقها بالسند المتضمن للإقرار المزور بما تتوافر به جريمة التزوير المادى بطريقة تغيير المحرر ومن أنه المقدم للسند والمتسلك به وصاحب المصلحة فيه بما يصح معه أن يكون قد قارف التزويد بنفسه أو بواسطته غيره فإنه لا يقدح في سلامة المحكم إغفال المحكمة لطلب بنفسه أو بواسطته غيره فإنه لا يقدح في سلامة المحكم إغفال المحكمة لطلب الطاعن إليها إرسال الورقة محل الطعن إلى قسم أبحاث التزييف والتزويد صديحاً.

(الطعن رقم ٩٤٢ سنة ٤٢ ق جلسة ١١/١١/١٧٢ س ٢٣ ع ٣ ص ١١٧٩)

التزوير المعنوي

١ – إنه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به شد صاحب الإسم المنتحل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المنهم لإسمه في هذا المعضر لا يعد رحده تزويراً مبواء وقع على المعضر بالإسم المنحل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد إنتحل صفة اسم شخص معروف لديه لحق أو أن يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه ، فإذا كان الجانى لم يقصد إنتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمى باسم شخص وهمى امتنع القرل بأنه كان يعلم أن عله من شلكه أن يلحقق ضرراً بالغير في إعتقاده ذلك بأنه يجب لتوافر يعلم أن عله من شلكه أن يلحقق ضرراً بالغير في إعتقاده ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة النزوير أن ينصب على كانة أركان الجريمة ومنها الضرر حالاً أو محتمل الوقوع .

(الطعن رقم ٧٦٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٢/٥/٢٢ س ١٢ ص ٤٨٩)

٧ - من المقرد أن التزوير في المحردات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير المحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرد لإثباته ، وأن مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزرجين من الموانع الشرعية مع علمه بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحل به المقد المجديد مادام الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من المؤلمة الشرعية عند المقد .

(الطعن رقم ۱۹۸ سنة ۳۲ ق جلسة ۱۹۹۳/۶/۱ س ۱۶ م ۲۱۳)

٣ - إن المادة ٢٢٧ من قانون العقربات إذ قررت عقوبة الجنحة الطبيب الذي يعطى بطريق المجاملة شهادة مزورة بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاه مع علمه بتزوير ذلك ، لم ثعن التزوير المادى وإنما التزوير المعنوى الذي يقع بجعل واقعة مرورة في صورة واقعة مرحمحة ، حال تحرير الطبيب الشهادة .

(الطعن رقم ٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٢ ع ٢ ص ٩٤٠)

النزوير بطريق الإصطناع

١ – إذا كان المكم المطعون فيه قد أثبت أن الإيصال المزور لم يكتب صلباً وتوقيعاً بخط من نسب صدوره إليه . قإن مؤدى ذلك أن التزوير حدث بطريق الإصطناع ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن (المتهم) على الحكم من أنه لم يبين الطريقة التي حصل بها فعلاً التزوير يكون على غير رئساس

(الطعن رقم ١٩٤٤ سنة ٢١ ق جلسة ٥/٢/٢/٥ س ١٣ ص ١٠٠)

٢ - الإصطناع بإعتباره طريقاً من طرق التزوير المادي هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق مادام المحرد في أي من الحالين متضمناً لواقعة تترتب عليها اثاراً قانونية وصالحاً لأن يحتج به في إثباتها

(الطعن رقم ١١٥ سنة ٢٨ ق جلسة ١/٥/٨١٨ س ١٩ ص ٢٦٥)

٣ - إن إصطناع المحرر طريقة من طرق التزوير المادى ، والورقة التى معمى شكل الأوراق الرسمية وينسب كذباً إنشاؤها وإلى موظف عمومى مختص تعتبر في حكم الأوراق الأميرية المنصوص عليها في المادة ١٩٧ عقوبات فمن يصطنع حكماً على أنه صدر من محكمة معينة ويضع عليه ختم جهة أميرية يعاقب بالمادة المذكورة

(الطعن رقم ۷۱ سنة ۷ ق جلسة ۲۲/۳/۲۳)

٤ - الإصطناع بإعتباره طريقاً من طرق التزوير المادي هو إنشاء محرر بكامل أجزائه على غير مظل سبق مادام الجزائه على غير مظل سبق مادام المجرد في أي من الحالتين متضمناً لواقعة تترتب عليها آثار قانوبية وحمالماً على يحتج به في إثباتها

(الطعن رقم ۱۰۷۸ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ م٣ ص ٨٣٣)

ه من المقرر أن جرائم التزوير الماقب عليها بعقوبات مخففة بمقتضى

المواد ٢٧٧ وما بعدها من قانون العقوبات قد جات على سبيل الاستثناء فلا يصح الترسع في تطبيق هذه المواد بادخال وقائع لا تتناولها نصوصها . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حيال تزوير مادى بطريق الاصطناع بانشاء تقرير طبي لم يصدره أي طبيب على الاطلاق وأعطى شكل ورقة رسعية تضمنت بياناً على خلاف الحقيقة هو ادخال الطاعن المستشفى الجامعي الرئيسي لفترة ما للعلاج وقد حرر ذلك التقرير على احدى مطبوعات المستشفى المذكور ويصم بخاته ووضعت عليه إمضاء مزورة منسوبة لمديره ، فإن قول الطاعن بإنطباق المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى حكون غير ذي محل .

(الطعن رقم ٥١ه سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩ س ٢٢ ع ٢ ص ٩٤٠)

 ٦ لا يشترط في جريمة تزوير المحررات الرسمية ان تصدر فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل ان الجريمة كما هو الحال في الدعوى المائة ــ تتحقق بإصطناع المحرر ونسبته كنباً إلى موظف عام للإيهام برسميته .

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٩ س ٣٣ ص ٢١٠)

٧ – لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلاً من الموظف المختص بتحريرها بل يكفي لتحقق الجريمة _ كما هو الشأن في حالة الإصطناع _ أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كثباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها ويكفى في هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجراطته في حدود إختصاصه.

(الطعن رقم ۲۷۹ سنة ۵۲ ق جلسة ۲۱/۱/۲۱ س۳۳ ص ۷۹۰)

التزوير بالترك

ا إن الرأى القائل بأن التزوير بطريق الترك لا عقاب عليه لأن الترك لا يعد تفيير للحقيقة إذ التفيير يقتضى عملاً إيجابياً من جانب مرتكه والذى يترك شيئاً كان يجب إثباته لا يأتى عملاً إيجابياً هذا الرأى على إطلاقه غير سديد إذ يجب ألا يقصر النظر على الجزء الذى حصل تركه بل ينظر إلى ما كان يجب أن يتضمنه المحرد في مجموعه فإذا ترتب على الترك تغيير في مؤدى هذا المجموع أعتبر الترك تغيير لهي ملدى هذا المجموع أعتبر الترك تغيير للله تغيير المحقيقة وبالتالى تزويراً معاقباً عليه .

(الطعن رقم ٢٠٤٢ سنة ٤ ق جلسة ٢/٢/٥١٤)

٧ - إذا كان الواضح مما أثبته الحكم أن المتهم (وهو وكيل مكتب بريد) لكى يستر الإختلاس الواقع منه لفق فى البيانات التى دونها فى الأوراق والدفاتر الخاصة بعمليته ، فزاد فى بيان عدد الطوابع والأنون وأوراق التمفة على ما هو موجود لديه بالفعل منها ، ونقص من بيان التقدية المتحصلة ما يقبل تلك الزيادة التى أثبتها ، فإنه لا يقبل منه القول بأن عدم إثباته ما باعه هو عمل سلبى لا يقع به تزوير . إذ أنه بما وقع منه جملة يكون قد أثبت فى الأوراق والدفاتر الواجب يمكن أن يدون بها ، على صحة ، النقدية المتحصلة والباقى لديه من الطوابع والانون وأوراق التمفة لإمكان مراجعة عمله ومراقبته فيه ، واقعة مزورة فى صحيحة ، وهذا من طرق التزوير التى نص عليها القانون .

(الطعن رقم ۱۹۲۸ سنة ۱۲ ق جلسة ۱۹۲۸/۱۹۶۳ مجموعة القواعد القانونية في خمسة وعشرون عاماً ج ١ مر ٣٣٧ س ١٨)

٣ - من المقرر ألا ينظر في التزوير بالترك الى الجزء المتروك من المحرر فحسب بل يجب النظر إلى ما يتضمنه المحرر في مجموعة إستظهاراً لمدى ما ترتب على الترك من تغيير الحقيقة التي كان يجب أن يظهر بها مودى هذا المجموع وإذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يدفع أمام المحكمة بما بثيره في أسباب طعنه من وجود ختم هيئة البريد على الإيصال

مبيناً به تاريخ الإيداع على نحو يستفاد منه هذا البيان بحيث لم يؤد إغفال تدوينه إلى تفيير المقبقة في هذا الشأن فلبس له من بعد أن يتمسك بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقوم على واقع مما يقتضى تحقيقاً موضوعياً نتائى عنه وظيفة هذه المحكمة .

(الطعن رقم ۹۲۷ ه سنة ۵۲ ق جلسة ۲۵/۱/۲۸ س ۳۶ ص ۱۷۶)

التوقيع على بياض

١ - تسليم الورقة المضاه على بياض هو واقعة مادية لا تقتضى من صاحب الإمضاء إعطاء إمضائه المكتوب على تلك الورقة إلى شخص يختاره ، وهذه الواقعة المادية منقطعة الصلة بالإتفاق الصحيح المقود بين المسلم وأمينه على ما يكتب بعد في تلك الورقة بحيث ينصرف إليه الإمضاء وهذا الإتفاق هو الذي يجوز أن يخضع لقواعد الإثبات المدنية كشفاً عن حقيقته ، أما ما يكتب زوراً فرق الإمضاء فهو عمل محرم يسأل مرتكبه جنائياً متى ثبت المحكمة أنه قارفه

٧ - الأصل فى الورقة الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها معن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون المقوبات ويضرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة . أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو باية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى فعندئذ بعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً .

٣ - لما كان ذلك وكان تسليم الورقة المضاه على بياض هو واقعة مادية لا تتقيد المحكمة في إثباتها بقواعد الإثبات في المواد المبنية كما أن تغيير الحقيقة في تلك الورقة ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة مماقب عليه بالمادة ٣٤٠ من قانون المقويات ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات.

مناط العقاب في جريهة النزوير أن يقع تغيير الحقيقة في محرر رسمي وأن يكون في البيان الذي أعد المحرر لإثباته

١ - ﻟﻠ ﻛﺎﻥ اﻟﺒﻴﻦ ﻣﻦ اﺳﺘﻘﺮاء نصوص الباب السادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات في شأن التزوير ، أن الشاعر ، وإن لم يورد تعريفاً محدداً للمحرر ــ رسمياً كان أو عرفياً ــ إلا أنه إذا إشترط صراحة للعقاب على تغيير الحقيقة ، أن يقم في مجرد ، وأن يكون تغيير الحقيقة في بنان مما أعد المرر لإثباته ، فالمرر محل جريمة التزوير ، هو المحرر الذي يتمتم بقوة الإثبات وبرتب عليه القانون أثراً ، فإن لم يكن التغيير قد جرى في محرر ، فإن جريمة التزوير تكون منتفية لإنعدام المعل ، وإذا كانت قواعد التفسير لنصوص القانون في هذا النطاق ، يتأدى منها أن المحرر هو كل مسطور ينتقل به فكر أو معتى معين أو محدد ، من شخص إلى آخر ، عند مطالعته أو النظر إليه ، أباً كانت مادته أو نوعه أو اللغة أو العلامات التي كتب بها فإنه يخرج عن معنى المحرر في صحيح القانون ، كل ما لا يعد بحسب طبيعته محرراً ، كالعدادات والآلات واللوحات والصور ، إذ هي بحسب طبيعتها الغالبة تبقى كذلك ، فلا يخرجها عن طبيعتها تلك أن تتضمن بعض أجزائها كتابات أو علامات أو أرقاماً أياً كان نوعها ، ولما كان مفاد ما إنتهى إليه الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر قاعدتي السيارتين سالفتي الذكر وفارغثي محركيهما من المحررات ، وخلص من ثم إلى أمر التغيير في أرقامها لا بعد تزويراً ، فإنه يكون قد إقترن الصواب ، يوريُّ من عبب الخطأ في تأويل القانون .

(الطعن رقم ٢٤٦٤ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٧ س٣٦ ص ١٩٢٢)

لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً طالما أن تغيير الحقيقة يجوز أن ينخدع به بعض الناس

١ - لا يشترط في التزوير الماقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزوير واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه ، أو أنه متقن مادام أن تغيير العقيقة في كلا العالين يجوز أن ينخدع به بعض الأقراد .

(الطعن رقم ۱۹ سنة ۲۸ ق جلسة ۲/ه/۱۹۲۸ س ۱۹ ص ۳۲ه ،

الطعن رقم ٥٥١ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/٦/١٩١ س ٣٣ ع ٢ ص ٩٤٠ ،

الطعن رقم ١١٩١ سنة ٤٦ ق جلسة ٢١/٢/٢/١٨ س ٢٦٦)

٧ - لا يلزم فى التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بعيث يلزم اكتشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً فى كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة فى العالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن والمتهم الأخر قاما بوضع أختام مزورة (بنك مصر على جوازات السفر المضبوطة ونونا عليها ما يفيد أن أصحاب تلك الجوازات قد قاما بتحويل المبالغ المطلوبة من الدينارات اللبية وذلك على خلاف الحقيقة ، كما بان من مدونات الحكم أن النقيب قد شهد بأن التزوير الذي حدث قد إنخدع به بعض الناس فعلاً إذ تمكن المراطنين من السفر بناء على الأختام والتأشيرات المزورة المنسوبة إلى بنك مصر الماراطنين من الطاعن بشأن إفتضاح التزوير وإنعدام الضرر يكون غير سديد

(الطعن رقم ۱۱۹۱ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢ س ٢٨ ص ٢٦٦)

٣ - من المقرر أنه لا يلزم في التزوير الماقب طيه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يسترى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه

أن تغيير الحقيقة الذي تناوله الاسم واللقب في بطاقته العائلية المزورة يجوز أن ينخدع به بعض الناس فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(الطعن رقم ۱۳ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٤/٢٩ س ٣٠ ص ٥٠٦)

٤ - قول الطاعن بأن ما حدث من تزوير في الإستمارات موضوع التهمة الثانية بتغيير الأرقام هو من قبيل التزوير المفضوح مردود بما هو مقرر من أنه لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة بل يستوى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون واضحاً ولا يستلزم جهداً في كشفه أو أنه متقن ، مدام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد مما يكون معه هذا الدفاع بشقيه ظاهر البطلان لا يستلزم رداً خاصاً من المكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ۲۸۸ سنة ۵۰ ق جلسة ۲۸/۵/۱۸۸۸ س ۲۱ ص ۲۸۳)

 لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث لزم كشفه دراية خاصة بل يستوى على ذلك أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الفير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالتين يجوز أن ينخدع به بعض الناس.

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٩ س ٢٣ ص ٢٠٠)

١ - إمكان كشف التزوير لن تكون له دراية خاصة تسهل لهم إدراك هذه المعلقة لا ينفى صفة الجريمة مادام المحرر ذاته يجوز أن ينخدع به بعض الناس.

(الطعنالسابق)

النزوير المفضوح لا يصح إعتباره نزوير أمستوجباللعقاب

١ - من المقرر أن التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد ، وكان هذا واقعاً على جزء من أجزاء المحرر غير الجوهرية فلا عقاب عليه ، لإنعدام الضرر في هذه الحالة ، فإذا إتهم شخص بتزوير في عقد بيع بإضافة عبارة إليه ، وكانت العبارة المزيدة ظاهراً تزويرها بحيث لا يمكن أن تجوز على من أراد خدعهم بها ، وكانت هذه العبارة المضافة عديمة الجدوى في الواقع إذ لم يكن في الإمكان أن تزيد في قيمة العقد شيئاً من حيث جعله صالحاً لإثبات الواقعة المزورة ، فمثل هذا التزوير المفضوح من جهة والعديم الجدوى من جهة أخرى لا عقبا عليه .

(الطعن رقم ۱۸۹۱ سنة ۳ ق جلسة ۱۹۳۲/۱۱/۱۳ سمجموعة القواعد القانونية في خمسة وعشرين عاماً جدا ص ۲۶۱ بند ٤٠)

٢ - وائن كان من القرر أنه لا يلزم في التزرير المعاقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يسترى أن يكون واضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه أو متقناً وتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغيير الحقيقة في الحالين يجرز أن ينخدع به بعض الناس ، إلا أنه من المقرر أيضاً في التزوير في المحررات إذا كان ظاهراً بحيث لا يمكن أن يخدع به أحد فلا عقاب عليه .

(الطعن رقم ٢٤٠٦ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ س٣٣ ص ٢٨٧)

٣ - من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الإنتتاح . ولما كانت الطاعنة تسلم في أسباب طعنها بلن سنداً لقضائه وهو وضوح التزوير الحاصل في إحدى صفحات الرخصة ، وكانت الرخصة ما هي إلا محرر متكامل والتزوير الحاصل في إحدى صفحاتها بطريقة مفضوحة لا يؤدى إلى إنخداع الناس بها مما لا يصح إعتباره تزويراً مستوجباً للعقاب ، فإنه

لا يعيب الحكم بقرض صحته ما تقوله الطاعنة أن تكون رواية الشاهدين قد خلت من بعض تفقصيلات لم يكن لها أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي إنتهى إليها.

(الطعنالسابق)

تزوير المحررات الباطلة وإستعمالها

١ – من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة الإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يششرط للمقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سنداً مثبتاً لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر رسمي من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليه وأن يكون هذا التغيير من شائه أن يسبب ضرراً للغير ومن ثم فإن تزوير الإيصال موضوع الدعوى وإن نسب صدوره إلى قاصر معاقباً عليه لإحتمال الضرر.

٢ – إذا كان البطلان اللاحق بالمحرد بسبب عدم إختصاص من نسب إليه تحريره مما تقوت ملاحظته على كثير من الناس ، فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لأن مجرد الإخلال بالثقة اللازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، وتغيير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعزع هذه الثقة .

٣ – لما كان إستعمال الورقة المزورة مع العلم بذلك ، يعاقب عليه القانون ، ولو كان محل ذلك محرراً باطلاً ، لإحتمال حصول الغير منه ، ذلك بأن المحرر الباطل وإن جرده القانون من كل أثر ، فإنه تتعلق ثقة الغير ممن لا يتضمع أمامه ما يشويه ويصح أن يخدع به من الناس من يغوتهم ملاحظة أو معرفة ما فيه من عيوب أو نقص وهذا وحده كاف لتوقع حصول الغمرر بالغير بسبب إستعمال هذا المحرر ، فإذا ما إستعمل هذا المحرر بالغعل كما هو الحال في هذه الدعوى على ما أثبته الحكم المطعون فيه – ولم يكتشف من قدم إليه المحرر من موظفى مصلحة الأحوال تزويره وأثبت إستناداً إليه بعض واقعات الأحوال المدنية من ثبيب وعلاقة زوجية فإن الغيرر يكون قد بات محققاً .

(الطعن رقم ۲۸۷۷ سنة ۱ ه ق جلسة ۲۰/۱ ۱۹۸۲ س ۳۳ ص ۲۲۲)

الضرر فى جريمة التزوير

 ا حمورد الإخلال بالثقة اللازمة الورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، إذ تغيير المقيقة في الأوراق الرسمية من شاكه أن يزعزع الثقة الواجبة لهذه الأوراق .

٧ - لا يشترط في التزوير المعاقب عليه أن يكون قد تم بطريقة خفية أو أن يستلزم كشفه دراية خاصة ، بل يسترى في توفر صفة الجريمة في التزوير أن يكون التزيور وإضحاً لا يستلزم جهداً في كشفه ، أو أنه متقن مادام أن تغيير الحقيقة في كلا المالين يجوز أن ينخدع به بعض الأفراد .

(الطعن رقم ۲۰ه۱ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۸۹۱/۱۲۱ ۲۲ ص ٦٤)

٣ - لا يلزم الصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأته أن يسبب ضرراً وبينه إستعماله فيما أعد له فليس بلازم أن تحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن هذا الركن . وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها بإعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها .

(الطعن رقم ١٦٢١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٣ س ١٢ ص ٢٠٠)

٤ - لا يشترط في التزوير وقوع الضرر بالفعل بل يكفى إحتمال وقوعه ، والبحث في وجود الضرر وإحتماله إنما يرجع فيه إلى الوقت الذي وقع فيه تغيير التقات إلى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ١٨١٦ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ س١٦ ص١٢٩)

ه - لا يشترط لمنحة المكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث الحكم

إستقلال عن ركن الضرر بل يكفى أن يقوم مقامه مستقداً من مجموع عبارات الحكم.

(الطعن رقم ٢١٩ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٥/٥/١٥ س ١٥ ص ٤٣٤)

٦- إن التزوير أياً كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع ممن أسند إليه ، في محرد أعد لإثباته ، بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون بشرط أن يكن الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ، أما إذا إنتفى الإسناد الكاذب في المحرد ، لم يصبح القول برقوع التزوير .

(الطعن رقم ۱۲۹۸ سنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۶۹/۱۱/۲۰ س ۲۰ ص ۱۱۲۳)

٧ - من المقرد أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الفش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية ولى لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه ، لأن هذا التعبير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الفض مما لها من قيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذيه .

(الطعن رقم ۱۸۷۱ سنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۲۱/۱۲/۱۹ س ۱۷ ص ۱۲۳۷)

٨ - من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفى بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من المكن أن يترب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير المقيقة خبرر للغير سواء أكان المزور عليه أي شخص آخر ولوكان هذا الضرر محتملاً.

(الطعن رقم ١٣٢٦ سنة ٢٦ ق جلسة ه/١٩٦٦/١٢٧ س١٧ ص ١١٩٩٩)

 أن إحتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التزوير سواء كان المحرر رسمياً أو عرفياً.

(الطعن رقم ۱۹۱۸ سنة ۲۱ ق جلسة ۲۲/۱/۱۹۲۷ س ۱۸ ص ۹۱)

١٠ - لا يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جرائم التزوير أن يتحدث الحكم

عن ركن الضرر صراحة وإستقلالاً ، بل يكفى أن يكون قيامه مستفاداً من مجدوع عباراته .

(الطعنالسابق)

١١ - الضرر في تزوير الأوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل
 الثقة بها ، على إعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها .

(الطعن رقم ٥٥٧ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٩ س١٨ ص ٨٣٣)

١٧ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لترافر جريمة التزوير متى كان من المكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان مزوراً عليه أم أي شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً ، وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً ، وهذا ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مديات الحكم تشهد على توافره .

(الطعن رقم ۱۹۸۳ سنة ۲۸ ق جلسة ۲۷/٥/۲۸۱ س۱۹ ص ۱۱)

١٢ – تحقق جريمة التزوير في الاوراق الرسمية بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً بعينه لان هذا التغيير ينتج عنه حتماً حصول ضرر بالمسلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية العنصر مما لها من قيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما بجب بمقتضى القانون تصديقه والاغذ به .

(الطعن رقم ۸۵۷ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۸۸/۱/۱ س ۱۹ ص ۱۷۳)

١٤ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يورد الادلة التى إستخلص منها مخالفة البيانات الواردة في الاوراق المقول بتزريرها للحقيقة أو ما يستغاد منه وقوع المضرر أو إحتماله وقت مقارفة جريمة تزوير المحرر العرفى المسند إليه . فإنه يكون معيماً بالقصور المستوجب لنقضه .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٦/٢/٢١ س١٩ ص٢٨٠)

 الا يشترط لصحة الحكم بالدانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر مادام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي

(الطمن رقم ١٨١١ سنة ٤٠ ق جلسة ١١/١/١١ س٢٢ ع١ ص ٤٥)

١٦ – إحتمال حصول الضرر يكفى في جريمة التزوير سواء كان الحرر رسمياً أو عرفياً ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة في جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة وإستقلالاً بل يكفى أن يكون مستفاداً من مجموع عباراته.

(الطعن رقم ٧٨- ١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ ستة ٤١ م ٨٣٢

١٧ – اذا كان الحكم الابتدائي الذي ايده الحكم المطعون فيه وأخذ بلسبابه قد خلص إلى توافر ركن الضرر لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن بقوله دواما عن الركن الثاني «الضرر» فتحقق توافره من جراء تلك العلاقة الايجارية التي فرضت على المجنى عليها بينها وبين المتهم الثاني بحاله قد لا تكون مناسبة لها كما إستحال عليها إيداع العقد الصحيع بالجمعية والمحرر بينها وبين المتهم الاول بما حال بينها وبين إقتضاء الاجرة المستحقة منه إعمالاً لنص المادة ٢٦ مكررا (ب) من المرسوم بقانون رقم ١٨٨٧ اسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ اسنة ١٩٩٦ فرنه لا يغير من توافر ركن الضرر ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه بوقف تنفيذ العقوبة من أن واقعة التزوير قد كشفت في مهدها ولم يترتب ضرير المدعية بالحق المدنى ، ذلك أنه من المقرر أنه لا يشترط في التزوير وتوع الضرر بالفعل بل يكفي إحتمال وقوعه ، على أن البحث في وجود الضرو وإحتماله إنما يرجع فيه الى الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة بغير إلتفات إلى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ١٣١٩ سنة ٤٦ ق جلسة - ١٩٧٧/٤/١ س٢٨ ص٢٦٥)

١٨ - لا يشترط فى التزوير فى ورقة عرفية وقوع الضور بالفعل بل يكفى إحتمال وقوعه ، والبحث فى وجود الضور وإحتماله إنما يرجع فهه إلى الوقت الذى وقع فيه تغيير المتقيقة بغير إلتفات الى ما يطرأ فيما بعد .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٧٧ س٢٨ ص ٢٧٧)

١٩ - من المقرر أن جريمة التزوير في الاوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير المقيقة بطريق الغش يلحق شخصاً بعينه لان هذا التغيير ينتج عنه هتماً حصول ضرر بالمسلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالاوراق الرسمية ينال من قيمتها وهجيتها في نظر الجمهور ، ومن ثم فإن ما يعييه الطاعن على الحكم من عدم قيام ركن الفمرر يكون على غير سند .

(الطعنرقم١٢ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/٤/٢٩ س٢٠ ص٥٠٥)

 ٢٠ – من المقرر أن إحتمال حصول الضرر يكفى فى جريمة التزوير فى محرر عرفى ولا يشترط لصحة الحكم بالادانة فى جرائم التزوير أن يتحدث عن ركن الضرر صراحة وإستقلالاً بل يكفى أن يكرن مستفادا من مجموع عباراته.

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢/١٨ / ١٩٨٠ س٣ ص ٣٢٨)

٢١ – من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة في محرد عرفي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريعة التزوير متى كان من المكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء كان المزور عليه أم أي شخص آخر ولو كان الضرر محتملاً ، إذ تقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان سائفاً وهو ما لايحتاج الى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره.

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢/٦/ ١٩٨٠ س٣١ ص٢٢٨)

٢٢ - من المقرر أن الضرر في تزوير الاوراق الرسمية مفترض لما في التزوير من تقليل الثقة بها على إعتبار أنها من الاوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما ورد بها.

(الطعن رقم ٤٨٧- سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨٢/٢/٩ س٢٢ ص ٢١٠)

٣٣ - من المقرر أن الضرر عنصر من عناصر جريمة التزوير لا قيام لها بدونه مع وإن إفترض توافره وتحقق قيامه بالنسبة للمحررات الرسمية بمجرد تغيير المقيقة فيها ، لما في ذلك من تقليل للثقة فيها إلا أنه ايس كذلك بالنسبة

المحررات العرفية التى ينبغى أن يترتب على تغيير المقيقة فيها حصول ضرر بالفعل أو إحتمال حصوله ، لما كان ذلك فإنه يتعين على المحكمة عند القضاء بالادانة إستظهار هذا البيان واو لم تلتزم بالتحدث عنه صراحة وإستقلالاً وإلا كان حكمها مشوياً بالقصور المستوجب لنقضه .

(الطعن رقم ۱۹۸۶ سنة ۵۳ ق جلسة ۲۹/۵/۱۹۸۶ س ۲۵ م ۲۲۵)

٢٤ – ١٨ كان الحكم المطعون فيه بما قرره أن المحررات التي دان الطاعن عن تزويرها شأنها شأن المحررات الرسمية ورتب على ذلك إفتراض توافر الضرر في هذا التزوير قد تردى في خطأ قانوني حجبه عن إستظهار ركن الضرر في جريمة التزوير بما يكفى لمواجهة دفاح الطاعن في هذا الصدد ، ومن ثم يكون معيباً بما يستوجب نقضه والاحالة .

(الطعنالسابق)

٢٥ – من المقرر أن جريمة التزوير في الاوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصاً معيناً لان هذا التغيير ينتج عنه حتماً ضرراً بالمسلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالاوراق الرسمية ينال من قيمتها وهجيتها في نظر الجمهور ، وإذ كان الباعث على إرتكاب جريمة التزوير ليس ركناً من أركانها ، وكان المطعون ضده الثاني قد أقر بالتحقيقات _ على سلف بيانه _ أن المجنى عبله لم يكن مصاباً بحالة التشنج العصبي وأنه يعرف أعراضها ورغم ذلك أثبته في محضره على خلاف الحقيقة أن المجنى عليه إنتابته حالة تشنج عصبي عند مواجهته بما نسب إليه من تهمة السرقة فإن ما ذهب إليه الحكم فيما تقدم تبريراً لفضائه ببراءة المطعون ضده الثاني يكون معيباً بالفساد في الاستدلال الذي جره الر مخالفة القانون.

(الطعنرقم ١٩٨٥ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٠/١٨ س٢٦ ص ٨٧٩

التعويض عن الضرر الناتج عن جريمة التزوير

١ – أنه لما كان للمحاكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لن أحسابه ضرر من الجريمة المرفوع بها الدعوى أحامها وكان رد الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة ، لاشك يدخل في التعويضات إذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عيناً بإرجاع ذات ما يخصه إليه ، وهذا بداهة أولى من أن يعطى مبلغاً من المال في مقابله فإن المحكمة إذا ما ثبت لها تزوير عقدى الرهن والتنازل وقضت بردهما وبطلانهما ومحو تسجيلهما فقضاؤها بذلك لا يعد أن يكون ضرياً من ضروب الرد كما هو معرف به في القانون .

(الطعنرةم١٤٨٨ سنة ١٦ ق جلسة ١٤/١٠/٢١)

تقدير قيمة دعوى التعويض عن الضرر الناجم عن جربمة التزوير

١ - إن ما تنص عليه المادة ٣٩٨ من قانون المراقعات في المواد المنتبة والتجارية أن تقدر قيمة الدعرى فيما يتعلق بنصاب الاستثناف على وفق أحكام المواد ٣٠ - ٤٤ والمادة ٣٢ تنص على أنه «إذا كانت الدعوى مرفوعة من واحد أو أكثر من واحد أو أكثر بمقتضى سبب قانوني واحد كان التقرير بإعتبار قيمة المدعى به يتمامه بغير إلتنات الى نصيب كل منهم فيه وإذن فإذا كان الثابت بالمكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم متعددون وأن السبب الذي يستتد إليه بالمكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم وإن قد نسب الى بعضهم تزوير الشهادة الادارية والى بعض الاشتراك في هذا التزوير والى بعض بعضهم تزوير الشهادة المزارية والى بعض الاشتراك في هذا التزوير والى بعض وحدة السبب وهو جريمة التزوير ، ومن وحدة الضبر الواقع منهم جميعاً على المدعى ، فإنه لا يجوز في هذه المالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم عند تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستثناف ، فإذا كان هذا المبلغ ستين جنيهاً وهو ما لا يجاوز النصاب بنصاب الاستثناف ، فإذا كان هذا المبلغ ستين جنيهاً وهو ما لا يجاوز النصاب الاستثناف في هذه الصادة بدعوى إختلاف السبب في ظروف الواقعة غير الاستثناف في هذه العاورة بدعوى إختلاف السبب في ظروف الواقعة غير صحيح .

(الطعنرقمه ١٠٥ سنة ٢١ قبطسة ٢٧/٢/٢٩٥١)

دعوى التعويض الناشئة عن تزوير سندا إختلافها سبباً وموضوعاً عن دعوى صحة هذا السند

١ – متى كانت الدعوى التى أقامتها الدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية هى دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخاطىء الضار الذى قارفه الطاعن وهو فعل التزوير وهى بهذه المثابة تختلف فى الموضوع والسبب عن دعوى صحة التعاقد التى كانت محل الخصومة أمام القضاء المدنى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدعوى المدنية المقامة من المدعية بالحقوق المدنية بكون بعناى عن الخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٠/٥/١٩٧٥ س٢٦ ص ٢٨٥)

القصد الجنائى فى جريمة النزوير

١ - القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتعمد تغيير المقيقة في محرر تغييراً من شئته أن يسبب ضرراً ويثية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة وإستقلالاً في المكم عن هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه .

٧ - يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة الواقعة المزورة قد قصد تغيير المقيقة في الورقة المزورة بنية إستعمالها فيما زورت من أجله والاحتجاج بها على إعتبار أنها صحيحة ، فإذا كان علم المتهم بتغيير الحقيقة غير ثابت بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت درجته لا يتحقق به هذا الركن .

(الطعن رقم ٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٢/٨٦٨١ س ١٩ ص ٢٨٠)

٣ - إذا كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن يتحقق به توافر القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد تغيير الحقيقة في المحرر تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً وبينه إستعمال المجرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، فإنه لا يكون ملزماً من بعد بالتحدث عنه إستقلالاً .

3 - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير من تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه .

(الطعنرقم ١٩سنة ٢٨ ق جلسة ٢/٥/١٩٨ س١٩ ص٣٥٥)

 لا يلزم التحدث مسرحة وإستقلالاً في الحكم عن توافر ركن القصد الجنائي في جريمة التزرير مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه.

(الطعنالسابق)

٦ - القصد الجنائي في جريمة التزوير إنما يتحقق بتمدد تغيير الحقيقة في محرراً تغييراً من شاته أن يسبب ضرراً ربنية إستعمال المحرر فيما غيرت من أجله المقيقة فيه ، ولا يلزم التحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن هذا الركن مادام قد زورد من الوقاذ م ما يدل على قيامه .

(الطعن رقم ۸ه۷ سنة ۲۸ قرجاسة ۱۰ / ۱۹۲۸/۱ س۱۹ هر ۲۷۳)

٧ - يجب التوافر القصد الجنائي في التزدير أن يكون المتهم وهو عالم بحقيقة المزورة ، فإذا كان عام المتهم بتغيير الحقيقة لم يكن ثابتاً بالفعل فإن مجرد إهماله في تحريها مهما كانت صحة لا يتحقق به هذا الركن . ولما كان الطاعن اتقى مع المتهمة الاصلية على التزوير ويالتالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر ، ذلك بأن ما أورده لايذي التزوير ويالتالي على ما يدل على علمه بتزوير المحرر ، ذلك بأن ما أورده لايذي الى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهمة مساحبة التركيل ، ولا هو كأف للرد على لا علم الطاعن في هذه الخصوصية من أنه كان حسن النبة حين صادق على شخصيتها إذ أن مجرد توقيعه على التركيل لا يقطع بعلمه بالحقيقة وإهماله تحريها قبل التوقيع مهما بلغت درجته لا يتحقق به ركن العلم ومن ثم يكون الحكم الطعون فيه قد تعيب في التسبيب وإلفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه والحالة .

(الطعن رقم ١١٨٥ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٢/١١/٢٧ س٢١ ع٣ ص١٩١٥)

٨ - إن القصد الجنائي في جريمة التزوير ، لا يتحقق إلا إذا قصد الجنائي تغيير المقبقة في محرد ، بإثبات واقعة مزورة في محودة واقعة صحيعة ، وذلك مقتضاء أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة ، وأن يقصد تغييرها في المحرد . وإذن فعتى كان الحكم المطعون فيه قد أسس إدانة الطاعن بالاشتراك في المتزويع على مجرد تقدمه الشهادة على شخصية مجهول دون أن بيين أنه عالم بحقيقة هذه الشخصية ، فإنه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٨٥ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢٧٠/١٢/٢٨ سنة ٤٠ ق جلسة ١٢٧١)

٩ - يتمتق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية متى تعدد الجاني تغيير الحقيقة في المحرد مع إنتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وايس أمراً لازماً التحدث صراحة وإستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائم ما بشهد لقيامه .

١٠ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث المكم صراحة وإستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الاوراق الرسمية متى تعمد الجائي تفيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الفرض الذي من أجله غيرت المقيقة فيه ، وليس أمراً لازماً التحدث صراحة وإستقلالاً عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

(الطعن رقم ٤٩ سنة ٤٧ ق جلسة ٢١/٥/١٩٧٧ س٢٨ هي٢٠)

١١ – إن القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق بتعمد تغيير المقيقة فى الورقة تغييراً من شأته أن يسبب ضرراً بنية إستعمالها فيما غيرت من أجله الحقيقة فيها .

(الطعنرقم ۲۳۲ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٢٧ س٢٨ ص ٢٧٧)

 ١٢ – توافر القصد الجنائي في التزوير ، رهن بحصوله عن علم الاهمال في تحري الحقيقة مهما كانت درجته لا يتوافر به هذا القصد .

١٣ – القصد الجنائي في جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الطروف المطروحة عليها . وليست بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال ، مادام قد أورد من الوقائم ما يدل عليه .

(الطعنرقم ١٤٤٥ سنة ١٥ ق جلسة ١٠/١٠/١٠ س٢٢ سر٦٩٢)

١٤ – القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق من تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الفرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وأنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالاً عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائم ما يشهد بقيامه .

٥١ - القصد البنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ٤٨٤٤ سنة ١٥ ق جلسة ٤/٢/٢ س٣٣ ص ٢٩٠)

١٦ - لما كان القصد الجنائي في جريمة التزويد في الاوراق الرسمية يتحقق متى تعدد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع إنتواء إستعماله في الفرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الطاعن الذي يعمل وكيلاً لكتب البريد في أنه إعترف بأن المحكم عليه الاخر قد حضر إليه في منزله وأبلغه بأن الديه عجزاً في عهدته يرغب في تسويته ، وطلب إليه تحرير صورة إيصال إيداع بمبلغ ٢٣٠, ٢٥٥ لحساب شركة دون إثبات تاريخ الايداع به . لما كان ذلك ، وكان تقدير قيام القصد الجنائي من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع وتفصل فيها محكمة الموضوع بغير طبقب ، وكان إعتراف الطاعن الذي أثبته الحكم في مدوناته يعني أنه إستجاب لمطلب المحكوم عليه الأخر وتعمد ترك البيان الخاص بتاريخ الإيداع في إيصال مكتب هيئة البريد تمكيناً له من ستر العجز المكتشف بعدته وسلمه هذا الايصال لتقديمه إلى جهة عمله ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائي في جريمة التزوير بالترك التي دان بها الطاعن كما هي معروفة في القانون ، ويكون منعي الطاعن بتخلف هذالقصد لديه غير ممائب .

(الطعن رقم ۹۲۷ ه سنة ۲ ه ق جلسة ه ۱۹۸۳/۱/۲ س ۳۶ س ۱۷۶

٧٧ – لما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق بتعدد تغيير الحقيقة في للحرد مع إنتواء إستعماله في الفرض الذي زور من أجله ، وإذا كانت الوقائع التي أثبتها المكم وما أورده تدليله عليها لا يتضمن هذا المعني وكان ما أورده بياناً للقصد الجنائي في جريمة التزوير لا يكلي لتواقره ولا يصمح رداً علي دفاع الطاعن أنه كان حسن النية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

(الطعن رقم ۱۰ ۱۷ سنة ۵۳ قبلسة ۲۲/۲/۲۲ س ۲۵ سنة ۵۳ (الطعن رقم ۱۹۸۶)

١٨ – من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتطقة بوقائع الدعرى التي تقصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال مادام قد أورد الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ٤٨٠٣ سنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/١/ ١٩٨٥ س٢٦ سر٤٣١)

١٩ – لما كان الحكم الملعون فيه قد أثبت في حق الطاعن والمحكوم عليه الاخر إستعمالها المحرر المزور موضوع التهمة لاولي وهو العمورة التنفيذية لامر الأداء رقم ٦٥ لسنة ١٩٨١ بأن قدماه الي قلم محضري محكمة شبيع الكوم الكلية لاعلانه الى مع علمها بتزويره فإن ما يثيره الطاعن في شان إنتفاء القصد الجنائي الخاص لديه وهو نية إستعمال المحرر المزور يكون في غير محله.

(الطعنرةم ٩٤ه٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٦/٥/٥٨٩٨ س٣٥ ص ٢٨٢)

٢٠ - حيث أن الطاعن ينعى على المكم المطعون أنه إذ دانه بجرائم الإشتراك في تزوير ورقة رسمية وإستعمالها وتقليد خاتم لإحدى جهات الحكومة قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المكم لم يستظهر توافر ركن القصد الجنائي في حق الطاعن وايس في أوراق الدعوى ما يكشف عن ثبوته أو علمه بالتزوير ، كما لم يرد المكم على دفاعه على أنه يجهل القراءة والكتابة فضلا عن أن التزوير كان مفضوحاً لا يستلزم جهداً في كشفه مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أن المكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العثامير القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإشات ومن كتاب مديرية الزراعة بالنيا المؤرخ ٢٠/٢/م١٩٨٨ ومِن تقرير قسم أمماث التزييف والتزوير وهي أدلة لا يجادل الطاعن في أن لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة عن كل ركن من أركان جريمتي التزوير والتقليد مادام قد أورد من الوقائم ما يدل عليه ، وأن القصد الجنائي في جرائم التزوير والتقليد من المسائل المتعلقة بوقائم الدعري التي تقصل فيها محكية الموفيوع في ضوء الظروف الطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى إستقلال ، مادام قد أورد من الوقائم ما يدل عليه ، وكان الحكم قد خلص في منطق سائم وتدليل مقبول إلى توافر علم الطاعن بتزوير ترخيص إقامة مخزن المواد البترولية والخاتم المضوع عليه وأنه قصد من إقتراف هذه الجرائم إقامة المخزن سالف البيان دون ترخيص من الجهة المختصة ، وإذ كان الطاعن لا يماري في أن ما أورده الحكم من أدلة له مأخذه المسعيح في الأوراق فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوي مما لا تجوز إثارته لدى محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن جهله القراءة والكتابة لا أثر له على مسئوليته عن جريمتي إشتراكه في التزوير وتقليد الخاتم اللتين قارفهما إذ ليس من شأته نفى تلك الأفعال أن إثبات إستجالة حصولها فضلا عن أنه لما كانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم في مناحي مفاعه المختلفة والرد على كل شبهة بثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقرير فيها بلا معقب من محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا بلزم في التزوير الماقب عليه أن يكون متقناً بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوى أن يكون واضعاً لا يستارم جهداً في كشفه أو متقناً يتعذر على الغير أن يكشفه ، مادام تغيير الحقيقة في الحالين يجوز أن ينخدع به بعض الناس ، وكان السِّن من الحكم المطمون فيه أن الطاعن قد قدم المحرد المزور للوحدة المحلية بالمنيا التى أرسلته لمديرية الزراعة بالمنيا والتي أبلغت بدورها في ١٩٨٥/٢/٢٠ بأن الترخيص مزور معا يفيد إنخداع البعض بالتزوير العاصل فيه فإن ما يثيره الطاعن من أن التزوير كان مفضوحاً لا يكون له محل لل كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(الطعنريةم ٢٨٨٤سنة ٨٥ ق جلسة ١١/١١/١١)

الباعث فى جريمة التزوير

 المسلمة لا تعدو أن تكون الباعث على الجريمة والباعث ليس ركناً من أركان جريمة التزوير حتى تلتزم المحكمة بالتحدث عنه إستقلالا وإيراد الأدلة على توافره.

Y - إن دفاع الطاعن من عدم وجود مصلحة له في الإشتراك في التزوير ، إنما يتصل بالباعث على إرتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم تحقيق المحكمة له ، وما أوردته في شأته هو مما يسوغ به الرد عليه .

٣ - الباعث على إرتكاب جريمة التزوير ليس ركناً من أركانها حتى تلتزم
 المحكمة بالتعدث عنه إستقلالا وإبراد الأدلة على توافره.

٤ - القرر أن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على إرتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصاً بعينه من وقرعها لأن هذا التغيير ينتج عنه هتماً حصول ضرر بالمصلحة العامة ، يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيها وكان الثابت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير صالف الذكر أن التوقيع المنسوب للمجنى عليهما هو للطاعن ، فإن ما يثيره الأخير من أن المجنى عليهما قاصران وأنه يستوى أن يوقع هو أو والاهما نيابة عنهما لا سند له من القانون .

(الطعن رقم ۲۸۸ سنة - ه ق جلسة ۲۸۸ ه/ ۱۹۸۰ س ۲ ص ۱۸۳) (الطعن رقم ۲۷۷ ه سنة ۲ ه ق جلسة ۲۵/۱/۹۸۲ س ۲۶ ص ۲۷۵)

ه - لما كان دفاع الطاعنة بأنه لا مصلحة لها في الإشتراك في التزوير إنما
 يتصل بالباعث على إرتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها فإنه لا
 ينال من سائمة الحكم عدم تحقيق المحكمة له.

(الطعن رقم ٤٨٠٣ سنة ٤٥ ق جلسة ٢١/٢/ ١٩٨٥ س٢٦ ص ٤٣١)

طبيعة جريمة التزوير

١ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة إستمال الورقة المزورة فإنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة الآية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة مادام مقدم الورقة متمسكاً بها ، فإذا كان المتمسك بالورقة قد إستئنف المكم الإبتدائي الذي قضى بردها ويطلانها طالباً إلفاء والمحكم بحمصتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطمون فيه - فإن الجريمة تظل مستمرة حتى بتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة إنقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٠/٦/٦/١ س١٤ ص١٠٥)

ضرورة إستظهار الحكم أركان جريمة التزوير وعلم المتهم به وإلا كان الحكم قاصرا

١ – لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائى القاضى برد ويطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام فى تحديد بدء إنقضاء الدعوى الجنائية والمدة التى إنقضت بين الحكم النهائى ويدء تلك المحاكمة مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، هذا بالإضافة إلى قصوره فى إسطهاره أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به وإكتفائه فى هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، بون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم ، مادام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو إشترك فى إرتكابه ، فضلا عما إنطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن فى الدفاع عن تحقيق ما أثاره فى صدد تحويل المحرر إليه من الفير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر فى تحديد مسئوليته الجنائية . فإن هذا العوار الذي أصاب الحكم يكفى لنقضه .

(الطعنرقم ٤٠ سنة ٢٣ ق جلسة ١٠/١/١١/١ س١٤ ص١٠٥)

۲ - بیان عدد الأوراق المزورة لا شان له فی توافر أركان جریمة التزویر .
 (الطعنرةم ۱۸سنه۳۱ وجلسه۲۱/۱۹۱۹ س ۲۰ س۱۹۱۶)

٣ - ليس ما يمنع المحكمة من أن تكتفى بمكمها فى صدد بيان عدد الأركان
 المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء فى تقرير الخبير فى شائها متى كان هذا
 التقرير مقدماً فى ذات الدعوى كدليل

(الطعنالسابق)

3 -- متى ثبت وقوع تزوير المحرر من الجنى فإنه بلزم عن ذلك أن يتوافر فى حقه ركن العلم بتزويره وإستعماله.

(الطعن رقم ١٩٦ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٠/٢/٢٠ س٢١ ع ص ٤٩٤)

٥ - إن مجرد ثبوت تزوير التوقيعات المنسوبة إلى المجنى عليه على إيصال سداد الأجرة دون إستظهار أركان جريمة التزوير وإيراد الدليل على أن الطاعن زير هذه الإمضاءات بنفسه أو بواسطة غيره لا يفيد ثبوت جريمة التزوير في حقه مادام أنه يتكر إرتكابه لها وخلا تقرير المضاهاه من أنها محررة بخطه مما يعيب المحكم بالقصور.

(الطعن رقم ٧٧١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ س٢٢ ع٣ ص ٦٣٦)

٦ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث المحكم صراحة وإستقلالا عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ولما كان مؤدى ما أورده المحكم المطعون فيه بيانه لواقعة الدعوى وإستعراضه لأدلتها وفي رده على دفاع المطاعن أن ما ثبت في حقه هو أنه أجرى لصالحه وبخطه تعديلات وإضافات في محضري جمع الإستدلالات وتحقيق النيابة في الشكوى رقم وذلك عند تسلمها من الموظف المختص بالنيابة لنسخ صورة منها _ تمهيداً لمصوله على صورة رسمية منها _ مما يتوافر به تغيير الحقيقة في المحرر الرسمي بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون . فإن النمي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(الطعن رقم ١١٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/١٢/١٧ س٢٢ ع٢ ص١٤٦٧)

٧ - إن قاعدة عدم جواز إضرار الطاعن بطعنه لا يصبح إعمالها إلا من ناحية مقدار العقوبة الذي يعتبر حداً أقصى لا يجوز تعديه ومن ثم فلا يعتبر إسباغ الوصف القانوني الصحيح على الواقعة منطوباً على الإساءة لمركز الطاعن ومن ثم فلا مصلحة له في منعاه بعدم توافر أركان جريمة التزوير في جواز سفر التي دانه بها الحكم المطعون فيه .

(الطعن رقم ۱۹۱۱ سنة ٤٦ ق جلسة ۲۱/۲/۲۷۱ س/۲ ص ٢٦٦)

٨ - الباعث على إرتكاب جريمة التزوير ليس ركناً من أركانها حتى تلتزم
 المحكمة بالتحدث عنه إستقلالا وإيراد الأدلة على توافره.

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢/٣/ ١٩٨٠ س٣١ ص/٢٢)

 ٩ - لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالا عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائم ما يدل عليه .

(الطمن السابق)

 ١ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم صراحة وإستقلالا عن كل ركن من أركان جريمتى التقليد والتزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه.

(الطعن رقم ١٤٤٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ س٢٢ ص ٢٩٢)

١١ - من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم مسراحة وإستقلالا عن كل ركن
 من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

(الطعن رقم ٤٤٢٤ سنة ٢ ه ق جلسة ٢٠/١١/٢٠ س٣٣ ص ٩٣٧)

١٢ - إن مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تتحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على إرتكابها متى كان المقصوب به تغيير مضمون الحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص بإصداره وبدون أن يتحقق ضير خاص بلحق شخصاً بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير نتج عنه حتماً إحتمال حصول ضرر بالمصلحة العامة إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغض مما لها من القيمة في نظر الجمهور بإعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه .

(الطعن رقم ٢٤٥٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٥/٥/١٦ س٣٦ مس ١٨٨٢)

التزوير في المحررات لا عقاب عليه إلا إذا وقع في بيان جو هرى أعد المحرر لإثباته

١ – من المقرر أنه لا يكفى للمقاب أن يكون الشخص قد قرر غير الحقيقة فى المحرد ، بل يجب أن يكون الكتب قد وقع فى جزء من أجزاء المحرد الجوهرية التى من أجلها أعد المحرد لإثباته ، وكان القرار المطمون فيه قد إلتزم هذا النظر إذ إعتبر أن المبارة الواردة بالإعلان المدعى تزويره بشأن إقامة المطمون ضده الأول – التابع – مع الطاعن بقرض عدم صحتها ليست بياناً جوهرياً فى خصوص هذا الإعلان ، بل هى من نافلة القول لا يترتب على ورودها أو إغفالها صححته أو بطلانه ، فإن النعى عليه بالفطأ فى تطبيق القانون ، يكون غير صحية .

(الطفن رقم ١٠٧٥ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/١٧/٨ س٥٢ ص٠٨٣)

إستعمال المحرر المزور طبيعة جريمة إستعمال المحرر المزور سقوط الدعوى الحنائمة عنها

١ - جريمة إستعمال محرر مزور ، هي جريمة مستمرة ،

(الطعن رقم ١٩٦٤ سنة ٢١ ق جلسة ٥/٢/٢/ س١٩ ص١٠٠)

٧ - جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور حكم بتزويرها .

(الطعن رقم ۱۸۸۶ سنة ۲۹ ق جلسة ۲۰/۱۱/۲۶ س۲۰ ص ۲۹۹)

٣ – جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها رتبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٤٢ ق جلسة ٤/١/١٧٣ س٤٢ ع٣ ص ٨٩٧)

٤ - جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة المتمسك بها وبتقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو من تاريخ الحكم بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أنه لم تمض ثلاث سنين من تاريخ صدور الحكم النهائي ببطلان تزوير السند موضوع الجريمة في ١٩٧٠/٥/١٧ لحين رفع الدعوى الجنائية خطأ على المجنى عليها حيث ناقشتها المحكمة بجلستى الدعوى الجنائية خطأ على المجنى التهمة المسندة إليها ثم قضت ببراتها بالجلسة الأخيرة ، وكانت إجراءات محاكمة المتهم الحقيقى - المطعون ضده - التي بدأت

بالإعلان في ١٩٧٢/٨/١٣ جامت متلاحقة وقبل أن تتكامل مدة السقوط بين أحدها والآخر حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم إذ قضى بما يفالف ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

(الطعن رقم ١٣٢٢ سنة ٤٧ ق جلسة ٥/١٩٧٨/٣ س٢٩ ص٢٢٤)

٥ – من المقرر أن المدة المسقطة للدعرى الجنائية تنقطع بأى إجراء صحيح يتم فى الدعرى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكم حتى إذا إتخذت تلك الإجراءات فى غيبة المتهم أو وجهت إلى غير المتهم الحقيقى ذلك أن إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على إفتراض نسيانها بمرور الزمن بدين إتخاذ الإجراءات فيها فمتى تم إتخاذ أي إجراء صحيح فى الدعرى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تندرج فى حيز النسيان إنتفت علة الإنقضاء.

(الطعنالسابق)

١ - جريمة إستعمال الورقة المزورة جريمة مستعرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها ، وتبقى مستعرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها _ ولو ظلت في يد الجهة المستعملة أمامها _ أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(الطعن رقم ۲۰۰۱ سنة ۲۲ ق جلسة ۲۸۸۲/۳/۱ س۲۶ ص ۲٤۹)

أزكان جريمة إستعمال المحرر المزور

١ - إستعمال المحرر له معنى عام يندرج فيه كل فعل إيجابى يستغدم به المحرر المزور والإستناد إلى ما دون فيه ، يسترى فى ذلك أن يكون هذا الإستعمال قد بُوشر مع جهة رسمية أو مع موظف عام أو كان حاصلا فى ممادلات الأفراد.

(الطعن رقم ٥١ منة ٢٠ ق جلسة ١٩٦١/١/٩ س١٢ ص١٢)

٧ – العنصر المادى لجريمة إستعمال المحرد المزود يقوم ويتم بإستعمال المحرد فيما زود من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة ، فإذا كانت الواقعة التمرد فيما زود من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة ، فإذا كانت الواقعة التي إستخلصها الحكم المطعون فيه وإطمأن إليها في خصوص جريمة الإستعمال أن الطاعن قدم لموظفى مكتب البريد التوكيل المزود لكتهم إشتبهوا في أمره وم يصرفوا له المبلغ موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادي الجريمة يكون قد تم بالفعل أما الحصول على المبلغ فهو أثر من آثار الإستعمال لا يلزم تحققه لتمام الجريمة وإنما قد يُشكل جريمة أخرى في جريمة النصب المتصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات .

(الطعنرةم ٤٥ سنة ٢٢ قبلسة ٢٥/١/١٩٦١ س١٢ ص٥٥٥)

٣ - من المقرر أنه لا تقوم جريمة إستعمال الورقة المزورة إلا بشبوت علم من إستعملها بأنها مزورة ولا يكفى مجرد تمسكه بها أمام الجهة التى قدمت لها مادام لم يثبت أنه هو الذى قام بتزويرها أو شارك فى هذا الفعل.

(الطعنرقم ١٢٦١ سنة ٣٤ ق جلسة ٢١/١/ ١٩٦٥ س١٩ ص ١٤٠)

 عجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى في ثبوت العلم بتزويرها مادام الحكم لم يقم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو إشترك فيه .

(الطعن رقم ۱۹۵۶ سنة ۲۷ ق جلسة ۲۰/۱۱/۲۱ س۱۹ مر ۲۹)

ه - إثبات الحكم مقارفة المتهم لجريمة التزوير في محرر ، يفيد حتماً توافر

علمه بتزوير هذا اللحرر الذي أسند إليه إستعماله ،

(الطعن رقم ١٧٤٤ سنة ٣٧ ق جلسة ١/١٢/١٢/١٧ س١٨ ص ١٥٦٧)

 آثبات وقوع التزوير من الطاعن بلزم فيه أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه تزويره وإستعماله.

(الطعن رقم ٧سنة ٢٨ ق جلسة ٥/٢٨/٢ س١٩ مس١٨١)

 ٧ - الإشتراك في التزوير يفيد حتماً علم المتهم بالإشتراك بأن الورقة التي يستعملها مزورة ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تحدثه عن ركن العلم في جريمة إستعمال الورقة المزورة بالنسبة للمشترك في تزويرها .

(الطعن رقم ۱۱۸۶ سنة ۲۹ ق جلسة ۱۳۹/۱۲/۸ س ۲۰س۱۳۹۱)

٨ - لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالا عن ركن العلم في جريمة إستعمال الأوراق المزورة ، مادامت مدوناته تكفي لبيانه . ولما كان إثبات مساهمة الطاعن في مقارفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه إستعماله فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا القصوص يكون في غير محله .

(الطعن رقم ۱۳۲۱ سنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۱۰/۱۹۲۱ س۱۷ مر۱۹۹۷) (الطعن رقم ۱۸۵۶ سنة ۳۱ ق جلسة ۱۹۲۵/۱۱/۲۲ س۲۰ مر۱۳۲۱)

٩ - إن مجرد التمسك بالروقة المزورة لا يكفى في ثبوت علم الطاعن بالتزوير
 في جريمة إستعمال المحرد المزور مادام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو
 الذي قارف التزوير أو إشترك في إرتكابه.

(الطعن رقم ٧٧١ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/٨ سنة ٢١ ع ٣ ص١٦٣)

١٠ ـ يقوم الركن المادى في جريعة إستعمال الأوراق المزورة بإستعمال الممرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون في ذاتها مزورة تزوير يعاقب عليه القانون ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن تقديمه الورقة المزورة سنداً لدفاعه في الدعوى المدنية ودال في عبارات سائغة

على علمه بتزويرها بما يكفى لعمله وتتحقق به المناصر القانونية لهريمة إستعمال المحرد المزور التى دانه بها ، فإنه يكون قد أمناب محجة المنواب في تقرير مسئولية الطاعن .

۱۱ – لا جنوى لما ينعاه الطاعن من أنه لم يكن هو الذي قارف جريمة إستعمال المحرر مادامت العقوبة التي أنزلها به المحكم مبررة بثبوت إرتكابه جريمة التزوير . لما كان ما تقدم فإن النعى برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

(الطعن رقم ١٦١٤ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٢/٢/٢/٢١ س٢٧ ص٢٢٩)

١٢ – لما كان قد أثبت جريمة إستعمال البطاقة المزورة في حق الطاعن وتمكن المتهم بذلك من إستعمال البطاقة المزورة بأن إحتج بها بتقديمها في المحضر رقم المتهم بذلك من إستعمال البطاقة المزورة بأن إحتج التقييم رئيس وحدة مباحث المحمودية عدم بعد أن ضبط المتهم في السوق يعرض للبيع بقرة تبين أنها مسروقة . فإن هذا حسبه ليبرأ من قالة القصور في بيان توافر عناصر جريمة الإستعمال .

(الطعن رقم ١٣ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٩ /١٩٧٩ س٣٠ ص٥٠)

۱۳ لا كان الركن المادى فى جريمة إستعمال الأوراق المزورة يتحقق بإستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويراً يماقب عليه القانون وكان الطاعن لا يمارى أنه قدم الورقة المزورة فى تحقيقات الجنحة رقم ١٩٠٠ سنة ١٩٧٠ مركز بنها وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة الإستعمال فى حقه دون أن يغير من الأمر أن يكون قد تقدم بالورقة بصفته الشخصية أن بصفته نائباً عن غيره مادام أنه كان فى المالتين عالماً بتزوير الورقة التى قدمها فإن ما يثيره من أنه قدم هذه الورقة بصفته وكيلاً عن زوجته لا يكون له محل.

(الطعن رقم ١٩٤١ سنة ٥٠ قجلسة ١٩٨١/١١/١٧ س٣٢ ص ٩٣١)

١٤ – الركن المادى في جريمة إستعمال محرر مزور يتم بمجرد تقديم ورقة
 تكون في ذاتها مزورة تزويراً يعاقب عليه القانون .

(الطعن رقم ۲۸۰ سنة ۱ ه ق جلسة ۱۹۸۲/۲/۹ س۲۲ ص ۲۱۰)

١٥ – لما كان مجرد تمسك المطعون ضده بالمحرر المزور وكونه صاحب
 المسلحة في التزوير لا يكفي للتدليل على أنه هو الذي قام بالتزوير أو يعلم به .

(الطعن رقم ٢٣٦١ سنة ١٥ ق جلسة ٢٠/٢/٢ س٣٣ ص ١٩٨٢)

١٦ – لما كان عقد الزواج هو وأبقة رسمية بختص بتحريرها موظف عام هو المأتون الشرعى وهذه الورقة قد أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لانه بمقتضاها تقوم الزوجية قانوناً من المتعاقدين وتكون للإثار المترتبة عليها مامتي تبت صحيحة .. قيمتها إذا ما حد النزاع بشاتها ، ومناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقم تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد المتعاقدين من المرائم الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى الى إثبات غير الحقيقة في هذا المبيد بعد تزويراً ، وكان الرأة في عميمة الفر هو من المرائم الشرعية للزواج ــ على ما سلف بيانه _ وإثبات المأتون الشرعي خلو الزوجية من الموانع بعد إذ قري أمامه الطاعن والمتهمة الاخرى بذلك مع أنهما يطمأن أنها في عصمة آخر ، يتحقق به جريمة الإشتراك في تزوير وثيقة الزواج مع العلم بذلك إذا إستعمل الطاعن هذه الوثيقة بأن قدمها الى الجهة المختصة بإثبات واقعات الاحوال المدنية سنداً الى مادون فيها ، وهو على بينة من أمرها فإن جريمة إستعمال محرر رسمى مع العلم بتزويره تتوقر قبله ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بهذه الجريمة قد إقترن بالمنواب ، ولا يغير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد أمسكت عن تقديم الطاعن للمحاكمة بتهمة الاشتراك في تزوير ذلك المحرد لأن عدم تقديمه للمحاكمة بالتهمة المذكورة .. في هذه الدعري .. لا أثر في توافر أركان جريمة إستعمال المحرر المزور والتي دلل الحكم الطعرن فيه على قيامها.

(الطعن رقم ٤٨٧٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٢/٢/١ س٣٣ ص٣٢٢)

١٧ - ١١ كان إستعمال الورقة المزورة مع العلم بذلك ، يعاقب عليه القانون ،
 ولى كان محل ذلك محرراً باطلاً ، لاحتمال حصول الضرر منه ، ذلك لان المحرر

الباطل وأن جرده القانون من كل اثر ، فإنه قد تتعلق ثقة الغير معن لا يتضبح أمامه ما يشويه من عيوب ويصبح أن يضضبع به من الناس من يغوتهم ملاحظة أو معرفة ما ذيه من عيوب أو نقص ، وهذا وحده كاف لتوقع حصول الضرر بالغير بسبب إستعمال هذا المحرر ، فإذا ما إستعمل هذا المحرر بالقعل كما هو المال في هذه الدعوى ـ على ما أثبته الحكم المطعون فيه ـ وام يكتشف من قدم إليه للمحرر من موظفي مصلحة الاحوال تزويره وأثبت إستتاداً إليه بعض واقعات المحوال الدنية من ثبوت نسب وعلالة زوجية فإن الضرر يكون قد بات محققاً

(الطمن السابق)

١٨ – لما كان من المقرد أن مجرد تمسك المتهم بالمحرد المزود ، وكونه صاحب المصلحة في التزوير ، لا يكفي بذاته في ثبوت إقترافه التزوير ، أو إشتراكه فيه والعلم به ، مادام ينكر إرتكابه له ، ... كالمال في هذه الدعوى ... وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرد بخطه ، وإذ كان ذلك ، وكانت تقارير المفراء المنتبين في الدعوى المدنية سالفة الذكر ، قد خلت جميعها مما يفيد أن التوقيع المقول بتزويره قد حرد بخط المتهم ، وخلت من ذلك أيضاً أقوال شاهدى المدعين بالمقوق المدنية ، فإن الإتهام المسند إلى المتهم يكون غير مدلول عليه بدليل تطمئن إليه المحكمة لإدانته وإلزامه بالتعويض المطلوب . مما يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستنف ، وبراءة المتهم مما أسند إليه .

(الطعن رقم ۱۹۲۷ سنة ۲۰ ق جلسة ۱۹۸۲/۲/۲ س۲۶ ص ٤٦٠)

ركن العلم في جريمة الاستعمال ثبوت النزوير لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تممة الاستعمال

لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن ركن العلم مادامت مدوناته تغنى
 عن ذلك ، وكان إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن
 العلم بتزوير المحرر الذي أسند إليه إستعمائه .

(الطعن رقم ١٥١٤ سنة ٣١ ق جلسة ٢٨م/١٩٦٢ س١٢ ص ٤٩٥)

 ٢ - إن إثبات وقرع التزوير من المتهم ـ فاعلاً كان أو شريكاً ـ يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي اسند إليه إستعماله .

(الطعن رقم ١٩٤٩ سنة ٣٦ ق جلسة ١٩٢٧/١/٩١ س١٨ ص٦٣)

٣ - إن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت العلم بتزوورها .
 مادام الحكم لن يقم الدليل على أن المتهم هو الذي قارف التزوير أو إشترك فيه .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٦ س١٨ مر٤١٦)

٤ - متى كان الطاعن على ما أثبته الحكم المطعرن فيه قد إعترف بالتحقيقات وبالجلسة بأن صلب الوصلين المزورين قد حرر بيد وهو ما لا يعارى في الطاعن في أسباب الطعن ، وكان ما أثبته الحكم من وقوع التزوير من الطاعن بمحو عبارات كانت مدونة على الورقتين وتحرير عبارات أخرى محلها مفايرة للمقيقة ، يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن الطم بتزوير المحررين اللذين أسند إليه تزويرهما على تلك الصورة ، فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في تطبق القانون يكون غير سديد .

(الطعن رقم ٤٠ سنة ٢٩ تي جلسة ١٩٦١/٤/٢ س٢٠ ص٢٢٥)

 و أثبات مساهمة الطاعن في مقارفة جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المرر الذي أسند إليه إستعماله.

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٩ س٢٢ ص٢٠)

الطعن بالتزوير وحوب أن يكون طلب سلوك طريق الطعن بالتزوير واضحاً ومحدداً لا ميهماً غير محدد

\ - من المقرد أن الطعن بالنقض هو مناط إتمال المحكمة به وأن إيداع الاسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن يمنان معا وحدة إجرائية لا يقوم مقام الاخر أو يغني عنه ، بما يستوجب أن يستوفي في هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه ، إن تكون أسباب الطعن واضحة محددة . ولما كان الطاعن لم يشر في أسباب طعنه بالنقض الى سلوك طريق الطعن بالتزوير في الحكم ، إلا على سبيل الاحتمال ، فيكون هذا السبب مشوياً بالابهام وعدم التحديد ، ولا يقبل منه ـ وهو يدعى بمثول هذا السبب منذ المكم ـ سعيه يهم نظر طعنه ومن بعد مضى الاجل المضروب لإيداع الاسباب ، الى رفع هذه الشائبة أو تقديم دليل على طعنه ويراجراء خارج عنه ، بسلوك طريق الطعن بالتزوير .

(الطعن رقم ۲۲ه ۱ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٣/٣ س٢٢ مر ١٨ه)

ضرورة إطلاع المحكمة على المحرر المزور فض المظروف المحتوى على السند المزور

١ – من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الاوراق المدعى بتزويرها الثاء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لان تلك الاوراق هي أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمتاقشة الشفية مالجلسة.

(الطعن رقم ٧٠٥ سنة ٢١ ق جلسة ٣٠/١٠/١٩٦١ س١٢ مر١٤٧)

٧ - من المقرر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لان اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هي دليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، الامر الذي فات محكمة أول درجة إجراء وغاب على محكمة ثاني درجة تداركه مما يعيب حكمها بما يبطك ويوجب نقضه . ولا يفير من ذلك أن يكون الحكم قد أشار إلى إطلاع المحكمة على تلك المحكمة على المورة الشمصية للسند المدعى بتزويره لان إطلاع المحكمة على تلك الصورة لا يكلي إلا في حالة فقد أصل السند المزور .

(الطعن رقم ۷۲ه سنة ۲۷ قجلسة ۲۵/۱۹۲۷ س۱۸ ص7۲ه)

٣ - المن أغفلت المحكمة الاطلاع على الاوراق المدعى بتزويرها وهو مسلك يؤنن بتعييب إجراطت المحكمة ، إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم هو إنعدام جنواه ، ذلك بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على المتهم عن مجموع الجرائم المسندة إليه ، هي العقوبة المقررة في المادتين ١١/٢ و ١/١٨ من قانون العقوبات المعدلتين بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي طبقتها المحكمة على جريمة

الاختلاس ، ومن ثم فلامصلحة له في النعى على الحكم بأوجه الطعن تتممل بجريمتى تزوير المحررات الرسمية وإستعمالها طالمًا أن المحكمة طبقت المادة ٣١٢ من قانون العقويات وقضت بمعاقبته بالعقوية الاشد وهي العقوية المقررة لجريمة الاختلاس المسندة الله .

(الطعن رقم ۱۷۶۲ سنة ۳۷ قجلسة ۱۹۲۷/۱۲/۱۲ س.۱۸ ص.۲۰۵) (الطعن رقم ۸۰ سنة ۳۹ قجلسة ۲۰/۱/۱۲/۱۲ س.۲۰ ص.۹۱۲)

٤ - لا يكفى إطلاع المحكمة وحدها على الورقة المزورة بل يجب كإجراء من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير عرضها بإعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الفصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن الى أن هذه الورقة _ موضوع الدعوى _ هي التي دارت مرافعته عليها ، وهو مافات محكمة أول درجة إجراء وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه بكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ۱۳۹۷ سنة ۳۹ ق جلسة ۲۷-۱۹۲۹ س ۲۰ مس ۱۸۷۶)

ه – لئن كان من المترر أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة ، لان إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسي في الدعوى على إعتبار أن الورقة على الدليل التي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الغصوم لييدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعتها عليها ، إلا أنه لما كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أنه اثبت بها أن المحكمة فضت المظروف الذي يحرى الشكرى (مرضوع جريمة التزوير) والصورة المنسوخة من محضرها والمترى كذلك على أوراق متعلقة بهذه الشكرى وإستكتاب المتهم (الطاعن) وقد ترافع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذي ورد بين مدوناته ما تبين من الاطلاع على نلك الاوراق ، وكان لم يقت المحكمة في هذه الدعوى – على نحو ما سلف القيام بهذا الاجراء ، فإن ما يثيره الطاعن في هذه الدعوى – على غير سديد .

(الطعنريقم ١٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٥ س٢٢ ع٣ ص١٤٦٧)

٦ - إذا كان العقد المطعون عليه بالتزوير مقدم في حافظة الطاعن بين مرفقاتها فإنه بذلك كان معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصيم بجلسة المحاكمة الاستئنافية ولم يكن مودعاً في حرز مظلق لم يفض لدى نظر الدعوى أمامها - على حد ما نعى به الطاعن - فإن النعى في هذا الشائن لا يكون صحيحاً.

(الطعن رقم ه ١٤ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٤ / ١٩٧٢ س ٢٢ ع ٢ ص ١٤٣١)

٧ – إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها يعيب إجراءات المحكمة لان إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسى في الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل أدلة التناوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي المنصوم ليبدى كل منهم رأيه فيها ويطمئن إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي ألى دارت مرافعته عليها – ولا يغير من ذلك ما هو مبين على حرز الورقة من إطلاع المحكمة عليها لان الاطلاع يتعين أن يقع في حضرة الخصوم – لما كان ذلك وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أو الإستثنافية ولا من الحكم الابتدائية أو الإستثنافية ولا من المحكم المتدى فيه أن المحكمة قد أطلعت على المحرر موضوع الدعوى في حضور الخصوم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالمطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٦٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/١٩ س٥٦ ص٤٩١)

٨ - إذا كان الثابت من مدرونات الحكم المطعون فيه وفي محضر جاسة المحاكمة أن المحكمة فضت المظروف المحتوى على السند المزود في حضور الطاعن والمدافع عنه بجلسة المحاكمة ومن ثم فقد كان معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنه الطاعن الاطلاع عليه ، إذا ما طلب من المحكمة ذلك فإن ما يثيره من عدم إطلاعه على ذلك السنة لا يكون له محل .

(الطعن رقم ۱۹۲۳ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ سي ١٠ ص ٤٣١)

٩ - لا مصلحة للطاعن من النعى على الحكم بعدم اطلاع المحكمةعلى الورقة المزورة أو عدم بيانها مواد العقاب بالنسبة لتهمتى التزوير والاستعمال طالما أنه تفسى بإدانته عن تهمة إصدار شيك بدون رصيد وأوقع عليه عقوبة واحدة مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة .

(الطعن رقم ٧٤ه سنة ٤٧ ق جلسة ٢١/٠١/١٧٧١ س٢٨ مس١٩٧٧)

١٠ - من المقرد أن إغفال المحكة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعرى يعيب إجراءات المحاكمة لان إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهرى – إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الاساسى في الدعوى على إعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لابداء رأيه فيها وليطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعة عليها .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢/٨٠ /١٩٨٠ س٢١ مر٢٢٨)

١١ كان البين من الاطلاع على معضر جلسة المحاكمة من المحكمة فضت الحرز المحترى على المحرر المزور في حضور الطاعن والمدافع عنه ومن ثم فقد كان المحرر معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنه الطاعن الاطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة ذلك.

(الطعن رقم ٤٨٧ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٩ س٣٢ ص ٢١)

١٧ – ١١ كان القانون لا يجعل لاثبات التزوير طريقاً خاصاً مادامت المحكمة والمماتت من الادلة السائفة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن إعترف في التحقيقات - بما لا يمارى فيه - بإرتكاب جريمة التسمى بإسم غير إسمه الحقيقي في جواز السفر ، ولا يبين من محضر الجلسة أنه طلب من المحكمة أن تفضى حرز جواز السفر والبطاقة العائلية ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم إطلاع المحكمة عليهما وعرضهما عليه أو سلوك طريق معين في إثبات الجريمة .

(الطعن رقم ١٩٨٠ سنة ١٥ ق جلسة ٢٠/١/٢٨ س٢٢ ص٢٢)

١٩ - من المقرد أن إغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب إجراءات المحاكمة لان إطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تمحيص الدليل الامناسي في الدعوى بأن تلك الورقة هي الدليل الذي يكمل شواهد التزوير ، ومن ثم عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور المدافع عن الطاعن لابداء رأيه فيها وليطمئن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت مرافعته عليها ، إلا أنه لما كان الثابت من المفردات المضمونة أن ملف الدعويين مرفقاً بالاوراق ، وهو يناى من محضوى الجلسة المزورين كانا معروضين على بساط البحث والمناقشة بالجلسة بحضور الخصوم ، فإن منعي الطاعن في هذا الشائل لا يكن صحيحاً .

(الطعن رقم ٤٤٧ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٢م١٩٨٥ س٢٦ص٥٥٠)

١٤ - وهيث أن مبنى الطعن هوأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إستيلاء بغير حق على مال عام مرتبطة بجريمتى تزوير محررات وإستعمالها ، قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، كما إنطوى على إخلال بحق الدفاع - ذلك بأنه قد خلا من بيان إسم المحكمة التي أصدرته ، كما أن الطاعن تمسك بطلب خطب محاضر إستلام أمين العهدة الذي يستلم في نفس اليوم ومحضر إصابة الطاعن من جراء تصادم سيارة نتج عنه فقدانه للذاكرة كما شمسك بطلب ندب خبير لتحقيق واقعة التزوير إلا أن الحكم المطعون فيه لم يجبه الى طلبه ولم يعرض لهذا الدفاع إيراداً ورداً ، كما قضت المحكمة في الدعوى دون أن تطلع على الاوراق المدعى بتزويرها . وكل هذا يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وهيث أن الحكم المطعون قيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاستيلاء على مال عام المرتبطة بجريمتى تزوير محررات واستعمالها التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شائها أن تؤدى الى مارتب عليها مستعدة من أقوال الشهود وإقرار المتهم بالتحقيقات الادارية وكذا إقراراته التى إعترف بتحريرها بخط يده وما إنتهى

إليه تقرير لجنة الجرد ... لما كان ذلك ، وكان النعي يخلو الحكم من بيان المحكمة التي أصدرته مردوداً بأن البين من مطالعة المكم المطعون فيه ومعضر الجلسة أنه قد أثبت في ديباجتها إسم المحكمة التي أصدرته دممكمة أمن الدولة الطياء ثمورد بعد ذكر أسماء الهيئة أنها مشكلة من مستشاري محكمة إستئناف القاهرة _ وهو ما يتحقق به بيان إسم المكمة التي أصدرت المكم كما بتطلبه القانون _ وكان لا يعيب المكم ورود بيان معكمة الاستثناف التي شكلت منها المعكمة بعد بيان أسماء الهيئة التي أصدرته ، ذلك أن القانون لم بشترط إثبات هذا السان في مكان معين من الحكم فإن منفي الطاعن في هذا القصوص في غير محله ... لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناهي بفاعه المُوضِوعِي وفي كل شبهة بِثيرِها والرد على ذلك مادام الرد سبتقاد خبسناً من القضاء بالادانة إستناداً إلى زدلة الثبوت السائفة التي أوردها المكم فإن ما بشرة الطاعن من أن المحكمة لم تجبه اي طلب ضم محاضر إستالم أمن العهدة في نفس بوم واقعة ومحضر إضابته بكون في غير مجله فضيلاً عن أنه من المقرر أن الطلب الذي لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى رثبات إستعالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان القصود به أثاره الشبهة في الدليل الذي إطمأنت إليه المحكمة فإنه يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلتزم المحكمة بإجابته ، لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تلتزم يتقصى أسباب إمتناع عقاب المتهم في حكمها ما لم يدفع به زمامها _ وإذ ما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أمام المحكمة بقيامن سبب من تلك الاسباب وإنما قعماري ما أثبت بالمضر مو مجرد قورل الدافع عن الطاعن د.... أن هذا المتهم إستغل من هؤلاء من فقده الذاكرة وكان هو كبش القداء وهذا واضبح من ملف طبي عنه تعريض وإذ كانت العبارة سالقة الذكر هي من العبارات المرسلة ولا تحمل معنى سبب من أسباب إمتناع المتهم من العقاب ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الامر لاول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من إجراء تحقيق موضوعي تتحسر عنه وظيفته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم قانوبًا بأن تعين خبيراً في دعاوي التزوير ، متى كان الامر ثابتاً لديها مما يقوم في الدعوى من أدلة أخرى ، كما هو الشأن في الدعوى الطروحة فإن ما يثيره

الطاعن في هذا الصند لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان صحيحاً على ماثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومنونات الحكم المطعون فيه ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الإطلاع على الاوراق المزورة وهو مسلك من الحكم كان يؤنن أن المحكمة أغفلت الإطلاع على الاوراق المزورة وهو مسلك من الحكم كان يؤنن المعلى هو إنعدام جدواه ذلك بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على الطاعن عن جريمة الاستيلاء على مال عام المرتبطة بجريمتي تزوير محررات وإستعمالها هي المحكة عن جريمة الاستيلاء على مال عام حود الدة ١٧٣ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكة عن جريمة الاستيلاء على مال عام حود أن العقوبة تدخل بألوجه تتصل بجريمتي التزوير في محررات وإستعمالها طالما أن العقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة الاستيلاء على مال عام مجردة من ظرف الارتباط في الحدود المقررة لجريمة واستعمالها لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس وبتمن رفضه موضوءاً .

(الطعن رقم ١٥٨٥ سنة ١٥ قجلسة ١٩٨٧/١/٨٨)

الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعى تستقل بتقدير جديته محكمة الموضوع

١ - الدقع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعى ، فإذا كان المحكم الابتدائي الذي أيد بالمحكم الاستثنافي المطعون فيه قد رد على الدفع رداً سائفاً بما مؤداه أن المحكمة إعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم طوال مراحل الدعوى وإطمأتت في حدود سلطتها التقديرية الى صحة العقد المقول بتزويره فإن ما ينماه المتهم من قاله الفساد في الإستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٢٩٧ سنة ٣١ ق جلسة ٢١/٥/٢١١ س ١٢ ص ٤٦٩)

٢ - الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى الطروحة على بسلط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسائلة ليست من المسائل الفنية البحته التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قد إطمأتت إلى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لإشراف محكمة النقض عليه ، ولا يعدو ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير في هذا الشيك أن يكون طلباً لتأخيل لإتفاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستهاية إليه طللا أنها إستخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة إليا الما عنه .

(الطعن رقم ۲۱۵ سنة ۲۶ ق جاسة ۱۹۹۵/۱/۱۸۹ س۲۲ مس ۲۹)

 ٣ - نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية أحكام الطعن بالتزوير بطريق النبعية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارخ تبسيط الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية وبيين من هذه المواد والمذكرة الإيضاحية المساحية لمشروع قانون الإجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعرى هو من وسائل الدفاع التي تفضع لتقدير محكمة المرضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة بإجابته ، لأن الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه اتقديرها مادامت المسائة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . ولما كانت المحكمة قدرت أن الطاعن وقع على كشوف الجود المقدمة في الدعوى ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لإشراف محكمة النقش عليه ، ولا يعدو ما طلبه الدفاع من تمكينه من الطعن بالتزوير في إمضائه على الكشوف سالفة الذكر أن يكون طلباً التأجيل لإتخاذ إجراء لا يلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليه ، فلا يصح أن يعاب على المحكمة إلتفاتها عنه ، ويكون ما ينعاه المطاعن على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال . في غير محله .

(الطعن رقم ١٠٥٠ سنة ٣٣ ق جلسة ٢١/١٠/٢١ س١٤ ص٢٦٢)

٤ - مؤدى نصوص المواد ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية والمذكرة الإيضاحية لمشروع المحكومة أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة المرضوع، فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزيور وألا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية.

(الطعن رقم ۲۹ سنة ۳۱ ق جلسة ۲۹ /۱۹۹۱ س ۱۷ ص ۸۹۲ م الطعن رقم ۲۰۹۱ سنة ۳۷ ق جلسة ۲۷/۸/۲/۲۷ س ۱۹ مس ۲۸۸۸)

 متى كان المكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من أن الشيك موضوع الدعوى قد حرر في تاريخ سابق إستحقاقه المدون به وكان تاريخ إصداره مثبتاً تحت توقيع الطاعن على ذات الشيك ثم قام المدعى بالحقوق المدنية بمحو ذلك التاريخ حتى بيدو الشيك كانه آداة وفاء مما دعا الطاعن إلى إتخاذ طريق الإدعاء بالتزوير وطلب ندب أحد الخبراء لتحقيق ما إدعاه وأطرحه تأسيساً خلى أن المحكمة لم تتبين من إطلاعها على ورقة الشيك المسادر من الطاعن العدعى بالحق المدنى ثمة ما ينم عن أنها تحمل تاريخاً آخر أسفل إمضاء الطاعن على نحو ما زعم وإستدات المحكمة من ذلك ومن إبداء الطاعن لإدعائه بالتزوير في مرحلة متأخرة من مراحل المحاكمة على فساد ذلك الإدعاء وكان ما أورده الحكم سائفاً وكافياً في الرد على دفاع الطاعن في محورة وكان ما أورده الحكم سائفاً وكافياً في الرد على دفاع الطاعن في معورة الدعوى ولا معقب على محكمة الموضوع فيه ، لما هو مقرر من أن الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لمناصر الدعوى المطروحة عليها ولما هو مقرر كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير عليها ولما هو مقرد كذلك من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير عليها ولما هو مقرد الواقعة قد وضحت لديها ومادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية الرضوع لا تستطيم المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها .

(الطعن رقم ١٨٤ سنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢ س ٢٤ ع ٣ ص ١١٣١)

آ – المن كان من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى في كل ما تستيطع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسائلة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثة التي لا تستطيع الممكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها وأنه وإن كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من تقبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الماجة إلى ذلك الإجراء ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب الطاعن وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الفيابي الذي أيد الحكم الإبتدائي لأسبابه على وجاء مقصوراً على تأييد الحكم الفيابي الذي أيد الحكم الإبتدائي لأسبابه على الرغم من أنه أقام قضاء على أدلة من بينها إطلاق القول بأن الشيك موقع من

الطاعن وعلى الرغم مما أثاره الأخير من تزوير الشيك وهو بفاع جوهرى لتطقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صبح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فكان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تمحصه وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إطراحه أما وأنها لم تفعل والتفت عنه كلية فإن حكمها يكون معيباً بما يبطله ويستوجب نقضه والإعادة .

(الطعن رقم ٩٤٧ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٥/١/١٧٤ س ٢٥ ص ٧٧٣)

٧ – لما كان من المقرر إنه وإن كان القانون قد أرجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علم عدم إجابتها هذا الطلب ، وكان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطاعن تكليف المدعى بالحق المدنى تقديم أصل الشيك لإتخاذ إجراءات الطعن بالتزوير وردت عليه بالرفض تأسيساً على أن الطاعن كان قد طلب أجلاً للسداد ثم عاد وقرر أنه يطعن بالتزوير مما يدل على التسويف وعدم جدية دفاعه فإنها تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٧٠ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧١/٤/١٨ س ٢٧ ص ٤٣٦)

٨ - من المقرر أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية
 لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وأن الطعن بالتزوير في ورقة من
 أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة .

(الطعن رقم ۱۲۲۰ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١٥ س ٢٨ ص ٢٦٦ ،

الطعن رقم ۸۲۲ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٦/١٢/٢٧١ س ٢٨ من ١٠٨١)

٩ - الطعن بالتزوير في ورقة من زوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل

الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ولا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصد الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وكان ما قاله الحكم من أن القائمة كتبت بضط الطاعن ومن أوراق ومداد واحد . سائفاً ومن شأته أن يؤدى إلى ما رتبت عليه من إطراح دفاعه بالتزوير وطلبه التقرير بالطعن والسير فى إجراءات تحقيق الطعن ، فإن ما يثيره الطاعن فى طعنه من قاله الفساد فى الإستدلال والإخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله .

(الطعن رقم ۷۸ سنة ٤٨ ق جلسة ٤/١٤/١٠ س ٢٩ ص ٣٩٣)

١٠ - من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأطلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالإستمانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الغنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها ، وأنه لما كان طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما من قبيل طلبات التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الهاجة إلى ذلك

(الطعنرقم ۲۹ صنة ٤٨ ق جلسة ٢٠ / ١٩٧٨/ س ٢٩ ص ٧٥٧)

١١ – من القرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من الأوراق القدمة المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا تمقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله النيابة العامة لتمقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية .

(الطعن رقم ۱۱۱ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٧/١/٧ س ٢٠ ص ١٤٠)

التنازل عن الطعن بالتزوير

 إن الطعن بالتزوير لا يمنع الطاعن من التنازل عنه في أي وقت وله أن يتقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها ، وهي ليست ملزمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد تتازل الطاعن عن طعنه .

(الطعن رقم ٤ م ٨ سنة ٣٩ ق جلسة ٢٢/٦/١/١ س ٢٠ ص ١٩١٩)

٢ - متى كان محامى الطاعن الثالث بعد أن أعلن تنازل موكله عن الطعن بالتزوير قد تراقع في موضوع الدعوى في حضور الطاعن الذي لم يبد إعتراضاً على تصرف محاميه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم جواز الإعتداد بالتنازل عن طعنه وأن محاميه لم يكن لديه توكيل يخوله هذا التنازل لا يكون مقبولاً.

(الطعنالسابق)

٣ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أن الإستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الهويمة .

(الطعن رقم ٢٣٢ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٧ س ٢٨ ص ٧٣٧)

التنازل عن السند المزور وأثره على وقوع الجريمة

١ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن التنازل عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة.

(الطعن رقم ۱۸۱۷ سنة ۳۰ ق جلسة ه ۱۹۳۱/۲/۱ س ۱۷ ص ۳۰۳)

لا أثر لوقف السير في دعوى التزوير أمام المحكمة المدنية _ طبقاً للمادة
 ٢٩٨ من قانون المرافعات بإقرار الخصم بعدم تمسكه بالسند _ على جريمتي
 التزوير والإستعمال وإستحقاق مقارفهما للمقاب .

(الطعنالسابق)

٣ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال ، فإن التنازل عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية المرددة بين طرفيها لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ٤٩٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١/١ س ٢٢ ع ٣ ص ٦٠٠)

٤ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن نزول المجنى عليه عن حقوقه المدنية وعن طعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التمسك بالسند المزور لا أثر له على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ۱۷۸ سنة ٤٢ ق جلسة ٢١/١٠/١٠ س ٢٤ ع ٣ ص ٨٦٣)

ه – أما ما يتعدى به الطاعن من أن المجنى عليها نزات عن حقوقها المدنية وعن الطعن بالتزوير ونزل هو عن التمسك بالورقة ، وما يترتب على ذلك من وجوب إعتبارها صحيحة فإن ذلك مردود بأن ما جاء في القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام لها وألزم القاضى بأن ما يجرى في قضائه على مقتضاها والطريق المرسوم الطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الهنائية على ترسمه لانها

في الأميل حرة في إنتهاج السبيل الموسل إلى إقتناعها ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقاً خاصاً يسلكه القاضي في تحري الأدلة.

٣ - أما ما يتحدى به الطاعن من أنه نزل عن التمسك بالورقة المزورة وأن المحكمة لم تتقيد بلحكام قانون الإثبات الذي يترتب على هذا التنازل إنهاء إجراءات دعوى التزوير وإنتهاء كل أثر قانونى للورقة ، فإن ذلك مردود بأن ما جاء فى القانون من حجية المحررات وإثبات صحتها إنما محله أحكام الإثبات فى المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضى بأن يجرى فى أحكامه على مقتضاها والطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس فى القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه لأنها فى الأصل حره فى إنتهاج السبيل الموصل إلى إقتناعها ، ولم يوسم القانون فى المواد الجنائية طريقاً خاصاً يسلكه القاضى فى تحرى يرسم القانون فى المواد الجنائية طريقاً خاصاً بالمنذ المؤرد لا أثر له على حقوقه المدنية وطعنه بالتزوير ونزول المتهم عن التصلك بالسند المزور لا أثر له على وقرم الجريمة .

(الطعن رقم ۲۳۲ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٦/١٧ س ٢٨ ص ٧٣٧)

٧ – من المقرر أنه متى وقع التزوير أو إستعمال المحرر المزور فإن التنازل عن المحرر المزور عن التحرر المزور ممن تمسك به لا أثر له على وقوع الجريمة ، ولا يعيب الحكم عدم تعرضه السند المثبت انتازل الطاعن عن التمسك بالمحررين ، لأن المحكمة في أصول الإستدلال لا تلتزم بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ولا عليها إن هي إلتقت عن أي دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما يفيد إطراحه .

(الطعن رقم ۱۲۱۵ سنة ۱۹ ق جلسة ۲/۲/ ۱۹۸۰ س ۲۱ مس ۲۲۸)

٨ - من المقرر أنه متى وقع التزوير وإستعمال المحرر المزور ، فإن نزول المتهم
 من التعسك بالمحرر المزور لا أثر أه على وقوع الجريمة .

(الطعن رقم ۱۹۸ سنة ۵۰ ق جلسة ۲۱/ ۱/۱۹۸۰ س ۳۱ س ۸۹۵)

٩ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن التنازل عن الورقة المزورة ممن تمسك بها في الدعوى المدنية لا يكون له أثر في وقوع الجريمة فإن ما يثيره الطاعن من تنازل عن المحررات المزورة لا يكون له محل.

(الطعن رقم ٨٠٨ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٤/٥/٢٤ س ٢٤ ص ٦٦٦)

لا يجوز للمتهم التمسك لآول مرة بالدفاع الموضوعى الخاص بالإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقش

١ – إذا كان المتهم (الطاعن) لم يتمسك بالدفاع المرضوعي _ الخاص بالإدعاء بتزوير الورقة _ أمام المحكمة الإستثنافية ، فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ۲۲۹۷ سنة ۳۱ ق جلسة ۲۱/ه/۱۹۹۲ س۱۲ ص ٤٦٩)

٢ – الإدعاء بحصول تزوير في تقرير المعارضة هو من المسائل الموضوعية
 التي تحتاج إلى تحقيق فلا تجوز إثارته لاول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ۸۸ سنة ٤٧ ق جلسة ٨/٥/٧٧/ س ٢٨ ص ٥٦٥)

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن الإقرار القدم من المطعون ضدهما كان منسوباً للمتهم متضمناً بقبوله الحكم الصادر ضده بشقيه المجائى والمدنى وتعهده بعدم الطعن عليه بالإستئناف ، ولا يمادى الطاعن في هذه البيانات بل يسلم بها في أسباب طعنه فإن الأصل أن حجية هذا الإقرار حلى صحح _ إنما تقتصر على المتهم ولا تتصرف إلى الطاعن فلا يحتج عليه به كما أنه لا يضار به رغم أن التعويض المقضى به إبتدائياً كان محكوماً به عليه وعلى المتهم على وجه التضامن بينهما ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ من المتنهم على وجه التضامن بينهما ، ذلك بأن الفقرة الأولى من المادة ٢٩٥ من الماتن الميني المتاضميني بالدين فلا يسرى هذا الإقرار في حق الباقية، ومن ثم فإن الطاعن لم تكن له مصلحة قانونية في الطعن بالتزوير على ذلك الإقرار بل ولا صفة له في ذلك أيضاً فلا جدوى له مما يثيره نعياً على الحكم بعدم إجابته إلى طلب التأجيل ليتمكن من الطعن بالتزوير على الإقرار المذكور ، ولا يجوز له التحدي بأن المتهم كان مشاركاً المطلب ذلك بئن الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلاً منها بشخص الطاعن .

(الطعن رقم ۱۳۰۷ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠/٣/٢٠ س ٢١ ص ٢٥)

٤ - لا كانت محكمة الموضوع قد خلصت بما لها من سلطة تقدير إلى إرتكاب الطاعن لجريمة سرقة السند محل الجريمة مستغلاً في ذلك تحرير سند آخر في ذات التاريخ بدلاً منه ، ودللت على ثبوت هذه الواقعة في حقه بما ينتجها من وجوه الالله المستددة من أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن نفسه من أنه لم يقرض المدينة غير قرض واحد في تاريخ تحرير ذلك السند ، فإنه لا تكون للطاعن للذي لم توجه إليه تهمة التزوير _ مصلحة في النعى على المحكمة لعدم مضيها في تحقيق واقعة تزوير السند ، ويضعى ما يثيره في هذا الشأن من قاله الإخلال بحق الدفاع غير سديد .

(الطعن رقم ۱۸۸۲ سنة ۵۲ ق جلسة ۲۰/۱/۲۰ س ۳۶ مس ۱۲۲)

طريقة إثبات التزوير

١ – لم يحدد القانون البنائي طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون إعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتواقر به المناصر القانونية لجريمة التزوير التي دان بها الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه في الدفاع حين لم تجبه إلى طلب عرض الأوراق المطعون فيها على الجهات الفنية لتبدى رأيها الفني فيها ، يكون في غير محله .

(الطعنريةم ٥٥ - ٢ سنة ٣٢ ق جلسة ٢٤/١١/٢٤ س ٨٦ ص ٨٨٦)

٢ - لم يرسم القانون لهريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية إنتهاجها ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى إطمأنت إليه وإقتنعت به .

(الطعن رقم ۱۸۱۷ سنة ۲۵ ق جلسة ۱۹۲۲/۲/۱ س ۱۷ مس ۳۰۳)

٣ - لم يجعل القانون الجنائي لإثبات التزوير طريقاً خاصاً. ومن ثم فإن النعى على الحكم لأخذه بما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير واللجنة المشكلة لفحص الإشتراك المزور يتحل إلى جدل مرضوعى في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة المرضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أن مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٥/٢/١٩٦٨ س ١٩ من ١٨١ ، الطعن رقم ١٦٢٠ سنة ٣٨ ق جلسة ١/١/١٢٧ س ٢٠ من ٦٩

 4 - من المقرر أن إثبات التزوير وإستعماله ليس له طريق خاص ، إذ العبرة فيه بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة السائغة .

(الطعن رقم ۱۹۱ سنة ٤٠ ق جلسة ٢٠/٢/٢٠ س ٢١ ع ١ ص ٤٩٤)

ه - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقتناع القاضى وإطمئنانه

إلى الأدلة المطروحة عليه ، وله أن يأخذ بأى دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، وإثبات التزوير وإستعماله ليس له طريق خاص والمبرة فيه بما تطعن إليه المحكمة من الأدلة السائفة .

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٤/١٢/٢٤ س ٢٣ ع ٣ ص ١٤٣١)

آ - من المقرد في الأصل في المحاكمات الجنائية هو إقتتاع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قريئة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث ينبئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كرحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها وبنتجة في إكتمال رقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه - كما هو العال في الدعوى الحالية - ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن إستناد الحكم في إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات أو تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، إذ أنه لا يعدو جدلاً مرضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٥٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٥/١٢/١٧ س ٢٣ ع ٣ ص ١٤٦٧)

٧ - حق القاضى فى تكوين عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها . ما لم يقيده القانون بدليل معين . جرائم التزوير ثم يجعل القانون لإثباتها طريقاً خاصاً . الأدلة التى يعتمد عليها المحكم . يكفى أن تكون فى مجموعها كوهدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى إكتمال إقتتاع المحكمة وإطمئناتها إلى ما إنتهت إليه . الجدل المرضوعي في تقدير أدلة الدعوى ، لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٤/٥/٢٠ س ٢٥ ص ٤٠٥ ، الطعن رقم ٢٧٠ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٠/١/١٧٤ س ٢٥ ص ٦٨٤) ٨ - من المقرر أن الأصل في الماكمات الجنائية هو إقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم لتزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يتشرط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها الحكم بحيث ينبذ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كرحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم ومنتجة في إكتمال إقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما إنتهت إليه .

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢/٦/ -١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٢٨)

٩ - القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خامماً.

(الطعن رقم ١٤٤٥ سنة ١٥ ق جلسة ١٠/١١/١٨ س ٢٣ ص ٦٩٣)

١٠ – لما كان القانون الجنائى لم يحدد طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزويد للقاضى أن يكون إعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، فلا حرج على المحكمة إن هي أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل فى الدعوى مادامت قد إطمأتت إلى مسحتها .

(الطعن رقم ٤٤٢٤ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ س ٢٣ ص ٩٣٧)

١١ - العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي بإقتناع القاضي وإطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه ، وله أن يأخذ بأي دليل يرتاح إليه إلا إذا قيده القانون بدليل معين بنص عليه .

(الطعن رقم ٤٤٧ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨٥/٤/ س٣٦ مس ٣٠٥)

الضاهاة

١ – إن العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون بإقتناع قاضي الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصبح أو لا يصبح أن يتخذ اساساً لكثف المقيقة ومادام هذا الأساس الذي إعتمد عليه القاضي لا ينافي حكماً من أحكام القانون فهو في حل من الإعتماد عليه خصوصاً إذا كانت الظروف قد حالت بين القاضي وبين المسائل الأخرى التي كان يصبح الإعتماد عليها في الأحوال العادية فإذا ما إتخذ خبير من الصورة الشمسية للمستندات المفقودة أساساً للمضاهاة ورأت المحكمة أن هذه الصورة تصلح أساساً لها وأن تلك المضاهاة تنتج حقاً النتيجة التي إنتهى إليها الغبير والتي تجعل المحكمة نثق ثقة تامة بما قرره فلا حرج على المحكمة في ذلك

(الطعن رقم ٢٠٣٦ سنة ٤ ق جلسة ٢٠٣٥)

الطعن رقم ۲۹۵۹ سنة ۵۳ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۸ س ۳۶ ص ۱۱۱۰)

٢ - إن ندب المحكمة خبير لعمل المضاهاة على ورقة معينة ليس من شائه ولا يمكن أن يكون من شأنه أن يسلبها حقها في أن تأخذ أن لا تأخذ بتقرير الخبير الذي ندبته فإذا هي رأت لأى سبب من الأسباب أن لا تأخذ بتقرير الخبير فلا يصبح رميها بالتناقض ولو كان السبب هو عدم إلحمئنانها إلى ورقة المضاهاة

(الطعن رقم ٣٣٧ سنة ١٧ قجلسة ١٩٤٢/٢)

٣ - إن المادة ٢٦٨ من قانون المرافعات إذ نصت على ضرورة وضع أهل الخبرة إمضاحهم وعلاماتهم على الأوراق المقتضى المضاهاة عليها قبل الشروع في التحقيق فإنها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك.

(الطعن رقم ۱۷۲۹ سنة ۱۸ ق جلسة ۱۸۵۸/۱۱/۸۹۸)

لا يجوز قانوناً الإعتماد على تقرير الخبير كركيل للإثبات أو النفى إلا بعد أن يتمكن الأخصاء من مناقشته والإدلاء المحكمة بملاحظاتهم عليه ولا

يتيسر ذلك في أحوال الضاهاة إلا إذا كانت أوراقها مرجودة في ملف الدعوى ومغالقة ذلك تعتبر إخلالاً بحق الدفاع مبطلاً للحكم . خصوصاً إذا طلب الخصم من المحكمة تمكنه من الإطلاع على تقرير الخبير ولم تجبه المحكمة إلى طلبه فإذا ما أدانت المحكمة منها في جريمة تزوير إعتماداً على يما قرره خبير ندبته المحكمة المختلطة في قضية تجارية من أن بصمة السند (موضوع التهمة) مزورة ولم تستجب إلى طلب محامي المتهم ضم أوراق المضاهاة التي قام بها ذلك الغبير إلى ملف الدعوى الجنائية لتحقيق دفاعه بأن الأساس الذي بني عليه هذا التقرير غير صحيح ولم ترد على هذا الطلب بشئ كان حكمها معيباً متعيناً نقضه .

(الطعن رقم ۱۹۷۸ سنة ٦ ق جلسة ١٩٣٦/١/١٩٣١)

٥ - لم ينظم المشرع .. سواء فى قانون الإجراءات الجنائية أو فى قانون الرافعات .. إجراءات المضاهاة فى نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان ، لمن ثم فإن إعتماد الحكم المطعون فيه على نتيجة المضاهاة التى أجراها خبير الخطوط بين إستكتاب المجنى عليهم الذى تم أمامه وبين الترقيعات المنسوية إليهم فى الأوراق المطعون فيها يكون صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون مادامت المحكمة قد إطمائت إلى صحة صدور ترقيعات الإستكتاب .

(الطعن رقم ۱۷۷۱ سنة ۳۱ ق جاسة ۱۹۹۲/٤/۱۱ س ۱۳ ص ۳۵۳ . الطعن رقم ۲۵۳۲ سنة ۳۱ ق جاسة ۱۹۹۲/۱۹/۱۱ س ۱۳ ص 3۲۵)

الدفع بتعييب إجراءات الإستكتاب التي تمت في المرحلة السابقة على
 المحاكمة لا يصبح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٧٧٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٤/١٦ س١٢ من ٢٥٦)

٧ - لم ينظم المشرع المضاهاة . سواء في قانون الإجراءات أو في قانون المؤهات . بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . إذ العبرة في المسائل المبنائية إنما تكون بإقتناع القامي بأن الإجراءات يصبح أو لا يصبح أن تتخذ أساساً لكشف المقيقة . وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الإستكتاب التي إتخذها المغيير أساساً للمضاهاة هي أوراق تؤدى هذا الغرض وأن المضاهاة

التي تمت صحيحة وإطعائت إليها المحكمة فلا يقبل من الطاعنين العودة إلى محاولتها فيما خلصت إليه من ذلك ولا تتريب على المحكمة إن هي إعتمدت في تكوين عقيدتها عند تقرير الغبير المقدم في الدعوى المدنية التي إنتهت عقيدتها بالمحكم برد ويطلان المحرر موضوع الجريمة طالما أن هذا التقرير كان مطروحاً بالجلسة ودارت عليه المرافعة . وإذ كان الطاعنان أو المرافعان عنهما لم يطلبا تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعي على الحكم المطون فيه بقاله الإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٢٤٢٢ سنة ٢١ ق جلسة ١١/١/١١/١١ س ١٢ من ٢٥٥)

٨ - لم ينظم للشرع المضاهاة في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون الرافعات في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان ، ومن ثم فلا محل للنعى على الحكم بأن المضاهاة لم تتم على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها

(الطعن رقم ٨٤٣ سنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/١٢٥٤ س٧ ص ١٩٣٤)

٩ - لم يقرض القانون طريقاً معيناً تجرى عليه المضاهاة إلا ما تناوله
الشارع في بعض نصوص قانون المرافعات المنية والتجارية وقصد به مجره
الإشارة والترجيه دون أن يقرض ذلك فرضاً تستوجب مخالفته البطلان.

(الطعن رقم ١٢١ سنة ٣٠ ق جلسة ١٣/٦/١٣١ س ١١ ص ٥٥٥)

١٠ – لم تنظم المضاهاة ـ سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون الرافعات المنبية والتجارية ـ في نصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها، ومن ثم يكون إعتماد المحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين إستكتاب المجنى عليها الذي تم أمام الموثق القضائي بدولة أجنبية وبين التوقيع النسوب إليها على الأوراق المزورة ، صحيحاً ولا مخالفة فيه للقانون ، مادامت المحكمة قد إطمأت إلى صحة صدور التوقيع على ورقة الإستكتاب من المجنى عليها أمام الموثق القضائي.

(الطعنرقم ۱۵۶۶ سنة ۳۰ ق جلسة ۱۹۳۰/۲/۱۲ س ۱۱ مس ۸۹۱) ۱۱ – متى كان المكم قد إستند ــ ضمن ما عول عليه قى إدانة الطاعن على تقرير قسم أبحاث التزييف ، والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وكان ببين مما أورده المكم عن هذا التقرير أنه إنتهى إلى أن العبارة المزورة حررت بضط الطاعن ، وإعتدم في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفروترغرافية للورقة المزورة على أوراق إستكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظويف طبيعة وقد إستبعدت الممكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه إليها من شبهات وإكفت بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الإستكتاب .

وكانت المحكمة رغم إستبعاد أحد عنصرى الضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علاقة بون أن تجرى في هذا الشأن تحقيقاً لتبيان مبلغ أثر إستبعاد هذا العنصر في الرأى الذي إنتهى إليه الغبير ، وما إذا كانت أوراق الإستكتاب وحدها تكفي للوصل إلى النتيجة التي خلص إليها ، ومن غير أن تهلاس المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الإستكتاب وتبدى رأيها فيها ، مما يعيب الحكم بالفساد في الإستدلال ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢١٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٨ س ١٤ ص ٢٠٩)

١٢ – لم ينظم القانون المضاهاة في قانون الإجراءات الجنائية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها .

(الطعن رقم ۱۸۱۷ سنة ۳۵ ق جلسة ۲۰۲۵/۱۹۱۱ س۱۷ ص ۲۰۲)

١٣ - متى كان ما يسوقه الطاعن من مطاعن فى تقرير قسم أبحاث التزييف وبالتزوير ينطل إلى ما جدل فى تقدير هذا الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع فلا بجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ۱۷۸۲ سنة ۳۹ ق جلسة ۲۸/۸ ۱۹۷۰ س ۲۱ ع ۱ ص 3۲۲ ، الطعن رقم ۲۵۲۱ سنة ۶۷ ق جلسة ه/۱۹۷۸ س ۲۹ ص ۵۳۱)

١٤ - متى كان ما يثيره الدفاع عن الطاعنين من مثالب إلى تقرير قسم أيسات التزييف والتزوير بعدم إجراء المضافاة على أوراق صحيحة من ذات العملة المضبوطة إنما هو في حقيقته مجرد تشكيك منه في قيمة الدليل المستعد من التقرير وإن أخذ المحكمة به وإطمأتت إليه مقاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا

يستند إلى أساس في حدود سلطتها التقديرية وبما لا يجور المجادلة فيه أمام محكمة النقض

(الطعن، قم ١٣٢٢ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٢/٢٧ س ٢٢ ع ٢ ص ٨٤٢)

٥١ - إن العبرة في السائل الجنائية هي بإقتتاع قاضي الموضوع بان إجراء من الإجراءات يصبع أن لا يصبح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة ، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الإستكتاب التي إتخذها الغبير أساساً المضاهاة .. هي أوراق تؤدي هذا الغرض ، وإن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة وإطمأتت إليها المحكمة للأسباب الواردة بتقرير الغبير ، فإن تعييب الطاعنين لأوراق المضاهاة ولإجرائها بين حروف عربية وأخرى لاتينية وعلى جزء من التوقيع دون مضاهاته بأكمله ، ورمى تقرير الغبير بالبطلان بناء على ذلك لا يعدو وفي حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستد من التقرير ، لا تلتزم المحكمة بمتابعته والرد عليه ، وإطمئنانها إليه يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٥٤ ق جلسة ٢٠/٠/٥٧٥ س ٢٦ ص ٢٩٢)

١٦ – الأصدل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون بإقتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساساً لكشف المقيقة ، وللمحكمة أن تكون مقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة مقواعد الإثبات في القانون المدنى فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتغرافية ، كدليل في الدعوى إذا ما إطمأتت إلى مطابقتها للأصل ، وإذ كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي إتخذها الغبير الإستشارى أساساً للمضاهاة هي أوراق تصلح لذلك وإطمأتت إلى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن أن يعود إلى مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك.

(الطعن رقم ۱۳۳ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ س ٢٧ ص ٨٤٩ ، الطعن رقم ٢٥٥٧ سنة ٥٣ ق جلسة ٢٩٨٢/١٢/٢٨ س ٣٤ ص ١١١٠) ٧٧ - إن المحكمة غير مازمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب غيراه أخرين لإعادة المضاهاة مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها إتخاذ هذا الإجراء ومن ثم يتعين الإلتقات عما أثارته الطاعنة فى هذا الشائن .

(الطعن رقم ۹۹۷ ه سنة ۵۳ ق جلسة ۲/۱ ۱۹۸۶ س ۲۵ من ۱۰۵

١٨ - لمحكمة الموضوع كامل المرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها ومادامت قد إطمأتت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك وكان ما تثيره الطاعنة من أن إستكتاب الشاهدة جرى بعد مضى خمس سنوات على الترقيع المنسوب إليها على مسحيفة الدعوى هو في حقيقته جدل موضوعي في تقدير قيمة الدليل المستخدم من تقرير المضاهاة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مصادرتها فيه .

(الطعن رقم ۱۸۲ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۰/۱۰/۸ س ۳۱ س ۵۵۱)

جواز إتخلا الصور الشمسية أساسا للمضاهاة

 ١ - ليس في القانون ما يمنع من إتفاذ الصور الشمسية أساساً للمضاهاة (الطعزرقم ٦٣٥ سنة ٢٠ قبطسة ٢٩٥٠/٥٩١٩)

٢ – الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية بنصوص آمرة يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون بإقتناع القاضي بأن إجراء من الإأجراءات يصبح أو لا يصبح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات غير مقيدة بقواعد الإثبات في القانون المدنى فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية ، كدليل في الدعوى إذا ما إطمأتت إلى مطابقتها للأصل ، وإذ كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي إتخذها الغبير الإستشارى أساساً للمضاهاة هي أوراق تصلح لذلك وإطمأتت إلى صحة المضاهاة عليها فلا يقبل من الطاعن أن يعود إلى مجادلتها فيما خاصت إليه من ذلك .

(الطعن رقم ۱۳۲ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٦/١١/٧ س ٢٧ ع ١ ص ٨٤٨)

٣ - لا كانت العبرة في المسائل الجنائية هي بإقتباع قاضي المرضوع بأن إجراء من الإجراءات يصبح أو لا يصبح أن يتخذ أساساً لكشف الحقيقة ، وكانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي إتخذها الخبير أساساً للمضاهاة هي أوراق تردى هذا الفرض وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة إطمأتت إليها المحكمة للأسباب الواردة بتقرير الخبير ، فإن تعييب الطاعن إجراء المضاهاة على صورة فرتوغرافية للمقد المزور دون أصل المقد لا يعو في حقيقت أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير لا تلتزم المحكمة بمتابعت والرد عليه ، وإطمئنانها إلى ذلك التقرير ، يدل على إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به دون أن تكون ملزمة بيان علة إطراحها .

(الطعن رقم ۲۹۵۹ سنة ۵۳ ق جلسة ۲۸۸۳/۱۲/۲۸ س ۲۶ ص ۱۱۱۰)

عدم التزام المحكمة بتعيين خبير لفحص الآوراق المطعون عليها بالتزوير

 إن المحكمة غير ملزمة قانوناً بأن تعين خبيراً للمضاهاة في دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتاً لديها من مشاهدتها هي أو مما يكون في الدعوى من أدلة أخرى.

(الطعن رقم ١٢٠٥ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/٥/٤)

٢ - من القرر أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب ندب خبير في الدعوى مادامت
 الواقعة قد وضبحت لديها

(الطعن رقم ١٧٨٢ سنة ٢٩ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٨ س ٢١ ع ١ ص ٢٤٢)

٣ -- القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعرى وجمع الأدلة لا يعدر أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتواد عنه حقوق المفصوم توجب حتماً العمل على تتفيذه صوباً لهذه الحقوق ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إن عدات الدعوى الطلب الشرعى لقحص العقد على ضوء التقرير الإستشارى المقدم من الطاعن خاصة وأنها بررت هذا العدول بما تبيئته من رفض الطاعن التوجه للطب الشرعى لاستكتابه.

(الطعن رقم ١٣١٩ سنة ٤٦ ق جلسة ١٠/٤/٧/٤ س ٢٨ ص ٤٦٧)

3 - لا كان الأصل أن محكمة الموضوع لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلة لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسأل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها . فإن ما إستخلصته المحكمة من مطالعتها للعقد موضوع الإتهام لا بحتاج إلى خبرة في تقديره لأن إختلاف المواد يمكن تبينه بالدين المجردة .

(الطعن رقم ١٤٥ سنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٢/١٢/٢٤ س ٢٢ ص ١٤٣١ ،

(الطعن رقم ١٠٢٣ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٠/١٠/١٠ س ٢٥ مس ١٨٤،

الطعن رقم ٢٩ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٠/ ١٩٧٨/١ س ٢٦ ص ٥٥٧ ، الطعن رقم ٥٨١ سنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٧/١٨٨)

خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير التحقق من كفايتهم وصلاحيتهم يتم قبل التعيين ، النعى على الخبير بإنعدام خبرته فى تحقيق الخطوط جدل موضوعى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض

- متى كان الثابت من مدونات الحكم أن من قام بالضاهاة من خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وكان هؤلاء الخبراء لا يعينون إلا بعد التحقق من كفايتهم وصلاحيتهم لأعمال القسم الذي يعينون به وذلك طبقاً لما تقتضى به المادتان ١٨ و ٣٥ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم الخبرة أمام القضاء ، وإذا كان الحكم قد إطمأن إلى تقرير هذا الخبير فإن منعى الطاعن بعدم خبرته لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير المحكمة لعمل الخبير وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ۲۸۸ سنة ۵۰ ق جلسة ۲۸/٥/۱۹۸۸ س ۳۱ ص ۲۸۳)

أمانة الخبير

١ – المادة ٢٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية وارده في الفصل الخاص بالعقوق المدنية ولا تسرى إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدمى بالعقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقى الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصام الذي يكلف إيداع أمانة الخبير ، ومن فلا تثريب على المحكمة إذ هي كلفت المتهم سداد الأمانة التي قدرتها .

(الطعن رقم ١٣١٤ سنة ٣٤ق جلسة ١٨/١/١٥٢٨ س١٦ ص ٦٩)

دعوة الخبير للخصوم

١ – الدفاع ببطلان تقرير الفبير لباشرة المشورية في غيبة الغصوم لا يجوز إباؤه لأول مرة لدى محكمة النقض. على أنه في الدعاوى الجنائية لا يكون عمل الفبير في مرحلة التحقيقات الأولية بفير حضور الخصوم باطلاً إذا كانت السلطة القضائية التي ندبته لم توجب عيه حضور الخصوم معه أثناء مباشرة العمل وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانوناً لصحتها أن تكون قد بوشوت حتماً في حضرة الخصوم كما هي المال في إجراءات المماكمة في جلسات المحاكم بل أن القانون مدريح في إجازة منع الخصوم عن المضور أثناء مباشرة عمل أو أكثر من هذه الأعمال لسبب من الأسباب التي يقفيها حسن سير التحقيق أو يوجبها الحرص على ظهور الحقيقة.

٢ - إن نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في أنه يجوز للخبير أداء مأموريته - التي أول عملية فيها فض الإحراز - بغير حضور الخصوم ، وإن القانون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز المضبوطات رفضها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الاثبات ولكته لم يرتب على مخالفتها أي بطلان .

> (الطعن رقم ٤ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٢/٢/١٥٥٤، ا الطعن رقم ٥١ - ١ سنة ٢٤ ق جلسة ١/١/١٥٤/١)

للمحكمة الجنائية فى اثبات جريمة التزوير الاعتماد فى حكمها بإدانة المتهم على تقرير خسر سبق تقديمه للمحكمة الدنية

١ - لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتمين على المحاكم الجنائية إنتهاجاً ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى إطمأت إليه وإقتنعت به .

(الطمن رقم ۴۹۸ عسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ع ٣ ص ٦٠٠٠ ، الطمن رقم ۳۸ سنة ٤٧ ق جلسة ٢١/٢٢/١٧ س ١٠٨ ص ١٠٨٥)

الجدل حول تقدير قيمة الدليل المستمدمن تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير . إستقلال محكمة الموضوع به . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض

١ - متى كان يسوقه الطاعن من مطاعن في تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ينحل إلى جدل في تقدير قيمة هذا الدليل مما تستقل به محكمة المرضوع فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٧٨٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٨/٨/١٩٧٠ س ٢١ م ١ ص ٤٤٢)

٢ - من المقرد أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها وهي لا تلتزم بندب خبير مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر هي من جانبها إتخاذ هذا الإجراء ، وإذ كانت المحكمة قد إطمالت إلى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير للأسباب السائفة التي أوردتها ، فإن النعي عليها بالإخلال بحق الدفاع بحالة إلتفاتها عن طلب الطاعن إعادة إجراء المضاهاة لا يكون مقبولاً . ولا يعدو ما يثيره الطاعن في هذا الصدد أن يكون جدلاً مرضوعياً في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٨٨ سنة ٤٣ ق جلسة ٤/١١/٢٧١ س ٢٤ ع ٣ ص ٨٩٧)

قول الخبير أنه لا يتيسر معرفة محدث الكشط والتغيير إطمئنان المحكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثها لا قصور ولا تناقض التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى فى إثبات التزوير

١ - مثى كان لا يوجد تناقض بين ما قرره الشاهدان من أن المتهم هو الذي أحدث الكشط والتغيير في المستند وبين ما جاء في تقرير قسم أبحاث التزوير من أنه لا يتيسر معرفة محدثها لأسباب فنية ، وكانت المحكمة قد إطمأتت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال الشاهدين في هذا الخصوص ، فإن ما ينعاه المتهم على الحكم من القصور والتخاذل يكون لا محل له .

(الطعن رقم ١٢٢١ سنة ٢٠ ق جلسة ١١/١١/١١ س ١٢ ص ٧٩٧)

٧ - متى كانت ما نقلته منكرة أسباب الطعن من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير يدل على أن ما حدث بالسند المطعون فيه من تعديل وطمس وإعادة وإضافة قد تم بعد تحرير السند إلا أنه لا يستطيع تحديد الفترة التي حدث خلالها وما إذا كانت فترة وجيزة أو فترة طويلة ، وكان ما أثبته الحكم إستخلاصاً من إطلاع المحكمة على السند موضوع الاتهام يدل على أن فرق الزمن قد بدأ واضحاً بين وقت كتابة المحرر الأصلى قبل الإدعاء ويعده ، فإنه لا تعارض بين هنين الدليلين ، ذلك أن وضوح فرق الزمن بين وقت كتابة المحرر الأصلى قبل الإعادة ويعده لا يدل على أن هذا الفرق يمثل فترة وجيزة أو فترة طويلة . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور والفساد في الإستدلال مكون في غير محله .

(الطعن رقم ٤٩٨ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١١/١ س ٢٢ ع ٣ ص ٦٠٠)

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير

١ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً شبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه الى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم . والمحكمة أن تكون عقينتها في ذلك بكل طرق الاثبات ولها أن تلفذ بالمسورة الشمسية لدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى صحته . فإذا كان الحكم قد إنتهى في إستخلاص سائغ إلى سابقه وجود أصل الفطاب المزور إلى أن الطاعن قد إصطنعه وأرسله إلى المجنى عليها بطريق البريد على أنه وارد لها من هيئة قناة السويس ثم عهد إلى الإستيلاء عليه بعد إستثفاذ الفرض الذي أعد من أجله إخفاء لجسم جريمة التزوير التي قارفها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ إقتناع المحكمة بها مما يستقل به قاضي المؤضوع ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٠١ سنة ٢٤ ق جلسة ٢٢ /١١/١٢ س ١٥ ص ١٩٦٧)

٢ - عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريعة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات.

(الطعن رقم ١٢٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢/١/ ١٩٨٠ س ٢٦ ص ٢٢٨)

٣ – لا كان عدم وجود المحرد المزود لا يترتب عليه حتماً عدم شبوت جويمة تزويره إذ الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزويد والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى إذا ما إطمأنت إلى صحتها . ولما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى سابقة وجود عقد الإيجار المزود إلى أن الطاعنة قد إستعملته مع علمها بتزويره بأن تمسكت به أمام شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير مع علمها بتزويره بأن تمسكت به أمام شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير

التى قدمته لها ، وكانت الطاعنة لا تمارس مى أن ما أورده الحكم من أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق ، فإن ما تثيره لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً حول تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة فى الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض وبالتالى تتحسر عن الحكم قاله الفساد فى الإستدلال ويضحى الطعن برمته على غير أساس متعيناً وقضه موضوعاً

(الطعن رقم ٢٩ مسنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٢/٣ س ٢٢ مس ١٠٤٢)

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ
 الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم
 والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإشات

(الطعن رقم ٢٧٩٤ سنة ٢٥ ق جلسة ٢١/١٠/١١ س ٣٣ ص ٥٩٥)

عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ
 الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم
 والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق ارثبات.

(الطعن رقم ۲۷۹ سنة ۵۲ ق جلسة ۱۹۸۲/۱۰/۱۹۸۲ س ۳۳ ص ۷۹۰)

" - من المقرر أن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم شوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته إلى المتهم ، والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكافة طرق الإثبات ولها أن تأخذ بصورة المحرر كدليل في الدعوى إذا ما إطمالت إلى صحتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء على أن الورقة محل التزوير هي صورة المحرر العرفي وأن أصل هذا المحرر غير موجود ومن ثم لا تكون لتلك الصورة حجية في الإثبات ، بون أن يتفطن إلى أن التهمة المسندة إلى المطعون ضعيها هي الإشتراك في تزوير أصل المحرر العرفي _ لا صورته _ والذي لا يترتب على مجرد عدم وجوده إنتقاء جريمة التزوير وقد حجبه هذا الخطأ في يترتب على مجرد عدم وجوده إنتقاء جريمة التزوير وقد حجبه هذا الخطأ في يترتب على مجرد عدم وجوده إنتقاء جريمة التزوير المدل المحرد العرفي الأمر الذي ينبئ عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة ينبئ عن أن المحكمة لم تمحص الدعوى ولم تحط بظروفها عن بصر وبصيرة (الطعنرقم ۱۷۸۷) حـ ٢٥ ص ٢٩٥)

جواز إثبات تزوير السندمهما كانت قيمته بكافة الطرق بما فيها البينة والقرائن

١ – إن المحكمة إذا سمعت شهادة الشهود وإعتمدت على أقوالهم في قضائها بتزوير سند ، بالغة ما بلغت قيمته ، فلا يصبح أن يعاب عليها أنها خالفت الأحكام التي رسمها القانون المدنى في بابا الاثبات . إذا المقام لم يكن مقام إثبات عقد مدنى بل اثبات واقعة جنائية بحت جائز فيها قانوناً الإستدلال بالطرق القانونية كافة بما في ذلك شهادة الشهود أو قرائن الأحوال .

(الطعنرقم ٥٢٨ سنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢/١٢/٥)

٢ - لم يجعل القانون لإثبات التزوير طريقاً خاصاً مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن من عدم رد المحكمة على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ، على فرض التسليم بأنه قد أبدى هذا الدفع فى مذكرته المصرح له بتقديمها .

(الطعن رقم ٢٠٤٥ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٠١٠/١/٢٠ س ٢٠ ص ٦٤)

٣ - لم يحدد القانون الجنائى طريقة إثبات معينة فى دعاوى التزوير فللقاضى الجنائى أن يكون إعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد ذكرته الأدلة والإعتبارات التي إستمدت منها ثبوت الإدانة وكانت هذه الأدلة والإعتبارات من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها من ثبوت وقائم التزوير في حق الطاعن ، وكان لا حرج على المحكمة إن هي إعتمدت في إثبات التزوير على شهادة الشهود وما أسفر عنه إطلاعها على على المحرات المزورة لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير الدليل فإن الجدل في ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٢٩٤ سنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٩/١/١٤ س ٣٠ ص ٢٨٥)

٤ - ١٤ كان ما يثيره الطاعن بشأن إمنابة نراعه في وقت معاصر لتاريخ
 الحادث . لا أثر له على مسئوليته عن جرائم الإختلاس والتزوير التي قارفها إذ

ليس من شائه نفى الفعل أو إثبات إستحالة حصوله ، وكانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة تثيرها على إستقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن فى جملته لا يكون له محل وينحل إلى جدل موضوعى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعنالسابق)

٥ – الأصل في المحاكمات الجنائية هو إقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه فلا أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي إعتمد عليها المحكم بحيث ينبئ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ، يكمل بعضها بعضاً ومنها تتكون عقيدة المحكمة .

(الطعن رقم ۲۸۰۲ سنة ٤٥ ق جلسة ٢١/٣/ ١٩٨٥ س ٢٦ ص ٤٣٦)

عدم إلتزام المحاكم الجنائية بإتباع الطريق المرسوم فى قانون المرافعات للطعن بالنزوير أمام المحاكم المدنية

الطريق المرسوم في قانون المرافعات أمام المحاكم المدنية الطعن بالتزوير
 هو خاص بهذه المحاكم وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه
 لاتها في الأصل حرة في إنتهاج السبيل الموصول إلى إقتناعها

(الطعن رقم ۱٤۲۸ سنة ۲ ق جلسة ۱۹۳۲/٥/۱۹۲۲)

Y – Y تتقيد المحكمة وهى تفصل فى الدعوى الجنائية بقواعد الإثبات المقررة فى القانون المدنى إلا إذا كان قضاؤها فى الدعوى يتوقف على وجوب الفصل فى مسألة مدنية هى عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، فإذا كانت المحكمة ليست فى مقام إثبات عقد مدنى بين المتهم وصاحب الاثبات – كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة – وإنما هى تواجه واقعة مادية هى مجرد تسليم الروقة وإتصال المتهم بها عن طريق تغيير الحقيقة فيها إفتئاتاً على ما إجتمع ما يخالف مادونه هو زوراً قولاً منه بأن المستند المدعى بتزريره تزيد قيمته على عشرجة جنيهات . إذ أن مثل هذا الطلب وما يتصل به من دفاع لا يكون مقبولاً إذ لازمه أن يترك الأمر فى الإثبات للسيتة مرتكب التزوير وهو لا يقصد إلا نفى التهمة عن نفسه الأمر الممتم قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها التهمة عن نفسه الأمر الممتم قانوناً لما فيه من خروج بقواعد الإثبات عن وضعها

(الطعن رقم ۲۰۳۰ سنة ۲۸ ق جلسة ۱۹۹۹/۱/۱۹۹۹ س ۲۰ ص ۲۸)

٣ - إن ما جاء في القانون عن حجبة الأوراق والأحكام المقررة للطعن فيها إنما محله قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت أحكام لها وألزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها ، وأن الطريق المرسوم للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية هو طريق خاص بها ، وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترميمه لأنها في الأصل حرة في إنتهاج السبيل الموصل إلى إقتناعها ولم يرسم القانون في المواد الجنائية طريقاً خاصاً

القاضى يسلكه فى تحرى الأدلة . ومن ثم فلا محل لما يتحدى به الطاعن من أن المجنى عليه الماعن من أن المجنى عليه لم ينام أن التوقيع مقلد المجنى عليه لم ينام أن التوقيع مقلد بالكتابة أن بالنقل من توقيع آخر وما يترتب على ذلك من وجوب إعتبار الورقة صحيحة وصادرة منها .

(الطعن رقم ۱۷۸۳ سنة ۲۹ ق جلسة ۱۹۷۰/۱۹۷۰ س ۲۱ ع ۱ ص ۲۲۶)

٤ - أن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير كل دليل يطرح عليها ، تقصل فيه على الوجه الذي ترتاح إليه ، على ضوء ما تسمعه من أقوال الخصوم والشهود ، وما تشاهده بنفسها ، وهي في سبيل تكوين عقيدتها ، غير ملزمة بابتاع قواعد معينة مما نص عليها قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، ومن ذلك تعيين خبير في دعاوى التزوير ، متى كان الأمر ثابتاً لديها للإعتبارات السائغة التي أخذت بها ، وإذ كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في حديد هذا الحق قد قامت بفحص السند المطعون عليه بالتزوير وإنتهت في حكمها المطعون في إلى أن ثبت لها من الإطلاع على ذلك السند ، أنه قد كتب كتابة طبيعية وأنه لا بعمنتها على الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها ، فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال منذ الوهلة الأولى وعدم إنكارها لها ، فإنها تستخلص من ذلك صحة الإيصال ، فإن ما ذهبت إليه المحكة ، يدخل ضمن حقها في فحص صحة الإيصال ، فإن ما ذهبت إليه المحكة ، يدخل ضمن حقها في فحص الدليل وتقديره ، مما تستقل به ولا معقب عليها فيه .

(الطعن رقم ١٥٤ سنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٠/١١/٤ س ٢١ ع ٣ ص ٩٤٢)

 ه - لم يرسم القانون لجريمة التزوير طريقة إثبات خاصة يتعين على المحاكم الجنائية إنتهاجاً ، ولا يوجد ما يمنعها من أن تأخذ في إدانة المتهم بتقرير خبير سبق تقديمه للمحكمة المدنية متى إطمأنت إليه وإقتنعت به .

(الطعن رقم ٤٩٨ سنة ٤١ ق جاسة ١/١١/١١٧ س ٢٧ م ٣ ص ٦٠٠ ، الطعن رقم ١٧٨ سنة ٤٣ ق جاسة ٢١/١٠/٢١ س ٢٤ م ٣ ص ٨٦٢م)

عدم إلتزام القاضى الجنائى بالآخذ بإعتراف الخصم بنزوير الورقة

١ - لا شك في أن الأحكام المنائية لا يصبح أن تبنى إلا على الجزم واليقين أما القاضى المدنى فيينى أحكامه على القواعد المقررة للإثبات في القانون المدنى فإذا إعترف لديه الخصم بتزوير ورقة وجب عليه أن يحكم بتزويرها بناه على هذا الإعتراف بغض النظر عن إعتقاده هو الشخص . بغلاف القاضى الجنائى فإنه ليس له أن يعاقب المتهم في جريمة تزوير هذه الورقة إلا إذا إقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بغض النظر عن أقواله ومسلكه في دفاعه ، فإذا قالت المحكمة في حكمها أن الأدلة القائمة في الدعوى قد تكفى في نظر القاضى المدنى الذي يبنى قضاءه على الموازنة بين الأدلة المقدمة إليه وترجيح دليل على أخر . ولكنها لا تكفى في نظر القاضى الجنائى الذي يجب عليه ألا يبنى أحكامه إلا على الحقيقة كما يقتنع بها ويتبينها من مجموع الأدلة ، فلا يصبح أن ينعى على هذا الحكم أنه قد أقبع على الشك والإحتمال .

(الطعن رقم ٣٠٥ سنة ١٥ ق جلسة ٢٣/٤/٥١٤)

الإشتراك فى التزوير

ا إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحرير الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنيانها القانوني والإستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى - وتكون قد شملتها التحقيقات - كتعديل التهمة من إشتراك في تزوير إلى فعل أصلى ، فإن هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٢٠٨ من قانون الإجراطات الجنائية ، ولا يعترض بأن العقوية ميررة للجريمتين الأخريين المسندين للمتهم (وهما إستعمال محرر عرفي مزور ونصب) مادامت جريمة التزوير هي أساس هاتين الجريميتين الأخريين اللتين متعديل به صلة الفرع بالأصل ، فإذا كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التعديل فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون حكمها معيباً ببطلان الإجراءات بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ۲۲ سنة ۳۱ ق جلسة ۴/٤/۱/۹۱ س ۱۹ ص ٤١٥)

٧ - الاشتراك فى جرائم التزوير غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ، فإنه يكفى أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون إعتقادها هذا سائفاً تبرره الواقئع التى أثبتها المحكم ، ولما كان المحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائفة معقولة على ما إستنتجه من قيام الإشتراك بطريق الإتفاق والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول في إرتكاب جريمة التزوير ، فإن النمى عليه بالقصور والفساد في الإستدلال يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ۲۹۶ سنة ۲۳ ق جلسة ۱۸۱۲/۱/۱۲ س ۱۶ ص ۶۶ه)

٣ - يدخل ضمن طرق التزوير المؤشة بالمادة ٢١٣ من قانون العقوبات حول واقعة مزورة في صورة واقعة صميحة ، وتشكل هذه الصورة كل تقرير لواقعة على غير حقيقتها ومن ثم فإنه متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الماعن أنه مثل أمام المحكمة المدنية وإنتجل صفة ليست له بإدعائه كنبأ الوكالة

عن المدعى عليهم بعوجب توكيلات ذكر أرقامها وتبين أنها منقطمة الصلة تعاماً بعوضوع النزاع ولا تخوله الحضور أمام المحكمة وتمثيلهم في الدعوى فأثبت كاتب الجلسة حضوره بتلك الصفة بمحضر الجلسة ، فإن في هذا ما يكفى لتوافر أركان جريمة الإشتراك في إرتكاب تزوير في محور رسمى التي دين بها المتهم .

(الطعن رقم ٧٤٩ سنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ س ١٨ ص ٧٨١)

٤ - إن قصور المكم فى التدليل على جريمة الإشتراك فى التزوير لا يوجب نقضه ، مادامت المحكمة قد طبقت على الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الاشد وهى المقررة لجريمة الإختلاس التى أثبتها فى حقه .

(الطعن رقم ۱٤۲۱ سنة ۳۷ ق جاسة ۲۰/۱۰/۲۰ س ۱۸ ص ۱۰۵۰)

ه - إنه بفرض أن الطاعن الثانى هو وحده المفتص بكل العمل وإنه وحده الفاعل الأصلى في جرائم الإختادس والتزوير والإستعمال ، فإن الطاعن الأول يعد حتماً شريكاً فلا مصلحة لأيها من وراء ما أثاره في شأن إختصاصه بتحرير المحررين المزورين لكن العقوية المقررة للفاعل الأصلى هي بذاتها العقوية المقررة للشريك طبقاً للمادة ٤١ من قانون العقويات .

(الطعن رقم ۲۱۷۱ سنة ۲۸ ق جلسة ۲۸/۱۹۲۹ س ۲۰ ص ۲۱۲)

٦ - إذا كان الحكم قد دال بأسباب معقولة على ما إستنتجه من قيام إشتراك الطاعن بطريق الإتفاق والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول في إرتكاب جريمة التزوير وأطرحت المحكمة في حدود سلطتها دفاعه في شأن وجود فاصل زمني بين توقيعه وتوقيع من إنتحل شخصية البائع أمام الموثق ، فإن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعنرقم ١٨٤٤ سنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/١٢/٨ س ٣٠ ص ١٣٩١) ٧ - جريمة الإشتراك في تزوير المجررات العرفية والمعاقب عليه بعقتضي المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، هي في حقيقة الواقع ووصف القانون أشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ و ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ اسنة ١٩٥٤ في شان الأسلحة والذخائر المعدل.

(الطعن رقم ١٩٦٦ سنة ٢٨ ق جلسة ٢٧/٥/١٩٦٨ س ١٩ من ١٦٥)

٨ - الإشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون الممكمة قد إعتقاد من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم .

(الطعن رقم ١٢٢٤ سنة ٢٩ ق جلسة ٢٠/١/١٧١ س ٢١ ع ١ ص ١٤٤)

٩ - يتم الإشتراك في التزوير غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائم لتي أثبتها الحكم .

(الطعن رقم ۱۰۷۸ سنة ٤١ ق جلسة ٢٧//١٢/١٧ س٢٢ ع ٢ ص ٨٣٣)

١٠ - الأدلة في الواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً وبنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكتمال المحكمة وإطمئنانها إلى ما إنتهت إليه لل كان ذلك وكان الواضح من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد تأدى من أقوال المجنى عليه والشهود التي عول عليها في قضائه إلى أن المجنى عليه لم يسلم الورقة التي وقعها على بياض بإختياره إلى الطاعن وأن له عدة توقيعات على أوراق قضائية وقد حصل الطاعن على الورقة الموقعة على بياض بطريقة ما وإستعان بمجهول إتقق معه على إنتحال شخصية المجنى عليه وقدمه للأستاذ المحامى وأقر أمامه بصمة ترقيعه على الورقة وتخالصه فأثيت المحامى فيها إقرار التخالص، والوراقة على هذه الصورة ترفر في حق الطاعن حريمة الإشتراك في محرر والواقعة على هذي الإستطاع ويجعل ورقة مزورة في صورة واقعة صحيحة يجوز في صورة واقعة صحيحة يجوز

إثباتها بكافة طرق الإثبات القانونية وهو ما خلص إليه الحكم ولا يعيبه بعد دلك ان هو أغفل بيان الظروف التى حرر فيها التوقيع الصحيح على الإقرار المزود أو عدم إستظار كيفية حصول الطاعن على الورقة المشار إليها مادامت المحكمة قد إفتنعت من وقائع الدعوى وأدلتها بحصول الطاعن عليها بطريقة تزويرها ويكون النعي في هذا الخصوص في غير محله وكذلك الحال بالنسبة لما ينعاه الطاعن خاصاً بإعتماد الحكم من بين ما إعتمد عليه في قضائه على ما إستخلصه من شهادة الأستاذ المحامى ومن عدم الحصول على دليل كتابي مؤيد بشهادة شاهد على آداء الثمانية آلاف جنيه إلى المدعى بالحقوق المدنية .

(الطعن رقم ٢٢٠ / سنة ٤٤ ق جلسة ٢٠ / ١٩٧٤ / س ٢٥ ص ١٩٨٤)

١١ - ١٤ كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه قصوره عن بيان صورة التزوير الذي دانه به بأن لم يكشف عن الظروف التي وصلت إليه فيها الورقة المقول بتزويرها خاصة وأن أمرها يختلف بين ما إذا كانت قد سلمت إختياراً للطاعن فلا يجوز حينذاك إثبات عكس ما حوته بغير الكتابة أو أن التوقيم الذي حملته قد أختلس ويذلك يجوز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن وكان الحكم قد عرض لهذا الدفاع وأطرحه في قوله دوهذا الذي مردود بأن الأصل أن الجرائم على إختلاف أنواعها عدا ما إستثنى منها بنص خاص جائزه الثبوت بكافة الطرق ومنها البيئة والقرائن، وإذا كانت جريمة الإشتراك في التزوير المسندة إلى المتهم لا يشملها الإستثناء فإنه يجرى طيها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات كذلك فإن إثبات التزوير ليس له طريق خاص والعبرة بما تطمئن إليه المحكمة بالأدلة السائغة ولا يلزم في هذا الصعد إلتزام القراعد المتعلقة بإثبات مسعة المحررات والتي نص عليها قانون الإثبات في المواد ٢٨ وما بعدها ، لما كان ذلك وكانت الأدلة المطروحة في الدعوى كافية لتكوين عقيدة المحكمة في شأن جريمة الإشتراك «الإستعمال فإنه لا على المحكمة إن هي لم تلتزم قواعد الإثبات في المواد المدنية وتبين كيف وصل توقيم المدعى الدنى الصحيح إلى المغالصة المدعى بتزويرهاء وما أورده الحكم منحيح في القانون مجزئ في الرد على ما أثاره الطاعن في أوجه طعنه .

(الطعن رقم ٢٢ - ١ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٠/١٠/١٩٧٤ س ٢٥ ص ١٨٢٤)

١٧ - إن دفاع الطاعن من عدم وجود مصحة له في الإشتراك في التزويد ، إنما يتصل بالباعث على إرتكاب الجريمة وهو ليس من أركانها أو عناصرها ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم تعقيق المحكمة له ، وما أوردته في شأته هو مما يسوغ به الرد عليه .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٤٥ ق جلسة - ٢٩٧٥/٣/٢ س ٢٦ ص ٢٩٢)

۱۳ – من المقرر أن الإشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعري وملابساتها ، وأن يكرن إعتقادها سائفاً تبرره الوقائم التي أثبتها الحكم .

(الطعنالسابق)

١٤ – لما كان المحكم قد عرض لما أثاره الطاعن في دفاعه من أنه إستلم عقد الإيجار بحالته من المطعون ضده وأطرح هذا الدفاع مدللاً على ثبوت مساهمة الهيجار بحالته من المطعون ضده وأطرح هذا الدفاع مدللاً على ثبوت مساهمة الطاعن في إرتكاب التزوير بما ساقه من عناصر أو قرائن سائنة إقتتع بها وجد هذه الجريمة ولو أنه لم يرتكب التزوير بنفسه لأنه يكفى إشتراكه فيها ، وكان هذا الذى إنتهى إليه الحكم من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع التي لها أن تتبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيمة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يضرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقي ولا شان المحكمة المنتشرة فيما تستخلصه مادام إستخلاصها سائفاً.

(الطعن رقم ۱۹۷۷ سنة ٤٧ ق جلسة ۱۹۷۷/۱۱/۱۷۷ س ۲۸ ص ۱۹۲۵)

٥١ - إن ما يثيره الطاعن من أن المحكم عليه الأول هو الذى قلد خاتم بنك مصر وإستعمله فى إضافة البيانات المزورة مردوده بإنه بفرض أن المتهم الآخر هو الفاعل الأصلى فى الجرائم المزورة فإن الطاعن يعد حتماً شريكاً فيها فلا مصلحة له من وراء ما أثاره فى هذا الشأن لكون العقوبة المقررة للفاعل الأصلى هى ذاتها العقوبة المقررة الشريك لأن من إشترك فى جريمة فعليه عقوبتها طبقاً

للمادة 21 من قانون العقوبات

(الطعن رقم ١١٩١ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ص ٣٦٦)

١٦ – لما كان من القرر أن الإشتراك في جرائم التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي بينها الحكم وهو ما لم يضطئ المكم في تقديره ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ١٣٦٥ سنة ٤٩ ق جلسة ٢/٦٠ ١٩٨٠ س ٣١ ص ٣٢٨)

۱۷ من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الإشتراك في إرتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفى للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون في وقائع الدعوى نفسها ، ما يسوخ الإعتقاد بوجوده .

(الطعن رقم ١٤٤٥ سنة ٥١ ق جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ س ٢٢ ص ١٩٢٦)

۱۸ - من حيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه ، أنه دان الطاعنة بتهمتى الإشتراك في تزوير محرر رسمى وفي إستعماله مع العلم بتزويره إستناداً إلى أنها مساحبة المصلحة الأولى في تزوير التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه ، دون أن يستظهر أركان جريمة الإشتراك في التزوير ويورد الدليل على أن الطاعنة زورت هذا الترقيع بواسطة غيرها مادامت تتكر إرتكابها له ، وخلا تقريع المضاهاة من أنه محرر بخطها ، كما لم يعن الحكم بإستظهار علم الطاعنة بالتزوير ، لما كان ذلك ، وكان مجرد كون الطاعنة هي مساحبة المسلحة في التزوير لا يكفى في شوت إشتراكها فيه والعلم به ، فإن المكم يكون مشوها بالقصور في التسبيب والفساد في الإستدلال .

(الطعزرقم ۱۲۰۷ سنة ۱ ه ق جلسة ۱۹۸۱/۱۱/۲۰ س ۳۲ ص ۹۷۸)

١٩ - ١٤ كان من المقرر أن الإشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر

خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت مصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً ثيرره الوقائم التي أثبتها المحكم.

(الطعن رقم ١٦٤١ سنة - ٥ ق جلسة ١١/١١/١٨ س ٣٢ ص ٩٣١)

٢٠ – سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه بغرض حصوله لا أثر له في قيام مسئوليته الجنائية عن جريمتى الإشتراك في التزوير والنصب اللتن دانه المكم بهما .

(الطعن رقم ۲۱۴۳ سنة ۱۱ه ق جلسة ۲/۱۲/۱۲۸۱ س۲۲ من ۲۱۸۱)

 ٢١ - إثبات إشتراك الطاعن في مقارفته جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه إستعماله .

(الطعن رقم ١٩٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٧ س ٣٣ ص ٩٢١)

٢٢ - من المقرر أن الإشتراك في التزوير يتم غالباً بون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليها ومن ثم يكفي الثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائع التي أثبتها الحكم.

(الطعن رقم ٤٨٧٠ سنة ١٥ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٩ س ٣٣ من ٢١٠)

٣٢ - من المقرر أن التزوير في الأوراق الرسمية أو الإشتراك فيه لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من إختصاص الموظف العام على مقتضى ويثليفته في حدود إختصاصه ، أيا كان سنده من القانون أوتكليف رؤسائه كما أن الإشتراك في التزوير وإن كان يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو الأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه إلا أنه يتعين لثبوته أن تكون المحكمة قد إعقادها سانغاً بيتون عموله من ظروف الدعوى وملابساتها ، طالما كان إعتقادها سانغاً تبيره الوقائع التي اثبتها الحكم لما كان ذلك كله وكان الحكم المطعون فيه لم يثبت في حق المجام المحمد إلعمل الذي دفع الجعل مقابلاً لادائه ، سواء كان حقيقياً أو مرعوماً أو معتقداً فيه مع أنه ركن في جريمة الرشوة التي دانهم بها ،

خارجية أو أعمال مادية معسوسة يمكن الإستدلال بها عليه ومن ثم يكلى اثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائفاً تبرره الوقائم التي أثبتها المحكم.

(الطعنرقم ١٩٤١ سنة ٥٠ قجلسة ١٩٨١/١١/١٨ سنة ١٥ قجلسة ١٩٨١/١١/١٨

٢٠ -- سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه بقرض حصوله
 لا أثر له في قيام مسئوليته الجنائية عن جريمتى الإشتراك في التزوير والنصب
 اللتين دانه الحكم بهما .

(الطعن رقم ۲۱۶۳ سنة ۱ ه ق جلسة ۱۹۸۱/۱۲/۱۷ س۲۲ ص ۱۱۲۶)

٢١ - إثبات إشتراك الطاعن في مقارفته جريمة التزوير يفيد حتماً توافر
 علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه إستعماله .

(الطعن رقم ۱۲۲۱ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۱/۱۱/۱۸ س ۲۲ ص ۹۲۱)

٢٢ – من المقرر أن الإشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليها ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون إعتقادها سائناً تبرره الوقائم التي أثبتها الحكم .

(الطعن رقم ۲۸۷ سنة ۱ ه ق جلسة ۱۹۸۲/۲/۹ س ۲۳ ص ۲۱۰)

٣٢ - من المقرد أن التزوير في الأوراق الرسمية أو الإشتراك فيه لا يتمقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من إختصاص الموظف العام على مقتضى وظيفته في حدود إختصاصه ، أيا كان سنده من القانون أوتكليف رؤسائه كما أن الإشتراك في التزوير وان كان يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو الأعمال مادية محسوسة يمكن الإستدلال بها عليه إلا أنه يتمين الثبوته أن تكون المحكمة قد إعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، طالما كان إعتقادها سائفاً تبيره الوقائع التي البتها المحكم لما كان ذلك كله وكان الحكم المطعون فيه لم يثبت في حق الطاعنين إختصاصهم بالعمل الذي دفع الجعل مقابلاً لادائه ، سواء كان حقيقياً أو مرعها أو معتقداً فيه مع أنه ركن في جريمة الرشوة التي دانهم بها .

المطروحة ... ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصند يكون غير سنيد. (الطعن رقم ٧٩١٤ س٣٦ مر١٩٨٤) (الطعن رقم ١٩٨٧)

٧٧ – من المقرد أن الإشتراك في الجريمة يتم غالباً بون مظاهر محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه . ويكفي لثبرته أن تكون المحكمة قد اعتقدت بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ولها أن تستقي عقيدتها من قرائن الحال . إلا أنه ينبغي أن تكون تلك القرائن منصبة على واقعة التعريض أو الإتفاق أو المساعدة وأن يكون الدليل المستمد منها سائفاً لا يتجافى مع العقل والمنطق ، وكان تقديم بلاغ إلى مجلس المدنية متضمناً أن ثمة بناء على أرض زراعية أيل للسقوط بغية إجراء الماينة وإثبات حالة البناء لا يدل بمجرده على توافر قصد الرشتراك في جريمة التزوير التي دين بها الطاعن حتى لو كان ما تضمنه من وقائع غير صحيح ، وكان ما أورده الحكم في مقام بيان واقعة الدعوى ومؤدى أدلة الإدائة لا صحيح ، وكان هذا القصد ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ١٦٣٩ سنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨١/١/٥٨١ س٢٦ ص ١٩٨٦)

٢٨ - اتهمت النيابة العامة فى قضية الجناية رقم بأنهما فى يوم ٨ من مارس سنة ١٩٨٦ بدائرة قسم محرم بك محافظة الاسكندرية أولا: اشتركت مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو القرار ١٥٠ المنسوب صدوره الى ادارة شئون العاملين بمديرية التربية والتعليم بكفر الشيخ والمتضمن انهاء خدمة شيقيها بأن إتفقت معه على اصطناعه وأمدته ببالبيانات اللازمة لذلك فقام ذلك المجهول بتزويره على غرار المحررات الصحيحة ببالبيانات اللازمة لذلك فقام ذلك المجهول بتزويره على غرار المحررات الصحيحة الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك المساعدة ، ثانياً : قلدت بواسطة غيرها المتربية والتعليم بمحافظة كفر الشيخ واستعملته بأن بصمت به على المحرر المزور سالف الذكر مع علمها بتقليده ، ثالثاً : استعملت المحرر المزور سالف الذكر مع علمها بتقليده ، ثالثاً : استعملت المحرر المزور سالف الذكر مع علمها بتقليده ، ثالثاً : استعملت المحرد المزور سالف الذكر مع علمها بتقليده ، ثالثاً : استعملت المحرد المزور سالف الذكر مع المستخراج جواز سفر علمها بترويره بأن قدمته الى محكمة جنايات الاسكندرية لماقبتها طبقاً المهداً المحكمة جنايات الاسكندرية لماقبتها طبقاً المهداً المقلية المها المها

والومنف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٧ عملاً بالواد المحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٨ نوفمبر سنة ١٩٨٧ عملاً بالواد ٢٧، ٢١٠، ٢٠٦، ٢١٠ من القانون بماقعبتها بالمبس مع الشغل سنة الشهر وبعزلها من وظيفتها لمدة سنة واحدة عما هو منسوب اليها . وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة المبس المقضى بها عليها .

فطعنت المحكوم عليها في هذا المكم بطريق النقض في ١٨ نوفيمبر سنة ١٩٨٧ وقدمت مذكرة باسباب الطعن في ١٧ من ديسمبر ينة ١٩٨٧ موقعاً عليها من الاستاذ / المحامي ويجلسة اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحضر.

الحكمة

بعد الإطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار والمقرر والمرافعة وبعد المداولة

ومن حيث أن الطعن قد حار الاوضناع المقررة في القانون

ومن حيث أن مما تتاعه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أذ دانها بجريمة الاشتراك في تزوير واستعمال محرر رسمى وتقليد اختامم . أنه قد شابه القصور في التسبيب ذلك أن الحكم قد أتخذ من كرنها قدمت الاوراق المزورة الخاصة بشيقيها إلى مصلحة الجوازات لاستخراج جواز سفر . دليلاً على ارتكابها جريمة الاشتراك في التزوير وفي الاستعمال دون أن تقيم الدليل على اشتراكها في هذا التزوير وعلمها به . مما يعيب الحكم ويستوجب تقضه .

ومن حيث أن الثابت من الأطلاع على المكم المطعون فيه أنه دان الطاعنة بتهمتى الاشتراك في التزيور والاستعمال وتقليد الاختام استناداً إلى انها هي التي قدمت الاوراق المزورة إلى مصلحة الهوازات لاستخراج جواز سفر لشيقيها حدون أن يستظهر أركان جريمة الاشتراك ويورد الدليل على أن الطاعنة زورت الترقيعات بواسطة غيرها وكذا قلدت الاختام حكما لم يعن باستظهار علم الطاعنة بالتزوير ــ لما كان ذلك ـ وكان مجرد تقديم الطاعنة الاوراق المزورة الى مصلحة الجوازات ـ ولا يكفى لثبوت اشتراك الطاعنة فى ارتكاب التزوير وتقليد الاغتام . والعلم به فان المكم يكون مشوياً بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يتعين نقضه بغير حاجة لبحث باقى وجوه الطعن .

(الطعن رقم ۲۰۲۱ سنة ۸ ق جلسة ۲۰۲۲)

تعديل المحكمة وصف التهمة من الاشتراك في اختلاس سند واستعمال سند مزور الى سرقة سند واستعمال سند مزور مع لفت نظر الدفاع لا خطاءً أو إخلال بحق الدفاع

١ – لما كانت وقائع اختلاس سند الدين وتزوير آخر بدلاً منه وإستعماله مع العلم بتزويره المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الوقائع التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعنة به ودارت على اساسها المرافعة فضلاً عن ان المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى ما أسبفته على الواقعة من وصف قانوني فإن النعي على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

(الطعن رقم ۱۹۲ سنة ٤٥ ق جلسة ۱۸۷۵/٥/٥٧٨ س ٢٤ ص ٤٣١)

يتعين أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ما همة الحقيقة فيه والاكان باطلا

١ - من حدث أنه ولئن كان الطاعن لم يقرر بالطعن في الميعاد على خلاف ما جرب في شأن إيداع أسبابه ، إلا أنه رقد بان من مذكرة نيابة المعادي أنه أبدي رغبته في التقرير بالطعن في الميعاد القانوني إلا أن كاتب أول السجن إمتنع عن تحرير التقرير حتى يصل اليه نموذج تنفيذ الحكم .. الذي تراخت النبابة العامة في إرساله ـ وأنه بمجرد وصول النموذج ثم تحرير التقرير ، فإن عدم مراعاة مياعد الطعن يكون لسبب خارج عن إرادة الطاعن ، ومن ثم يتمين قبول الطعن شكلا ، ومن حيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه تجرائم الإشتراك في تزوير محررات رسمية ، واستعمالها ، والنصب ، قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يحدد الحررات المزورة وببين ما بها من بيانات مخالفة للحقيقة ومواضع التزوير والأختام المزورة عليها ، مما يعييه ويستوجب نقضه . ومن حيث أن الحكم الطعون فيه حصل واقعة في قوله «وحيث أن واقعة الدعوى حسيما استقرت في يقين المحكمة وإطمأن اليها وجدانها مستخلصة من مطالعة أوراقها وما تم فيها من تحقيقات ومادار بشائها بجلسة المحاكمة من أن المتهم الذي يعمل معاوناً لمدرسسة أمين الراعي العسكروية بالمعادي حضق ناظرة مدرسة البنات الابتدائية بالدرب الأحمر وأوهمها أن المحافظة تقوم ببدم بعض الأراضي فطلبت منه أن يشتري قطعتان لها وازوجها مساحة ٤٠٠ م وسددت لهميلغ ١٢٠٠ جنيه ثم أعطته ميلغ أربعة آلاف جنيه بعد أن زعم لها أنه سددها للجهة المالكة للأرض ثم أخبرها فيما بعد بأنه حتى تتسلم الأرض - والرافق لابد وأن تقوم بسداد باقي الملغ فقدمته له ٦٣٧٥ جنيه فأحضر لها مكاتبات مزورة حررها مجهول بعد أن حرضه وإتفق معه وساعده على ذلك ثم تحريرها على الآلة الكاتبة منسوب صدورها الى الإدارة العامة للأملاك بمحافظة القاهرة ، ولما طالبته بتسليم الأرض قدم لها الحجج وتهرب منها ثم أحضر لها صورة لعقود فلاحظت أن بعض أختام شعار الجمهورية البصم بها على تلك العقود مزورة فأتلفت بالواقعة. ثم إنتهى الى إدانة الطاعن بوصف أنه إشترك مع مجهول بطريق التحريض والاتفاق والساعدة في ارتكاب تزوير في مجررات رسمية هي الكاثبات النسوب مبيورها الى ادارتي الأملاك والجنانات بمجافظة القاهرة والخطابات المنبيوب مبدورها الى هيئة البريد المبنة بالأوراق وإنصالات السداد الصادرة من ادارتي الأملاك والصانات أرقام ٢٢/٢٦، ٥٧٠٧، ٢٣٧٠، ١٩٨٨، ٥٢/٧٨، ٥٤٤٥، ٩ ٩٧٥٤٧٠ وكان ذلك بطريق التغيير والاصطناع ووضع امضاءات وأختام مزورة بأن حرضه وإتفق معه على محو اللقب والاسم المثنتين أصبلاً بالصبالات السداد سالفة الذكر على أن يحرر بدلاً منها بنانات مغايرة قدمها له ذلك المعهول باشات تلك البيانات كما حرضه واتفق معه مساعده على اصطناع باقي المعررات الأخرى على غرار المحررات الصحيحة الصادرة من الجهات سالقة الذكر وقيم له بياناتها فقام ذلك المجهول باثبات تلك البيانات على خلاف الحقيقة ومهرها بأختام وتوقيعات نسبها زوراً الى الجهات المذكورة فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك بالاتفاق وتلك المساعدة، . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب للإدانة في جرائل تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان باطلاً وكان الحكم المطعون فيه سواء في معرض تحصيله لواقعة الدعوي أو عند سرده الأدلة على إدانة الطاعن لم يبين فحوى المكاتبات والخطابات والعقود والإيصالات التي إنتهي الى إدانة الطاعن بالشاركة في تزويرها ... وما إنطوي عليه كل منها من بيانات ليكشف عن ما هية تغيير الحقيقة فيه لوقوف على صلة ذلك التزوير بجريمة الإستيلاء بغير حق على مال المجنى عليها فإنه يكون مشوياً بالقصور الذي ببطله ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ٢٦٦٤ سنة ٧٥ قجلسة ٢٩٨٧/٢/١٩

عدم الإستجابة لطلب المتهم تميكنه من الطعن بالتزوير ر هن بإستخلاص المحكمة عدم الحاجة إليه . بالإلتفات كلية عن هذا الطلب يعيب الحكم

١ - من المقرر أن الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع اتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفعل فيه بنفسها أو الإستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحثة التي لا تستطيع الحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها ، وإن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير إنما هو من قبيل التأجيل لإتخاذ إجراء مما لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليها إلا أن ذلك مشروط بأن تستخلص المحكمة من وقائع الدعرى عدم الحاجة إلى ذلك الإجراء . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لطلب التأجيل رغم تعلقه بتحقيق بغاع جوهرى يتصل بالدليل المقدم في الأسرى بحيث أن صبح هذا الدفاع تغير وجه الرأى فيها ، فقد كان على المحكمة أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع وأن تبين العلة في عدم إجابته إن هي رأت إطراحه ، أما وأنها لم تفعل وإنتفت عنه كلية مقتصرة على تأبيد الحكم الإستثنافي لأسبابه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه .

(الطعن رقم ۱۹۸۸ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۰/٤/ س٣٦ من ۷۸۵)

عدم رد الحكم على دفاع جو هرى للمتهم يعتبر قصور ٦

ا – متى كان الدفاع عن الطاعن طلب بجلسة المحاكمة برامته مما أسند إليه كما طلب إستكتابه ومضاهاة هذا الإستكتاب على الأوراق المقول بتزويرها ، وكان المحكم قد مسادر الطاعن في دفاعه المشار إليه بدعوى أنه غير جاد فيه لأنه تأخر في الإدلاء به مع أن الثابت من مدونات الحكم ذاتها أن الطاعن لم يدل بدفاع أمام جهة التحقيق لأنه لم يستدل عليه بعد إكتشاف وقائع الإختلاس ـ عدا أولها ـ لسؤاله عنها ولما مثل أمام المحكمة طلب الدفاع عنه إتخاذ إجراء المضاهاة . ولما كان الدفاع المسوق من الطاعن يعد ـ في صورة الدعوى المطروحة ـ دفاعا جوهرياً لتملقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه ، لو صبح ، تغيير وجه الرأى فيها ، وإذا لم تسقطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، وإقتصرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التي رتبت عليها ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤١٥ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/١/٢٢١ س ٢٤ ع ١ ص ٩٥)

تغيير المحكمة التهمة من تزوير فى محرر رسمى لأحد المنشآت التى تساهم الدولة من مالها بنصيب . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك إخلال بحق الدفاع

١ - ١٤ كانت الدعرى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه إرتكب جريمة تزوير في مجرر رسمي هو محضر الحجز الإداري المؤرخ ١٩٧٩/٢/١٨ وإنتهي إلى إدانة الطاعن بجريمة التزوير في محرد رسمي لأحد المنشأت التي تساهم اللولة في مالها بنصيب . 1 كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم توجه التهمة الأخيرة للطاعن ولم تلفت نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الأساس ، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من تزوير في محرر رسمي إلى تزوير في محرر الأحد المنشآت التي تساهم النولة في محرر رسمي إلى تزوير في محرر لأحد المنشآت التس تساهم النولة في مالها لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأقعال المسندة للطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجرائه في حكمها بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٢٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجِرانُه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى - لأنه ينطوي على إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة لجريمة التزوير في محرر لأهد المنشأت التي تساهم الدولة في مالها بنصبيب ، والتي قد تثير الطاعن جدلاً في شائها . لما كان ما تقدم وكان عدم فت نظر الدفاع إلى ما أجرته المكمة من تعديل يعتبر إخلالاً بحق الدفاع ، وكان القانون لا يخول المكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات ـ لم تكن مرفوعة بها الدعوى - دون أن تلفت نظر الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه مكون مبنياً على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

دفاع المتهم بان العبارة المدعى بتزوير ها أضيفت إلى العقد بإنفاق المتعاقدين . دفاع جو هري

١ – لما كان التزوير أياً كان نوعه يقوم على إسناد أمر لم يقع مما أسند أليه ، في محرر أعد لإثباته بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً ، بشرط أن يكون الإسناد قد ترتب عليه ضرر أو يحتمل أن يترتب عليه ذلك ، أما إذا إنتقى الإسناد الكاذب في المحرر ، لم يصبح القول بوقوع التزوير ، وإذ كان المحرر عوفياً ، وكان مضمونه مطابقاً لإرادة من نسب إليه معبراً عن مشيئته ، إنتقى التزوير بأركانه ، ومنها ركن الضرر ، وإذا كان ذلك ، فإن الدفاع بأن العبارة المدعى تزويرها قد أضيفت إلى المقد بناء على إتفاق المتعاقدين ، يعد دفاعاً جوهرياً ، إذ من شأته – لو صبح – أن تندفع به الجريمتان المسندتان إلى المطعون ضدهما ، وكان الحكم المطعون فيه ، لم يعرض لهذا الدفاع البتة ، إيراد له ورداً عليه ، فإن يكون قاصر البيان منطوباً على إخلال محق الدفاع .

(الطعن رقم ۱۷۸۹ سنة ۲ ه ق جلسة ۱۹۸۲/۱/۹ س ۲۲ ص ۲۹۳)

إكتفاء الحكم فى دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه بسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور

١ - من القور أنه إذا قضت المحكمة الدنية برد وبطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبنى عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة سكما هو الشأن في الدعوى المطروحة فإن ذلك بجعل حكمها كأنه غير مسبب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستعرض وقائع الدعوى المدنية التي أقامها الطاعن وما إنتهت إليه من القضاء برد وبطلان المحرد المطعين فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما إنتهي إليه تقرير قسم أبحاث التزويق والتزوير وعلم عليه في إثبات جريمتي التزوير والإستعمال المسندين إلى الطاعن ، ثا كان قتل وكان هذا الذي أورده الحكم يعد قاصراً في إستظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن ، ولم يعن ببحث موضوعه من الوجه الجنائي ، إذ لا يكفي في هذا الشأن سرد الحكم للإجراءات التي تمت أمام المحكمة المدنية وبيان مضمون تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومؤداه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد المعور .

(الطعن رقم ۱۹۲۹ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٩/٢/٢١ ٢٠ ص ٤٠٨)

الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية ـدعوى التزوير ـبمضى المدة متعلق بالنظام العام إغفال الحكم الإبتدائى الرد عليه وتا ييده إستئنافيا لاسبابه . قصور أوإخلال بحق الدفاع

١ - من القرر أن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفع جوهرى وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان يبين من معضر جلسة ... أن المداقع عن الطاعنين دفع أمام محكمة أول درجة بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات منذ تاريخ الحكم بالرد والبطلان . ويبين من الحكم الإبتدائي أنه بعد أن أشار إلى إتهام النيابة العامة للطاعن بتزوير السندين العرفيين المؤرخين وإستعمالها في الدعوى مدني كلى جنوب القاهرة ورى طلب النيابة عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، أقام قضاء بردانة الطاعن بهاتين الجريميةن على ما يلى ووحيث أن الدعوى تخلص في أن المتهم س الطاعن ـ تقدم إلى السيد رئيس محكمة القاهرة لإستصدار أمر أداء بإلزام المجنى عليها بأن تنغم له مبلغ ٤٠٠ جنيه بموجب سندين وذلك أجرة ترميم منزلها . وصفت المجنى عليها بالتزوير على هذين السندين وأحيلت الأوراق إلى قسم زبحاث التزييف والتزوير وجاء تقريره رقم يتضمن أن هذين السندين مزوران على المجنى عليها وباشرت النيابة التحقيق وتبين أن المتهم قد إرتكب جريمة التزوير المبينة الوصف والقيد في التحقيقات. وهجزت الدعوى للحكم أخيراً لجلسة اليوم وقدم الحاضر عن المتهم مذكرة شارحه للدعرى وصمم على طلباته . وحدث أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوباً كافياً تطمئن إليه المحكمة مما أجرى من تحقيقات وتقرير قسم أبماث التزييف والتزوير المرفق وعقابه ينطبق على مادة الإتهام مما يستلزم أغذه بها عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ إجراءات كما يبين من الحكم النمطعون فيه أنه أيد الحكم الإبتدائي لأسبابه ، ولم يضف إليه إلا ما يتعق بما أمر به من إيقاف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك فقد كان على الحكم وقد أثير الدقم أمام محكمة أول درجة أن يمحصه وأن يرد عليه بما يفنده لما ينبنى عليه أو صبح

من إنقضاء الدعوى الجنائية ، أما وهو لم يغمل ـ بل دان الطاعن بجريمتى التزوير والإستعمال دون أن يتضمن ما يسوغ به رفض هذا الدفع فأنه يكون قاصر البيان .

(الطعن رقم ١٦٩٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ ص ٢٣١)

وجوب إيراد الحكم الآدلة التى يستند إليها ومؤدا هابياناً كافياً . مجرد الإستناد إثباتاً لجريمة النز وير إلى التحقيق وتقرير قسم أبحاث التزييف والنز وير دون إيراد مضمون كل منهم . قصور

١ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التى تستند إليها المحكمة وبيان مؤداها في حكمها بياناً كافياً ، فلا تكفى الإشارة إليها بل ينبغى سرد مضمون كل دليل ذكر مؤداه بطريقة وافية ببين منها مدى تأييده الراقعة كما إقتنعت بها المحكمة . وبلغ إتساقه مع باقى الأدلة ، وإذ كان ذلك ، فإن مجرد استناد محكمة المؤسوع في حكمها _ على النحو السالف بيانه _ إلى التحقيقات وتقرير قسم أبحاث التربيف والتروير في القول بتزوير السندين دون المناية برد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التى أقيم عليها ، لا يكفى لتحقيق الفاية التى نفاها الشارع في تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة محمدة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم الأمر الذي يصم الحكم بقصور يتسم له وجه النفي .

(الطعن رقم ١٦٩٧ سنة ٤٨ ق جلسة ١٩٧٩/٢/٨ س ٣٠ ص ٢٣١)

قول الدفاع أن التوقيعات المنسوبة إلى المتهمين مزورة وطلبه إجراء مضاهاة هذه التوقيعات . دفاع جو هري تعويل الحكم على هذه التوقيعات دون تمحيص هذا الدفاع قصور وإخلال بحق الدفاع

١ – ١٤ كان بين من محضر جلسة ١٩٧٣/٤/٧ أن الحاضر مع الطاعن الثاني - غير معامي الطاعنين الثاني والثالث - طلب إجراء المضاهاة بين التوقيعات الموقع بها على دفتر النوابة وتوقيعات المتهمين . وبيين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد ما إنتهى إليم المدافع عن الطاعنين الثاني والثالث في مذكرته ... المصرح له متقدمها دمن طعنه بالتزوير على التوقيعات المسبوبة إليهما بالدفتن المذكور وطلبه أصليا القضاء ببراحهما وإحتياطيا إعادة المأمورية إلى مكتب الضراء لتحديد كميات المازوت المقال بالإستيلاء عليها ، إقتصر ما في رده على ذلك كله _ على القول مأن المحكمة ولا تعول على ما أثاره الدفاع لأن الأدلة ثابتة وقاطعة قبل المتهمين جميعاً » . معتمداً _ في الوقت ذاته _ على ما نقله عن تقرير مكتب الخبراء من بيان كميات المازوت التي نسب إلى كل من الطاعنين تسلمها بناء على الترقيعات المشار إليها التي ذكر الخبير أن أولهما لم يحضر لمناقشته بشأتها وأن الآخر أنكر ما نسب الله منها . لما كان ذلك ، وكان انكار أحد الطاعنين ما نسب إليه من التوقيعات الموقع بها على بفتر البواية وتخلف الآخر عن المضور للناقشته فيما نسب إليه منها ، لا يغني عن تمجيص ما هو مثار من دفاع جوهري بشأن تزويرها - وذلك في مذكرة المداقع عنهما التي أشار إليها الحكم .. ولا يواجه طلب إجراء المضاهاة بين تلك التوقيعات وتوقيعات الطاعنين الثابت بمحضر الجلسة السالف الإشارة إليه ومن ثم فقد كان على المحكمة تحقيق وجود التزوير الذي أثر على مصير الفعل المسند إليهما ، أما وهي لم تفعل ـ بل أطرحت دفاع الطاعنين جملة دون أن تقسطه حقه .. وعوات في حكمها بإدانتهما على التوقيعات المشار إليها ، فإن هذا الحكم فضيلاً عن إخلاله بحق الدفاع بكون. مشوياً بالقصور في التسبيب مما يوجب نقضه .

(الطعن رقم ۱۱۲۸ سنة ٤٦ ق جلسة ٢/٢/١٩٧٧ س ٢٠١)

إنكار المتهم تقديم السند المزور لعدم حاجته إليه دفاع جو هرى إلنفات المحكمة عن تحقيقه • إخلال بحق الدفاع

١ – لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن دفاع الطاعنين قام على إنكارهما لتقديم المحررين المشار إليهما لإدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى إتخاذ هذا الإجراء إذ أن المشار إليهما لإدارة الرخص لعدم حاجتهما إلى إتخاذ هذا الإجراء إذ أن موضوع الترخيص قد صرف لهما بناء على حكم مثبت لحقهما في مرحلة التقاضى بطلب ضم الملف رقم ١٩٤٢/٥١٥١/١٢٤٢ سجل رقم ١٨٨ رقم مسلسل ١٤٥١ المتنفس بالحضمة التقاضى بطلب ضم المشار إليه وسماع أقوال الموظف المختص بالرخصة وكان القانون كفل لكل منهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام تجليه للحقيقة وهداية إلى المعواب ، ولما كان الدفاع المسوق من الطاعنين _ يعد في الصورة الدعوى المطروحة _ دفاعاً بلدفاع المسوق من الطاعنين _ يعد في المسروة الدعوى المطروحة _ دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدئيل المقدم في الدعوى ويترتب عليه ، لو صحح تغيير وجه الرأى فيه ، وإذا لم تعطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، فيها ، وإذا لم تعطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التي رتبت عليها ، فإن المكم المطعون فيه يكون أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التي رتبت عليها ، فإن المكم المطعون فيه يكون أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التي رتبت عليها ، فإن المكم المطعون فيه يكون أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التي رتبت عليها ، فإن المكم المطعون فيه يكون أسباب لا تؤدى إلى النتيجة التي رتبت عليها ، فإن المكم المطعون فيه يكون

(الطعن رقم ۹۹۲ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ س ٢٨ مس ٢٦٢)

قول المتهم أن الإستكتاب الذى أجريت عليه المضاهاة ليس للمجنى عليها بل لآخر دفاع جو هرى يجب تحقيقه

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صادر الطاعن في دفاعه الجوهري المتعلق في قول المدافع عنه أن الإستكتاب الذي تم بالنيابة والتي أجريت عليه المضاهاة ليس المجنى عليها وإنما هو الشقيقتها والذي لو صبح أن يؤثر في قيام مسئوليته عن الجريمة المسندة إليه بدعوي أنه غير جاد فيه لأنه تأخر في الإدلاء مسئوليته عن الجريمة المسندة إليه بدعوي أنه غير جاد فيه لأنه تأخر في الإدلاء بالإما عقيدتها مما طرح عليها في الأوراق ، مع أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته ، مادام منتجاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأي في الدعوي ، كما أن إستعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البته أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل منهم حقه في أن يدل منهم حقه في أن يدل منه من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحلية المقيقة وعداية إلى الصواب ، لما كان ما تقدم فإن الحكمة المطعون فيه يكون معيباً بالأخلال بحق الدفاع مما يبطله ويوجب نقضه.

(الطعن رقم ۱۲۷۷ سنة ٤٦ ق جلسة ٢٠/٢/٢٠ س ٢٨ ص ٢٧٧)

الدفع بسقوط الدعوى لوقوع التزوير فى تاريخ معين جو هرى وجوب تحقيقه . رفض الدفع تا سيساً على أن تاريخ التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور دون بيان علة ذلك . قصور

١ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تنتهى بمجرد وقوع التزوير لهي محرر بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون وإذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى مها من ذلك الوقت ، واعتبار موم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، وأنه إذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن تزوير المحرر حصل في تاريخ معين وأن الدعوي العمومية عنه قد سقطت فنحب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التي تقتضيها ، لما كان ذلك ، وكان مفاذ ما أورده الحكم المطعون فيه رداً على الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أنه إعتبر تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقليم المحرر المزور في الدعوى المنية التي كانت مريدة بين الطاعن والمدعيتين بالحق المدنى ، وهو إن كان يصلح رداً في شأن إستعمال الطاعن المحرر المزور مع علمه بتزويره إلا أنه منبت الصلة بدفاعه في جريمة التزوير إذا لم يفصح عن بيان علة إعتباره تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور في ذلك الدعوى ولم يواجه الدفع على حقيقته ولم يفطن إلى فحواه ، ومن ثم لم تقسطه حقه ويعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لا سيما وأن إتخاذ النيابة العامة يوم ٥/٤٨/٤/ وهو تاريخ العقد المزور تاريخاً للجريمة يشهد مجلبه هذا الدفع ... في خصوص هذه الدعوى .. فإن الحكم يكون مشوياً بالقصور الذي له المنادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار إثباتها بالحكم ويتيعن لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لمناقشة وجه الطعن الآخر ولا يعترض على ذلك بأن الحكم أعمل في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأرقع عليه عقوبة مقررة

لجريمة إستعمال المحرد المزور التي دانه بها لأن التبرير لا يرد حيث يوجد قضاء في الدعوى المدنية مؤسس على شبوت جريمتى تزوير المحرد وإستعماله .
(الطعنرقم ١٠٨١ سنة ٤٦ ق جاسة ٢٠/١/٧٧ س ٢٨ ص ١٤٨)

الإخلال بدفاع جو هرى قصد به نفى الركن المادى فى جريمة النزوير . قصور فى النسبيب

١ – متى كان الدفاع الذى أبداه الطاعن بطلب تعيين خبير آخر لقعص عمر الحبرين الموقع بإمضاء الطاعن والمجنى عليه هو دفاع جوهرى قصد به نفى المركن المادى فى جريمة التزوير وإستهدف به إستبعاد الدليل الستمد من تقرير الخبير الذى إنتهى إلى تزوير العقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر على الإعالة إلى حكم محكمة أول درجة الذى أخذ بتقرير الخبير وحده دليلاً على وقوع جريمة التزوير ونسبتها إلى الطاعن دون أن يرد على دفاع الطاعن الجوهرى الذى تضمنته مذكرته المكترية المصرح له بتقديمها وإتماماً لدفاعه الشفوى أمام المحكمة ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ايراد له ورداً عليه رغم جوهريته فى خصوص هذه الدعوى – لما ينبنى على ثبوته أو عدم ثبوته من تغيير وجه الرأى فى الدعوى والصورة التى إعتنقها الحكم بشأتها – يجعله معيباً بالقصور والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٤٠٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/١٧٧ س ٢٢ ع ٢ من ٤٥٦)

٢ - متى كان الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بشأن إستبدال السند المطعون عليه بالتزوير بقوله «ان الدفاع عن المتهم قدم مذكرتين ... ذهب في الثانية إلى أن الإيصال المطعون عليه ليس هو المقتم لإستصدار أمر الحجز بمقتضاه إذ لا يحمل توقيعاً للقاضى الأمر بالحجز وأن القول بأن الإيصال المضبوط ليس هو المقدم لإستصدار أمر الحجز بمقتضاه تلتفت عنه المحكمة إذ كان الثابت لها من أقوال المجنى عليه ومن تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن المتهم ساهم في إصطناع الإيصال المضبوط ووقع عليه ببصمة زصبع ويصمة خاتم ناسباً صدوره للمدعى بالحق المدنى على خلاف الواقعه وكان الحكم المطعون فيه قد إعتنق أسباب الحكم الإبتدائي بالرغم من أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الإستثنافية بدفاعه السابق ، فإن ما أورده المكم الطاعن تمسك أمام المحكمة الإستثنافية بدفاعه السابق ، فإن ما أورده المحكم فيما تقدم لا يواجه دفاع الطاعن إذ أنه لم يناقش دفاعه الجوهرى ولم يقم فيما تقدم لا يواجه دفاع الطاعن إذ أنه لم يناقش دفاعه الجوهرى ولم يقم

الدليل اليقيني على أن السند المزور المضبوط هو بعينه السند الذي صدر بموجبه أمر الحجز ومدى صلة الطاعن به ، وإذ كان هذا الدفاع قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى فكان يتعين على محكمة الموضوع أن تتاقشه وتقول كلمتها فيها إثباتاً إو نفياً له أما وأنها أغفلت الرد عليه لإن حكمها يكون مشوياً بالقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه والإحالة .

(الطعن رقم ١٤١٣ سنة ٤١ ق جلسة ١٠/١/١٧١ س ٢٣ ع ١ ص ٤٩)

٣ - متى كان الحكم المطعرن فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الذى ثبت من المفردات المضمومة أنه قد أورده فى مذكرته التى قدمها إلى محكمة ثانى درجة ومفاده طلب إستكتاب جاويش الإستيفاء الذى أشر على السند الحقيق بالنظر ليتبين أن هذا السند قد سلخ من ملف الدعرى ووضع بدلاً منه السند المزور الذى دين عنه ، وهو دفاع جوهرى فى واقعة الدعرى ، إذ يترتب عليه لو صبح إنتفاء الجريميتين المسندتين إلى الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوياً بما يعيبه .

(الطعن رقم ۸۸۱ سنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٥/١/٥٧ س ٢٦ ص ٩٠)

دفاع المتهم بالشهادة الزور با"ن المطعون صده يجيد القراءة والكتابة رداً على دفاع الآخير بإستغلال جهله بهما والحصول على تزفيعه على العقد المدعى بتزويره . دفاع جو هرى . سكوت المحكمة عنه إيراد ورداً . قصور

١ - متى كان الحكم الإنتدائي المؤيد الأسبابة بالحكم الطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة الشهادة الزور تأسيساً على أنه شهد زوراً أمام المحكمة المبتية في قضيتين مدنيتين بأن عقد البيم المبرم بينه وبين المطعون ضده وإبنه كان عقد منحيماً في حين أن هذا كان يخالف الحقيقة التي يعلمها من حصول ذلك البيع بيئة وبين المطعون ضده وحده دون ابنه هذا الأخير ، وكان دفاع المطعون ضده قد قام على أن ابنه قد استغل ثقته فيه واستوقعه على ذلك العقد بزعم أنه عقد صلح ميرم بيئة وبأن الطاعن إنهاء للمنازعات التي كانت مريده بينهما ، وقد إستبان من الإطلاع على المفرادت التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن كان قد صمم في دفاعه ـ الوارد في مذكرته المصرح له يتقليمها _ على أن الطعون ضده يجيد القراءة والكتابة مما يعصف بهذا الذي ادعاه وطلب تحقيق ذلك . لما كان ما تقيم وكان هذا الدفاع في خصوصية الدعوى حوهرياً لما قد بترتب على ثبوته تغيير وجه الرأى فيها فقد كان بتعين على المحكمة أن تتتبه له وتفطن إليه وتتولى تحقيقه بلوغاً لغاية الأمر فيه أو ثرد عليه بما يسوخ إطراحه ، أما أنها قد سكتت عنه إيراداً له ورداً عليه ولم تعمل على تحقيقه وإقساطه حقه فإن حكمها بكون معنياً بالقصور مستوجباً للنقض مع الإحالة ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن رقم ١٦٣٤ سنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ص ٢٣٤)

يجب لسلامة حكم الإدانة فى جريمتى تز وير سند واستعماله أن يبين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فى بيان كاف وإلا يكون مشوباً بالقصور

١ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والادلة التي إستند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده الواقعة كما إقتنعت بها المحكة. ولما كان المحكم الإبتدائي – المؤيد الأسبابه بالحكم المطعون – إكتفى في بيانه لواقعة الدعوى والتدليل على مقارفة الطاعن لما أسند إليه منها ، بقوله موحيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذي إنتهى إلى أن الإيصال المقدم من المتهم في الدعوى مزور على المجنى عليه الأمر المعاقب عليه عملاً بمواد الإتهام ، وإذ كانت التهمتان مرتبطتين إرتباطاً لا يقبل التجزئة ، ومن ثم وجب عملاً بنص المادة ٢٧ عقوبات توقيع العقوبة المقررة الأشدهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يورد واقعتي تزوير السند العرفي وإستعماله المسندين إلى الطاعن وأدلة الثبوت التي يقيم عليها قضاؤه ومؤدى كل منه في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة يقرم عليها قضاؤه ومؤدى كل منه في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوياً بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن .

(الطعن رقم ۸۸۱ سنة ٤٤ ق جلسة ٢٧ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٩٠)

إستناد القاضى الجنائى إلى قضاء المحكمة المدنية بالرد والبطلان دليلا على أن السند مزور على ثبوت جريمة الإستعمال - قصور عدم تقيد القاضى الجنائى بالحكم الصادر فى الدعوى المدنية ولوكان نهائياً

۱ - متى إتخذ الحكم من قضاء المحكمة المدنية برد ويطائن السند المدعى بتزويره دليلاً على أنه مزور وعلى ثبوت جريمة الإستعمال في حق المتهم ، فإن هذا الذي أورده الحكم قامعر على التدليل على توفر ركن العلم بالتزوير لدى المتهم

(الطعن رقم ٧١١ سنة ٢٦ ق جلسة ٢٤/٦/٥١ س٧ ص ٨٢٤)

٧ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة الدنية برد ويطائن سند التزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى المحكمة الأخيرة أن تقوم ببعث جميع الأدلة التي تبنى عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وينيت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(الطعن رقم ٢٢٦ سنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٧/٢/١٢ س١٨ ص ٤١٢)

٣ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشئ المقضى أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاطها . فإذا قضت المحكمة المدنية برد ويطلان سند لتزويره ، ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعليها أن تقوم هي ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عيقدتها في الدعوى ، أما إذا هي إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أدلة الإدانة ، فإن ذلك يجعل حكمها كأته غير مسبب .

(الطعن رقم ۲۰۲۰ سنة ۲۸ قجلسة ۲/۱/۱۹۲۹ س ۲۰ ص ۳۸)

٤ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد ويطلان سند لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ، فعلى المحكمة أن تقوم هى ببحث جميع الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما إذا هى إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة ، كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة ، إذ يبين من مطالعة الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إستعرض وقائع الدعوى المدنية التى أقامها الطاعن وما إنتهى إليه من القضاء برد ويطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ثم أشار إلى ما إنتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وعول عليه فى إثبات جريمتى التزوير والإستعمال المسندتين إلى الطاعن ، فإن ذلك يجعله حكمها كأنه غير مسبب ويكون قد ران عليه القصور والذى يتسع له وجه الطعن ما معمه .

(الطعن رقم ٦٧ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٢/٢/٢/١٢ س ٢٢ ع ١ ص ٣٣٧)

٥ - ان الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائي عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سند أن يجحث كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدنى قد أصبح نهائياً .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ٤٥ ق جلسة ٢٠/٠/٥٧٥ س ٢٦ ص ٢٨٥)

آ - أن القاضى الجنائى لا يتقيد بما يصدره القاضى المدنى من أحكام ، ولا يعلق قضاءه على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد إستظهر أن ضرراً لحق بالمجنى عليها من جريمة التزوير التى أثبت مقارفة الطاعن أياها ، فإنه يحق لها أن تحرك الدعوى الجنائية مباشرة عن طريق الإدعاء المدنى عملاً بالمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجناذية ويكون دفاع الطاعن برفعها قبل الأوان ، على غير سند من القانون .

(الطعن رقم ۲۲۲ سنة ٤٧ ق جلسة ٢٠/١/١٧٧ سنة ٢٨ ص ٧٢٧)

٧ - لما كان من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره

ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية ـ كما هو العال في الدعوى المائة ـ فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبنى عليها عقيدتها فيها . أما إذا إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك ، دون أن تتحرى بنفسها أرج - الإدانة فإن ذك يجعل حكمها غير مسبب لما هو مقور وفقاً للمادة ٧٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأحكام الصادرة من المحكم المدنية لا تكون لها قوة الشئ المحكم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٧١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وهي في محاكمة المتهنية والجرائم التي تعرض عليها لا تتقيد بلى حكم صادر من أية محاكمة المتهنية وما إنتهي إليه المحكم المستانف قد إستعرض وقائع الدعوى المدنية وما إنتهي إليه المحكم فيها . من قضاء برد ويطلان المور الطعون فيه بالتزوير ، وعول في إستظهار أركان جريمتي التزوير في المحرد الحكم ، فإنه يعد قاصراً في إستظهار أركان جريمتي التزوير في المحرد واستعماله مع العام .

(الطعن رقم ۱٦٣٧ سنة ٢٥ ق جلسة ٢٠/٣/٣١ س ٢٤ ص ٤٦٠)

٨ - من القرر أنه إذا قضت المحكمة الدنية برد ويطلان سند التزويره ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث الأدلة التى تبنى عليها عقيدتها في الدعوى ، أما إذا هي إكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وينت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة _ كما هو المدال في الدعوى المطروحة _ فإن ذلك يجعل حكمها كانه غير مسبب . لما كان ذلك . وكان يبين من الإطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن قد دفع بجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨١ _ أمام محكمة ثاني درجة _ بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والذي من شأته ـ لو ثبت ـ أن تنقضى الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطمون قيه قد دان الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع إيراداً له ورداً عليه فإنه يكون قاصر البيان ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطمون قيه يعرض مما يعيب بما يوجب يتفسه والإحالة .

(الطعن رقم ۲۹ ۷۱ سنة ۵۳ ق جلسة ۲/٤/٤/۲ س ۳۰ من ۳۷۰)

قعود المتهم عن سلوك طريق الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى لا يسوغ معه إفتراض صحتها . ولو كانت من الآوراق الرسمية

١ - حيث إن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التديد فقد إنطوى على قصور في التسبيب إخلال بحق الدفاع وفساد في الإستدلال ذلك بأن دفاع الطاعن قام على عدم إستلامه المبلغ الذي أسند إليه تبديده إن السند الذي قدمه المجنى عليه كدليل على إستلامه ذلك المبلغ على سبيل الأمانة مزور عليه إذ كان ورقة وقعها على بياض وسلمها المجنى عليه الإستعمالها في شئون شركة بينهما فإصطنع المجنى عليه بقوق إمضائه عليها بيانات تخالف ما إتفقا عليه وتضمن قبضه المبلغ المدعى عليه بتبديده ، إلا أن محكمة الموضوع بدرجتها أطرحت هذا الدفاع الجوهري دون أن تحققه أو ترد عليه بما يسوغ به رده وعولت في إدانة الطاعن على هذا السند رغم تزويره وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة نظر المعارضة الإبتدائية ومحاضر جلسات المحاكم الإستثنافية أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة وأمام محكمة ثانى درجة بدفاعه المشار إليه بلسباب الطعن بيد أن الحكم المستثنف العمادر في معارضة الطاعن الإبتدائية أيّد الحكم الفيابي الإبتدائي لأسبابه دون أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع ، كما أحال الحكم المطعون لاسبابه دون أن يتعرض لما أثاره الطاعن من دفاع ، كما أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم المستثنف وقضى بتأييده وأطرح دفاع الطاعن بقوله أنه وإن قرر بتزوير المستثد إلا أنه لم يتخذ أي إجراء من إجراء من إجراء تالعن عليه بالتزوير . لما كان ذلك وكان تسليم الورقة الممضاه على بياض وهو واقعة مادية لا تتقيد المحكمة في إثباتها بقواعد الإثبات في المواد المدنية ، كما أن تغيير الحقيقة في تلك الورقة ممن إستزمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة معاقب عليه بالمادة ١٣٤٠ من المقربات ومن ثم يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات ، وكان من المقرد أن

المحكمة متى قدم البها دليل بعيته فواجب عليها تحقيق هذا الدليل مادام دلك ممكناً بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصم أن يكون رهناً بمشيئة المتهم في الدعوي ، وكان دها م المتهم .. يعد في صورة هذه الدعري .. دفاعاً جرهرياً بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صبح هذا النفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فقد كان لزاماً على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه _ دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذه من إجراءات تأبيداً لدفاعه .. أو ترد عليه باسباب سائغة تؤدى إلى إطراحه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن بون أن يتناول ما أثاره من دفاع وتتكب عن تحقيقه والرد عليه وعول في الإدانة على السند المقدم من المجنى عليه رغم تمسك الطاعن بتزويره ملتفتأ عن تحقيق دفاع الطاعن في هذا الشأن فإنه بكون مشوياً بالقصور في التسبيب والإخلال بحق الطاعن في النفاع فضلا عن إنطوائه على فساد في الإستدلال. هذا إلى أنه لما كانت الحكمة الإستثنائية قد إتخذت من عدم طعن المتهم بالتزوير في الورقة المتخذة دليلا على إستلامه المبلغ سندأ يظاهرها فبما إفترضته من عدم صبحة الورقة فإنها تكون قد فهمت القانون على غير وجهه الصحيح ذلك أن المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضيده ، لا يصبح قانوبًا مطالبته _ حتى لو كانت الورقة من الأوراق الرسمية _ بأن بسلك طريق الطعن بالتزوير وإلا إعتبرت الورقة منحيجة فيما تشهد به عليه ، إذ أن مناط الإثبات في المواد الجنائية بحسب الأصل وفيما عذا ما ورد مشاته نص خاص .. هو إقتناع القاضي وإطمئنانه إلى ذات الدليل المقدم إليه ومن ثم فإنه يجب ألا يتقيد في تكوين عقيدته بأي قيد من القيود المضوعة للأدلة في المواد المدنية ، وإذن قمتي كان المتهم قد إدعى بالتزوير وإن لم يسلك طريق الطعن به فقد كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع كما تحقق سائر الدفوع وأن تقول كلمتها فيه ومادامت هي لم تفعل في ظروف تدل على أنها رأت نفسها مقدة بغير حق بمسألة قانونية فإن ذلك بالإضافة إلى ما سبق خطأ يوجب نقض الحكم الطعون فيه والأحالة .

(الطعنرقم ٧٦٧ سنة ٤٩ ق جلسة ٢٢ / ١٩٧٩/١ س٣٠ ص٧٧٧)

تاريخ وقوع التزوير

 من المقرر أن إستخلاص تاريخ وقوع التزوير من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها هو من شأن قاضى الموضوع وهده ، وهو غير ملزم فى ذلك بالأخذ بالتاريخ الوارد على الورقة المزورة .

(الطعن رقم ۱۳۱۹ سنة ۲۱ ق جلسة ۱/۱۹۷۷/۱ س۲۸ س۲۸ ۲۵

۲ – إعتبار يوم ظهور التزوير تاريخاً للجريمة رهن بعدم ثبرت وقرعها في تاريخ سابق ، الدفع بسقوط الدعوى لوقوع التزوير في تاريخ معين ، جوهرى وجوب تحقيقه ، رفض الدفع تأسيساً على أن تاريخ التزوير هو تاريخ تقديم المحرد المزود ، بون بيان علة ذلك ، قصور .

(الطعن رقم ۱۸۷۱ سنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٠ س٢٨ ص١٤٨)

إجراءات تحقيق النزوير قاطعة للتقادم ولو إتخذت فى غيبة المتهم • إمتداد أثر الإتقطاع إلى الجرائم المرتبطة بالواقعة التى يجرى التحقيق فيها

ا – لا كان البين أن إجراءات تحقيق التزوير التي باشرتها النيابة خلال فترة الوقف إنصبت على ذات السند موضوع جريمتي السرقة والنصب المرفوعة بهما الدعوى ، ومن ثم فإنها تقطع مدة التقادم بالنسبة لهاتين الجريمتين لما هو مقرر من أن إجراءات التحقيق لا تقتصر على قطع التقادم بالنسبة الواقعة التي يجرى التحقيق فيها بل يمتد أثر الإنقطاع إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بها إرتباطأ لا يقبل التجزئة كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن مدة التقادم لم تكتمل منذ إنتهاء تحقيق النيابة لواقعة التزوير حتى معاوية في أن مدة التقادم لم تكتمل منذ إنتهاء تحقيق النيابة لواقعة التزوير حتى معاوية المحكمة الإستئنافية نظر الدعوى وكان من المقرد عملا بالمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق تقطع التقادم ولو تمت في غيبة المتهم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بعضي المنائية بعضي المدة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(الطعن رقم ۱۱۸۲ سنة ۲ ه ق جلسة ۲۰/۱/۸۳ س ۳۶ ص ۱۹۲۳)

الحكم ببراءة المتهم لثبوت تزوير السند موضوع عقد الأصانة . رفع الدعوى بالتزوير والإستعمال على مقدم ذلك السند . محكمة التزوير غير مقيدة بحكم البراءة فيما يختص بواقعة التزوير

١ - تقلير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيِّ المقضى في دعوى أخرى ، إذ أن المحكمة في المواد الجنائية أن تتصدى ـ وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها _ إلى أبة وإقعة أخرى ، وأو كانت حريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما تتعلق بع الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحاً في هذا الخصوص دون أن بكون ملزماً للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة . فإذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قضي بيرات من تهمة تبديد مبلغ قيل بأنه تسلمه من الطاعن على سبيل الأمانة إستناداً إلى ثبوت تزوير السند المقدم كدليل على تسلمه المبلغ فأقامت النبابة العامة الدعوى الجنائية على الطاعن بتهمة تزوين هذا السند وإستعماله وأدانه الحكم المطعون فنه عن هاتان التهمتان مستنداً إلى ما أثبته تقررير قسم أبحاث التزوير في دعوى التنديد ، ومستنداً كذلك إلى أن الحكم بالبراءة في تلك الدعوي قد حاز قوة الشئ المقضى فيما يختص بواقعة التزوير وأصبح مانعاً من العود إلى مناقشتها عند بحث تهمتي التزوير والإستعمال . إذا كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع في خطأ قانوني ، ذلك أن قوة الشيئ المحكوم فيه مشروطة بإتحاد المضوع والسبب والخصوم في الدعريين ، وهي في دعوى التبديد المشار إليها تختلف في السبب والغصوم عن دعرى التزوير موضوع المحاكمة ، كما أن السيند الكتابي في الدعوى الأولى لا يخرج عن كونه دليلاً قيها .

(الطعن رقم ۲۹۸ سنة ۳۱ ق جلسة ۱۸۱۱/۱۱ س۱۲ ص۸۸۸)

شرط الإدانة فى جرائم النز وير أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بنزويره وما إنطوى عليه من بيانات

۱ - من المقرر أنه يجب الإدانة في جرائم تزوير الممررات أن يعرض المكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان باطلا.

(الطعنريقم ١٢٥ سنة ٢٤ قبطسة ١٩٦٥/١/٤ س١٦ ص٨)

٢ - يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تغيير المقبقة وإلا كان باطلا ، ولما كان الحكم المطعون فيه عند إثباته ما تبيِّن من الإطلاع على المحرر المزور وإيراد أقوال المدعى بالحقوق المدنية لم يكشف إلا عن المحرد عندما كان عرفياً في أول الأمر وذلك بإصطناع الطاعن محرراً نسب صنوره زوراً إلى المدعى بالحقوق المدنية عن إقراره بأن مقدم الطلب (الخفير الخصوصي) مستمر في العمل بالدائرة التي ورث المدعى بالحقوق المدنية بعض الأطبان التي تتكون منها وأنه بوافق على تحديد الترخيص له بحيازة السلاح الناري ، وأما ما جاء تالياً لذلك فلم يفصح عنه الحكم ، فلم يبين الحكم المسورة التي تداخل بها أحد الموظفين العموميين فيه ، ومدى إتصال هذا التداخل بالبيان الخاص بالإقرار والوافقة المنسوبين كذباً إلى المدعى بالمقوق المنية ، سواء بالتحقق من صحة هذه البيانات أو بالموافقة على مبحتها أو تمهيداً لتوقيع الموظف العمومي طيها حتى تنسخت رسمية تلك الورقة على جميم ما دون بها قبل تقديمها إلى الموظف أو المنظفين العموميين الذين تداخلوا في المحرر ، وإختصاص كل منهم في هذا التداخل ومداه وسنده حتى يكون الحكم كاشفاً عن أن المحرر الذي كان عرفياً في أول الأمر قد إنقلب إلى مجرر رسمي بهذا التداخل وأن رسميته تتسحب إلى البيانات التي جررت به منذ وقت تحريره . أما وقد خلا الحكم من ذلك ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى ويحول بينها وبين أن تقول كلمتها في شأن إنقضاء أو عدم انقضاء الدعوى الجنائية بمضنى المدة .

(الطعن رقم ٢٠٦١ سنة ٢٤ ق جلسة ١٩٧٣/١/٨٧ س٢٤ م١ ص٧٧)

الإختصاص المكانى للمحكمة الجنائية تعيينه بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه

١ – من المقرر أن الإختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وأن هذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية في إيجاب إختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينهما ، وكان نص المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى على أنه دإذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعاً بامر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها ، وإذ كانت جريمة الإشتراك في التزوير مرتبطة بجريمة إستعمال المحرر المزور ، وكان الطاعن لا ينازع في أن جريمة الإستعمال وقعت بدائرة إختصاص محكمة مركز بنها فإن ما يشيره بشأن عدم إختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى يكون غير سديده .

(الطعن رقم ۱۲۶۱ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۱/۱۱/۱۸ س۲۲ ص ۹۲۱)

الإختصاص المكانى للجرائم المرتبطة

١ – جرى نص المادة ١٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ءإذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكاناً بإحداها» وكانت جريمة إثبات بيانات غير صحيح في طلب ترخيص السيارة مرتبطة بجريمة إخفاء هذه السيارة التي سرقت من دائرة إختصاص المحكمة التي أحيلت إليها الدعوى وطبقت في شأن الجريمتين حكم المادة ٢٦ من قانون المقوبات ، فإن الدفع بعدم إختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى مكاناً بالجريمة الثانية حجريمة إثبات البيان غير الصحيح – التي دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد عليه لظهور بطلانه .

(الطعزررقم ١٢٩٩ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٣/ ٣٢٠ ع ١ ص ٢٦٢)

القضاء فى جناية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة بغير مستشار الإحالة ، خطا ، جواز الطعن بالنقض فى هذا الحكم

١ - أن القانون رقم ه لسنة ١٩٧٢ بتعيل بعض أحكام قانون الإجراءات الجِنَائية المعمول به من تاريخ نشره في أول مارس سنة ١٩٧٣ قد أضافت مادة جديدة رقم ٣٦٦ مكرراً جرى نصها على أن وتخصص دائرة أو أكثر من بوائر محكمة الجنايات لنظر جنايات الرشوة وإختلاس الأموال الأميرية والغير والتزوين وغيرها من المنابات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة مها وترفع الدعوى إلى تلك النوائر مباشرة من النيابة العامة ويقصل في هذه الدعاري على وجه السرعة. ولما كانت الدعوى الجنائية في جنابة التزوير المائلة قد رفعت في ظل العمل محكم المادة ٣٦٦ مكرراً سالف البيان فإن إحالتها من النيابة العامة مباشرة إلى محكمة الجنابات بأمر الإحالة الصادر من رئيس النيابة تكون قد تمت صحيحة وفقاً للطريق الذي رسمه القانون ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضي بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النباية العامة مناشرة إلى محكمة الجنايات عن غير طريق مستشار الإحالة بكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان هذا الحكم وإن قضي خطأ بعدم قبول الدعوى فإنه يعد في الواقم ـ على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى .. منهياً لخصومة على خلاف ظاهره طالما أنه سوف يقابل حتماً من مستشار الإحالة فيما لو أحيلت إليه القضية بحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة تقديمها إلى المحكمة المختصة وخروجها من ولايته ، ومن ثم فان هذا الحكم بكون صالحاً لورود الطعن عليه بالنقض ، ولما كان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فإنه يتعن القضاء بقبول الطعن شكلا وقي موضوعه ينقض الحكم المطعون فيه وقبول الدعوى الجنائية والإحالة إلى محكمة الجنايات لنظر الموضوع.

(الطعنرقم ۲۳۷۰ سنة ۶۹ ق جلسة ۲۰٪/۱۹۸۰ س۳۱ ص۱۹۰) (الطعنرقم ۱۳۲۸ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۲/۸۱/۱۹۸۸ س۲۱ ص۱۰۸۰)

قرار المحكمة الإستئنافية بوقف السير فى الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائياً فى موضوع الدعوى المدنية—رغم أنه خطا لآن الحكم فى الدعوى المدنية ليس له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية—فى حقيقته حكم قطعى جواز الطعن فيه بطريق النقض

١ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المطعون خيده بوصفه أنه ارتك وأخر تزويراً في مجرر عرفي «إيصال» وإستعمل المحرر بأن قدمه إلى المحكمة في دعوى مدنية فدانته محكمة أول درجة ، فإستأتف هذا المكم وقررت المحكمة الإستئنافية وقف السير في الدعوى الجنائية لحين الفصل نهائياً في موضوع الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان هذا القرار في حقيقته حكماً قطعياً لا يجوز العدول عنه إلى أن يقوم الدليل على الفصل نهائياً في الدعوى التي قضت المحكمة بوقف الدعوى الجنائية إنتظاراً للفصل فيها وأنه وإن كان حكماً صادراً قبل الفصل في موضوع الدعوى وغير فيه للخصوم إلا أنه يعنم من السير فيها فالطعن فيه يطريق النقض جائزاً عملاً بالمادة ٣١ من قانون حالات وإجراعات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ٩٥٥٠ لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المنتة قوة الشيخ المحكوم به قيما بتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ذلك أن الأصل أن المحكمة المنائبة مختصة بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها مالم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليه القصل قيها لا يمكن أن تتقيد ماي حكم صادر من أبة جهة أخرى مهما كانت ، وذلك لس فقط على أساس أن مثل هذا المكم لا يكون له قوة الشئ الممكوم به بالنسبة الدعوى المنائبة لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظبقة المحاكم الحتائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها إكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يعاقب برئ أو يفلت مجرم ذلك بمقتضى ألا تكون مقيدة في أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص في القانون . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ علق قضاء في الدعوى الجنائية على الفصل نهائياً في موضوع الدعوى المدنية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعين النقض مع الاحالة .

(الطعن رقم ١٠٠ سنة ٤٢ ق جلسة ٢٠٠/٣/٢ ٣٠٠ ع١ ص٤٣٢)

نظر القاضى الدعوى الجنائية عن تزوير سند بعد نظره الدعوى الدنية والتى طرح فيها هذا السند

 إن القاضى الذي نظر الدعوى المبنية ولاحظ فيها وجود التصليح في الإيصال المطعون فيه بالتزوير وحكم فيها إبتدائياً فهذا لا يصلح سبباً للطعن في الحكم مادام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون.

(الطعن رقم ١٣٠٥ سنة ١٢ ق جلسة ٤/٥/٤٦)

٧ - إن مجرد إثبات القاضى أثناء نظر الدعرى المنية وجود تصليح ظاهر في أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأياً يمنعه من القضاء في موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند ، إذ هذه الملاحظة في ذاتها الس ممناها أن من أثبتها مقتنع بأن التغيير الذي شاهده يكون تزويراً معاقباً عليه . وأن متهماً معيناً هو الذي إرتكبه ، بل هو لا يعدو أن يكون إثباتاً لواقعة مادية صدف .

(الطمن السابق)

إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الإدعاء بتزوير إحدى أوراقها إلى النيابة العامة لتحقيقه - عدم جواز عدولها عن هذا الإيقاف حتى يفصل فى الإدعاء بالتزوير نهائياً

١ – لا كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص صراحة على أنه وإذا رأيت الجهة المنظور أمامها الدعوى وجهاً للسير في تحقيق التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من المجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظور أمامها ، يتوقف على الورقة المطعون عليهاء وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة امطعون عليها بالتزوير نتيجة في موضوح الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهاً للسير في تحقيقه فاحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى لهذا الخرض فإنه ينبغي على المحكمة أن تتربص الفصل في الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الجنائية أو بصدور حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما إنتهائياً وعندئذ يكون المحكمة أن تمضى في نظر موضوع الدعوى المؤفحة والفصل فيها .

(الطعن رقم ١٣١٧ سنة ٤٦ ق جاسة ١٩٧٧/٤/١ س ٢٨ من ٥٨٥)

٧ – لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه دإذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى إلى أن يفصل في التزوير تحيل الأوراق إلى النيابة العامة ولها أن توقف الدعوى إلى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها، وكان مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجهاً السير في تحقيقه فأحالته إلى النيابة العامة وأوقفت الدعوى المهز الفرض _ كما هو العال في الدعوى المطروحة _ فإنه ينبغي على المحكمة أن

تتريمى الفصل فى الإدعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدور آمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور الحكم فى موضوعه من المحكمة المختصة وصبيرورة كليهما نهائياً ، وعندئذ يكون للمحكمة أن تمضى فى نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها ، لما كان ما تقدم ، وكان الإدعاء بتزوير الشيك من جانب الطاعن لم يتم الفصل فيه نهائياً سواء بصدور أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم قضائى ، وكان الحكم المطمون فيه قد قضى فى موضوع الدعوى مستنداً فى إدانة الطاعن إلى ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل فى الإدعاء بتزويره فإنه يكون معيباً بعيب القصور في الدبان فضائ عن إخلاله بحق الدفاع .

(الطعن رقم ۲۹۵۹ سنة ۵۰ ق جلسة ۱۹۸۱/۵/۱۳ س۳۲ مس۳۰۰)

وجوب ترقب القاضى المدنى فصل القاضى الجنائى فى أمر الورقة المدعى بتزوير ها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات

١ – إن الواجب يقتضى أن يترقب القاضى المدنى أو قاضى الأحوال الشخصية حتى يفصل القاضى الجنائي نهائياً في أمر ورقة مدعى بتزويرها متى كانت هذه الوررقة بذاتها مقدمة إلى المحكمة المدنية كدليل على الإثبات. (الطعنرقم ٧٩٧ سنة ٢٨ قي جلسة ١٩٥٨/١/٣٢ س ٩ ص ١٩٣٣)

عدم جواز التوسع فى جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخفضة

١ – من المقرر أن جرائم التزوير الماقب عليها بعقوبات مخفضة بمقتضى المواد ٢١٧ وما يليها من قانون العقوبات قد جات على سبيل الإستثناء ، فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها

(الطعن رقم ۱۷۲۲ سنة ۲۰ ق جلسة ۲۹/۱۱/۵۲۹ س ۱۹ ص ۸۹۸)

٧ - من المقرر أن جرائم التزوير المعاقب عليها بعقوبات مخففة والمشار إليها في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات التي تمنع سريان أحكام التزوير العامة على جرائم التزوير المنصوص في المواد المنكورة فيها أو على جرائم التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة قد جات على سبيل الإستثناء فلا يصح التوسع في تطبيق تلك المواد أو القوانين بإدخال وقائع لا تتناولها نصوصها أو بما يمتد به حكمها إلى نوع آخر من أنواع التزوير الفير منصوص عليها فيها .

(الطعن رقم ۱۲ اسنة ٤٢ ق جلسة $19 \sqrt{\gamma} / \gamma / \gamma$ س 77 م 1 من 13 . الطعن رقم 100 سنة 13 ق جلسة $10 \sqrt{\gamma} / \gamma / \gamma$ س $10 \sqrt{\gamma}$

تطبيق الحكم المادة ٢/٣٦ عقوبات على الجرائم المسندة إلى المتهم وتوقيعه عليه عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة قانونآ لإحدى هذه الجرائم ولا مصلحة للمتهم فى النعى على الحكم بالنسبة لجرائم المسندة إليه

١ - متى كان الحكم قد إعتبر الجراثم المسندة إلى الطاعن جميعاً - وهى جناية تزوير محرر رسمى وإستعماله وجناية تقليد أختنام الحكومة وإستعمالها - مرتبطاً إرتباطاً لا يقبل التجزئة فى حكم المادة ٢/٢٢ من قانون المقويات وأنها كلها جريمة واحدة وأوقع عليه المقوية التى تدخل فى نطاق المقوية المقررة قانوناً لجناية تقليد أختام الحكومة وإستعمالها المنصوص عليها فى المادة ٢٠٦ من قانون المقويات ، فإن ما ينعها الطاعن على الحكم بالنسبة لجناية تزوير المحرد الرسمى وإستعماله لا يكون سديداً.

(الطعن رقم ٧ سنة ٢٨ ق جلسة ٥/١٢/٨/١٧ س ١٩ ص ١٨١)

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه فاسد الإستدلال فى جريمة التزوير التى نسب إلى الطاعن إرتكابها ، وكان قد إستدل فى خصوص جريمة إستعمال المحرر المزور على علم الطاعن بالتزوير من كوبه الفاعل له ، فإن الخطأ يشمل إستدلال الحكم كله بما يعييه ، ويوفر المصلحة فى التعسك بهذا الطعن ، دون أن يحاج بتطبيق المادة ٢٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين معاً وإيقاع عقوبة واحدة مقررة لأيهما .

(الطمن رقم ۱۱۹۷ سنة ۲۹ ق جلسة ۲۰/۱۰/۲۰ س ۲۰ ص ۱۱۲۰)

٣ - إذا كان الحكم قد دان المتهم بجناية المتهم الإختلاس وجرائم التزوير في المحررات الرسمية وإستعمالها وأوقع عليه العقوية المقررة في القانون للإختلاس بإعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٣ من قانون العقوبات الإرتباط ، ، فإنه لا يجدى المتهم ما يشيره في بعض جرائم التزوير والإستعمال من عدم توافر أركانها ، أو عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المثنة لها .

(الطعن رقم ۱۸٦٤ سنة ۳۸ قجلسة ۱۹۲۸/۱۱/۲ س ۱۹ ص ۹۳۰) (الطعن رقم ۱۹۲۱ سنة ٤٠ قجلسة ۲۸۲۰/۱۹۷۰ س ۲۱ ع ۱ ص ٤٩٤) 3 - لا يجدى الطاعن ما أثاره في طعنه بالنسبة لجريمتي الإشتراك في إرتكاب تزوير في ورقة رسعية ـ إستمارة طلب حصول على بطاقة شخصية ـ واستعمال هذ، البطاقة المزورة ، مادام الحكم قد أثبت في هقه توافر جريمتي الإدلاء ببيانات غير صحيحة في إستمارتي طلب الحصول على بطاقة شخصية وأخرى بدل فاقد المعاقب عليها بالمادة ٥٩ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية ولم يوقع عليه سوى عقوبة وأحدة هي الحبس مع الشغل لمدة سنة عن جميع الجرائم مرضوع الإتهام والتي دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٣ من قانون العقوبات ، وهي عقوبة مقررة لأي من تلك الجرائم فيبقي الحكم محمولا على الجريمتين الأخيرتين مما تنعدم معه مصلحة الطاعن فيما نعاه على الحكم المطعون فيه .

(الطعنريقم ١٦٠٠ سنة ٤١ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤ س٢٣ ع١ ص١٦١)

٥ – لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من أنه لم يمحص دفاعه في شائن جريمة الإستحصال بفير حق على خاتم إحدى المصالح الحكمية وإستعمائه مادام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث مطبقاً للإرتباط المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى بمعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد وهي الإشتراك في تزوير محرر رسمي موضوع الجريمة الأولى.

(الطعنريقم ٥١ ه مسنة ٤٢ ق.جلسة ١٩/٢/٦/١٩ س٣٣ ع٢ ص ٩٠٠) (الطعنريقم ١٧٨ سنة ٤٣ ق.جلسة ٢١/١/١٧٣/١ س٤٢ ع٣ ص ٨٦٣)

آ - من المقرر أنه وإن كان الأمر في تقدير الإرتباط بين الجرائم مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه متى كانت وقائم الدعوى كما حمار إثباتها في الحكم توجب تطبيق المادة ٢/٢٣ من قانون العقوبات ، فإن عدم تطبيقها يكون من الأخطاء القانونية التي تقتضي تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وإذ كان مناط تطبيق المادة المنكورة أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعده أفعال مكملة ليعضها البعض فتكونت منها مجتمعه الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه المادة ، وكان الثابت من مدونات الحكم الإبتدائي المؤيد الاسبابه بالحكم هذه المادة ، وكان الثابت من مدونات الحكم الإبتدائي المؤيد الاسبابه بالحكم

المطعون فيه أن الطاعن قد إقترف جريمة إصدار شيك بدون رصيد ثم إقترف جريمتي تزوير محرر عرفي _ يتضمن تخالصه بقيمة الشيك _ وإستعمال ذلك المحرد المزود ، فإن في ذلك ما يتحقق به معنى الإرتباط بين هذه الجرائم جميعاً مما كان لازمة أن يصدر حكم الإدانة فيها بعقوبة الجريمة الأشد ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييد المكم المستأتف الذي أوقع على الطاعن عقوبتين مستقلتين عن الجرائم الثلاث المسندة إليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٧٤ه سنة ٤٧ ق جلسة ٢١/١٠/١٠ س٢٨ ص٨٩٧)

٧ - لا جدرى للطاعن من النعى بالفساد في الإستدلال على ما أورده الحكم تدليلا على إستحصاله على خاتم الجمهورية مادامت للحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة التزوير في محرر رسمي التي أثبتها الحكم في حقه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(الطعن رقم ٩٤ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٣/٤/٨٧ س ٢٩ ص ٤٠٩)

٨ - لا يجدى الطاعن فيما أثاره في طعنه بالنسبة إلى جريمتى الإشتراك في تزوير واقعتى تزوير واقعتى تزوير واقعة البنوة في سجلات الأحوال المدنية وكذا إشتراكه في تزوير واقعتى الزوجية والبنوة والبطاقة العائلية ، مادام الحكم المطعون فيه قد أثبت في حقه توافر جريمة إستعمال وثيقة زواج مزورة مع علمه بذلك ، وهي الجريمة التي خلصت هذه المحكمة إلى أن ما أثاره الطاعن من مناعى في الحكم المطعون فيه بشأتها ، إنما هي مناعى غير مقبولة ، وأوقع عليه عقوبة السجن لمدة ثلاث بسئرات عن جميع الجرائم موضوع الإتهام التي دارت عليها المحاكمة ، وذلك بالتطبيق للمادة ٢/٢٣ من قانون العقوبات وهي عقوبة مقررة لجريمة إستعمال الوثيقة المزورة سالفة الذكر مع العلم بتزويرها . التي ثبت في حق الطاعن وبرئ العكم من المناعى الموجهة إليه بخصوصها ، مما تنعدم معه مصلحة الطاعن فيما ليعام علي المعتون فيه بالنسبة الحريمتين المعنتين .

(الطعن رقم ٤٨٧٧ سنة ٥١ قجلسة ٢٠/٠/١٠ س٣٣ ص٣٢)

٩ - لا يجدى الطاعن ما ينعاه على الحكم من إغفال المحكمة الإطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها وعدم إجابة طلب إعادة مضاهاة هذه الأوراق على إستمارة صحيحة وعدم بيان مؤدى الأدلة التي إستند إليها الحكم في ثبوت جريمة النصب قبله ، مادام الحكم قد دانه بالجرائم الثلاث المسندة إليه وقضى بمعاقبته بعقوية الجريمة الأشد وهي تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية وإستعمالها موضوع الجريمة الأولى ، وذلك إعمالاً للمادة ٣٧ من قانون العقويات لجامم الإرتباط بين تلك الجرائم .

(الطعن رقم ۲۲۱ ه سنة ۲ ه ق جلسة ۱۹۸۲/۱۲/۲۲ س۲۲ ص ۱۰۲۸

١٠ لما كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر أن الجرائم التي قارفها الطاعن والمستوجبة لعقابه قد إرتكبت لغرض واحد وأعمل في حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقضى عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبعه القانون على وجهه الصحيح ، ولا ينال من سلامته إغفاله تعيين الجريمة الأشد .

(الطعن رقم ١٦٦٧ سنة ٢٥ ق جلسة ه/١٩٨٣/٤ س٢٤ مي٤٨٨)

١١ – لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعقاقية الطاعنين بعقوية مستقلة عن كل من جريمتى الإشتراك في التزوير في عقد الزواج والزنا اللتين دان الطاعن بهما على الرغم مما تنبئ عنه ممبورة الواقعة كما أوردها أن الجريمتين قد إنتظمتهما خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون العقوبات مما كان يوجب الحكم على الطاعنين بعقوبة الجريمة الأولى ، فإنه يتعين نقض الجريمة الأولى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء عقوبة الحبس المقضى بها عن الجريمة الثانية المستدة للطاعنين – وهي جريمة الزنا – إكتفاء بالمقوبة المقضى بها عن الجريمة الأولى بإعتبارها الجريمة الأشد عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون العقوبات

(الطعنرقم ٨٨٤ سنة ٥٥ ق جلسة ٩/٥/٥١٨ س٣٦ ص ٦٣١)

إدانة المتهم بجرائم تقليد خاتم إحدى الجهات الاجنبيية والتنزوير والنصب وتطبيق المادة ٣٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الغسر امة إلى جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها عن الجريمة الاولى الاشد وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغسر امة ولولم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن

ا — لما كان المكم الملمون فيه برغم تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من من المادة ٣٠ من العقوبات ، قد قضى بمعاقبة الطاعن بالعبس لمدة ثلاث سنوات ويغرامة قدرها خمسون جنيها مع أن عقوبة الجريمة الأشد _ وهى جريمة تقليد أختام إحدى الجهات الأجنبية _ طبقاً لنص المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات هى الحبس فقط ، فإنه يتعين تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة المقضى بها عملا بالحق المخول لمحكمة النقض بالمادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقض الحكم لمصلحة المتهم إذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الرجه في أسباب الطعن .

(الطعن رقم ۲۲۲ه سنة ۲۲ قرجاسة ۲۹۸۲/۱۲/۲۲ س۳۳ ص ۱۰۳۸)

تعديل وصف التهمة من شريك فى تزوير إلى فاعل أصلى فيه - وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل

١ - لما كان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور وأن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً القانون ، لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شائه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحصيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحوير كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعرى وتبيانها القانوني نتيجة بدخال عناصر جديدة تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون قد شملتها التحقيقات كتعديل التهمة من شريك في جريمة إختلاس إلى فاعل أصلي لها فإن

(الطعن رقم ۱۰۹۸ سنة ٥٥ ق جلسة ٢٠/١/٥٨٥ س٣٦ هـ ٥٩٠)

١ – لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرأفة وعاقبه بالحبس لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه إنباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيتيعن عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه طبقاً للقانون بتوقيت عقوبة العزل.

(الطعن رقم ٦٦٦٧ سنة ٢٥ ق جلسة ه/١٩٨٢/٤ س٢٤ ص ٤٨٨)

صدور حكم نهائى فى جريمة يمنع من نظر الدعسوى الجنائية عن هذه الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل النسجزئة شرط ذلك صدور الحكم فى أشد الجرائم عقوبة أو فى جريمة عقوبتها مساوية لعقوبة أى من الجرائم المرتبطة بها مشال فى جريمتى تزوير فى محرر عرفى وإستعماله

١ – لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٧ من قانون المقويات إذ نصبت على أنه وإذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها يحيث لا تقبل التجزئة وجب إعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوية المقررة لاشد تلك الجرائم، فقد دلت صراحة على أنه حيث يقوم الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرائم، فقد دلت صراحة على أنه حيث يقوم الإرتباط الذى لا يقبل التجزئة بين المقررة لها ، كما دلت ضمعاً ويطريق اللزوم على أنه إذا تساوت عقويات الجرائم المرتبطة لا توقع سرى عقوية واحدة منها ويتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائى بالإدانة فى جريمة يمنع نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة إذ كان ذلك الحكم قد صدر فى أشد الجرائم عقوية أن فى جريمة عقويتها مساوية للعقوية المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها ، لما كان ذلك وكانت العقوية المقررة فى القانون لكل من جريمتى تزوير المحرر العرفى وإستعماله واحدة ، فإن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بجريمة الإشتراك فى تزوير المحرر العرفى برغم سبق صدور حكم نهائى بإدانته فى جريمة إستعمال الخرر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ١٥٨٠ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٥/١ س٣٦ من ٤٧٥)

تقدیر الدلیل فی دعوی معینة لا یحوز قوة الشی المقضی به فی دعوی آخری

١ – لما كانت قوة الشئ المقضى به مشروط بإتماد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع الجنحة رقم ٢٠٨٠ مركز بنها تختلف موضوعاً وسبباً عن جريمتى تزوير وإستعمال الإقرار موضوع الدعوى الراهنة فإن الحكم الصادر في الأولى لا يحوز قوة الشئ المقضى به بالنسبة للثانية ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن في هذا الشأن فإن تقدير الدليل في دعوى معينة لا يحوز قوة الشئ المقضى به في دعوى أخرى إذ أن للمحكمة الجنائية وهي تحقق الدعوى المرفوعة إليها وتحدد مسئولية المتهم فيها أن تتصدى إلى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون قولها ملزماً للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواقعة ، ومن ثم فلا محل لما ينعاء الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الشق الدعوى لهمية أله بيشان رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السق الفصل فيها .

(الطعن رقم ١٦٤١ سنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/١١/١٨ س٣٢ ص ٩٣١)

إقامة دعوى الطرد للغصب أمام القضاء المدنى لا يستقط الحق فى إقامة دعوى التعويض عن تزوير عقد إيجار العبن المغتصبة أمام القضاء الجناش

ا — لا كان الحكم الإبتدائي المؤيد الأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى في قوله «........» عرض إلى الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى وأطرحه على أساس أن المدعى بالحق المبنى لم يطلب في الدعوى المستعجلة المرفوعة منه أمام الحكمة المدنية إلا طرد الطاعن وهي تختلف في موضوعها عن دعواه المباشرة أمام محكمة الجنع بطلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار وإستعماله . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم وأسس عليه قضاءه صحيحاً في القانون إذ دل الحكم على أن موضوع الدعوى أمام القضاء المستعجل هي طرد أساسه المصب فإن هذا النزاع لا يمنع من طلب تعويض الضرر الناشئ عن تزوير عقد الإيجار وإو كان هذا العقد مرتبطاً بدعوى الغصب لإختلاف موضوع الدعويين ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن بكن في مخله .

(الطعن رقم ٦٦٧ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/١١/١٧ س٢٨ ص ٩٣٥)

غرامة التزوير

١ - إنه وإن تصب المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بإلزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيهاً ، إلا أنه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية ولبست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الفرامة الجنائية وهي عقربة تخضع لكل خصائص العقربات رمنها أن بصدر بها الحكم من محكمة جنائية بناء على طلب سلطة الإتهام وتتعدد بتعدد المتهمين وبعد الحكم بها سابقة في العود وتنقضي الدعوى بشأتها حتى بعد مبدور الحكم الإبتدائي بها بكل أسباب إنقضاء الدعاوي الجنائية كالتقادم الجنائي والعفو والوفاة وينفذ بها بالإكراء البدئي ، وهي في هذا كله تختلف عن الغرامة المدنية التي تتميز بخصائص عكسية ، وقد أراد الشارع بترقيم غرامة التزوير يضم حداً لإنكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر إلزام مدعى التزوير بدفعها لتسبيه في عرقلة سير القضية يفير حق أو على إنجاده نزاعاً كان في الإمكان حسمه أو أقر بالكتابة المدعى تتزويرها فهي غرامة مدنية محضة بحكم بها القاضي كاملة . ولا محل للالتفات فيها إلى الظروف المخففة ، ولا يقدح في ذلك ما نصب عليه المذكرة الإيضاحية للقصل الثامن من قانون الإجراءات الجنائية في شأن دعوي التزوير القرعية من أن المادة ٢٩٨ منه توجب توقيع جزاء على مدعى التزوير إذا ترتب على طعنه إيقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه ، أو ما جرى عليه قضاء محكمة النقض المنبة من أن غرامة التزوير هي حزاء أوجبه القانون على مدعى التزوير عند تقرير سقولا حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها وأن إيقاعها بوصفها جزاء هو أمر يتعلق بالنظام العام ولحكمة النقض أن تتعرض له من تلقاء نفسها ، ذلك أن هذه الفرامة مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمادي في الإنكار وتلفير القصل في الدعوي وليست عقاباً على جريمة لأن الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوي لا يوجب وقفها حتماً وليس فعلاً مجرماً. ولأن ليس هناك ما يمنع من أن يكون الجزاء مدنياً كالتعريض وغيره . وقانون العقوبات حين يؤثم فعلا فإنه ينص على مساطة مقترفه بلفظ العقاب أو الحكم . وكذلك الحال في قانون الإجراءات الجنائية في الجرائم التي تقع بالمخالفة الأحكامه كجرائم الإمتناع عن الحلف أو تأدية الشبهادة أو غيرها . ومن ثم فإن وصف غرامة التزوير بانها جزاء يلزم به مدعى التزوير هو أدنى إلى مراد الشارع في التمييز بينها كغرامة مدنية وبين الغرامات الجنائية .

(الطعن رقم ١٩٦٦ سنة ٣٤ ق جلسة ٢٢/٣/م١٩٦٥ س١٦ ص٢٩٣)

٧ - من القرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية هي غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون العقويات ، إذ هي مقررة كرادع يردع المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون العقويات ، إذ هي مقررة كرادع يردع جريمة لأن الإدعاء بالتزوير له يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى وليست عقاباً على جريمة لأن الإدعاء بالتزوير له يعدو أن يكون دفاعاً في الدعوى لا يرجب وقفها عتماً وليس فعلا مجرماً . ولما كانت المادة ٢٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل قد قصرت حق الطعن بطريق النقض من النبابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن المقوق المنتية والمدعى بها على الأحكام النهائية الصادرة من أخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون غيرها ، كما نصبت المادة ٢٦ من ذات القانون على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل القصل في الموضوع إلا إنبني عليها منع السير في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الطعون فيه أذ إنبني عليها منع السير في الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الطعون فيه الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن ٥٧ جنيهاً هو قضاء في مسألة فرعية أولية ، فإنه لا يجوز الطعن فيه .

(الطعنرقم ۲۹۱ سنة ٤٣ ق جلسة ٢٢/٥/٤٧٧ س٥٧ ص٤٧٠)

صفحة

القسم الآول
قضاء النقض المدنى
لأوراقالرسمية
سور من الأوراق الرسعية
رراق المحضرين ـ الطعن في البيانات التي أثبتها المحضر
حاضر جمع الإستدلالات ليست لها العجية المطلقة لبيانات الورقة
لرسمية خضوعها للمناقشة والتمحيص وقابليتها لإثبات العكس
كافة الطرق بون الطعن بالتزوير .
لبطلان الناشئ عن التزوير في أوراق التكليف بالعضور . زواله
حضور المعلن إليه الجلسة المحيدة بالإعلان .
لأوراق العرفية .
ناعدة العقد شريعة المتعاقدين . عدم إستقلال أي من الطرفين
نقضه أو تعديله . ثبوت تزوير توقيع أحد المتعاقدين على العقد .
ثره . بطلانه بالنسبة له وبالنسبة للمتعاقد الآخر الذي كان توقيعه
. معیداً
لإدعاء بتزوير مخالصة سداد باقي ثمن العقار توصالاً لأعمال
الشرط الفاسخ الصريح . منتج في النزاح ،
إذا كان المحرد مكناً من أكثر من ورقة منفصلة نيات الورقة
الأخيرة منه بترقيع فلا يشترط التوقيع على سائر أوراقه مثى قام
الدليل على إتصال كل منها بالأخرى .
وفاء البنك بقيمة شبيك مذيل بتوقيع مزور على الساحب وفاء غير
مبرئ لذمة البنك قبله . شرطة . ألا يقع خطأ من جانب العميل .
تزوير السند الأنني .
الطعن على محضر الصلح بالتزوير .
طريقة التزوير

فهرس الكتاب مقدمة

الإغفاا
قرته اا
إزالة
الغش
إعتبار
مزورة
التزرير
التوتي
ترقيع
مجرد
مندور
بستت
الإمضا
التحقي
عدم إل
وجوب
الطعن
القضا
الموقع
المرقع
بالمعو
ثبوت
الطعز
مناقث
الإدعا

٥.

من الإدعاء بالإنكار بعد ذلك حكم الوارث أو الخلف المورث في هذا

الشأن .

صعحة	
۱٥	هل يتضمن الإدعاء بالتزوير دفعاً بالإنكار
	رد ويطلان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى . لا يعنى بطلان
	التصرف ذاته وإنما بطلان الورقة المثبتة له . جواز إثبات
	التصرف بدليل أشر . سماع الشهود في إنكار التوقيع مقصور
٥٣	على إثبات واقعة التوقيع بون الإلتزام ذاته .
00	إختلاف الإنكار عن الإدعاء بالتزوير طبيعة وحكماً .
	محكمة الموضوع سلطتها في تقدير ما يثيره المدعي عليه من
	منازعة في شأن إنكار التوقيع على عقد البيع المفقود من بعد
70	القضاء بصحته بون معقب . شرطه .
٥٧	الدفع بالإنكار أو الجهالة لا يحول دون الإدعاء بتزوير المحرر .
٨٥	الدقع بعدم العلم صنورة من صنور الإنكار .
٥٩	الطعن بالجهالة (عدم العلم) .
3.5	الإدعاء بالإنكار يسرى طيه حكم المادة ٤٤ إثبات .
77	الدفع بعدم العلم أمام خبير الدعوى يعتبر مطروحاً على المحكمة .
	إستخلاص جدية أو كيدية الدفع بالجهالة من سلطة محكمة
٦٨.	الموجنوع بأسباب سائغة .
	لا حاجة للمحكمة إلى تحقيق الظروف الخارجية الملابسة التي أدت
	إلى حصول ، الخصم على الورقة المطعون فيها بالتزوير ، حسبها
	بيان كيفية وصول الإمضاء الصحيح للطاعن بالتزوير على هذه
71	الورقة .
	إمسطناع عقد بيع أسفل عقد إيجار مطبوع فوق التوقيع
٧.	الصحيح . واقعة تزوير يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

الإدعاء بالتزوير . الخصم إنخاذ طريق الطعن بالتزوير في قلم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك . مجرد إدعاء الخصم بأن الورقة مزورة لا يوجب على المكمة بحث هذا الإدعاء V١ طالما لم يسلك الطريق القانوني للإدعاء بالتزوين

وجوب الإدعاء بالتزوير في قلم الكتاب

٧٣

مفحة	
Vo	تقرير الإدعاء بالتزوير
V V	مذكرة شواهد التزوير
V1	حق المحكمة في القضاء بالتزوير على غير شوأهده .
A١	قبول دعوى التزوير .
	النسخة الكريونية للعقد الموقع عليه بإمضاء منسوب للمتعاقد لها
	حجيتها في الإثبات قبله . القضاء بعدم قبول الإدعاء بتزويرها
r _A	بإعتبار أنه لا قيمة لها في الإثبات . خطأ .
AY	شبول أدلة التزوير .
11	إثبات التزوير .
4.6	سلطة سمكمة الموضوع في تقدير أدلة التزوير .
	طلب تأجيل الدعوى أو إعادتها للمرافعة لإتخاذ طريق الطعن
	بالتزوير . عدم إلتزام المحكمة بإجابته متى إستبانت أن القصد
1.7	منه هو الماطلة .
1-5	عدم قبول الإدعاء بالتزوير بصنفة مبهمة .
۱-1	الحكم في الإدعاء بالتزوير .
1.7	عدم لزوم بيان طريقة التزوير .
	تطابق العقد المقدم لأول مرة في الإستثناف مع العقد المقدم
	لمحكمة الدرجة الأولى والمقضى بتزويره في مضدونه ومحتواه .
	تخلى محكمة الإستثناف عن الفصل في الإدعاء بتزوير العقد
١.٧	المقدم لها بدعوى تطابق العقدين . قصور وخطأ في القانون .
	جواز الإدعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة الإستثناف بإعتباره
1.1	دفاعاً في الدعوى وليس طلباً جديداً .
	عدم الإعتداد بجهل مدعيه التزوير للغة العربية لا يغيد بذاته صحة
	المحرو المدعى بتزويره ، القضاء برفض الإدعاء تأسيساً على ذلك
1.4	دون مناقشة شواهد التزوير . فساد وقصور .
11.	حجية الحكم الصنادر في الإدعاء بالتزوير.
	الإنماء بالتزوير وسيلة نفاع . القضاء في هذا الإدعاء لا تنثهي به

صفحا	
	القصومة . عدم جواز الطمن فيه إلا مع الطمن في المكم المبادر
117	في الموشنوع .
117	الطمن في الحكم الصادر في الإدعاء بالتزوير.
114	الطعن بالتزوير غير المنتج .
	قصل الحكم في الإدعاء بتزوير إيصال سداد الأجرة وعقد
	الإيجار في دعوى إخلاء المستأجر تطبيقاً القانون رقم ١٢١ لسنة
	١٩٤٧ هو قصل في صميم المنازعة الإيجارية . عدم قابليته للطمن
111	فيه
	الإدعاء بالتزوير وسيلة دفاع في الدعوى يترتب على التنازل عنه
١٧.	أن يكون غير مطروحاً على المحكمة .
141	الحكم بسقوط دعوى التزوير .
177	التنازل عن التمسك بالورقة . إنهاء إجراءات التزوير .
	إدعاء الطاعن بأن توقيعه على المحرر (عقد بيع) خلافاً لما إتفق
۱۳.	عليه (وصية) هو إدعاء بالتزوير .
	طلب الخصم الإحتفاظ بالحق في الطعن بالتزوير على السند
	موضوع الدعوى دون أن يتخذ في ذلك أي إجراء إلتفاف المحكمة
177	عن ذلك الدفاع . لا بطلان .
	عدم قبول طلب الطعن بالتزوير الحاصل بعد إقفال باب المرافعة
	إلا إذا رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية جدية
177	الطلب وأمرت بفتح باب المرافعة .
	جواز التمسك ببطلان التصرف أو صوريته بعد الإخفاق في
371	الإدعاء بالتزوير .
177	الإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض .
177	إثارة مسائل التزوير أمام محكمة النقض
	إغفال إختصام بعض الورثة الذين رفع عليهم الإستثناف
	ومنتر الحكم لمتلجتهم _ في الطعن بالنقض . مؤداه الحكم بمرء

قبول الطعن متى كان موضوع الدعوى وهو الإدعاء بتزوير عقد

صعحة	

18.	الرهن منادر من المورث غير قابل للتجزئة .
	إغفال محكمة الإستئناف الإشارة إلى مستندات قدمت أمامها
	بشأن الورقة التي قضت محكمة أول درجة بردها ويطلانها وكان
13/	من المحتمل لو اطلعت عليها لتغير رأيها في الدعوي_قصور.
	رفض محكمة أول درجة الإدعاء بالتزوير . إستثناف الحكم المنهى
184	الخصومة . يستتبع طرح الإدعاء بالتزوير على محكمة الإستئناف.
128	التجزئة في التزوير .
180	وجوب إطلاع المحكمة على الورقة المطعون عليها بالتزوير .
	تقرير المحكمة إطلاعها على المظروف المحتوى على السند المطعون
	فيه يفيد إطلاعها على ذات السند لإغلاقه . عدم إلتزامها بتحرير
731	محضر يقض الظروف .
	للمحكمة الإطلاع على المظروف المحتوى على السند المطعون فيه
	بالتزوير في غيبة الخصوم . عدم إعتبار ذلك إجراء من إجراءات
١0.	التحقيق يتحتم حصوله في حضورهم .
101	حق المحكمة في القضاء بصحة الورقة أو بطلانها دون تحقيق.
	حق المحكمة في الحكم بتزوير الورقة سواء إدعى أمامها بالتزوير
	أم لا ودون إصدار حكم بقبول أدلة التزوير ولا بالإحالة إلى
101	التحقيق .
	دعوى التزوير لا يستلزم مرورها بمرحلة التحقيق ثم مرحلة القصل
177	قيها ، جواز القضاء برقضها مباشرة .
175	التحقيق براسطة أهل الخبرة .
	عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق مدحة الإمضاءات لعدم
171	دعوته للخصوم .
	الطعن على تقرير الخبير بأنه بنى ما إنتهى إليه من نتائج على
\VA	أسباب لا أصل لها في الأوراق لا يعد تزويراً .
	خبير قسم التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ليس من
174	خبراء الجدول .

	ليس في القانون ما يوجب حصول الإستكتاب في حضور الخبير
١٨.	يا في المناهاة . المناهاة .
	 إقامة الحكم قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على تقرير خبير أخذ
	والما المسلم المسلم المسلم المسلمان المسلمان المسلمان عليه المسلمان المسلم
	تعييب قضاء المحكمة بعدم إطلاعها على هذا الأصل . غير
141	سيب مساه الطاعن لم ينازع في مطابقة الصورة العملها . القبول مادام الطاعن لم ينازع في مطابقة الصورة العملها .
147	الميون عادام المصاعل م يدارع عن صديد الصورة الصها. قيام المحكمة بالمضاهاة بنفسها .
۱۸۵	نيام المصنف بالمصافحة بالمنطقة . الأوراق التي تصلح للمضافاة .
.,,	ادوراي القي تصنع المصافحات . عدم جواز المضافاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها ولم
١٨٨	
19.	يعترف بها .
141	حق المحكمة في إطراح ما يقدم لها من أوراق للمضاهاة . نام حجر المحتر الحراث
111	التحقيق بالبينة والقرائث .
7.7	غرامة التزوير .
1 - 1	عدم جواز الحكم بتزوير الورقة وفي المضوع معاً .
	قاعدة عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع
۲۱.	معاً مقررة لمصلحة الخصم الذي يحكم عليه في الإدعاء بالتزوير.
	قاعدة عدم جواز الحكم بعدم قبول الطعن بالإنكار وفي الموضوع
	معاً يقرره لمصلحة مبدى الدفع . ليس للخصم الآخر التمسك
711	بالورقة المطعون فيها التمسك بها .
	الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها . وجوب أن يكون ذلك سابقاً على
	الحكم في موضوع الدعوى وأو لم يكن الخصم قد إدعى بالتزوير
717	بالإجراءات التي نص عليها القانون .
	عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو بتزويره أو بسقوط الحق في
	إثبات صحته ولهي الموضوع معاً . القضاء بعدم قبول الإدعاء
717	بالتزوير لأنه غير منتج وفي موضوع الدعوى معاً . جاز .
	عدم جواز الحكم في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً . لا محل
	لإعمال هذه القاعدة متى كان دفاع الخصم حسب تكييفه الصحيح

4T E

3.10	
۲۱0	دقعأ بصورية تاريخ المحرر العرفي وليس إدعاء بالتزوير
	إذا كان المدعى بتزويره محرراً متعلقاً بإجراءات الدعوى ولا يرتبط
	بقلتها الموضوعية . لا مجال لإعمال قاعدة عدم جواز القضاء
	بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي
717	الموشنوع معاً .
	قاعدة عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في
	إثبات صحته وفي الموضوع معاً . مجال إعمالها . المدعى عليهم
	في الإدعاء بالتزوير والمقضى لصالحهم فيه لا مصلحة لهم في
Y\ V	التمسك بهذه القاعدة .
	إجرامات الطعن في صحة الأدلة الخطية وجوب الرجوع في شأنها
X/X	إلى قائون الإثبات بعد إلغائها في اللائحة الشرعية .
	دعوى التزوير الأصلية . دعوى التزوير الأصلية القصد منها دره
	الإحتجاج بمحرر مزور الإحتجاج بالفعل بمحرر في نزاع قائم .
719	يجوب سلوك طريق الإدعاء بالتزوير في ذات الدعوى .
	الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية . مناطه . عدم سابقة
	الإحتجاج بالمحرر في دعوى منظورة أمام القضاء سبيله عندئذ
	إبداء الإدعاء بالتزوير في ذات الدعوى . تعلق هذه الإجراءات
	بالنظام العام . الإدعاء لأول مرة أمام محكمة النقض بتزوير
	الأوراق السابق تقديمها لمحكمة الموضوع . غير جائز ما لم يكن
	مرد الطعن وقوع تزوير في محضر جلسة المرافعة الختامية ترتب
441	عليه الإخلال بحق الدفاع لأحد الخصوم .
	الأمر بضم دعوى صحة عقد إلى دعوى تزوير أصلية عن ذات
	العقد ، أثره إندماج الدعويين ، القصل في التزوير في هذه الحالة
	قضاء منادر قبل الفصل في موضوع صحة العقد . عدم جواز
777	الطمن فيه إستقال .

دعوى التزوير الأصلية . وجوب إختصام من بيده المحرر ومن يغيد منه .

صفحة	
777	دعوى التزوير الفرعية
YEV	التوقيع طي بياض
	إختلاس الترقيع على بياض جريمة يعاقب عليها القانون عدم
YEV	جواز توجيه اليمين الماسمة بشأن هذه الواقمة .
	تكييف الواقمة باتها تزوير لا خيانة أمانة إجازة إثباتها بكل
MEA	الطرق .
	حق الحكمة في تقدير الوقت الكافي لقحصها السند المطعون فيه
784	قبل القصال في الدعوي ·
	إعتبار الطعن بتزوير التاريخ غير مقصود لذاته وجواز الحكم برد
707	ويطالان المرر جميعه .
	ميعاد الطعن في الحكم الأصل فيه أن يبدأ من تاريخه صدوره
	الإستثناء ما ورد بشاته نص خاص ، المادة ٢٣١ مرافعات ، عدم
	تقديم الطاعن حكما بتزوير الورقة التي صدر بناء عليها حكم
	محكمة أول درجة أو إقرار المتسك بها بتزوير المادة ٢٢٨
707	مرافعات أثره . وجوب إحتساب الميعاد من تاريخ صدور الحكم .
Yož	مسائل منوعة .
	القسم الثاني
	قضاء النقض الجنائى
	مناط الورقة الرسمية أن يكون محررها موتلفاً عمومياً مختصاً
	بتحريرها أو يتدخل في تحريرها أو التأشير عليها وفقاً لما تقضى
Y04	به القرانين واللوائع .
777	. عند الجلسة محضر الجلسة
۲۷.	نسخة الحكم الأم يلية .
TVT	أوراق المحضرين (الإعلانات وصحف الدعاوي) .
777	تورير المارضة
***	توريخ المصادرة من المحكمة في أشكال التتفيد .
	السبودة المعادرة من الشباط المالية التعالية التعاد القائمان قم ١٧٠٠

صفحة	
YA \	اسنة ١٩٦٠ قي شأن الأحوال المدنية تعتبر أوراقاً رسمية
YAE	دفتر المواليد .
٥٨٢	جريمة عزو المراود زوراً إلى غير والدته .
FAY	كشف العائلة الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية .
AAY	. واينا قيش
191	إشهاد الطلاق .
797	شهادة إثبات الوقاة .
797	الإعلام الشرعي .
440	بطاقة الثموي <i>ن</i> .
747	إذن البريد .
797	أوراد الأموال الصنادرة من الصنيارقة .
APY	الإشتراك الكيلومترى .
	إنتجال الاسم متى يكون تزويراً. محضر التحقيق. محضر جمع
799	الإستدلالات.
4.4	تزوير أوراق الشركات الملوكة للنولة أو التي تساهم فيها.
۲.0	التزوير في أوراق الجميعات .
7.7	تزوير الممررات العرفية .
۲.۸	الشهادة المرضية .
	الدفع بتزوير الشيك جوهرى وجوب تمحيصه لتعلقه بتحقيق
4.4	الدليل . القعود عن ذلك يعيب الحكم .
414	متى يحق للمحكمة الأعراض عما يبديه الخصم من دفاع .
	دفاع المتهم بأن المجنى عليه إستغل جهله بالقراءة والكتابة
	وإستوقعه على أوراقاً على أنها كمبيالات ثم تبين أنها شيكات .
44.	التفات المحكمة عن هذا الدفاع . قصور .
	الدفع بأن المتهم مقوض من المجنى عليه في صرف الشيكات وأنه
	المستمق لقيمته من الدفوع الموضوعية لا تجوز إثارتها لأبل مرة
***	أمام محكمة النقض .

-	
	إدانة المتهم بتزوير شيك وإستعماله . إستناداً إلى تمسكه به وإنه
	محرر بياناته وكونه صاحب المصلحة في تزويره عدم كفايته
***	مادام قد أنكر توقيعه عليه ولم يثبت أن التوقيع له.
	ثبون تزوير الشيكات وردها دون صرف في جريمة تصدير نقد
277	أجنبي إنتقاء الجريمة لتخلف أحد عناصرها .
	إفتراض إنابة المتهم لغيره بالترقيع عنه على الشيك من مجرد
240	سكوته بعد علمه بهذا التوقيع دون تدليل على هذا العلم عصور .
	إختلاف جريمة إصدار شبك بدون رصيد عن جريمة تزويره
	وإستعماله . القضاء بالبراءة في التهمة الأولى لا يحوز قوة الأمر
777	المقضى به بالنسبة للثانية .
	سداد المتهم قيمة الشيك المزور لا أثر له على قيام جريميتي
227	الإشتراك في التزوير والنصب .
	مجرد قيام المحامى بتحرير بيانات العقد دون التوقيع عليه ليس
	من شانه أن يجعله فاعلاً أصلياً في جريمة التزوير أو شريكاً
***	. فيها
	التغيير في عقد الإيجار الذي من شاته التأثير في القيمة القانونية
771	له يكون تزويراً معاقباً عليه
	تنازل المستأجر الأصلى للعين المؤجرة عن حصته في التركة إلى
	شركاء آخرين . تزويرهم لعقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة
***	الستخراج ترخيص للمحل لا تنفي وقوع ضرر بالمؤجر
777	التزوير المادي .
777	التزوير المعنوى .
777	التزوير بطريق الإصطناع .
774	التزوير بالترك .
137	التوقيم على بياض التوقيم على بياض
	مناط العقاب في جريمة التزوير أن يقع تغيير الحقيقة في محرر
484	وأن يكون في البيان الذي أعد المحرد الإثباته

صفحة	
	لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقناً طالمًا أن تغيير
737	الحقيقة يجوز أن ينخدع به بعض الناس .
710	التزوير المفضوح لا يصح إعتباره تزويراً مستوجباً للعقاب .
787	تزوير المحررات الباطل وإستعمالها .
TEA	الضرر في جريمة التزوير .
Tol	التعويض عن الضرر الناتج عن جريمة التزوير
800	تقنير قيمة دعوى التعويض عن الضرر الناجم عن جريمة التزوير.
	دعوى التعويض الناشئة عن تزوير سند إختلافها سبباً وموضوعاً
707	عن دعوى صحة هذا السند .
rov	القصد الجنائي في جريمة التزوير .
357	الباعث في جريمة التزوير .
777	طبيعة جريمة التزوير .
	ضرورة إستظهار العكم أركان جريمة التزوير وعلم المتهم به وإلا
414	كان الحكم قاصراً.
	التزوير في المحررات لا عقاب عليه إلا إذا وقع بيان جوهري أعد
T V.	المصرر لإثباته .
	إستعمال المحرر المزور . طبيعة جريمة إستعمال المحرر المزور .
771	سقوط الدعوى المنائية عنها .
202	أركان جريمة إستعمال المحرر المزور .
	ركن الطم في جريمة الإستعمال . ثبوت التزوير لا يلزم معه تحدث
TVA	المكم عن ركن العلم في تهمة الإستعمال .
	الطعن بالتزوير . وجوب أن يكون طلب سلوك طريق الطعن بالتزوير
TV1	واشبعاً ومعنداً لا ميهماً غير محدد .
	ضرورة إطلاع المكمة على المرر الزور ، قض الظروف
TA-	المعتوى على السند الزور .
	الدقع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي تستقل بتقدير جديته
YAY	محكمة الموتمنوع .

747	التنازل عن الطعن بالتزوير
747	التنازل عن السند المزور وأثره على وقوع الجريمة
	لا يجوز للمتهم التمسك لأول مرة بالدفاع الموضوعي الخاص
797	بالإدعاء بالتزوير أمام محكمة النقض .
744	طريقة إثبات التزوير
٤.١	المضاهاة .
٤.٧	جواز إتخاذ الصور الشمسية أساساً للمضاهاة .
	عدم إلتزام المحكمة بتعيين خبير لقحص الأوراق المطعون عليها
£ - A	بالتزوير ،
	خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير . التحقق من كفايتهم
8.9	ومبالحيتهم يثم قبل التعيين .
٤١١	دعوة الخبير للخصوم .
	للمحكمة الجنائية في إثبات جريمة التزوير الإعتماد في حكمها
1/3	بإدانة المتهم على تقرير سبق تقديمه للمحكمة المدنية .
	الجدل حول تقدير الدليل المستعد من تقرير قسم أبحاث التزييف
	والتزوير . إستقلال محكمة الموضوع به ، عدم جواز إثارته أمام
213	محكمة النقض
	قول الخبير أنه لا يتيسر معرفة محدث الكشط والتغيير . إطمئنان
	المكمة إلى ما قرره الشهود من أن المتهم هو محدثهما . لا قصور
	ولا تناقض . التناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى في إثبات
113	جريمة التزوير .
	عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة
٤١٥	التزوير .
	 جواز إثبات تزوير السند مهما كانت قيمته بكافة الطرق بما فيها
£\V	البينة والقرائن .
	بية و حود عدم التزام المحاكم الجنائية بإتباع الطريق المرسوم في قانون
119	المرافعات للطعن بالتزوير أمام المحاكم المدنية

صفحة

صفجا	
	عدم إلتزام القاضى الجنائي بالأخذ بإعتراف الخصم بتزوير
173	الورقة .
277	الإشتراك في التزوير .
	تعديل المحكمة وصنف التهمة من الإشتراك في إختلاس سند
	وإستعمال سند مزوراً إلى سرقة سند وإستعمال سند مزور مع
277	لفت نظر الدفاع لا خطأ أو إخلال بحق الدفاع .
	يتعين أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما إنطوى
	طيه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان
373	بالحلاً .
	عدم الإستجابة لطلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير رهن
	بإستخلاص المحكمة عدم الماجة إليه . الإلتفات كلية عن هذا
173	الطلب يعيب المكم .
247	عدم رد المحكمة على دفاع جوهرى المتهم يعتبر قصور .
	تغيير المحكمة التهمة من تزوير في محرر رسمي لأحد المنشأت
	التى تساهم فيها الدولة من مالها الخاص بنصيب تعديل التهمة
	ذاتها وايس مجرد تغيير في ومنفها . عدم جواز إجرائه إلا أثناء
	المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة
A73	ذلك إخلال بحق الدفاح .
	دفاع المتهم بأن العبارة المدعى بتزويرها أضيفت إلى العقد
173	بإتفاق المتعاقدين . دفاع جوهرى .
	إكتفاء الحكم في دعوى تزوير سند قضي مدنياً برده وبطلانه
٤٤.	بسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور .
	الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية ـ دعوى التزوير ـ بمضى المدة
	متعلق بالنظام العام . إغفال الحكم الإبتدائي الرد عليه وتأييده
133	إستثنافياً لأسبابه . قصور وإخلالً بحق الدفاع .

- KP3 -

وجود إيراد الحكم الأدلة التي يستند إليها ومؤداها بياناً كافياً . مجرد الإستناد إثباتا لجريمة التزوير إلى التحقيق وتقرير قسم

133

صفحة	
252	أبحاث التزييف والتزوير دون إيراد مضمون كل منهم قصور
	قول الدفاع أن التوقيعات المنسوبة إلى المتهمين مزوه وطلبه إجراء
	مضاهاة هذه التوقيعات ، دفاع جوهرى ، تعويل المكم على هذه
£££	التوقيمات دون تمحيص هذا الدفاع قصور وإخلال بحق الدفاع .
	إنكار المتهم تقديم السند المزور لعدم حاجته إليه دفاع جوهرى
110	إلتفات المحكمة عن تحقيقه ، إخلال بحق الدفاع ،
	قول المتهم أن الإستكتاب التي أجريت عليه المضاهاة ليس للمجني
F33	عليها بل لأغر دفاع جوهري يجب تحقيقه .
	الدفع بسقوط الدعوى لوقوع التزويد في تاريخ معين جوهرى
	وجوب تحقيقه . رفض الدفع تأسيساً على أن تاريخ التزوير هو
£ £ V	تاريخ تقديم المحرر المزور دون بيان عله ذلك قصور .
	الإخلال بدفاع جوهرى قصد به نفى الركن المادى في جريمة
133	التزوير . قصور في التسبيب .
	دفاع المتهم بالشهادة الزور بأن المطعون ضده يجيد القراءة
	والكتابة رداً على دفاع الأخير بإستغلال جهله بهما والحصول على
	توقيعه على العقد المدعى بتزويره . دفاع جوهرى سكوت المحكمة
103	عنه إيراداً ورداً . قصوراً .
	يجب لسلامة حكم الإدانة في جريمتي تزوير سند وإستعماله أن
	يبين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت في بيان كاف وإلا يكون مشوياً
207	بالقصور .
	إستناد القاضى الجنائي إلى قضاء المحكمة المبنية بالرد والبطلان
	دليلاً على أن السند مزور على ثبوت جريمة الإستعمال. قصور.
	عدم تقيد القاضى الجنائي بالحكم الصادر في الدعوى الدنية وأو
208	كان نهائياً .
	قعود المتهم عن سلوك طريق الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق
	الدعوى لا يسوغ معه إفتراض صحتها واو كانت من الأوراق
203	السمية

ā		٠	_
	٤	0	٨

تاريخ وقوع التزوير .

إجراءات تحقيق التروير قاطعة للتقادم ولو أتخذت في غيبة المتهم ، إمتداد أثر الإنقطاع إلى الجرائم المرتبطة بالواقعة التي محرى التحقيق فيها .

٤٥٩

المكم بيرامة المتهم لثبوت تزوير السند موضوع عقد الأمانة . رفع الدعوي بالتزوير والإستعمال على تقدم ذلك السند . محكمة التزوير

غير مقيدة بحكم البراءة فيما يختص براقعة التزوير . 29.

شرط الإدانة في جرائم التزوير أن يعرض الحكم لتعيين المرر المقول بتزويره وما إنطوى عليه من بيانات .

الإختصاص المكانى للمحكمة الجنائية تعيينه بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه .

القضاء في جناية تزوير بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من النيابة العامة مباشرة بغير مسيتشار الإحالة . خطأ . جواز الطعن بالنقض في هذا الحكم .

قرار المحكمة الإستثنافية بوقف السير في الدعوى الجنائية لحين القصل نهائياً في موضوع الدعوى المدنية حريقه أَوَّه أخطأ لأن الحكم في الدعوى المدنية السي المحكم في بالنسبة للدعوى المدنية ليس له قوة الشئ المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المبنائية في حقيقته حكم قطعي جواز الطعن فيه بطريق النقض .

نظر القاضى الدعوى الجنائية عن تزوير سند بعد نظره الدعوى المدنة والتي طرح فمها هذا السند .

إيقاف المحكمة للدعوى وإحالة الإدعاء بتزرير إحدى أوراقها إلى النيابة العامة لتحقيقه ، عدم جواز عدولها عن هذا الإيقاف حتى مفصل في الإدعاء بالتزوير نهائماً .

وجوب ترقب القاضى المدنى في فصل القاضى الجنائي في أمر الورقة المدعى بتزويرها والمقدمة إليه كدليل على الإثبات

عدم جواز الترسع في جرائم التزوير المعاقب عليها بعقربات

173

173

373

673

473

£7.A

٤٧.

صفحة	
143	مخننة
	تطبيق الحكم المادة ٢/٣٢ عقوبات على الجرائم المسندة إلى المتهم
	وتوقيعه عليه بعقوية تدخل في نطلق العقوبة المقررة قانوبا لإحدى
	هذه الجرائم ، لا مصلحة للمتهم في النعى على الحكم بالنسبة
EVY	لجريمة أخرى من الجرائم السندة إليه .
	إدانة المتهم بجرائم تقليد خاتم إحدى الجهات الأجنبية والتروير
	والنصب وتطبيق المادة ٢٢ عقوبات وتوقيع عقوبة الغرامة إلى
	جانب عقوبة الحبس المقررة وحدها عن الجريمة الأولى الأشد
	وجوب تصحيحه بإلغاء عقوبة الغرامة ولو لم يرد هذا الوجه في
£ 173	أسباب الطعن .
	تعديل وصف التهمة من شريك في تزوير إلى فاعل أصلى فيه .
£VV	وجوب تنبيه المتهم إلى هذا التعديل .
	وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها
	بالرأفة . المادة ٢٧ عقربات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ
EVA	المتهم لمخالفته المادة المذكورة .
	صدور حكم نهائي في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن
	هذه الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها إرتباطاً لا يقبل التجزئة .
	شرط ذلك صدور الحكم في أشد الجرائم عقوبة أو في جريعة
	عقوبتها مساوية لعقوية أي من الجرائم المرتبطة بها . مثال في
£Y4	جريمة تزوير في محرر عرفي وإستعماله .
	تقدير الدليل في دعوى معنية لا يحوز قوة الشي القضى به في
٤٨.	دعوى أخرى .
	إقامة دعوى الطرد للغصب أمام القضاء المدنى لا يسقط الحق في

تم بحمد الله

143

EAY

إقامة دعوى التعويض عن تزوير عقد إيجار العين المغتصبة أمام

القضاء الجنائي . غرامة التزوير .